جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية

سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر، ما بين 1989/ 2016: دراسة مقارنة بين حزبي جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية.

أطروحة دكتوراه، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة

إعداد الطالب : *تحت إشراف:*

فارس لونيس أ.د. عبد القادر عبد العالي

لجنة المناقشة:

د. رابح لعروسي (جامعة الجزائر 3) ..... رئيسا

أ.د عبد العالي عبد القادر (جامعة سعيدة) ..... مشرفا ومقررا

د. كنزة مغيش (جامعة الجزائر 3) ..... عضوا

د. سعيد عبد القادر عبيكشي (جامعة الجزائر 3) ..... عضوا

د سفيان فوكة (جامعة بومرداس) ..... عضوا

د أمين بلعيفة (جامعة جيجل) ..... عضوا

السنة الدراسة: 2018/2017

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية

سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر. ما بين 1989/ 2016. دراسة مقارنة بين حزبي جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية.

أطروحة دكتوراه، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة

إعداد الطالب : *تحت إشراف:*

فارس لونيس أ.د. عبد القادر عبد العالي

لجنة المناقشة:

د. رابح لعروسي (جامعة الجزائر 3) ..... رئيسا

أ.د عبد العالي عبد القادر (جامعة سعيدة) ..... مشرفا ومقررا

د. كنزة مغيش (جامعة الجزائر 3) ..... عضوا

د. سعيد عبد القادر عبيكشي (جامعة الجزائر 3) ..... عضوا

د سفيان فوكة (جامعة بومرداس) ..... عضوا

د أمين بلعيفة (جامعة جيجل) ..... عضوا

السنة الدراسة: 2018/2017

مقدمة

تشكل الهوية أحد المحاور الأساسية لفهم الحياة السياسية لأي كيان أو تنظيم سياسي واجتماعي، بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في رسم سيرورتها وصيرورتها سواء بالإيجاب أو بالسلب، فبالقدر الذي يمكن أن تكون نقطة قوة لاستمرارية وزيادة قوة التنظيم السياسي، يمكن أن تكون نقطة ضعفه وتخلفه وممكن حتى زواله، ففي كثير من الأحداث التاريخية أثبتت المقولة السابقة، إذ تاريخيا شهد العالم والمجتمعات والدول عديد من المحطات التي كان للهوية الأثر على تحديد مساراتها، فبالعودة إلى قيام الكيانات المجتمعية يمكن القول أن الشعور بالوجود والأهداف المشتركة أدت بالجماعات إلى إنشاء كيانات اجتماعية وسياسية والتي منها الدول، وكذا طريقة نشأة التنظيمات والأحزاب السياسية لدليل آخر على ضرورة وجود قواسم مشتركة لظهور وقيامها، وكذا لابد في هذا المقام الإشارة إلى ثورة التحرير الجزائرية أين للهوية دور في زيادة الوعي الشعبي آنذاك والنهوض ضد الاستعمار الفرنسي، هذا في الوقت الذي كانت الهوية سببا كذلك في زوال كيانات وتنظيمات أخرى والتي يذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر، قيام الحروب الأهلية " العراق، ليبيا، الجزائر سنوات التسعينات...".

تعد هذه الميزة التي تتصف بها الهوية وتأثيرها على الحياة السياسية والمجتمعية للدول والمجتمعات عاملا يجعل منها متغيرا مستقلا يتحكم في تحديد الظواهر وتوجيه الكيانات والتنظيمات السياسية، لكن بالمقابل هذا الأثر لن يتم إلا من خلال هذه الأخيرة، والتي بتشكل هويتها السياسية وتعريفها لذاتها تتخذ موقفا في التعامل مع الهوية وتوجهها وهو ما سينعكس على هذه التنظيمات والكيانات السياسية بالإيجاب أو السلب، فبين أن تتخذ سياسات تمثيلية واحتواء للهوية وهذا ما يعرف بسياسات الهوية وهو ما سيعود بالإيجاب على التنظيم السياسي، وإما تعمل على توظيفها لأغراض مصلحية وهذا ما يعرف بالتوظيف السياسي للهوية وينعكس سلبا على كليهما، وهنا يمكن القول أن العلاقة بين الهوية والتنظيمات السياسية علاقة تأثير وتأثر.

تتحدد درجة تماسك المجتمعات بالأساس إلى عديد المؤثرات والعوامل المتحكمة في المجتمع الحداثي بالمقارنة مع المجتمعات التقليدية، سواء الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية، وكذا تعددها بين مؤثرات داخلية وأخرى خارجية خاصة ما تعلق بالعولمة، وهو ما يجعل من الجماعات والاختلافات الهوياتية جوهرا للحياة السياسية لأي دولة ولأي نظام سياسي، فبالقدر الذي أخذت الديمقراطيات الراسخة منحا إيجابيا في احتواء مطالب الجماعات الهوياتية، لازالت الأنظمة الديكتاتورية والتسلطية تعاني من أزمات وصراعات هوياتية تتخذ شكلا عنفيا في غالب الأحيان، وهذا بالنظر إلى عدم قدرة هذه النظم على احتواء والاستجابة لمطالب هذه الجماعات، بل وفي كثير من الأحيان تعمل على تغذيتها وزيادة حدة الأزمة.

مقدمة

قدرة الأنظمة الديمقراطية على احتواء الأزمات والصراعات الهوياتية راجع إلى قدرة مختلف الآليات الرسمية وغير الرسمية المشكلة له على تمثيل هذه الجماعات الخاصة واحتوائهم والتي من بينها الأحزاب السياسية، هذه الأخيرة تشكل عصب أي نظام سياسي بالنظر إلى الأدوار التي تلعبها في حالة وصولها إلى السلطة كأحزاب حاكمة، أو في حالة وجودها في المعارضة وبالتالي تقديمها لسياسات عامة بديلة للسلطة الحاكمة، وفي الشأن الهوياتي تتبنى هذه الأحزاب السياسية مطالب الجماعات الهوياتية وتمثلها على المستويات الرسمية للنظام السياسي ومؤسساته، على عكس النظم التسلطية والديكتاتورية أين تستغل الأحزاب السياسية المطالب الخاصة للجماعات وتتبنى خطابا لا يعكس الواقع العملي لها فتزيد حدة التوتر والأزمات بين الجمعات في حد ذاتها من جهة، وبين الجماعات والدولة من جهة ثانية.

شهدت الجزائر عام 1989 موجة تحوّل في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بعد إقرار التعددية الحزبية والانفتاح وترقبات حول تغير المشهد السياسي، فالتطورات الحاصلة والتي جاءت رغبة لمختلف الأطياف الاجتماعية، مع اختلاف انتماءاتهم الهوياتية سواءا كانت دينية، لغوية، عرقية أم جهوية. وإذا ما تمت العودة إلى تاريخ الدولة الجزائرية فإنه يلمس ذلك الصراع الهوياتي والذي ظهر جليا مع ما يعرف بأزمة الحركة الوطنية إبان ثورة التحرير، تلاه تمرد 1962، الأزمة البربرية 1980، ثم أزمة 1988، 2001، كلها أزمات تحمل في طياتها أزمة هوية، بالإضافة إلى الصراعات المتكررة لإشكالية التعريب والصراع اللغوي في الجزائر، كما تعتبر التعددية الحزبية في الجزائر أسلوب آخر لفهم الإشكال التاريخي للهوية، فأخذت الأحزاب السياسية تتراوح ما بين أحزاب تتبنى الخطاب الإسلامي؛ وأخرى تنادي بالدفاع عن ثقافة أو لغة ما، بالإضافة إلى الأحزاب الثورية والوطنية الخطاب والتوجه، وهي خطابات تعبر عن الهوية السياسية لكل الأحزاب؛ والتي تعبر في محتواها عن الهويات الاجتماعية المعبرة عن كل توجه لفئة ما.

سبب اختيار الموضوع:

تتمثل الأسباب الدافعة لاختيار الموضوع في شقين، أحدهما ذاتي والآخر موضوعي:

تتمثل المبررات الدافعة للبحث في هذا الموضوع إلى:

تعد هذه الدراسة تكملة لدراستي في رسالة الماجستير وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها في تلك المرحلة ارتأيت إلى أن أتم ما بدأت في البحث فيه ورغبة في التخصص في موضوع قلت إن لم نقل انعدمت فيه الدراسات على المستويات الوطنية والمغاربية والعربية.

وما زاد أكثر للتوجه نحو دراسة هذا الموضوع هو البيئة المجتمعية المشكلة للجزائر والمنطقة المغاربية والعربية والتي يكثر بها الحديث عن هذا الموضوع حتى أنها أصبحت تشكل جزء من يومياتنا، خاصة على مستوى

الفئات المتعلمة وفي الجامعات حتى أنه في كثير من الأحيان يتم التشكيك حتى في تاريخنا الوطني وانتمائنا الحضاري، وهو ما يشكل تهديدا للجزائر دولة ومجتمعا.

هل أنت أمازيغي أم عربي؟ هي الأسئلة التي كانت الغالبة على حياتنا اليومية قبل سنوات ليس بالبعيدة، إلا أن في يومنا هذا تعددت الأسئلة وكثرت إلى مستويات ضيقة مثل هل أنت أمازيغي أم عربي؟ شاوي أم ميزابي؟ شلحي أم طارقي؟ إسلامي أم مسيحي؟ سني أم شيعي؟ فرانكفوني أم عربي؟... قد تعجل بحدوث أزمات وليس أزمة تعيق أي خطوة نحو التقدم.

هذه الأمور وأخرى هي ما جعلت من البحث في هذا الموضوع أمرا لابد منه، دون نسيان تشجيعات الأستاذ المؤطر للاستمرار في هذا الموضوع.

المبررات الموضوعية:

يشكل موضوع الهوية وسياسات الهوية أحد أعقد المواضيع وأخصبها بالنسبة لباحث العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة، ولباحث العلوم السياسية على وجه الخصوص، وبالنظر لتقاطعاتها مع ظواهر أخرى لتصبح بذلك محورا رئيسيا في الحياة العملية في كل المستويات، هذا من جهة ومن جهة أخرى، كثيرا ما شكل هذا الموضوع عنصرا هاما في تاريخ الجزائر، سواء على مستوى النشأة والتطور أو على مستوى المكانة في تاريخ الأحداث السياسية للجزائر الحديثة، منذ الاستعمار وإلى يومنا هذا، الأمر الذي أبقى على ظهور الأحداث المتعلقة بالهوية حدثا يوميا في تاريخ السياسة والمجتمع الجزائري خطابا وممارسة، وفي هذا الصدد بالقدر الذي يزداد الخطاب السياسي الهوياتي بالقدر الذي تزداد الأمور سوءا وتظهر صراعات هوياتية ولغوية، وهو الأمر الذي أدى إلى البحث في هذا الموضوع أكثر من ضروري خاصة لما يتعلق الأمر بالأحزاب السياسية التي اختلفت توجهاتها فيما يخص الهوية المجتمعية، إلا أنها لم تقدم إضافة لها بل بالعكس من ذلك يأخذ الخطاب السياسي الحزبي من الخطاب المجتمعي دون تقديم الحلول ودون تمثيله.

أهمية الموضوع: يكتسي الموضوع محل الدراسة أهمية على المستويين العلمي والعملي وهي كالتالي:

الأهمية العلمية

أهمية موضوع الهوية وكثرة الدراسات المتعلقة به ولد زخما معرفيا كبيرا لم يقضي على مشكلة تحديد المفهوم الجامع والشامل له، فمفهومه يحدد بحسب الاتجاه الدارس له أو بحسب المجال، وهذا لأن يشكل موضوع الهوية أحد المواضيع المهمة في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة وفي ميدان العلوم السياسية خاصة، بالنظر إلى حركيته وتشعباته على المستويين العلمي والثورة المعلوماتية من جهة، وتزايد المشاكل

والقضايا المتعلقة به على المستوى الواقعي في ظل التطورات والتراكمات التاريخية التي أفرزت الأحداث التي يعيشها العالم اليوم من جهة ثانية، أين أصبح الحديث عنه كمتغير مستقل وتابع في نفس الوقت، يؤثر ويتأثر بمجموعة من العوامل المرتبطة به، داخل الدولة الواحدة بين الجماعات الفرعية المشكلة له، أو بين الدول بعد ظهور حركات التحرر وإثبات الذات وظهور العولمة وتأثيراتها على هوية الأفراد والجماعات.

الأهمية العملية :

تعتبر مواضيع الهوية والأحزاب من أكثر المواضيع استقطابا لدى الباحثين في مختلف التخصصات الاجتماعية والسياسية، لما لها من أثر وارتباط كبير وتداخلها في كثير من الأحيان مع مواضيع أخرى، إلا أن أهمية هذا الموضوع تكمن في أنها تربط بين موضوع الهوية الأحزاب السياسية والهوية معا، وهو الموضوع الذي قلت بشأنه الدراسات، هذا من جهة ومن جهة أخرى تهتم هذه الدراسة أكثر بالآليات العملية التي يمكن للأحزاب السياسية من خلالها تمثيل واحتواء والمحافظة على الهوية والمطالب الهوياتية وبالتالي الابتعاد عن الأزمات والصراعات الخاصة بها.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة رصد وتحليل واقع الأحزاب السياسية في الجزائر من خلال متغيرة الهوية الاجتماعية، وتفسير سياسات الهوية الحزبية في الجزائر، فروافد الهوية الجزائرية المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية وهوية رابعة تعد من رواسب الاستعمار الفرنسي أي الحداثية الفرانكفونية العلمانية قد ظهرت جليا مع التعددية الحزبية 1989 فلاقت كل منها من يمثلها خطابيا من التيارات الحزبية، لكن تبقى العلاقة بين كل منهما محل بحث لابد من النظر فيها وتفسيرها. خاصة في الشق المتعلق بمدى تمثيلية هذه الأحزاب للهوية والحفاظ عليها على أرض الواقع.

أدبيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الأدبيات الخاصة بسياسات **الهوية Identity politics** ، والتي اشتركت جميعها حول أن سياسات الهوية مرتبطة بالأحزاب السياسية بشكل أو بآخر، أو أنها جاءت لتبين بأن الهوية الحزبية ما هي إلا انعكاس للهوية الاجتماعية، وأما هذه الأدبيات فهي:

1- الدراسة التي قام بها **Oauli Ilikoud** والي إليكود فيما جاء تحت عنوان: Ffs et Rcd : partis nationaux ou partis kabyles وما يقابله في اللغة العربية – جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: أحزاب وطنية أم أحزاب قبائلية؟ الصادرة عن مجلة la revues des des mondes Musulmans et -

Méditerranés, tome 2, France : Presses Universitaires de Provance, Mars 2016 فقد قامت الدراسة التطرق لطبيعة الحزبين من خلال طريقة نشأتهما وظروفهما والخطاب المعتمد من قبلهما بشأن القضايا الوطنية وخاصة فيما يتعلق بالمكون الأمازيغي، أين خلص في الأخير إلى أن طريقة تناول الحزبين للمكون الأمازيغي في إطاره الضيق جعلهما حزبين جهويين أكثر من كونهما ذو بعد وطني، ويرجع ذلك كذلك إلى التضييق الذي لاقهما الحزبين في الساحة السياسية الجزائرية ما جعلهما يرتكزان في منطقة القبائل، خاصة وأن النتائج الانتخابية التي شارك فيهما الحزبين توضح ذلك، إلا أن الباحث ركز بدرجة أكبر على التضييق السلطوي بدرجة أولى ولم يتطرق إلى سبل تجاوز هذا التضييق، وهو ما يمكن تجاوزه في الديمقراطيات الراسخة من خلال فاعلية الأحزاب السياسية وهو ما افتقده الحزبين.

2- تناولت هذه الدراسة الموسومة ب Algeria: The Obstacles to Democrac من طرف الباحث BRIAN TERRANOVA برايان تيرانوفا, AUG 13 2011 وهي مداخلة ألقاها الباحث بجامعة كوين سلاند بأستراليا سنة 2011 والموجودة على الرابط الالكتروني HTTP://WWW.E-OBSTACLES-TO-DEMOCRACY-INFO/2011/08/13/ALGERIA-THE.IR/ يتناول فيها العقبات التي تعتري الديمقراطية في الجزائر وقدم الباحث تحليلا لمقومات التحول الديمقراطي بالجزائر في حين يرى أن اكبر عائق نحو تحقيقه هو قضية الهوية في الجزائر وخاصة ما تعلق بالهوية الإسلامية الذي يراه مقوم رئيسي في النهوض بالديمقراطية في الجزائر مع ضرورة تزاوجه والتعايش مع الغرب ومن جهة أخرى الاهتمام بالبعد الأمازيغي، والتي لابد من الاعتراف بها ثقافة ولغة، وفي هذا الصدد يلمح إلى دور الأحزاب السياسية في ذلك، أين يرى بأن الأحزاب السياسية وخاصة الكبيرة منها لم تضع آليات واضحة للدفاع عنها ومن بينها حزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية.

3- دراسة هناد, محمد. ''حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري.''، في **العودة إلى الأحزاب: المنطق الحزبي والتحولات السياسية في البلدان العربية**, ميريام كاتوس، كرم كرم. بيروت: المركز اللبناني للدراسات, 2010. وجاءت هذه الدراسة لتتطرق بالتحليل والتفسير لتاريخ جبهة التحرير الوطني ومكانته في الساحة السياسية ودمقرطة النظام السياسي الجزائري، وحاول الباحث من خلالها الإحاطة بجميع جوانب الدراسة تاريخيا، ممارساتيا ونقاط قوة وضعف الحزب في الساحة السياسية، إلا أن ما يعاب على هذه الدراسة أنها ركزت كثيرا على مصير النظام السياسي في الجزائر يبقى مرهونا، إلى حد كبير، بمسار هذا الحزب، هذا من جهة ومن جهة أخرى أنه ترك مجموعة كبيرة من التساؤلات في حين لم يجب عليها بالرغم من أنها أسئلة جوهرية في تحديد طبيعة الأحزاب السياسية ومكانتها ومنها ما تعلق بالثوابت الوطنية. ودراستنا ستحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال الحديث عن هوية الأحزاب السياسية.

4- دراسة لهواري عدي حول الأحزاب السياسية في الجزائر Houari Addi, **Les partis politiques en Algerie**, la revues des des mondes Musulmans et Méditerranés, tome 2, France : Presses Universitaires de Provance, Mars 2006, والتي تناول فيها واقع الأحزاب السياسية في الجزائر، وتصنيفاتها إلى أحزاب السلطة، أحزاب إسلامية وأحزاب غير إسلامية، كما تطرق إلى وقع هذه الأحزاب على مستوى العملية الانتخابية، وكذا دورها في العملية السلطوية بل واعتبرها أحزاب كأجهزة للسلطة، وبالتالي اعتبرها أحزاب لا فاعلية ولا أدوار سياسية تقوم بها إلا ما جاء وفق التوجه السلطوي، وما يمكن القول حول هذه الدراسة أنها ركزت على سلبيات العملية الحزبية في الجزائر واعتبرها فاشلة إطلاقا، في الوقت الذي لم يقدم حلولا لتجاوز هذا العجز، وهو ما ستعمل عليه دراستنا من خلال محاولة إيجاد حلول لتفعيل العمل الحزبي في تعامله مع الهوية المجتمعية.

5- دراسة بعنوان Identity politics : reconsidered " سياسة الهوية: إعادة النظر" ل Linda Martin. Alcoff. And others ليندا مارتن آلكوف ومجموعة من المؤلفين والذي صدر في شكل كتاب جماعي بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2006 والذي يعتبر مصدرا في دراسات سياسات الهوية، حيث تطرق إلى تاريخ نشأة وتطور ما يعرف بسياسات الهوية، بالعودة إلى الظروف والأسباب التي جعلت من الحركات المجتمعية الهوياتية تأخذ طابعا سياسي، كما وضع شروط القول ومتى يمكن تمثيل مصالح الجماعات الهوياتية، وجعل الاهتمام بهذه الأخيرة ضرورية للاستقرارفي أي دولة، لأنه يقول بأن شعور الجماعات بالظلم والاستبداد سيولد حراكا عنفيا قد يأخذ تطورا للمطالب إلى حد الانفصال وبالتالي لابد من احتوائها والاعتراف بحقوقهم. وهو ما ستأخذ به دراستنا للحديث عن نشأة وتطور سياسات الهوية والتقيد بالمؤشرات الموضوعة في الدراسة، وكذا عند الحديث عن الجماعات الهوياتية في الجزائر وتطور المطالب الهوياتية.

6- كتاب للباحثين Kay Lewson كاي لاوسن و Thomas Paguntka طوماس بايونتكا بعنوان **How political parties Respond : Interest aggregationrevisited**" كيف تستجيب الأحزاب السياسية: تجميع المصالح." والذي نشر بلندن سنة 2004، تطرق هذا الكتاب للعلاقة بين الأحزاب السياسية والمصالح المجتمعية ووضع مجموعة من الآليات التي من خلالها يتم القول بأن الحزب له القدرة على تمثيل الجماعات أم لا، وإخراجها من مجرد البقاء في الخطاب الحزبي إلى الآليات العملية الممثلة لذلك، بل وذهب إلى القول أنها تلعب دورا مهما في احتواء التصدعات المجتمعية الناجمة عن مطالب ومصالح الجماعات. ودراستنا تأخذ بهذه النظرة محاولة للإحاطة بمدى تمثيلية الأحزاب السياسية في الجزائر للمصالح ومطالب الجماعات الهويايتة.

المشكلة البحثية

تشكل قضية الهوية وأزماتها والآثار المترتبة عنها والأسباب المولدة لها محاورا أساسية في أبحاث المفكرين الاجتماعيين والإنسانيين بمختلف فروعها، كما تشكل قضايا أساسية في السياسات العامة لأي نظام سياسي مهما كانت طبيعته، وفي أي دولة مهما كان شكلها، وهذا بالنظر لأهميتها وديناميتها، فبالقدر الذي يمكن أن يكون نقطة محورية في زيادة قوة الدولة يمكن له أن يكون نقطة ضعف بالنسبة لدول أخرى وخاصة دول العالم الثالث، وهذا راجع بدرجة أولى إلى طريقة تعامل النظم السياسية مع متغير الهوية.

وشهد العالم منذ القديم تلك الحركية التي تعرفها قضية الهوية منذ الوجود الأولي للإنسان وقبل تشكل الدولة الحديثة، مع ظهور الأسرة والقبيلة والعشيرة، إذ كثيرا ما تشير إلى جملة التمايزات والتشابهات في نفس الوقت، محددة نطاق انتماء الفرد إلى الجماعة التي يتشابه معها في الخصائص من جهة، كما يحدد حدود جماعته المختلفة عن ميزات وخصائص الجماعة الأخرى المختلفة معهم، وإذا كانت التشابهات تحدث نوعا من الوحدة فإن الاختلافات مع الجماعات الأخرى كثيرا ما أحدثت الخلاف، ومع ظهور وتطور الدولة الحديثة والدولة القومية زاد الحديث أكثر عن الهوية وعن أزمات الهوية، فكان لابد من إيجاد غطاء سياسي يقلل من حدة هذه الأزمات ويساعد على بناء الدولة وقوتها والتعايش في نطاق الدولة الأم.

مجيء الدولة الحديثة والدولة القومية أجبر المؤسسين إلى اتخاذ نمطا للتحكم في الاختلافات الهوياتية والثقافية والعرقية، متخذة في ذلك جملة من السياسات الخاصة بالتعدد والاختلاف الهوياتي، لكن كثيرا ما كانت هذه الأنماط تفشل وهذا بالنظر إلى تركيز الهوية السلطوية وجعلها هوية موجهة من طرف النظام السياسي، وقد تعطي أولوية لهوية على أخرى، الأمر الذي يخلق شعورا لدى الجماعات بالتهميش والإقصاء، وهو ما أدى إلى ظهور حركات اجتماعية تطالب بالحقوق الثقافية والهوياتية، والتي كانت بحاجة إلى تأطير من طرف تنظيمات سياسية تعبر عن مصالحها وتجمعها وهو ما يعرف بسياسات الهوية، ومن بين هذه التنظيمات توجد الأحزاب السياسية كممثل للحركات الاجتماعية ومطالبها الهوياتية.

الجزائر كغيرها من الدول لطالما شكل موضوع الهوية فيها والتعدد الثقافي محورا هاما للنقاشات والجدال الفكري والسياسي والمجتمعية، وهذا بالنظر إلى الثراء والتنوع المميز لتركيبتها المجتمعية، الذي جاء من جراء التطورات والتراكمات التاريخية التي مرت بها، مظهرا تعددا واختلافا وجماعات هوياتية، والتي راحت السلطة السياسية تصوغ لها سياسات هوياتية وثقافية تحاول من خلاله بناء دولة منذ البدايات الأولى للاستقلال، لكن النمط الأحادي الذي رأته حينها السلطة عجل بظهور صراعات وخلافات هوياتية نتيجة الإقصاء الذي لاقاه البعض سواء على المستوى التشريعي – وهنا القصد بالمكون الأمازيغي–، أو على المستوى العملي – وهنا القصد بالمكون الإسلامي–، ما أدى إلى ظهور الربيع الأمازيغي 1980، وكذا المطالبة بإقامة نظام إسلامي

سنوات التسعينات من القرن الماضي، وهو ما يدل على فشل السياسات المتخذة من قبل السلطة السياسية المتخذة بشأن الهوية، كما يعبر عن رفض مجتمعي للأوضاع القائمة آنذاك، في الوقت الذي كان من السهل بناء دولة موحدة هوياتيا قائمة على الاعتراف بالاختلافات الثقافية والهوياتية للجماعات من أجل الوصول إلى هوية جامعة وولاء للدولة الوطنية.

النمط الأحادي الذي أقرته الدولة الجزائرية منذ الاستقلال أدى بظهور حركات اجتماعية تطالب بالحق في التعددية السياسية والمجتمعية، وهو ما تجسد في إقرار التعددية السياسية ومجيء دستور 1989 الذي يعطي الحق في ذلك، مظهرا أحزابا سياسية تختلف من حيث التوجه والإيديولوجية تتمثل في أربعة تيارات رئيسية، وتعبر في نفس الوقت عن الحالة التعددية الهوياتية والثقافية للمجتمع لجزائري، وأما هذه التيارات فتتلخص في التيار الإسلامي العربي، التيار العلماني، التيار الوطني، وكذا التيار الأمازيغي، وهذا بالنظر إلى الخطاب الهوياتي والبرنامج الحزبي المعتمد من قبلها.

وبالقدر الذي كان ظهور هذا التعدد الحزبي متنفسا للجماعات الهوياتية في بدايته من جهة، كان له الأثر السلبي على واقع التعدد المجتمعي، إذ تواصلت قضية الصراع الهوياتي بالرغم من الخطاب الحزبي الذي يوحي في ظاهره أنه خطاب تمثيلي للحقوق الهوياتية ومطالب الجماعات، إلا أنه في كل مرة تظهر قضايا وجدالات هوياتية تصل إلى حدتها في بعض الأحيان، وهو ما يوجب البحث في هذه العلاقة القائمة بين الأحزاب السياسية والهوية المجتمعية، والتي من المفروض أنها قائمة على بناء وصياغة سياسات احتوائية لمطالب الجماعات الهوياتية.

وعلى هذا يطرح **الإشكال** التالي:

إلى أي مدى تمثل وتعبر الأحزاب السياسية عن حقوق ومطالب الجماعات الهوياتية في الجزائر؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية والتي سيتم الإجابة عليها في مختلف جوانب الدراسة، و أما هذه التساؤلات فهي:

- ما ماهية سياسات الهوية الحزبية؟ وما هي آليات التمثيل الحزبي للهوية؟
- كيف تعامل النظام السياسي الجزائري مع مكونات الهوية في الجزائر؟
- ماهي الآليات التي اعتمدت عليها أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية في الدفاع عن الهوية الجزائرية إبان الاستعمار الفرنسي؟

مقدمة

ـ هل الهوية السياسية لحزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية تمكنهما من تبني مكونات الهوية الجزائرية؟

ـ كيف تعامل الحزبين السابقي الذكر مع مكونات الهوية الجزائرية؟ وهل حقيقة يعبران عن مطالب الجماعات الهوياتية؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقةستحاول الدراسةإثبات أو نفي الفرضيات التالية:

الفرضية المركزية:

تشكل الأحزاب السياسية قناة للتعبير والتمثيل السياسي للمطالب والحقوق الهوياتية في الجزائر.

وتتفرع تحت هذه الفرضية خمسة فرضيات فرعية هي كالتالي:

- **الفرضية الثانوية الأولى:** تعتمد في طرحها على ضرورة وجود أحزاب سياسية تدافع وتمثل الحقوق الخاصة للجماعات الهوياتية.
- تشكل الأحزاب السياسية قناة مهمة لسياسات الهوية، ويتوقف هذا على قدرتها في تمثيل حقوق الجماعات الهوياتية.
- **الفرضية الثانوية الثانية:** تتناول فرضية دمقرطة الحياة المجتمعية من قبل النظام السياسي القائم وذلك باعترافه بمختلف التكوينات الهوياتية.
- كلما زاد اهتمام النظام السياسي بالهوية المجتمعية كلما أدى ذلك إلى احتواء الحركات الاجتماعية الهوياتية.

الفرضية الثانوية الثالثة: تنطلق هذه الفرضية من الكشف عن الظلم والاستبداد الذي تلاقيه الهوية المجتمعية كشرط لقيام أحزاب سياسية تمثلها.

- كلما لاقت الهوية الاستبداد وعدم الاعتراف بها كلما أدى ذلك إلى ظهور أحزاب سياسية تدافع عنها.

الفرضية الثانوية الرابعة: تنطلق هذه الفرضية من العلاقة بين سياسات الهوية وهوية الأحزاب السياسية.

_ سياسات الهوية الحزبية تتطلب ببناء هوية سياسية واضحة قائمة على تحديد الخطاب الخاص بالحزب تحديدا دقيقا.

الفرضية الثانوية الخامسة: تنطلق هذه الفرضية من الكشف عن توافق الخطاب الحزبي ومطالب الجماعات الهوياتية.

_كلما زاد التوافق بين الخطاب الهوياتي والواقع العمليالحزبي كلما أدى ذلك تمثيل المطالب الهوياتية.

حدود ومجال الدراسة:

الحدود الزمنية: أخذت هذه الدراسة بالفترة الزمنية المحددة بين سنتي 1989 و2016 وهذا بالنظر إلى أن:

سنة 1989 تعتبر مهمة في تاريخ الجزائر والذي كان ينتظر منها أن تكون نقطة تحول مهمة، بعد إقرار أول دستور يقر بالتعددية السياسية والحزبية والذي أنهى مرحلة الأحادية، ما نتج عنه ظهور مجموعة من الأحزاب السياسية والمعبرة عن الاختلاف الثقافي والهوياتي في الجزائر من من ناحية الخطاب المستعمل من قبلها.

سنة 2016 حملت معها دستورا جديدا يقر بالاعتراف بجميع مكونات الهوية الجزائرية بكل أبعادها وترقيتها، من خلال ترسيم الهوية الأمازيغية التي كانت محل تجاذبات من طرف المجتمع والدولة في الجزائر، والتي استعملت مصلحيا من طرف الكثير من التشكيلات السياسية الجزائرية.

الحدود المكانية: تشكل البيئة الجزائرية محورا مكانيا لهذه الدراسة وهذا بالنظر إلى أنموضوع الهوية والخطاب السياسي كثيرا ما شكل نقطة محورية في الخطاب المعلن من قبل السياسيين، ورغم ذلك بقي موضوع الهوية يشكل علامات استفهام نتيجة للأحداث المرتبطة به من جهة ونتيجة لاستمرار الصراع الهوياتي في الجزائر من جهة أخرى، وهو ما تطلب البحث في هذا الموضوع.

الحدود الموضوعية: تشكل الأحزاب السياسية آلية وقناة فاعلة في تحديد السياسات المتخذة في أي نظام سياسي مهما كان موقعها فيه، ونظرا لتزايد المطالب المجتمعية هوياتيا كان لابد لها من إطار سياسي يعبر عنها، وهو ما تجسد في الأحزاب السياسية كممثل لها، وإذا ما تم الحديث عن الأحزاب السياسية الجزائرية يفرض الواقع المرور على أكبر حزبين في الجزائر والمتمثلين في جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية، من خلال موقعيهما في معادلة النظام السياسي الجزائري، فالأول كحزب يتحكم في السلطة والثاني كمعارض.

- **منهج الدراسة:** يعتبر المنهج الآلية والطريق المستخدم من قبل الباحث في دراسته من أجل التحليل والتفسير والوصول إلى نتائج علمية وموضوعية لحل الغموض والإشكال محل الدراسة، ولهذا استخدمت هذه الدراسة المناهج المساعدة لذلك وهي كالتالي:

المنهج التاريخي: الذي يرى بوجوب التطرق للتراكمات التاريخية بالبحث والتحليل والتفسير، انطلاقا من الماضي لفهم الحاضر وإمكانية التنبؤ بالمستقبل، وعدم التوقف عند السرد التاريخي للأحداث والاستخدام السطحي للوثائق التاريخية، وهذه الدراسة تأخذ به لفهم تطورات الهوية والأحزاب السياسية والعلاقة بينهما في الجزائر، وبالتالي يسهل لفهم وتفسير التعامل الحزبي مع متغير الهوية حاليا.

المنهج المقارن: الذي يربوجوب البحث في أوجه الشبه وأوجه الاختلاف والبحث لإي أسباب كل منها في الظاهرة محل الدراسة مناطقيا أو زمانيا أو الدمج بينهما، وذلك للوصول إلى نتائج أكثر موضوعية فهما وتفسيرا يمكن تعميمها على الحالات المشابهة، وكذا الوصول إلى المقارنة المرجعية والنموذج القابل للتطبيق بعد أخذ محاسن كل فترة أو منطقة للظاهرة محل الدراسة، وفي هذه الدراسة تم الأخذ به كمنهج رئيسي بالنظر إلى كون الموضوع يقارن بين تعامل حزبين مع قضية المطالب الهوياتية في الجزائر من جهة، وكذا مقارنة بين فترات زمنية داخل كل حزب لمعرفة تطور التعامل الحزبي مع الهوية من جهة أخرى، والهدف منه الوصول إلى نتائج أكثر دقة وأقل نسبية.

الإقترابات: وأما الإقترابات المساعدة للتحليل في هذه الدراسة فهي كالتالي:

اقتراب سياسات الهوية: الذي يرى في الهوية جوانب مادية وأخرى معنوية وجب التعبير عنها من قبل فواعل رسمية وغير رسمية للعملية والنظام السياسي، من أجل احتواء الجماعات الهوياتية ومحاولة خلق مبدأ المواطنة ووحدة الانتماء.[1] وتم توظيفه في هذه الدراسة من أجل فهم مدى تمثيلية الأحزاب السياسية في الجزائر لمطالب وحقوق الجماعات الهوياتية ومدى مساهمتها في تحقيق الهوية الوطنية.

الاقتراب الكوربوراتي: والذي ينطلق من العلاقة بين المصالح والقنوات المتبادلة بين الدولة ومطالب الجماعات في أبسط مدلولاتها وحتى تلك القائمة على التقاليد والعادات والسلوكيات غير الرسمية، من خلال بسط سيطرة ونفوذ الدولة على نشاط الجماعات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية في إطار الهندسة السياسية، وتكريس دولنة المجتمع، عن طريق الاعتماد على أجهزة ومؤسسات الدولة في جميع المستويات، وفي هذه الدراسة تم

[1] Vincent N; Parrillo. **Encyclopedia of social problems**. USA: Williams Paterson University. 2008 . P468.

الأخذ به لفهم التركيز السلطوي للهوية من جهة وكذا فهم العدم قدرة بعض الأحزاب عن قرارات السلطة فيما يخص تعاملها مع الهوية في الجزائر.

الاقتراب المؤسساتي الحديث: ينطلق هذا الاقتراب من قدرة المؤسسات في تفاعلها مع البيئة المحيطة بها خاصة في الظروف غير المستقرة ولذلك يقول هذا الاقتراب بفاعلية المؤسسات سواء الرسمية أو غير الرسمية مرتبط بجملة من المعايير التي تعبر عن المأسسة، والمتمثلة في التعقيد، التكيف، الاستقلالية والتماسك، وتأخذ هذه الدراسة بهذا الاقتراب لفهم مدى خضوع الأحزاب السياسية لمعايير المأسسة ومدى تناسقها مع المطالب المجتمعية الهوياتية.

اقتراب الدولة والمجتمع: ينطلق هذا الاقتراب من محاولة فهم العلاقة بين الدولة والمجتمع والقائمة على أساس السيطرة والضبط الاجتماعي، ومحاولة كل طرف فرض النفوذ وبسط السيطرة وخاصة من طرف الدولة التي تجعل من هذه السيطرة رابطا وقناة لزيادة قوتها وبسط سيطرتها، وتأخذ هذه الدراسة بهذا الاقتراب لمحاولة فهم العلاقة بين الدولة والحركات والمطالب المجتمعية الهوياتية في الجزائر منذ الاستقلال ومدى القبول المجتمعي بها، وكيف أثر هذا الأخير في قرارات السلطة؟.

أساليب ومصادر جمع المعلومات: ونظرا لطبيعة الموضوع تعددت المصادر والآليات الخاصة بجمع المعلومات وهي كالتالي:

المصادر: نظرا لطبيعة الموضوع وتجذره في تاريخ الجزائر وكذا محاولة فهم العلاقة بين الأحزاب السياسية والمطالب الهوياتية، تم العمل في هذه الدراسة بمصادر علمية بشقيها **الأولية والثانوية**، وهذا لأن البحث كلما كان أقرب للمصادر الأولية خاصة، كان أقرب للصحة وأكثر تأسيسا.

المقابلة: فهي أحد أساليب إنجاح البحث العلمي، الهدف منها استشارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في البحث العلمي والاستعانة بها على التوجيه والتشخيص والعلاج، وفي هذا البحث بالذات استعملت أيضا لغرض الوصول إلى معلومات لم يسبق وأن طرحت من قبل، وكذا باعتبارها أداة قياس وحياد المعلومات المتوفرة من خلال قياس ما هو متداول مع ما سيقوله المبحوثين.

أسلوب تحليل المضمون: هو أحد الأساليب البحثية التي تمكن الباحث من دراسة الوثائق والخطابات بغية تحليلها وتفسيرها، بالانتقال من الأخذ بظاهر النص إلى ما المراد من هذا النص، أو بعبارة أخرى، هو الوصول إلى الهدف من الوثيقة أو الخطاب انطلاقا مما جاء في المحتوى، والإلمام بها من الناحيتين الكيفية والكمية.

الملاحظة العلمية: باعتبارها أحد الآليات المساهمة في جمع المعلومات وتمكن من اختيار الفروض العلمية وصياغتها صياغة علمية قابلة للاختبار، وتم العمل بها في هذه الدراسة بالنظر إلى كون قضية الهوية أصبحت موضوعا يوميا في الجزائر وكذا ملاحظة الخطاب الحزبي المستمر تجاهها.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت الدراسة العديد من الصعوبات وإن اختلفت إلا أنها تصب جميعا في خانة عرقلة البحث والتي منها:

- عدم وجود مراجع متخصصة بالدراسة محل البحث، فأغلب الأفكار التي جاء بها البحث كانت عبارة عن متفرقات بين مؤلفات خاصة بالأحزاب السياسية وأخرى خاصة بالهوية، وإن وجد البعض منها باللغات الأجنبية، تفتقر المراجع العربية عامة والجزائرية خاصة ولو لدراسة واحدةمهتمة بالموضوع.
- صعوبة رصد الأشخاص الحزبيين وانتماءاتهم المجتمعية وذلك بالنظر إلى غياب إحصاءات ومعلومات حزبية دالة عن هوية الأشخاص الأعضاء في الحزب.
- قلة المعطيات الخاصة بالموضوع وانعدامها في أحيان أخرى، وعدم التعاون مع الباحث الأكاديمي والتلاعب بالتصريحات من قبل المبحوثين – إن قبلوا بالمقابلة- بداعي صعوبة الموضوع والخوف منه من جهة، والتحجج بالوطنية من طرف جل الأحزاب السياسية محل البحث.
- التخوف المجتمعي والسياسي وحتى الفكري من موضوع سياسات الهوية والنظرة السلبية من قبل الكثيرين للمعالجة العلمية لهذا الموضوع، وعدم فهم أن سياسات الهوية قائمة أساسا ليس لخلق الانفصال والخلافات وإنما قائمة للحد من الأزمات والصراعات الهوياتية وخلق هوية جامعة، فشعور الفرد والجماعة في أي دولة بأن حقوقه الثقافية والهوياتية الخاصة مصونة من قبل النظام السياسي سيجعل منه آليا ذو ولاء للدولة والهوية الوطنية وسيخرج من ولاءاته الضيقة إلى ولائه للدولة الوطنية.

ولتجاوز هذه الصعوبات أخذت الدراسة بالتعامل معها وتذليلها بالاعتماد على:

- المنخرطين وقياديي الحزبين السابقي خاصة فيما يخص الحصول على الوثائق.

– الاعتماد على الولوج الشخصي وبعض المقربين إلى الحزب بدعوى الرغبة في الانخراط.

– الاعتماد على المؤسسات الصحفية والإعلامية والبحث عن الأرشيف.

– التقدم من المركز الوطني للأرشيف ومدير المركز بما أنه عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني.

– الاعتماد على أساتذة مهتمين بدراسات الأحزاب السياسية.

– الاعتماد على الأحزاب السياسية خاصة الأحزاب التي نشأت بعد انشقاق قياداتها سابقا عن الحزبين محل الدراسة كحزب طلائع الحريات.

تقسيم الدراسة:

بناءا على الفرضيات المذكورة أعلاه، وطبيعة الدراسة فإنها تأخذ التقسيم التالي المبني على خمسة فصول:

فقد جاء الفصل الأول لمعالجة الإطار المفاهيمي والنظري لسياسات الهوية الحزبية انطلاقا من محاولة الإحاطة أولا بمفهوم الهوية وربطها بالأحزاب السياسية كمعبر عن مصالحها، وهو ما يعرف بسياسات الهوية والذي حاول هذا الفصل فهمها بالتطرق لكيفية ظهورها في العالم الغربي والمداخل المفسرة لها وكذا أهميتها سواء على المجتمع والدولة والأحزاب السياسية في حد ذاتها. أما الفصل الثاني فتطرق للتعامل السلطوي مع مسألة الهوية في الجزائر انطلاقا من البحث في نشأة وتطور الهوية بالجزائر، وبعده تم التطرق إلى واقع السياسات الهوية النظامية أو السلطوية وفي مبحث ثالث تم الحديث عن ضرورات التفكيك وإعادة إصلاح الوضع الهوياتي في الجزائر.

أما الفصل الثالث فقد تناول التطور التاريخي للعلاقة بين الهوية والأحزاب السياسية في الجزائر إلى غاية 1989، انطلاقا من الحديث عن تشكل الحركة الوطنية وتعامل كل تيار مع قضية الهوية وكذا الحديث عن واقع الأحادية الحزبية ومسألة الهوية بعد الاستقلال، في حين جاء في الفصل الرابع تناول الهوية السياسية لحزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية، من خلال التطرق على ظهور التعددية الحزبية والخطاب الهوياتي في الجزائر وبعده الكشف عن انعكاسات هذه العلاقة لى كل منهما، وبعده تخصيص مبحث للكشف عن هوية كل من الحزبين محل الدراسة، وفي الفصل الأخير تم التطرق إلى تحليل وثائق خاصة بالحزبين لمحاولة رصد وفهم وتحليل التعامل الحزبي مع قضية الهوية.

الفصل الأول: نظريات الهوية وسياسات الهوية الحزبية:

تثار مسألة الهوية اليوم، العديد من بلدان العالم، باعتبارها موضوع اللحظة الحضارية، وتأخذ القضية تجليات شتى وأبعاد مختلفة سواء داخل ما يسمى ببلدان العالم الثالث، أو في العالم الغربي نفسه. وقد تزايد الاهتمام والأبحاث الخاصة بموضوع الهوية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي خصوصا مع صعود الوعي القومي والثوري بطريقة غير مسبوقة، بحيث أنه أصبح يفرض نفسه على واقع العديد من المجتمعات والأنظمة السياسية، وعلى مختلف المجالات العلمية كذلك. فصار الحديث عن خطاب الهوية، أي تلك الخطابات التي تقوم في أسسها الفكرية على تصوّر خاص للهوية، كما صار الحديث عن سياسات الهوية، أي السياسات التي تمثّل للهوية شرعيتها، وتكون سندا لها، كحقوق الأقليات والطوائف.

فالهوية تحتاج لآليات وقنوات سياسية تعبر من خلالها الجماعات عن مطالبها وذواتها، سواء كانت هذه القنوات رسمية أو غير رسمية، نظامية أو غير نظامية، ومن بين هذه القنوات توجد الأحزاب السياسية التي تعتبر أحد المداخل الهامة من أجل تحقيق الجماعات الهوياتية لمطالبها، من خلال درجة التمثيل السياسي والانتخابي الذي تمنحه لها، وكذا درجة المأسسة التي تعمل عليها في اهتمامها بقضايا الهوية من خلال البرامج والخطابات ولكونها قد تقدم سياسات عامة بديلة تساعد في القضاء على السياسات النظامية، والتي قد تنتج هوية مهيمنة وأخرى منكوبة قد تؤدي بها إلى حالة الزوال.

يوجب الحديث عن سياسات الهوية وربطها بالأحزاب السياسية التطرق إلى الحديث عن الهوية وإشكالاتها بداية من المفهوم والمستويات وغيرها من الأمور التي توضح الصورة أكثر حول الهوية، ثم التطرق إلى الهوية السياسية للأحزاب من خلال الهوية وعلاقتها بتشكل الأحزاب السياسية، وثالثا سياسات الهوية كمفهوم، كشأن للدولة وأخيرا الأحزاب السياسية كممثلة للهوية وللتمثلات الهوياتية.

المبحث الأول: مفهوم الهوية

يعد مصطلح الهوية من أكثر المصطلحات غموضا بالنظر إلى استخداماته المختلفة والمتشعبة خاصة في السنوات الأخيرة، كما أنه من المفاهيم الخلافية بين الباحثين، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى، وهذا بالنظر لتعدد وجهات النظر المقدمة من قبل الباحثين من جهة، ونظرا لتطور الأبحاث والعلوم عبر التاريخ من جهة أخرى، وبالنظر إلى إيديولوجية كل باحث والتي يمكن أن تنعكس على تعريفه للهوية من جهة ثالثة، وتستند مختلف التعريفات إلى مرجعيات متعددة، خاصة بعد أن اقتحم المفهوم جميع مجالات العلوم الإنسانية، وأصبح في القرن العشرين(20) ذا مكانة متميزة في تلك العلوم حتى صارت له تطبيقات في مجال العلاج النفسي وفي البيداغوجيا. وما زاد من درجة الاختلاف هي تزايد استخدامه في الدراسات الأكاديمية بالرغم من أنه كان يحتل مكانة في بحوث علم النفس وعلم الاجتماع بدراجة أولى، ولدلالاتها القابلة للتناول من عدة زوايا، فهو مصطلح يتحدد بناءا على الدلالة اللغوية، الفلسفية، السوسيولوجية و التاريخية له.

تشكل الهوية أحد المرتكزات الرئيسية في تحديد طبيعة الجماعات والأفراد بالنظر للدور الذي تلعبه في توجيههم وتوجيه تفكيرهم ونظرتهم إزاء الأشياء، ويقود الحديث عن الهوية إلى فكرتين أساسيتين هما ال "أنا" و ال "نحن" بالقدر الذي يقود إلى فكرتي ال "أنا" و ال "نحن"، نظرا للتماثلات مع نفس الجماعة والاختلافات مع الآخر بالنسبة للأولى، ومكانة الفرد كفرد ومكانته في الجماعة بالنسبة للثانية، وحتى يزول الغموض لابد من التطرق إلى ماهية الهوية وهو الذي سيتم تناوله هذا الفصل.

المطلب الأول: تعريف الهوية

تعددت الدراسات فيما يخص موضوع الهوية في مختلف التخصصات بالنظر إلى تشعب المصطلح وامتداداته في مختلف الظواهر، أين كثر التساؤل حول ماهية الهوية[1]، ففي حقل العلوم السياسية نجد مفهوم الهوية في قلب المناقشات الحية في كل حقل فرعي، فقد كرس طلبة العلوم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الأبحاث الجديدة حول سياسات الهوية، الخاصة بالعرق، الجنس والحياة الجنسية، وفي السياسة المقارنة تلعب الهوية الدور المركزي في العمل على القومية، والصراع الإثني ومواضيع أخرى كثيرة، وفي العلاقات الدولية حول فكرة هوية الدولة، وكذلك في النظرية السياسية حيت تتم تساؤلات كثيرة حول نوع الجنس، والإثنية والثقافة

[1] David Buckingham,**Introducing Identity**, MacArthur Foundation Series on Digital Media and Learning, Cambridge, MA: The MIT Press, 2008 ,p01.

فيما يتعلق بالليبرالية وبدائلها.[1] ومنه يظهر ضرورات التطرق لمواضيع الهوية في المجتمعات، فهي مصدر ونتيجة لمختلف الظواهر الاجتماعية، السياسية، وحتى الاقتصادية وعلى هذا كان من الضروري تحديد مفهوم الهوية بدقة وان اختلفت التعاريف بحسب وجهات النظر الدارسة لها فإنه هناك بعض المميزات والخصائص المشتركة بينها.

وهذا الاهتمام الكبير راجع إلى عاملين أساسين:

1_ حالات تقرير المصير التي واجهها العالم، فهي حالات لتقرير وجود الذات من عدمه، بالنظر لحالات الاستلاب الحضاري مع الآخر.

2_ العولمة وزيادة عدد المهاجرين، تراجع حالة الرفاهية، زيادة الحراك الاجتماعي، زيادة المرونة في العمالة، وانعدام الأمن في العلاقات الشخصية – كل هذه التطورات تسهم في الشعور بالتجزؤ وعدم اليقين، حيث الموارد التقليدية لتشكيل الهوية لم تعد مباشرة أو متاحة بسهولة.[2]

كما أنه راجع لمرونة وتغير مفهوم الهوية وهذا بسبب البيئات السياسية، الاجتماعية والإيديولوجية غير المستقرة والمتميزة بالحركية، والتنمية الداخلية للمجتمعات المحلية، كما أن القيادة السياسية للدولة تلعب دورا في توجيه وتشكل مفاهيم خاصة للصورة الذاتية للأفراد والجماعات، وقد يصل الحد إلى تغييرها بشكل كبير.[3]

تشير الهوية في استخداماتها إلى معنيين فالأول مرتبط بالحالة الشخصية للفرد وهي تلك الخصائص المرتبطة به وغير القابلة للتغير ولا للتشارك مع الآخرين، وأما الثاني فيشير إلى الحالة الاجتماعية إذ يشير ببساطة إلى فئة اجتماعية، ومجموعة من الأشخاص تجمع بينهم بعض التشابهات ولهم أدوار محددة ضمن نفس الجماعة،[4] ويتم التركيز هنا على الاتصال مع أعضاء المجموعة الواحدة من حيث التشابه وفي بعض الأحيان على درجة التمايز والاختلاف مع الآخر ممن يختلفون معه[5]. إذ هي كلمة مشتقة من الأصل اللاتينيidem * والتي تعني

---

[1] James D. Fearon, **WHAT IS IDENTITY (AS WE NOW USE THE WORD)**?, DRAFT – Comments appreciated, California : Stanford University, November 3, 1999, p02.

[2] David Buckingham, **op.cit**. p02.

[3] Art leete, introduction : dynamic perspectives of identity politics, **https://www.folklore.ee/folklore/vol51/introduction.pdf**. p08.

[4] James D. Fearon, **op.cit**. p03.

[5] Mark R. Leary, June Price Tangney,**Handbook of self and identity**, 2nd ed, United Stares of America : The Guilford Press,2012. P74.

* تستعمل كلمة الهوية في الأدبيات العربية المعاصرة مطابقة لكلمة identity في اللغة الانجليزية، و identité في اللغة الفرنسية وكلاهما مستمد من الأصل اللاتيني لكلمة identitasأوidentatis والتي تعني كل منهما: " نفسه أو عينه "، وهذا المعنى يؤكد على درجة الاشتراك في التشابه التام أو التفرد عن الآخرين

"نفسه" والمفارقة في مصطلح الهوية أنها تدل عن التشابه وفي نفس الوقت تشير إلى الاختلاف، وبالتالي تصبح الهوية بهذا المعنى أنها الأشياء التي تميزنا عن الآخرين ومن جهة أخرى هي تنطوي على علاقة مع جماعة أو مجموعة اجتماعية، فلما يتم الحديث عن الهوية الوطنية، أو الهوية الثقافية، أو الهوية الجنسانية، فهي على الأقل على بعض التشابهات التي يشترك فيها الفرد مع الآخرين.[1] فهوية الفرد هي التفرد وعدم الاشتراك بأي خاصية لشخص أو لشيء، مع شخص أو شيء آخر على المستوى الفردي، والاختلاف والتمايز الحاد على المستوى الجماعي. وهذا التفرد هو الذي يجعل من صاحبه ذو ميزات خاصة دون أن يقع اللبس مع شخص آخر.

يرتبط المفهوم الاصطلاحي للهوية بتعارف جماعة معينة على أنها مجموعة متجانسة، اثنيا أو محليا، مهنيا، دينيا أو قوميا، وهي الوعي بالذات والمصير التاريخي الواحد من موقع الحيز المادي والروحي ويمكن أن تحدد توجهات الناس وأهدافهم، وتدفعهم إلى العمل معا في تثبيت وجودهم والمحافظة على منجزاتهم وتحسين وضعهم في التاريخ.[2] وفي التعريف إشارة لمحددات الهوية، المتمثلة في: " الوعي بالذات والمصير التاريخي الواحد، والهدف المشترك " من جهة، وإشارة إلى أهداف الهوية من جهة أخرى، المتمثلة في: " الدافعية إلى العمل، تثبيت الوجود، المحافظة على الإرث التاريخي، و تحسين الوضع في التاريخ." كما أن التعريف السابق تأكيد على عدم وجود جماعة بشرية دون أن تكون لها فلسفتها الخاصة، وقواعدها ومعاييرها، ولذلك لاتستطيع أن

في نطاق خاص أو غرض محدد، **أنظر** Joanna Anneka. Rummens,Ph.D. Canadian **identities** : **An interdisciplinary**, overview of Canadian research of identity. Canada: departement Canadian heritage. 2001. ففي اللغة الفرنسية يستعمل مصطلح identité للدلالة على مجموع الصفات والميزات التي تجعل من شخص ما شخصا متعينا. ووفق معجم لالاند الفرنسي فان الهوية تدل على الميزة الثابتة في الذات، إنها ميزة ما هو متماثل سواء تعلق بما تقيمه الذات من علاقة مع ذاتها، أو مع الواقع على اختلاف أشكاله.وفي اللغة الانجليزية فالمصطلح يعني الشيء نفسه أو الشيء عينه، وفي اللغات الثلاث يستخدم لفظ idem أوid للإشار ةإلى شيء محدد، بمعنى هو ذاته. فكان Grodbeck جرودبا كأول من استعمل " soiأوid " كمصطلح في التحليل النفسي ليدل به على أمر غير شخصي في الطبيعة الإنسانية. **أنظر** الناصر، عبد اللاوي، **الهوية والتواصلية في تفكير هابرماس**، الطبعة 1 ،بيروت: دار الفارابي، 2012. أما في اللغة العربية، الهوية هي مصدر صناعي مركب من " هو " ضمير المفرد الغائب المعرف بأداة التعريف " ال " ومن اللاحقة المتمثلة في الياء المشددة وعلامة التأنيث " ة ". و حسب ما جاء في لسان العرب لابن منظور، الهوية من هوى يهوي هوة، والهوية تصغيره لهوة. وقيل الهوية بئر بعيدة الهواة. **أنظر** ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد السادس، القاهرة: دار المعارف. ص4929. وفي العصور الإسلامية والمعاجم العربية، نجد أنّ الهوية مفهوم يعني حقيقة الشيء أو الشخص الذي يميزه عن غيره. وعند ابن رشد تطلق بالترادف على المعنى الذي يطلق عليه اسم موجود، وعند الفارابي هوية الشيء هي: "عينيته وتشخّصه وخصوصيته ووجوده المتفرّد الذي لا يقع فيه إشراك." لكن الجرجاني نزع اللبس وبعض الغموض عن التعريفات السابقة في تمييزه بين الماهية، الهوية، الذات، الحقيقة والجوهر فيقول: "إنّ الأمر المتعلق من حيث ما هو مقول في جواب ما هو ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار يسمى هوية، ومن حيث حمل اللوازم له يسمى ذاتا،ومن حيث يستنبط من اللفظ مدلولا، ومن حيث إنّه محل الحوادث جوهرا." وعليه فالهوية هي ذلك التمايز والاختلاف عن الآخر، بالقدر الذي يحدد طبيعة ال "نحن" وال "هو"، أنظر عفيف البوني .

[1] David Buckingham ,**op**.**cit**. p01.

[2]. لبيض، سالم، **الهوية: الإسلام، العروبة، التونسية**، الطبعة 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009. ص33

تعيش غير مكترثة بما يحيط بها من جماعات تختلف عنها في القيم والتقاليد؛ لأنها تعتقد أن تلك الجماعات المغايرة تمثل تهديدا لمجتمعها.[1]

والهوية هي ذلك التماثل والاختلاف مع الآخرين في آن واحد، وهذا ما يؤكد عليه ادموند بورك Edmand Burk* في قوله: *"الهوية هي ما تمثل في درجة الترابط الوثيق بين مجموعة الأفراد الذين يحملون نفس القدرات، كجزء من النظام الطبيعي من جهة وترابطهم من جهة أخرى، مع من يختلفون معهم اكتمالا لحياة المرء"*.[2] وهذا الاختلاف أو التماثل نابع من أنماط الحياة المختلفة، الذي يتكون هو الأخر من عناصر أساسية هي هما:

1/ عناصر مادية وفيزيائية: تتمثل في الحيازات كالاسم والمسكن والملبس، والقدرات الاقتصادية، المالية والعقلية، التنظيمات المادية المتمثل في نظام القبيلة والاتصالات، وكذا الانتماءات الفيزيائية.

2/ عناصر تاريخية: المتمثلة في الأصول التاريخية، والأحداث والتطورات والآثار

3/ عناصر ثقافية: المتمثل في النظام الثقافي، كالدين والعادات والقيم...، والعناصر العقلية المتمثلة في النظرة التي يكتسبها الفرد اتجاه الآخرين، وكذا نظامه المعرفي.

4/ عناصر اجتماعية: والمتمثلة في الأسس والقيم المجتمعية.[3] ومنه يمكن القول أن الهوية هي تلك الميزات الفطرية والمكتسبة في نفس الوقت والتي تحدد طبيعة الأفراد والجماعات من حيث التشابهات والاختلافات مع الآخرين.

تعبر الهوية عن تلك الخصائص والسمات، العلاقة الاجتماعية، الأدوار، وعضوية الفرد في الجماعة والتي من خلالها يمكن تعريف الفرد حول من يكون أو من هو؟ وهي تحديد للذات.[4] فالأشخاص كثيرا ما يطالبون بحقوقهم الهوياتية ويبحثون في تحديد هوياتهم الخاصة والفردية والتي تتطلب قبول واعتراف الآخر بها وهو ما يحتم على الفرد الانضمام إلى الجماعة للحفاظ على ذاته والإحساس بوجوده بطرق إيجابية.[5] تحدد الهوية الفردية في كثير من الأحيان بالأدوار التي يلعبها الفرد في الجماعة أو بعبارة أخرى بالأدوار التي تحددها الجماعة للفرد، إذ لا يمكن الحديث عن هوية الفرد من دون الدور الذي يقوم به في الجماعة التي يتشابه معها بما يحدد

---

[1]. عارف، محمد ناصر، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي . النظرية . المنهج**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002. ص111.

[2]. ديلو، ستيفن، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة: وهبة ربيع،القاهرة،2000.ص ص349. 350.

[3]. أليكس ميكشيللي، **الهوية**، ترجمة: علي وطفة، دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1993، ص ص 19، 20.

[4] Mark R. Leary, June Price Tangney,**op.cit**. P 69.

[5] David Buckingham, **op.cit**. p06

خصائصه المختلفة عن الجماعة، فالحديث عن المعلم لن تكتمل هويته إلا بوجود تلاميذ ،كما لا يمكن الحديث عن الأب دون وجود أبناء، كذلك لا يمكن الحديث عن هوية الفرد في غياب جماعة الانتماء.[1] وبالتالي تصبح الهوية الجماعية أحد محددات الهوية الفردية في جزء كبير منها وهو ما يوضح أن الهوية صفة حركية.

تجعل التعاريف السابقة من الهوية المحدد الذي يمكن للفرد من خلاله أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة التي يتماثل مع أفرادها باعتباره عضوا فيها، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون ممن يختلفون معه.وهذا التشابه والاختلاف ناتج عن جملة من العوامل، إما طبيعية مفروضة على الأفراد، أو مكتسبة من خلال مراحل حياتهم.

فمصطلح الهوية إذن يشمل على درجة من التشابه والتماثل مع مجموعة من الأفراد، وفي نفس الوقت يدل على درجة من الاختلاف مع آخرين.[2]وهو ما يدل على أنه مصطلح يشير إلى معنيين في نفس الوقت، فمن جهة يشير إلى التفرد والاختلاف مع الآخرين وهو ما يطرح الحديث عن الأنا والهم، ومن جهة أخرى يشير التشابهات مع أشخاص آخرين ليطرح مدلول النحن.

كما أن الهوية كمفهوم تناوله العديد من الباحثين في ميدان العلوم الإنسانية، واختلف باختلاف هذه الاتجاهات، فكل اتجاه حاول إعطاءه تعريفا خاصا يخدمه. فإذا كان علم النفس يعطيه جانبا مرضيا كما هو الحال عند سيغموند فرويد Segmand Fruid في ضياع الهوية عند الهستيريا. وعلم النفس الاجتماعي يعتبر الهوية عامل من عوامل الشخصية. فان علم الاجتماع في دراسة للهويةيذهب إلى قدرة الفرد على اختيار المعاني التي تحقق له الوحدة والانسجام في الذات. والهوية في علم الاجتماع يرى جورج هاربرت ميد George Herbert Mead: أن الهوية وحدة أو كتلة ذات علاقة ضيقة مع حالات اجتماعية، حيث يجد الفرد نفسه في حالة اندماج وسط هذا الاندماج الذي ينتمي إليه.[3]وحسب عالم النفس الاجتماعي الألماني اريك اريكسون Erik Erikson الهوية تولد من خلال التفاعل بين الميكانيزمات البسيكولوجية والعوامل الاجتماعية، والإحساس

[1] Mark R. Leary, June Price Tangney,**op**.**cit**. P.75

[2]Joanna Anneka. Rummens,Ph.D. **op**. **cit**. p3.

[3]. المهدي، بن عيسى. إيناس، بوسحابة، **تجاوز الإعاقة بين آلية الدمج وتشكيل الهوية . مقاربة سوسيولوجية**. ،الجزائر:مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. ص ص 522.523.

بالهوية ينتج من الميل اللاشعوري للفرد، بحيث يكون امتداد لتجاربه الذاتية، كما ينتج من البحث عن الإحساس بالتكامل والوحدة والانتماء من خلال تنوع التشابه بنمط معين في الطفولة.[1]

يرى تعريف آخر في الهوية تلك الطرق المرجعية التي يتخذها الأفراد والجماعات، والتي تميزهم عن الآخرين في علاقاتهم الاجتماعية. أو هي طرق تعرف الأشخاص والجماعات على أنفسهم من خلال أساس العرق، الاثنية، الدين، اللغة والثقافة.[2] وفي التعريف تصريح ضمني لأنواع الهوية المتمثلة في: العرق، الاثنية، الدين، اللغة والثقافة.

بالرغم من صعوبة التحديد الدقيق لمصطلح الهوية، إلا انه يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات مما سبق، موضحة فيما يلي: الهوية تعكس تماثلا واختلافا في آن واحد:

1-يتشابه مع مجموعة من الأشخاص ويشترك معهم في مجموعة من الميزات الثقافية والتاريخية واللغوية.

2- لا يتشابه مع أحد خاصة ما تعلق بالخصائص الفطرية والجسدية والذهنية.

الهوية إذن هي عبارة عن تأكيد للتماثل داخل الجماعة والاختلاف خارجها، ويحظى الأفراد بهويات مختلفة ومتعدّدة، بعضها اختياري مثل العقيدة وبعضها الآخر مفروض عليهم مثل السّلالة والجنس. كما أنّ الهوية الفردية والهوية الاجتماعية في علاقة تفاعلية بحيث أنّ الفرد هو المكوّن الأساسي للهوية الاجتماعية، في حين أنّ هذه الأخيرة هي التّي تبلور هوية الفرد وتوجّهها، ويتّسم محتوى هوية الجماعة بأنّه بناء اجتماعي، وأنها الشّعور بالانتماء إلى جماعة والإحساس الايجابي نحوها وهذا الانتماء إنما يتحكم فيه حافزان يتمثلان في:

- الحاجة إلى الانتماء والتعاون مع الآخر الذي يحمل نفس التوجهات والمعتقدات.
- الحاجة إلى التميز والاختلاف عن الأخر ممن لا يتماثل معه.

[1] Erik H. Erikson. **Authobiographic notes of identitycrisis**. Vol 99.no 4.United States of America : the MITT press.1970. pp 730.733.

[2]James D. Fearon, **op**.**cit**,Pp5.6.

المطلب الثاني: الهوية الشخصية والهوية الاجتماعية

يطرح مفهوم الهوية القائم على درجة التماثل والاختلاف في نفس الوقت، تساؤلا حول ماهية الهوية الفردية والهوية الاجتماعية، حيث يعد الفرد كائنا اجتماعيا بطبعه، فهو يميل دوما إلى التعايش مع الآخرين اكتمالا لحياته، المحكومة بجملة من الاحتياجات، فهذا الميل الاجتماعي شعوريا كان أم لاشعوريا لازمة على الأفراد رغم استقلال الشخصية الفردية المتميز عن الآخرين. يؤكد علم النفس الاجتماعي على أنّ الهوية أداة تمكن من التفكير في التمفصل النفسي والاجتماعي لدى الفرد، إنّها تعبر عن محصلة التفاعلات المتنوعة بين الفرد ومحيطه الاجتماعي. إنّ هوية الفرد الاجتماعية تتميز بمجموع انتماءاته في النسق الاجتماعي...الهوية تمكن الفرد من أن يحدد لذاته موضعا ضمن النسق الاجتماعي وان يحدد الآخرون موضعه اجتماعيا.[1] وعليه فالهوية تنقسم إلى قسمين يتمثلان في:

أولا: الهوية الشخصية أو الفردية

وهي مجموع علامات أو سمات نفسية وجسدية خاصة بشخص بعينه عن غيره من أبناء جنسه، وهي قرائن قابلة للتجربة والقياس تحدد هوية كل فرد من الناس.[2] وبالتالي هي ما يعرفها أي فرد حول من يكون، نسبة إلى الخصائص والميزات التي ينفرد بها عن الأفراد الآخرين. فالهوية الشخصية تشترط في الفرد أن يحقق ذاته بين الآخرين، وان يفصل هويته عنهم.[3] فالفرد يبقى دوما في صراع المكانة الاجتماعية، أي ذلك الصراع الفردي من اجل أن يتقبله المجتمع ويتمكن من تحقيق وجوده الاجتماعي، فالهوية الشخصية إذا هي ذلك الوعاء المتضمن لنسق المعاني في لحظة معينة من تفاعلات الفرد التي تمكنه من ضبط علاقته بذاته، وبالموضوعات الخارجية سواء كانت اجتماعية أم غير اجتماعية وهيكلتها على ضوء ذلك. وهي محصلة مختلف المعاني التي يكونها الفرد عن ذاته وعن الموضوعات الأخرى انطلاقا من خبراته البيوغرافية واللحظوية التي ينطلق في منها:

1. إقامة علاقات تفاعلية مع الآخرين على أنّ ذاته مختلفة عنهم.
2. القيام بأعماله وبناء مشاريعه.[4]

كما تتميز فئات المجتمع بخاصيتين يعرّفون من خلالها بأنفسهم، والتي تجعلهم متميزين عن غيرهم:

---

[1]. دنيس، كوتش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: منير السعيداني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.ص.77.

[2]. شتيح، بن يوسف، ثلاثية الدين، **اللغة والثقافة ودورها في إرساء الهوية الوطنية**، الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.ص507.

[3] William A. Derity Jr.**Identity politics**, Standford Encyclopedia of philosophy. July 2002. p555.

[4]. المهدي، بن عيسى. إيناس بوسحابة، **مرجع سابق الذكر**. ص524.

الأولى: يعرّفون أنفسهم بالأدوار الصريحة في الجماعات، وهو ما يتطابق مع شخصيات محدّدة وليس الفئات.

الثانية: الفئات الاجتماعية والتي تفهم من خلال المصطلحات المدروسة مثل المعتقدات، الرغبة، التعهدات الفكرية، الخصائص الجسدية، وغيرها من العناصر التي تفهم منخلالها الفئات الاجتماعية.[1]

فالهوية الفردية هي إذا مما يميز الفرد عن غيره من الأفراد، ويعرف الآخرين به، تلك التي تحدد اتجاهه ومسار فكره وعقيدته وانتماءاته، ومثل هذه الهوية هي التي تجمعه بغيره من الذين يشتركون معه في الاتجاه والفكر والعقيدة والانتماءات، وتميزه في الوقت نفسه بتلك الفروق أو التضاريس التي لا يشترك معه فيها غيره لتشكل الهوية الجماعية.

ثانيا: الهوية الجماعية:

تؤكد مختلف الدراسات المتمحورة حول الهوية على أهمية تناول ووصف تصرفات الأشخاص الجماعية أكثر من الفردية لأسباب عديدة، يأتي في مقدّمتها أن الحركة الجماعية لها سماتها التي تختلف عن الحركات الفردية، وغالبا ما يمكن فهم الفرد فقط من خلال فهم الجماعة التي ينتمي إليها، والحركة الجماعية تتكون من الأفراد الذين يصنعون ويحققون من خلال أعمالهم وتصرفاتهم المظهر العام لأنفسهم وللآخرين.[2]كما إنّ الفرد لايمكن له أن يعرف نفسه ما لم يكن مدركا للآخرين أمثاله، فالشعور بالذوات الأخرى ضروري للشعور بالذات أو الوعي بالذات. لذلك عليه أن يثبت ذاته ويضع لها مكانا في أوساط الجماعات، وبالتالي يكون أمام تحديد لهويته من خلال معرفته لنفسه بين الآخرين، ورؤيته لذاته كعضو في الجماعة الاجتماعية. فالفرد الذي مماثلة للذات يصنف في الجماعة، ومن له اختلاف في الذات يصنف خارج الجماعة.[3]

يبقى انه لابد من الإشارة إلى صعوبة الوصف بالنسبة للهوية الاجتماعية، بالمقارنة مع الهوية الفردية،وذلك بسبب أنها تنبثق من السياق، وعلى سبيل المثال فان السؤال من أنت؟ قد يعني القليل بالمقارنة مع أسئلة أخرى، مثل السؤال: إلى من تنتمي؟ وغيرها من الأسئلة التي تدور حول مصادر التاريخ المشترك التي تبدو عليه في الشكل الخارجي المرتبط بالسياق.[4]

---

[1] William A. Derity Jr. **Op**. **cit**. P 14.

[2]. عبد الغفار رشاد، القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي** . الكتاب الأول .، الطبعة2، القاهرة: جامعة القاهرة، 2006. ص297.

[3] Jan E. Stets. And Peter J. Burke. **Op**. **cit**. p225.

[4]. عبد الغفار رشاد، القصبي، **مرجع سابق الذكر**. ص298.

ثالثا: العلاقة بين الهوية الجماعية والهوية الفردية

لعل أنّ الحديث عن صعوبة أو سهولة فهم ووصف أيّ من الهويتين الفردية أو الجماعية، لن يتأتّىإلا من خلال البحث في العلاقة الكامنة بينهما، فلا يمكن لهوية فردية إنّ تتشكل وتنمو بمعزل عن الآخرين في المجتمع، كما لا يمكن لهوية اجتماعية أن تتشكل هي الأخرى من دون وجود فواعل يشكلونها، وهذه الفواعل من دون شك هم الأفرادأصحاب الهويات الفردية. ولفهم الهوية الفردية والهوية الاجتماعية والعلاقة بينهما أكثر هناك اقترابان يوضحان هذا:

1-مقاربة الهوية الاجتماعية:

فهذا الاقتراب يعتمد على ملاحظاته للبحوث التجريبية، لتفسير ظاهرة الانحياز والتمركز العرقي، بعرض الأفراد على جماعات بطريقة عفوية أحيانا، وأحياناأخرى بطريقة مدروسة، من أجل التحكم في الظاهرة المتمحورة حول التماثل بين ذات الفرد وبين الجماعة، والفرق بين الحافز والأصناف.[1] ومنه فتصنيف الأفراد في الجماعة الهوياتية يمتثل إلى مجموعة من القواعد أهمها التماثل بين الذات الفردية والجماعة، وبين الحافز الذي يجعل من الفرد عضو في هذه الجماعة والأصناف الأخرى.

بعض الأفعال يمكن نسبها إلى الهوية الجماعية في حين أن أخرى لا يمكن نسبها إلى الهوية الجماعية في حين أن أخرى لا يمكن نسبها إلى ذلك، بل إلى الهوية الشخصية. فعندما نقول أنه " شعب جيد" فهذا يعني الهوية الجماعية بالرغم من أنها مكونة من أشخاص A.B.C... وهو دليل على حالة هؤلاء الأشخاص وهويتهم الجماعية، كما أن الهوية تعبر عن شرف وتقدير الفرد لذلك نجد أفعال ينسبها الفرد إلى هويته الشخصية.[2] ومن هنا يتضح أن الأشخاص يعرفون أنفسهم من خلال الأدوار التي يلعبونها في المجتمع. والمجتمع هو الصورة المفسرة لمكانتهم وتحديدهم لهويتهم بالرغم من وجود بعض الحالات الخاصة أين يحبذ الأفراد تحديد هويتهم على أساس شخصي وليس مجتمعي.

تتميز فئات المجتمع بخاصيتين يعرّفون من خلالها بأنفسهم والتي تجعلهم متميزين عن غيرهم:

الأولى: يعرّفون أنفسهم بالأدوار الصريحة في الجماعات وهو ما يتطابق مع أشخاص محددة وليس الفئات.

[1] William A. Derity Jr. **Op.cit**. p555.

[2] James D. Faeron. **Op.Cit**. pp 26. 32.

الثانية: الفئات الاجتماعية والتي تفهم من خلال المصطلحات المدروسة مثل المعتقدات، الرغبة، التعهدات الفكرية، الخصائص الجسدية، وغيرها من العناصر التي تفهم من خلالها الفئات الاجتماعية.[1]

وهو ما يوضح دور الفئات الاجتماعية في تحديد هوية الفرد، فالفرد بالقدر الذي يمكنه من تحديد هويته الشخصية يبقى مرتبطا بالهوية الجماعية التي ينتمي إليها والذي تحدد له من يكون.

2-مقاربة علم الاجتماع للهوية:

تنطلق هذه المقاربة من العلاقة المتفاعلة بين كينونة الفرد كفرد وكينونته كعضو في جماعة أو المجتمع، يفترض هذا الاقتراب وجود علاقة تفاعلية بين الذات والمجتمع أو بين الذات والهوية الاجتماعية للفرد، والتي تتوقف على ادوار الأفراد في الجماعات، التي تقترن بادوار مضادة، وهو ما يمكّن من عرض الارتباطات مع الأخر، فالأفراد يذهبون إلى إدراك ذواتهم من خلال أدوارهم في الجماعات.[2]فالفرد في هذه الحالة لا يمكنه الخروج عن كونه جزء من الكل المجتمعي، وأن أي ميزة شخصية إنما اكتسبها من علاقاته وارتباطاته مع الآخر داخل الجماعة.

فالاقترابان يعطيان فكرة أوضح حول العلاقة بين الهوية الفردية والهوية الاجتماعية فإذا كان الأول يركز على ما يجري داخل وخارج الجماعة، فان اقتراب علم الاجتماع للهوية يركز على هوية الأفراد ومدى إمكانية البناء والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية. والذات هي انعكاس للمجتمع، وهذا الأخير يحدد السلوك الاجتماعي للأفراد، وفي نفس الوقت ينعكس السلوك الاجتماعي على الذات، وهذه الأخيرة قد تحدد هوية المجتمع, وكما يقول عبد الغفار رشاد القصبي: " الهوية حالة نفسية على مستوى الفرد، وحالة اجتماعية على مستوى الجماعة."[3] ففائدة الجماعات على الأفراد المتماثلين الذين يعيشون فيها، تكون اكبر من حياة التفرد، خصوصا في ظل التنظيم الذي يطبع الجماعات.

وعلى كل يمكن توضيح العلاقة بين الذات الفردية . الهوية الشخصية . والهوية الاجتماعية من خلال المخطط التالي أو نموذج المستويات الثلاث لتحليل وتشكيل السلوك الاجتماعي:

---

[1]James.B.Davids. and Others.**From** « **Identity** ». In International Encyclopedia Of the Social Sciences. William A. Darity. 2nd Edition. New York : Macmillan.2008. p554.

[2]William A. Derity Jr. **Op.cit** . p556.

[3]. عبد الغفار رشاد، القصبي، **مرجع سابق الذكر**. ص309.

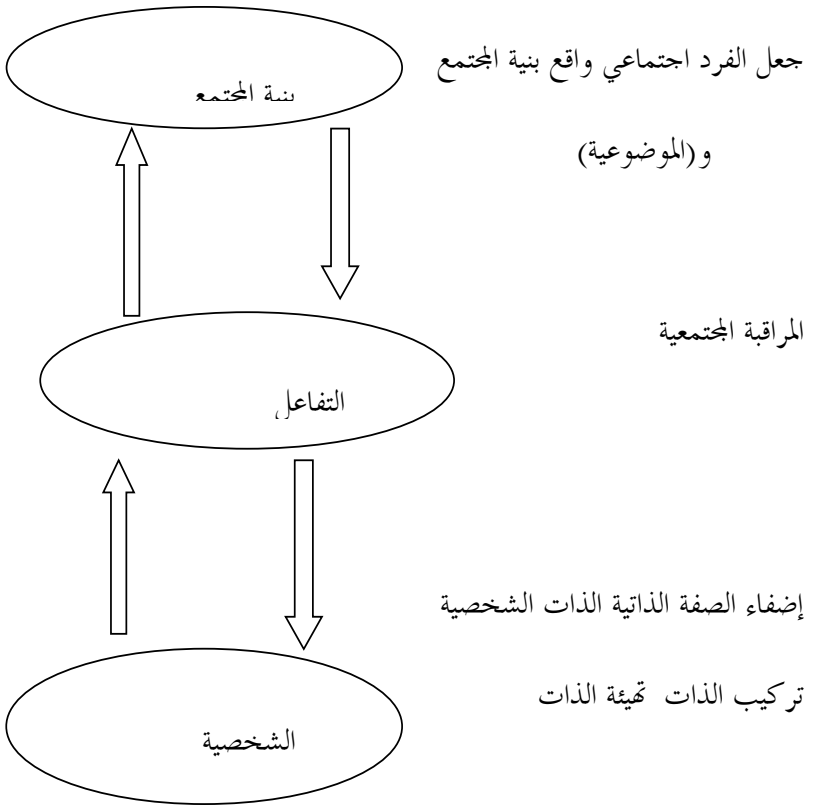

الرسم البياني 1نموذج المستويات الثلاث لتحليل تشكل السلوك الاجتماعي[1]

والنموذج يوضح حالة التفاعل اليومي للفرد وارتباطاته مع الآخرين، والعلاقة بين الذات الشخصية وبنية المجتمع علاقة تفاعلية، إذ يؤثر كل طرف في الأخر. فالمجتمع يصون أو يغير، التفاعل يسوي أو يعطل، والشخصية تتشكل أو تعيد التشكل.

يمكن القول بأن الهوية تختلف بين الفرد والجماعة في مفهومها، وبالمقابل تبقى الهوية الفردية والهوية الاجتماعية في علاقة تفاعلية، بحيث أنّ الهوية الفردية هي ذلك الجانب من المفهوم الذّاتي للفرد، الذي ينبعث من واقع معرفته بعضويته في الجماعة وذلك إلى جانب المغزى القيمي والانفعالي المرتبط بهذه العضوية. في حين أنّ الهوية الجماعية يمكن تعريفها على أنّها مجموعة من الصّفات التّي تجمع بين أفراد الجماعة الواحدة وتميزهم عن غيرهم ممن يقع خارج نطاق تلك الجماعة. وهذا الاختلاف يمكن استنتاجه من خلال السياق أو البعد الهوياتي المتمثل: البعد الثقافي، البعد الاجتماعي، والبعد السياسي للهوية.

[1]. James A. Coté. And Charles G. Levine. **Identity formation ,agency**, **and culture**, **a social psychologicalsynthesis**. United States of America : Laurence Erlbaumassociates. 2002. P7.

المبحث الثاني: الهوية السياسية

تعتبر السياسة أحد مجالات الهوية والتي من خلالها توضح وتحدد طبيعة العمل المنوط بها، والكلام عن السياسة يجر بالطبع للحديث عن الفواعل الرسمية وغير الرسمية للعملية السياسية ومن بين هذه الفواعل غير الرسمية أخذ الحزب السياسي مكان له. لكن هذا الأخير لن يتصف بالفعالية إلا إذا حدد هويته والتي من خلالها يقوم بالأدوار المنوطة به، وجاء هذا المبحث للبحث في الهوية السياسية للأحزاب من خلال تحديد مفهوم الهوية السياسية ومراحل وكيفية تشكلها، ثم التطرق إلى الشق الثاني من هذا المبحث ألا وهو الحزب السياسي مفهوما، أصلا ووظائفا.

المطلب الأول: مفهوم وتشكل الهوية السياسية

إنأهمية الربط بين الهوية والتماسك السياسي، والتي تعتبر أساس هذا التماسك داخل أي تنظيم .كالحزب السياسي مثلا.كما تساهم في بلورة أهداف وحركة التنظيم وفاعليته ووظائفه وعلاقاته بغيره، كما يمكن اعتبارها من معايير وعوامل المؤسسية، الأمر الذي يثير أهمية دراسة هوية مثل هذه التنظيمات، وفي مقدمة الأمثلة ترد الأحزاب السياسية.[1]

لقد قدّم "م. سميث" حسب جورج بالانديه George Balandih مقالة طويلة للمجتمعات القائمة على النسب، التي يتناولها من جوانبها الثلاث من حيث أنها:

- نظام يحتل ميزات شكلية.
- نمطي علائقي مميز للقرابة.
- ذات محتوى سياسي خاصة.

وقد توصل إلى اعتبار الحياة السياسية كمظهر لكل اجتماعي.[2]وانطلاقا من هذا وتماشيا مع موضوع الدراسة الذي يأخذ بالهوية السياسية عنصراللتحليل. لعل أنّابرز عنصر يتبادر إلىالأذهان عند الحديث عن الهوية السياسية، هو ذلك المكون لها أو ما أصل الهوية السياسية؟ وماهي العوامل المساعدة على تشكلها؟

أولا: علاقة الهوية السياسية بالسلوك السياسي

---

[1]. عبد الغفار رشاد، القصبي، **مرجع سابق الذكر**. ص293.

[2]. بالا نديه، جورج، **الانثربولوجية السياسية**، ترجمة: علي المصري، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2007. ص 42.

خلصت تعاريف الهوية التّي تم تناولها آنفا إلى أنّ الهوية هي الطريقة التي من خلالها يمكن للأفراد والجماعات إدراك ذواتها والتعبير عنها وفق هذا الإدراك الذّي يتحدد وفق مجموعة من المحددات التّي تشترك فيها مجموعة ما. والحال أنّ الهوية لا تعني أبدا مجرد التعريف بهذه المجموعة التي تشترك في خصائص معينة بل تنصرف أيضا وبشكل واضح إلى المجال السياسي، إذ أنّها تؤثر على الطريقة التي من خلالها يمكن إدراك عالم السياسة في شكله الواسع، فتوجهات الأفراد ومشاعر الشعب إزاء السياسة عموما وإزاء النظام السياسي بوجه خاص، تجري صياغته في سياق إدراكات هذا الشعب ورؤيته ومفهومه لهويته الخاصة به. وضمن هذا الطرح فإنّ الهوية ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة السلوك السياسي، إذ تعدّ محددا أساسيا له، ومن ثمّ الارتباط بالتوجهات السياسية العامة والنظام السياسي داخل الأمة الواحدة.[1]

إنّ التداخل بين المفهومين يجد تفسير علاقته الواضحة على واقع الممارسة فلكل جماعة سلوك سياسي يميز هويتها الخاصة بها، فالسلوك السياسي هو:"إنّ المقصود بالسلوك السياسي ليس فقط الفعل السياسي المباشر وغير المباشر، وإنما أيضا الدوافع والمواقف التي تساهم في بناء التماثل والمطالب والرغبات السياسية، وكذلك العقائد والقيم والأهداف..."."[2] هذه الأخيرة التي يساهم في تشكيلها عديد المحددات المرتبطة أساسا بتكوين الهوية في أيّ مجتمع من المجتمعات. وفي تعريف آخر يعني: "تصرفات الفرد تجاه المجتمع السياسي الذي يعيش فيه... والنشاط الحزبي داخل الأحزاب هو أيضا سلوك سياسي."[3] هذا وإن كان يعني فعلا مباشرا مؤسساتيا إلاّ أنّه لا يمكن أن نلغي مكون الهوية في تشكيله لأنه في الأخير يعدّ سلوكا إنسانيا خالصا.

وفي ذات السياق، فإنّ علاقات الأفراد داخل الجماعات تنعكس على الحياة السياسية للدفاع عن الميزات الذاتية الخاصة بأفراد جماعة ما إذ لا يمكن بحال من الأحوال فصل البعد النفسي عن الحياة السياسية وما الصراع السياسي إلاّ صورة من صور الدّفاع التّي أشرنا لها، وهو الطرح الذّي يشير له جاك لاجروي JaqueLagrow .[4] في جانب آخر إنّ الانتماء إلى أي جماعة بشرية مهما كان نوعها أو مجالها إنما تحدده أهداف وغايات، وهذا الانتماء يعتمد أساسا على المعرفة والعقائد المطروحة التي يحملها الزعيم أو المجموعة حزبا كانت أو منظمة سياسية، والذي يكون انطلاقا من الاعتبار الإيديولوجي وليس إلى الشخص حامل الفكرة.[5] وبالتالي فالمعطى الاجتماعي للهوية يلعب الدور الرئيسي في المجال السياسي والممارسة السياسية للأفراد

---

[1]. عبد الغفار رشاد، القصبي، **مرجع سابق الذكر**. ص 281.

[2]. سويم، العزي، **السلوك السياسي في المجتمع العربي**، الطبعة1، (ب ب ن): دار الألفة، 1992. ص172.

[3]. نفس المرجع.ص.ص 159. 160.

[4] Jaque. Lagrow. **Sociologie politique**.Paris : presses de la FNSP. 1991. p225

[5]. سويم، العزي، **مرجع سابق الذكر**. ص ص159 . 160.

والجماعات، بالقدر الذي يحدد توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية، فانه يحدد السلوك السياسي لهؤلاء الأفراد والجماعات. وضمن ذلك تؤثر الهويات الجماعية إلى حد بعيد في الاعتقاد السياسي، وهذا التأثير يدرس تحت مسميات"الحركات الاجتماعية الجديدة" أو "الثقافة السياسية الجديدة" عند الدارسين الأمريكيين.[1]

فإذا تأملنا في السياسة فإننا نجدها نشاط اجتماعي، إذأن السياسة هي ميدان طبيعي للقضايا الاجتماعي، والإطار الأمثل لممارسة النشاط السياسي هو الكل الاجتماعي، ويوضح جان بيار كون Jans Pierre Kon و جان بيار مونيي Jans Pierre Monieh هذا بالكلية الاجتماعية فيقولا: " *فليس هناك مجتمع سياسي متميز عن المجتمع الديني، يجب دراستها إلى الاجتماعي الكل... وان تفسير ما هو سياسي بما هو سياسي خطأ شائع وواضح في نفس الوقت وواجب علماء الاجتماع هو ضم الواقعة الاجتماعية إلى الكل الاجتماعي.*"[2]كما يعرف دافيد ايستون David Easton. السياسي عامة سواء كان نشاطا أو تنظيما، أو شخصا أو غير ذلك على انه شكل من العمل الاجتماعي.[3]

ثانيا: تشكيل الهوية السياسية:

تعتبر مسألة تشكيل الهوية السياسية عملية مستمرة دينامية لأنها مرتبطة بمكون إنساني غير مفصولة عن المكونات الأخرى، فانتماء الفرد إلى الأمة أو مجتمع سياسي قد يواكبه تعلم رموز وتوجهات أخرى لجماعة لغوية أو إقليمية... أو الحزب السياسي، والتي قد تتسم بالاستمرارية ومقاومة الضغوط ومحاولات تغييرها وبخاصة في ظلّ انفتاح الفضاءات العامّة في سياق منظومة العولمة، فيستمر الانتماء لها رغم انتهاء وتلاشي المبررات التي دفعت إليه أصلا.[4]

وتشكيل الهوية السياسية إنّما تحدده عدة عوامل نذكر منها:

- إن معظم الأطفال يكتسبون اتجاهات وأنماط سلوكية سياسية أوّلية وواضحة في سن مبكرة نسبيا.

---

[1] Richard E .Seleon. And Katherine C.**Identity politics and local political cultur**. Urban Affairs Review. Vol 39 , no 06. Sanfrancisco.2004. p691.

[2]جان. بيار مونيي، جان، بيار كون، **من اجل علم اجتماع سياسي**. ترجمة: محمد هناد، الجزأ1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. (ب س ن). ص ص19. 20.

[3]. بالانديه، جورج، **مرجع سابق الذكر**. ص48.

[4]. عبد الغفار رشاد، القصبي، **مرجع سابق الذكر**. ص293.

- في الوقت الذي تتعرض فيه بعض هذه الاتجاهات للبلورة والتعديل، فان اتجاهات أخرى قد تبقى جزءا من الذات السياسية للفرد طيلة حياته.

وضمن هذا السياق، يمكن القول أنّ تكون الذات السياسية للأفراد تكون في أي مرحلة من مراحل العمر، وهذا وفق مستويين:

- المستوى الأول، تكون ذات الفرد السياسية الأكثر عمقا فتوجد الانتماءات والمعتقدات العامة، مثل القومية والتصورات الإثنية والطبقية والالتزامات الدينية والإيديولوجية، إلى جانب الأحاسيس الأساسية بحقوق وواجبات الفرد في المجتمع.
- المستوى الثاني، توجد التزامات ومعارف بدرجة أقل من العاطفية ودرجة أكبر من الإدراك بالمؤسسات السياسية.[1]

انطلاقا من ذلك، لا شك أن تأثير البيئة في تشكيل الهوية السياسية عامل حاسم نظرا لدورها المحوري في بناء الذّات الفرية ومن ثمّ تشكيل الهوية، وهو مادفع جورج بالانديهGeorge Balandih إلى تقديم ما أسماه "مبدأ الإقليم والتحدّر" ومساهمته في تحديد الحقل السياسي[2].

الشكل2:بنية نسبية وبنية إقليمية وبنية سياسية عند التيق tigue[3]

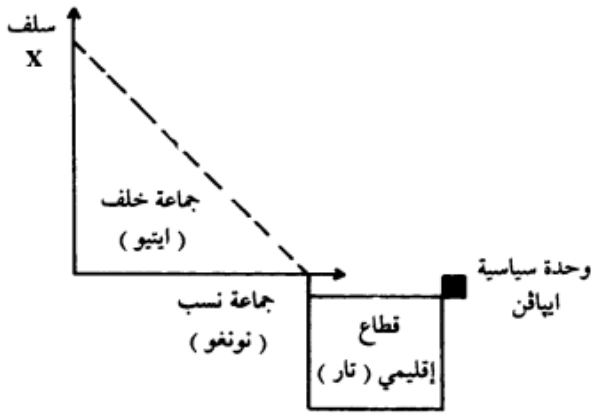

يوضح الرسم التخطيطي العلاقة بين النسب والانتماء لإقليم ونشأة وتكوين الوحدة السياسية، فجماعةإيتيوIteo المنتشرة بغرب إفريقيا[1] التي تحمل خصائص وميزات خاصة بها مبنية على أساس النسب،

---

[1] . غابريال، الموند، وآخرون، **السياسة المقارنة. إطار نظري** . ، ترجمة: محمد بشير زاهي، المغيربي، الطبعة1، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996. ص87.

[2] بالانديه، جورج، **مرجع سابق الذكر**. ص75.

[3] نفس المرجع، ص75.

المتجمعة في إقليم لوتار Le tar، قد أقامت وحدة سياسية Ipaven ايبافن تدافع من خلالها على معتقداتها وهويتها. على الرغم من أنّ عامل البيئة احتمالي على تشكل الذات السياسية، إذ يصبح الفرد بين خيارات المجموعات الهويّاتية، وهو ما يجعل من الهوية السياسية عملية معقدة.[2]

تقوم الأسرة أيضا بتشكيل الاتجاهات السياسية المستقبلية، من خلال وضع الفرد في بيئة واسعة، وتأسيس الارتباطات الإثنية واللغوية والدينية والطبقية، والتأكيد على القيم والانجازات الثقافية والتعليم. كما تلعب المدرسة والانتماء الديني دورا مهما في خلق التوجهات السياسية، فالمدرسة يمكنها أن تعزز أحاسيس التعلق بالنظام السياسي مثلما يحدث في الأنظمة الثورية، كما يمكن أن تولد الوعي الخاص بفئات دون الأخرى، مثلما حدث عام 1979 بجنوب إفريقيا ورفض الحكومة استعمال اللغة الإفريقية كلغة تعليم، وبتحريض من المدارس نشأ الصراع بين البيض والسود. وللانتماء الديني ووجود هوية وتنظيمات دينية له، تأثير فعال في معظم النظم السياسية، وكمثال على ذلك انتشار الأصولية الدينية بالجزائر سنوات التسعينات، إسرائيل، الهند.[3]كما أنّ القادة السياسيون يؤثرون على توجهات الأفراد، من خلال الوظائف السياسية وضرورة تحقيق هويتها، بتكييف الأفراد الاجتماعيين وتحضيرهم للأدوار السياسية[4].

بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من العوامل الأخرى المؤثرة في تشكيل الهوية السياسية ومنها:

- جماعات الرفاق والأقران تؤثر على اهتمام الفرد بالسياسة وبخلق الاتجاهات السياسية.

- وسائل الإعلام: الخاضعة لحكومة تسلطية أداة قوية لخلق التوجهات السياسية.

- جماعات المصالح: الجماعات الاقتصادية، مثل نقابات العمال وجماعات المصالح التي أدت إلى خلق أحزاب سياسية جديدة.[5]

وكمثال عن دور الجماعات الاقتصادية في تشكيل الهويات السياسية أحداث (1900.1920) للحركات العمالية بإيطاليا التي كانت مركزا لتشكل الهوية السياسية للطبقة الوسطى الممثلة للبروليتارية، بتوحد

---

[1] أ. أوغوث، **تاريخ افريقيا العام: افريقيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر**، المجلد الخامس، باريس:منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 1997، ص ص397 ،395.

[2]Richard E . Seleon. And Katherine C.**op**. **cit**. p691.

[3]. غابريال، الموند، **مرجع سابق الذكر**. ص. ص94. 97.

[4] بالانديه، جورج، **مرجع سابق الذكر**. ص45.

[5]. غابريال، الموند، **مرجع سابق الذكر**. ص. ص 97. 100.

مختلف أصناف العمال أصحاب الخبرات عبر المصانع الايطالية. فالعامل في علاقة مع عمله، وكنتيجة لهذه العلاقة يستخلص:

- طول المدة يجعل من العامل أكثر مقاومة.

- خلق توتر في نفسية العامل تجاه هوية الطبقة العاملة خاصة والسياسة عامة.[1]

إنّ العوامل المذكورة سابقا توضح عملية تشكيل الهوية السياسية، التي هي في الأصل تخضع لعوامل اجتماعية، لكل منها طريقة وتأثير خاص بها يؤدي إلى تشكيلها.

يقدم تشكل الهوية السياسية للأفراد والجماعات، إطارا للمشاركة المباشرة في الحياة السياسية أو عن طريق وسيط سياسي، أو من خلال أدوات التمثيل السياسي وتوسيع مفهوم التمثيل ليشمل كل مجالات النظام السياسي، الرسمية وغير الرسمية، وليشمل مختلف المؤسسات والجماعات، ومؤسسات النظام الاجتماعي.[2] ومشاركة الأفراد الفعالة في الحياة السياسية لن تتأتى إلاّ من خلال التنشئة السياسية التي تعمل مختلف قنوات النظام السياسي على تلقينها للأفراد والجماعات[3]، والتي يعتبرها غابريال آلموند Almound Gaberial أحد وظائف النظام السياسي. وقد يمكن الافتراض بأن الأسس التي تحكم العلاقات في الحياة السياسية كاحترام قواعد اللعبة السياسية ومستوى التعاون والصراع وعوامل الولاء والانتماء والثقة قد تجد جذورها في عملية التنشئة السياسية.[4]ويشكل تفاعل عاملي المشاركة والهوية السياسية انعكاس على تشكل العلاقات في الحياة السياسية بين الجماعات والأفراد. كما يوضح الجدول التالي:

[1].Richard E .Seleon. And Katherine C. Naff. **op**. **cit**. p35.

[2]. عبد الغفار رشاد، القصبي، **مرجع سابق الذكر**. ص155.

[3] غابريال آلموند، وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص154.

[4]. عبد الغفار رشاد، القصبي، **مرجع سابق الذكر**. ص290.

جدول: 1تشكل العلاقات في الحياة السياسية على مستوى الفرد والجماعة[1]

مستويات التحليل	مستوى الفرد	مستوى الجماعة
تشكل العلاقات في الحياة السياسية قواعد اللعبة السياسية	ما مدى احترام المواطن لقواعد اللعبة من خلال نضجه؟ ما الأهمية التي يمنحها لتطبيق القيم والأسس الديمقراطية؟ وخصوصا للانتخابات والحريات العامة؟	هل ثمة مشاركة سياسية حقيقية خلال مراحل نمو الفرد؟ ما مدى الوعي الذي تستند إليه هذه المشاركة؟ هل تحترم القوى والأطراف المشاركة معايير وقواعد الحركة السياسية؟ ما مدى اللامبالاة والاغتراب من الحياة السياسية؟
التفاوض والصراع	هل يقبل الأفراد أعضاء الجماعات الأخرى سواء كانت مهنية أو سلالية؟ وهل ينظر الفرد إلى أعضاء الجماعات الأخرى ممن يختلفون عنه على أنهم قرناء يجب أن يتمتعوا بفرص متكافئة أم على أنهم خصوما لا يمكن التعامل معهم إلا من خلال القتال حتى الموت؟	هل تتسم الحياة على مستوى النظام بالتعاون والانسجام بين الجماعات المختلفة؟ أم بالصراع والتوتر باستمرار؟ وهل أدى الصراع إلى نوع من العنف أو العمل السري؟ ما أهم مظاهره وأهميته النسبية في التطور السياسي للنظام؟
الولاء والثقة أو القوة والإكراه	هل تعلم المواطن الثقة بالآخرين؟ هل اكتسب القدرة على العمل الجماعي معهم؟ وفي أي إطار يمكنهم العمل معا، مثلا في: أحزاب، شلل، جماعات....	هل يعتمد النظام السياسي على مواطنيه في جذب التأييد والطاعة؟ وهل تكفي شرعيته لجذب مزيد من الولاء؟ أم هل تلجأ الحكومة إلى استخدام العنف والإكراه؟ وهل يتجه التطور السياسي إلى مزيد من الإكراه أم يتوقع نوعا من الإقناع والحوار.

[1]. نفس المرجع. ص291.

المبحث الثالث: ماهية سياسات الهوية الحزبية:

تعد الهوية أحد المرتكزات الهامة للسياسة في العصر الحديث، فبالقدر الذي تساعد التنظيمات والبنى السياسية على إقامة التماسك السياسي واخذ منحا خاص بكل منها، لابد لهذه التنظيمات سواء كانت دولة أو حركة أو حزب من العمل على وضع خطط وبرامج واستراتيجيات بناءة للمحافظة والدفاع عنها وهذا ما يعرف بسياسات الهوية.

المطلب الأول: مفهوم سياسات الهوية:

لقد جاء في البند السابع والعشرون "27" من ميثاق الأمم المتحدة الدولي للحقوق المدنية والسياسية، العام 1996، إقرار ب: في تلك الدول التي توجد بها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية، فإنه الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الأقليات يجب ألاّ يحرموا من حق التمتع بثقافتهم الخاصة، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعاتهم."[1] فهيئة الأمم المتحدة كتنظيم عالمي تقر بوجوب الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية للجماعات، ومن أجل تحقيق هذه الحقوق لابد من وجود سياسات هوية موجهة لهذه الفئات.

أولا: تعريف سياسات الهوية

سياسات الهوية هو نموذج للترابط الوثيق لآراء وأفكار الجماعات، وتنطلق التحليلات السياسية لسياسات الهوية من الاضطهاد ومحاولة القضاء وإصلاح الأمور والنظر في إيجاد الحلول أو تحويل وتصويب ما سبق من الظلم.[2] من خلال الجملة السابقة يتضح أنه لا وجود لسياسات هوياتية ما لم تعاني هذه الجماعات الظلم والاضطهاد، فسياسات الهوية جاءت كنتيجة للواقع الصعب الذي عانته هذه الجماعات في مجتمعاتها.

تتخذ سياسات الهوية وجهين لها فالأول مادي والثاني معنوي، أي أن هناك سياسات مادية وأخرى معنوية، وأن الهوية الاجتماعية بحاجة إلى نقاشات في شكليها السابقي الذكر من أجل الوصول بها إلى تحقيق حقوقها بنوعيها المادي والمعنوي، وبالتالي تعمل عل الفاعلية السياسية لكل جماعة هوياتية.[3] ومن هنا يظهر أن للهوية معطى مادي والآخر معنوي، وجب تخصيص سياسات مادية ومعنوية لتحقيقها وهو ما يتمثل في مطالبة هذه

---

[1] ويل، كيميلكا، **أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**، الجزء2، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 2011. ص44.

[2] Cressida.Heyes. **Identity Politics**. Standford Encyclopedia of philosophy. July 2002. P02.

[3] John. B. Davids. And others. **Op.Cit**. Pp 16. 17.

الجماعات المضطهدة بالاعتراف أولا بهذه المظالم التاريخية، وفي مرحلة ثانية الحصول على التعويضات المادية[1]. أو كما يقول دريدا Derida أن سياسات الهوية في أي مجتمع يجب أن تقاس من خلال ثلاث نقاط رئيسيةتتمثل في: الحقيقة، القانون، والعدالة، وهي ثلاث متغيرات لقياس مدى وجود سياسات هوياتية حقيقية لجماعة ما، وهو ما يؤدي إلى القضاء على العنف الهوياتي من خلال مأسسة مطالب الجماعات.[2]

تستمد الهوية بالنسبة لغالبية الشعب من التاريخ الشخصي، العلاقات العائلية، الصداقة، المنطقة...، وعامة ما يتم إدراك الذات عن طريق الآخرين في الجماعة أو الانتساب والاندماج مع من لهم بعض من نفس القيم والمبادئ كالثقافة والدين، وفي هذا المفهوم تنطبق سياسات الهوية على المواقف السياسية والأعمال الموجهة والمركزة على ما يتعلق بالجماعات الاجتماعية المختلفة.[3]وهو أبسط تعريف يمكن تقديمه لسياسات الهوية والتي ربطها بالتمثيل السياسي للجماعات في المجتمع دون تحديد لاختصاصاتها وجوانبها، أو كما يراها جيمسس تللي James Tully هي الصراع من أجل الاعتراف القانوني والسياسي والدستوري والاندماج في المجتمع.[4]

فسياسات الهوية هي معطى يرتبط باليمين واليسار على حد السواء، لأنها تختص بالجماعات الهامشية المستبعدة والمظلومة في المجتمع من جهة وتخص الجماعات الهوياتية الأخرى التي لا تلحق مستوى التهميش مثل الأخرى.[5]فالجماعات التي تعاني تهميشا أقل يخصص لها اليمين سياسات تدعمها، أما الجماعات المهمشة لابد لليسار أن يأخذ موقفا منها بالحد الذي يساعدها على الاعتراف بها واسترداد حقوقها، فكل الروابط الهوياتية والاجتماعية تنتقل إلى روابط حيوية سياسية.

ثانيا: نشأة وظهور سياسات الهوية

ظهرت سياسات الهوية في منتصف 1960 في الدول الغربية، منشئة بذلك تسلسلا للحركات الاجتماعية القائمة على سياسات الجنس (gender)، الاثنية، أو عامل العرق، وهي مستوحاة كذلك من رجال البيض

---

[1] مصطفى بن تمسك، **أصول الهوية الحديثة وعللها: مقاربة شارلز تايلور نموذجا**، بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2014، ص 218.

[2] Carolyn. D'Cruz. **Identity politics in deconstruction** :**Calulating incalculable**. England :Ashgate publishing company.2008. Pp 65.70.

[3]George. Thomas Kurian. And others. **The ensyclopedia of political science**. United States of America: Cq press. 2011. P756.

[4]جيمس تللي، "سياسات الهوية"، في **موسوعة كامبردج للتاريخ، الفكر السياسي في القرن العشرين**، المجلد الثاني، تيرنس بول، ريتشارد بيللامي، ترجمة: مي مقلد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010، ص265.

[5] .Linda Martin. Alcoff. And others. **Identity politics** : **reconsidered**. 1edition. United States of America :palgravemacmillan. 2006. p26.

الذين شعروا بالاستبعاد مما يسمى بالحركات الاجتماعية الجديدة.[1] وانعقد المؤتمر الأول حول سياسات الهوية National Conference for New Politics سنة 1967 بشيكاغو، وفي هذا المؤتمر هيمن اليسار الأمريكي على أشغاله بزعامة " القوة السوداء" وعلى رأسها مارتن لوثر كينج، أستطاع هذا التيار على أجندة المؤتمر مابات يعرف بسياسات الهوية التي ستلقي بضلالها على السياسات الأمريكية القادمة.[2]سياسة الهوية لم تظهر من العدم وإنما ارتبط ظهورها بظهور حركات اجتماعية هوياتية تحارب الظلم والاستعباد، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية أين كانت تعبر عن موطن للصراع والاضطهاد الهوياتي وهذا بالنظر إلى التعدد الهوياتي الكبير الذي يميز تركيبتها المجتمعية.

ففي النصف الثاني من القرن العشرين 20 ظهرت مجموعة كبيرة من الحركات السياسية الواسعة النطاق (الموجة الثانية للمرأة، الحقوق المدنية للسود بالو م أ، والحركات الهندية الأمريكية...) وكلها قائمة على أساس مقاومة الاضطهاد*واللامساواة بين الجماعات الهوياتية، وحسب الفلاسفة تقوم هذه الحركات انطلاقا من طرح تساؤلات محورية هامة حول طبيعة وأصل ومستقبل الهويات المدافع عنها.[3]ظهرت من واقع استبدادي عانت منه الجماعات الهوياتية السابقة الذكر، وحاولت النظر في هذه المشاكل التي تعانيها ومحاولة ايجاد الحلول لها أي مستقبل الجماعات الهوياتية.

ففي سنوات قليلة مضت أحدثت الحركات السياسية الكبرى تغييرا وتحولا عميقا في المجتمع الأمريكي – طالبت بالحق الانتخابي، الحقوق المدنية، والمساواة بين مختلف الجماعات- أين أصبح لكل فرد أفكار تحررية. والهوية حينها ركزت على الحركات التحررية والتي أصبحت في نظر الأمريكيين وسيلة أساسية من أجل تحدي الدستور الديمقراطي والصمود أمام المطالب الموسعة للمجتمع، وأساس هذه الحركات هو الدفاع عن حقوقهم وإنهاء الصراع الاجتماعي في شكل جماعات المصالح.[4] ومن هنا يظهر أن سياسات الهوية جاءت كنتيجة حتمية للاضطهاد واللامساواة التي كانت تعيشه بعض الجماعات بالهوياتية في المجتمع الأمريكي، سواءكانت هذه الحقوق سياسية أم مدنية أم اقتصادية أو ثقافية.

---

[1]Ibid. P118.

[2] مصطفى، بن تمسك، **مرجع سابق الذكر**، ص217.

* يسميها تزيفتان تودروفTzvetan Todorov ب "النكبنة" أو Victimisation وهي إشهار مشاعر الاضطهاد والضيم التي عانت من ويلاتها بعض الأعراق والأمم والديانات سواء بما تسلط عليها من اجتثاث من مواطنها الأصلية من قبل الغزاة (حالة الهنود الحمر في أمريكا) أو من تشريد وتنكيل (حالة اليهود في ألمانيا النازية)أو من تهجير (حالة الشعب الفلسطيني) أو من عنصرية (حالة السود الأفارقة في أمريكا. **للاضطلاع أكثر انظر مصطفى بن تمسك، أصول الهوية الحديثة وعللها: مقاربة شارلز تايلور نموذجا.**

[3]Cressida.Heyes. Identity Politics. **Op.cit**. P02.

[4] .Linda Martin. Alcoff. And others. **Op.cit**.p01.

لكن التساؤل المطروح في هذا الصدد ما هي شروط وقواعد سياسات الهوية؟ أي بمعنى متى يمكن القول عن خطابات وبرامج وتخطيط أنه يدخل في إطار سياسات الهوية ومتى يقال عنها العكس؟ هل كل البرامج والخطابات المخصصة والموجهة للهوية هي سياسات هوية أم لا؟

المطلب الثاني: شروط سياسات الهوية

انطلاقا مما جاء به دريدا Derida بالقول أن سياسات الهوية تلزم توفر ثلاث نقاط رئيسية تتمثل في الحقيقة، القانون والعدالة، يمكن القول أن سياسات الهوية تشترط وجوب وجود جماعة هوياتية حقيقية لها حقوق وفي إطار قانوني يسمح لها للمطالبة بالمساواة مع الجماعات الهوياتية الأخرى التي تختلف معها.

أولا: وجود جماعة هوياتية شرعية

الشرط الأول لسياسات الهوية هي وجود جماعة هوياتية واضحة المعالم، أي أن الجماعة التي يخصص لها سياسات هوياتية يجب أن تكون محددة وبالتالي لها حقوق مادية وأخرى معنوية.

سياسات الهوية تعطي للجماعات أهمية كبيرة في الحياة السياسية، مشترطة الإحاطة بكل ما يتعلق بالإيديولوجية، التنظيم، والسلوك المتعلق بتمثيل مصالح الجماعات القائمة على خصوصيات كالأصل الاثني والدين، والتي تكون في وضع شرعي، والقابلة للتأييد الجزئي.[1] إذا ليس كل الجماعات لها سياسات هوية، لان سياسات الهوية تشترط عدة نقاط مثل التنظيم والإيديولوجية، أي أن تكون الجماعة منظمة إقليميا أو اثنيا أو دينيا وكذلك أن تكون لها أفكار وإيديولوجية خاصة بها، بالإضافة إلى شرعيتها، أي أن تكون في وضع قانوني ومطالبها شرعية.

ثانيا: النكبنة Victimisation

يعتبر شارلز تايلور Charles Taylor* أن مشاعر النكبنة المتولدة عن حالات الاحتقار والازدراء الذي تتلقاه جماعة ما في المجتمع، وأن مجرد التعويض المادي عن هذه المظالم التاريخية لا يمكن بأي حال من الأحوال إزالة هذه النظرة عن الأذهان والمتوارثة عبر الأجيال، وفي هذا الصدد يرى أنه بالإمكان أن يصاب فرد ما أو جماعة

[1] Richard D. Ashmore. And others.Social Identity, Intergroup Conflict, and Conflict Reduction, Rutger series on self and social identity, vol,3, United State of America : Oxford university press. 2001. P42.

* ولد في موريال 1936 فيلسوف كندي.

بالضرر إذا ما تم أن نشر المحيط عنه صورة ترويعية وبث عنه صورا مهينة واحتقارية،[1] توجب البحث عن سبل عملية لتغيير هذه الصور النمطية المنتشرة في المجتمع، وتقديم صورة حقيقية لكل جماعة هوياتية.

إن غرض الحركات والتنظيمات السياسية في الديمقراطيات الغربية أن تصور خطا لسياسات الهوية عن الصراع القائم، وتوجهه إلى المنظمات العالمية لحقوق الإنسان من اجل إخماد الظلم والاستبداد على من عايشوه، فالمنظمات الحديثة ومقارنة بالمنظمات التقليدية وخصوصا في النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت تعتني أكثر بموضوع الهوية والظلم الذي تعانيه الجماعات الخاصة في المجتمع مثل الأنوثة، الأقليات بما يتناسب معها. وعليه أصبحت للهوية سياسات تختص بها.[2] وهنا تظهر الأهمية المعطاة للهوية في الديمقراطيات الغربية إلى الحد الذي يؤدي بالتنظيمات والحركات السياسية إلى رفع مشاكلها إلى المنظمات العالمية لحقوق الإنسان وتدويل القضايا المتعلقة بها، من اجل القضاء على المشاكل التي تعانيه الجماعات والأقليات والاعتناء بمصالحها.

ثالثا: توافر الناشط والمنظر لسياسات الهوية

وتاريخيا: سياسات الهوية تتضمن كل من الناشطين والمنظرين، وكل منهما دور مكمل للآخر، فالناشط يرتبط بالحركات الاجتماعية الناجحة مثل حركات الحقوق المدنية، وحركات النساء، والتي تشكل بالنسبة لهم الهوية صراع من اجل تحقيق العدالة. في حين إن المنظرين هم الأشخاص القائمين على دراسة الأوضاع المجتمعية المزرية. كما أن الاهتمام بالهوية راجع إلى:

3. إن الهويات ثروة معرفية تتناسب والتغير المجتمعي.
4. الجماعات المهمّشة تحتاج إلى من يحررها، والوصول بها نحو الأحسن.[3]

ومنه أول شرط لسياسات الهوية أن تكون الجماعة في وضع سيء تحتاج إلى من يدافع عنها ويحررها من الاضطهاد.

---

[1] مصطفى بن تمسك، **مرجع سابق الذكر**، ص 218.

[2] George. Thomas Kurian. And others.**op**. **cit**. p756.

[3] .Linda Martin. Alcoff. And others. **Op**.**cit**. P2.

المطلب الثالث: أهمية سياسات الهوية الحزبية

الحديث عن سياسات الهوية وعلاقتها بالأحزاب السياسية يرمي مباشرة للتطرق إلى أهميتها المتبادلة سواء على الجماعات الهوياتية والهوية في حد ذاتها من جهة وعلى الأحزاب من جهة أخرى، لتنعكس مباشرة على الدولة والمجتمع ككل وهي الأهمية الكبرى لهذه السياسات، وتنطلق هذه النقطة من التساؤلات التالية: ما أهمية سياسات الهوية؟ ومن المستفيد منها؟ وكيف تنعكس على كل من الهوية، الأحزاب السياسية والدولة؟

أولا: أهميتها على الهوية والجماعات الهوياتية

للجماعات الهوياتية حقوق مادية وأخرى معنوية لن تتأتى إلا من خلال سياسات واضحة وموجهة بصورة مباشرة لغرض الدفاع المساواة والعدالة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية بين الجماعات، فسياسات الهوية هي القناة الرئيسية للدفاع عن حقوق الهويات الفرعية والرئيسية في أي دولة لما لها من أدوارا مهمة بالنسبة للأفراد والجماعات الهوياتية:

1/ المساواة في الحقوق بين الجماعات:

في الماضي كان الاعتقاد أن الجماعات تتولى مصالحها وبطرق ليست مزعزعة للأوضاع السياسية، أما الآن فإنّ العلماء يدركون أن تشكيل وتفاعل الهويات الجماعية ذات الصلة السياسية قد أصبح أكثر تعقيدا من ذلك وغير مؤكد، باعتبار أن السياسات الخاصة بالهوية السياسية الجماعية أصبحت تحتوي على مجهودات مضنية لتحديد أي الجماعات تشارك بشكل عام في المجتمع السياسي وأيهما تم تهميشه وإقصاؤه؛ بالإضافة إلى الشد والجذب المتواصل حول السلطة والنفوذ الرمزي والمادي حول الجماعات.[1]تعاني أغلب الجماعات الهوياتية نوع من الاغتراب السياسي وذلك نتيجة شعورها بالظلم والاستبداد من النظام السياسي القائم، وعدم ثقتها في التنظيمات السياسية القائمة عامة، والتي ترى أنها لا تمثل مصالحها كالأحزاب السياسية والبرلمانات، هناك طريقة دقيقة لخلق المشاركة السياسية بشكل عام هي خلق مشاركة في حركة واحدة.

2/ محاربة الاضطهاد:

ويؤكد الفلاسفة الواقعيون القيمة الإيجابية للتمثيل السياسي للهوية، وبالنسبة لهم سياسات الهوية خلقت:

الاتصال بين الأفراد والتعريف بهم.

[1]. جمال محمد، أبو شنب، **السياسات الاجتماعية المقارنة . العالم الثالث في مفترق الطرق**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006. ص37.

تحديد وتقوية الهوية والاعتراف بها Identification.

نسج البناءات الاجتماعية.

تقوية الولاءات السياسية والثقافية انطلاقا من الاعتبارات الاجتماعية.

كما أن وجود التحيز العنصري والتحيز الجنسي والتوزيع غير العادل للموارد يلزم سياسات هوياتية تعطي لكل جماعة حقها على أساس عقلاني تحرري.

" إن بعض الهويات يمكن أن تكون سياسيا أكثر تقدمية من غيرها، لأنها محمية بسياسات هوياتية حررتها من عقدة الإيديولوجيات والاضطهاد."[1] وهو ما يظهر بوضوح كيف أن سياسات الهوية تخرج الجماعات من مرحلة الاضطهاد إلى مرحلة أخرى تجعلهم أكثر تحرر وأكثر وعيا بذواتهم مع من يتشاركون معهم قي نفس الخصائص والمميزات.

فالحركات والتنظيمات السياسية تضع استراتيجيات للدفاع عن مصالح الجماعات سواء كانت دينية، جنسية.....[2]وهذه الاستراتيجيات إنما تظهر من خلال البرامج والخطابات وكذلك من خلال الأشخاص الممثلين للجماعات.

3/ الاعتراف

سياسات الهوية ليس الغرض منها مطالب شخصية ضيقة والاستياء فقط من الوضع الحالي الذي تعيشه الجماعات أو مشاعر نرجسية، وإنما هي تقديم رؤى حول كيفية تنظيم المجتمع... كما أنها تعاون قيمي وأخلاقي، فلا يوجد تناقض بين السياسة والهوية لأنه وبغض النظر ثقافة الفرد فسياسات الهوية هي وكالة عقلانية للسياسة والثقافة من أجل توفير الموارد اللازمة للبقاء والاستمرار الجماعات ورفاهيتهم والعدالة والسعادة.[3] ففي الوقت الذي يفترض أن يدافع الأفراد والجماعات عن هوياتهم ومطالبهم الهوياتية في شكل فوضوي، تبقى سياسات الهوية هي الإطار المنظم والمنهجي للجماعات من طرف أشخاص أو تنظيمات

* وغالبا ما تكون هذه الجماعات قد تعرضت للقهر أو الاضطهاد وحتى الإبادة من قبل شعوب أخرى استقرت بهذه الأقاليم التي تمثل الموطن الأم لهذه الجماعة الإثنية، مع ذلك لا تزال العديد من هذه الجماعات موجودة في العديد من الدول تعيش وفق نمط اجتماعي وتعمل على المحافظة على ثقافتها وخصائصها.

[1] Linda Martin. Alcoff. And others.**op**.**cit**. p19.

[2] Edward E. Sampson. **Op**. **cit**. p1919.

[3] Linda Martin. Alcoff. Andothers.**op**.**cit** .p20.

سياسية للدفاع عن الهوية الاجتماعية، لأنه كما جاء في العبارة السابقة، أن سياسات الهوية هي عبارة عن وكالة اجتماعية للسياسية.

وشرح آنتوني أبيا Antony Appia عملية الاستبداد التي يمكن أن تحدث من خلال المطالبة بإزالة هويات أخرى، وقدم المثال التالي: فكون المرء أمريكيا من أصل إفريقي فمن المؤكد أن تلك الهوية سوف تساعد في السعي من أجل العدالة العرقية في أمريكا، وعلى ذلك يمكن للهوية أن تكون الأساس لمقاومة العنصرية، لكن في الوقت ذاته يجب أن لا يفهم أن تلك الهوية دافعا إلى الاستبداد العرقي.[1] فالمركب الهوياتي للفرد أو الجماعة في دولة ما ستجعل منه أكثر مطالبة بحقوقه، والمثال السابق الذي قدمه الباحث يوضح ذلك جيدا، فبين الهوية الفرعية والهوية الأصلية هوة تجعل من الأفراد ميلا أكثر للدفاع عن حقوقهم وما هذا الدفاع إلى خطوة نحو مقاومة الاستبداد والتمييز بين الهويات، لذلك لا يمكن اعتباره استبدادا عكسيا، أي مطالبة الأفراد بحقوقهم الهوياتية حق مشروع لا يمكن اعتباره نوع من العنصرية خاصة إذا كانت المطالب ناجمة عن تنظيمات سياسية وهو ما يعتبر كرد عن محاولات البعض ممن يعتبرون سياسات الهوية نوع من الانفصالية والعنصرية.

4/ خلق المشاركة السياسية:

تم تصميم سياسات الهوية عن طريق البنائيين الاجتماعيين لتحرير الأفراد من القيود والصور النمطية الظالمة والتحيزات الاجتماعية التي فرضتها المعايير الثقافية المفروضة على الهوية واللغات وكذلك العنف الممارس عليها*، وبالتالي العمل من أجل استقلالها من تلك القيود بالإنجاز الفكري والجسدي والقدرة على التكيف والمشاركة السياسية الفاعلة، ومن كل هذا قدم الباحث الإعاقة كمرادف للعنف والعجز الهوياتي.[2] فالأفراد والجماعات الهوياتية غالبا ما تعاني العنف من قبل الآخرين مع من يختلفون معها، وينظرون إليها نظرة استصغار، كتلك التي يلقاها الأشخاص المعاقين في المجتمع، وبالتالي كان لابد من سياسات تحررهم من تلك المشاكل والذي جعلها تعاني العجز والانقياد.

نتيجة لسياسة الهوية يعتبر المشاركين فيها هم أيضا نشطاء في الحركات الاجتماعية على نطاق أوسع، بدلا من خلق حركات متجانسة معزولة. فسياسة الهوية لابد لها أن تتوافق مع إيديولوجية الدولة الأمة وبحثها عن

---

[1] هويدا صلاح الدين، عتباني، **الهوية والتعدد الإثني**: دراسة مفاهيمية مع الإشارة إلى النموذج السوداني، سلسلة ندوات التنوير، السودان: مركز التنوير المعرفي، جويلية 2010. ص 12.

* ففي رواندا مثلا ولما لم يستطع النظام السياسي القائم من احتواء جميع الأطياف الاجتماعية، قامت جماعة الهوتو بالانقلاب على زعمائهم –التوتسي– فقتلوا وذبحوا وطردوا الآلاف منهم، وأسسوا جمهورية يسيطر عليها الهوتو، وهي نتيجة لعدم اهتمام النظام السياسي القائم بهذه الجماعات وعدم تخصيص لهم سياسات تتوافق وهويتهم اومطالبهم. **انظر** صمويل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993. ص 164.

[2] Linda Martin. Alcoff. Andothers.**op**.**cit**. p13.

التجانس العرقي.[1] فالأفراد يميلون أكثر إلى من يشتركون معهم في نفس المميزات والخصائص الاجتماعية للمشاركة في الحياة السياسية، لما يقدمه هذا التجانس الهوياتي من وسيلة للتماسك السياسي، كما أن فتح المجال للجماعات الهوياتية للمشاركة في الحياة السياسية ضمن تنظيم أو حزب سياسي، يؤدي بهم بالضرورة للمشاركة في الحياة السياسية للدولة وبالتالي الابتعاد عما يعرف بالاغتراب السياسي.

5/ تقنين الحقوق الهوياتية

تعتبر مسألة تقنين الحقوق الهوياتية من عدمها من أهم المشاكل التي تواجهها المجتمعات والدول على حد السواء، فالجماعات الهوياتية لن تقبل بمجرد خطابات وعبارات تتحدث عن حقوقها من طرف الجهات الرسمية أو غير الرسمية لأي نظام سياسي.

إن الشرط المحتمل لسياسات الهوية هو دسترة ومأسسة الحريات الديموقراطية... فجون راولز مثلا يقول بالمكانة الأصلية لكل ممثل للمواطن يجرد المفهوم من معناه الخاص، وخاصة بما تعلق بالهويات الفعالة في صناعة القرارات اتجاه رفاهية المجتمع، وكل جماعات المصالح ممثلة في سياسات الهوية الليبرالية إلى اعتبارها جمعيات والتي تنطوي تحتها أحزاب سياسية.[2] ومنه الجماعات الهوياتية لها حقوق ينبغي وضعها في إطار مؤسساتي والتي منها الدستور الوطني، فمجرد الإعلان عن الحقوق الهوياتية لجماعة ما من طرف جماعة ما لن يكفي حتى يقال أنها تحصلت على حقوقها، وعليه لن يقال عن حزب سياسي أنه ممثل لهوية ما ومدافع عنها ما لم يستطع إلحاق جزئية تتعلق بها لذكرها في الدستور الرسمي للبلاد.

ثانيا: أهميتها على الأحزاب السياسية

لسياسات الهوية الحزبية مجموعة من الانعكاسات الإيجابية على الأحزاب السياسية في حد ذاتها، فبقدر اهتمام الأحزاب السياسية ودفاعها عن الهويات الاجتماعية تكون نتائجها ذات أهمية لكل منهما أي للجماعات والأحزاب في حد ذاتها، وأما حول هذه الانعكاسات نذكر مايلي:

1/ التماسك والتحديد Identification

يؤكد كل من Kay Lawson وThomas Poguntke على أن من أسباب قوة حزب العمال البريطاني في الماضي نابعة من دفاعه عن هوية طبقة العمال، فالثورة في البرنامج التي قام بها الحزب حددت أكثر هويته

[1] Ibid. P120.

[2] Cresida .Heyes. **op**.**cit**.P06.

المدافعة عن طبقة العمال بعد حالة الركود التي عانى منها في فترات سابقة.[1] فسياسات الهوية الدفاع الحزب عن هوية ما تجعل هويته السياسية أكثر تحديدا ووضوحا، على العكس من الأحزاب الأخرى التي تبقى بعيدة عن أي تصنيف لها ولهويتها السياسية، فكلما تحددت هوية الحزب كان أكثر تماسكا وارتباطا بالجماهير.

2/ تعزيز مكانة الحزب في الانتخابات:

تتأثر الأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية بالشكل الذي يزيد من مكانتها ويعززها أو العكس في الساحة السياسية لأي بلد، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا كان المتسابقون الديموقراطيون وحدهم الذين يحظون بفرصة الفوز في الانتخاب العام، وكانت الانتخابات التمهيدية بالأساس تقرر الفائز، أما في العصر الحديث، وفي ظل هيمنة الجمهوريين في مناطق كثيرة في الجنوب، فيزعم بعض الساسة الأمريكيين من أصل إفريقي أن جولات الإعادة في الانتخابات التمهيدية تسير ضد مصلحتهم، وأثير هذا الإدعاء بنجاح خطاب قبل عقدين من جانب جيسي جاكسون.[2] وهو ما يبين بوضوح كيف انعكس خطاب واحد على مسار نتائج الانتخابات في الجنوب الأمريكي، فبعد هيمنة الديموقراطيين في وقت سابق، استطاع خطاب واحد للجمهوري جيسي جاكسون موجه للأفارقة والهوية الإفريقية في أمريكا أن يغير من القاعدة القائلة بأن الديمقراطيين هم من يهيمنون على جنوب الولايات الأمريكية في الانتخابات إلى هيمنة الجمهوريين.

فنشطاء أحزاب الجماهير مثلا يحثون ويشحنون جماهيرهم عن طريق التعهدات الأيديولوجية والانتماءات الهوياتية سواء الطبقية أو الدينية،[3] لما لهذه الأخيرة من تحريك لمشاعر الأفراد والجماعات، فهؤلاء النشطاء على علم بأن الدفاع واهتمام الحزب بهوية الجماعات سيسمح لهم من التأثير فيهم بالقدر الذي يسمح لهم بجذب مشاعرهم وبالتالي إمكانية الفوز بالانتخابات من خلال التأييد الذي سيمنحونه لهم

3/ دمقرطة الأحزاب:

في الوقت الذي يذهب البعض في السياسة المقارنة إلى القول أن الأحزاب القائمة على جوانب هوياتية وعرقية تقوض الاستقرار المحلي وتهدد الاستقرار السياسي، تذهب نظرة متناقضة تنسب في الغالب إلى أريندلبهارتLijphart ترى في هذه الأحزاب طاقات ديموقراطية كامنة، فيعرب ليبهارت عن تأييده لديموقراطية اتحادية، تتمثل فيها المجموعات العرقية تمثيلا مباشرا في الحكومة، وقد دافع كانشان شاندراKan chan Chandra

---

[1] Kay Lawson, Thomas Poguntke, **op**.**cit**. p34.

[2] إل ساندي، مايسل، **الانتخابات والأحزاب الأمريكية: مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: خالد غريب، علي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014. ص127.

[3] Kay Lawson, Thomas poguntke, **op**.**cit**.p 189.

أخيرا بقدرة الأحزاب العرقية على دعم أي نظام ديموقراطي إذا نشأت المؤسسات السياسية نشأة صحيحة، كأن تتطلع مثلا إلى الحفاظ على التنوع الهوياتي والعرقي في مختلف سياقات السياسة العامة وعلى كافة مستويات الحكومة.[1] فالمشكل إذا ليس في خلق أحزاب دينية أو عرقية أو لغوية، وإنما المشكل في طبيعة نشأة هذه الأحزاب، وكما جاء في القول السابق أن تتطلع هذه الأحزاب إلى الحفاظ على التنوع الهوياتي، وليس أن تقوم على نفي الآخر.

المبحث الرابع: المداخل النظرية المفسرة لسياسات الهوية الحزبية

في الممارسة واستجابة للحاجات العملية في إدارة المعركة السياسية وكي تعبّر كل طبقة عن برنامجها السياسي، نشأت الأحزاب السياسية كأدوات مفيدة في حشد الرأي العام وتجميع الناخبين لاختيار ممثليهم إلى البرلمان، بالمقابل من هذا تعد الأحزاب السياسية القناة أو الوسيلة التي من خلالها يأمن الأفراد والجماعات عن حقوقهم المادية والمعنوية.

المطلب الأول: المدخل السوسيو قانوني والجماعات المرجعية للحزب السياسي

بما أن الحزب السياسي وإيديولوجية ما هي إلا صورة من صور التعدد الهوياتي المجتمعي يبقى المدخل السوسيولوجي الإطار المرجعي الذي من خلاله تفسر سياسات الهوية الحزبية لما لهذا الأخير (الحزب السياسي) من انعكاس للجماعات الهوياتية، انطلاقا من محاولة الحزب معرفة المطالب الهوياتية للجماعات والتدقيق فيها قبل القيام بأي خطوة أخرى.

أولا: مطالب الجماعات الهوياتية

تكشف ملاحظة الحياة في المجتمع بسهولة عن وجود توقعات ومتطلبات جماعية، مختلفة باختلاف المهنة أو الطبقة أو الهوية.... مشكلة الحركات وان بدت متباينة من وجهة نظر موضوعها، وطبيعتها، فإنها تعبر عن واقع التناقض بين الطموحات والمقاومات.[2] وتختلف حدة المطالب بين الجماعات، إلى درجة قد تعجز بعض الحكومات عن إيجاد الموارد اللازمة لذلك، أو بإثارة استياء جماعة أخرى وعلى حساب مصالحها وهذه المطالب تكون نتيجة للأوضاع التي يعيشها أفراد جماعة ما. وفي هذا الصدد يقول كوبنا مورسيه Copna Mourceh: " *تصبح الهوية نتيجة فقط عندما تكون في كارثة، حيث إن شيئا مسلما بأنه ثابت متماسك صلب يحل*

---

[1] كينيث جاندا، **الأحزاب السياسية والديموقراطية من الناحيتين النظرية والعملية**، ترجمة: ناتالي سليمان، بيروت: المعد الديموقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2005. ص 22.

[2] فيليب، برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب، صاصيلا، الطبعة 2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 2006. ص249.

محله حيرة الشك وعدم اليقين."[1] فالأفراد في جماعات متماسكة يأملون العيش دوما في ظروف ألفوها، تتميز بالثبات على مبادئ ومصالح خاصة، والتحول والتغير في نسق الحياة يجعل من الجماعة أكثر طلبا على إعادة الأوضاع على ما كانت عليه للقضاء على حالة الشك الكامنة.

تتحرك الجماعات بكل من مشاعر الولاء والتضامن للحصول على مزايا مادية لأعضائها، وأخرى غير مادية، فغالبا ما تكون مطالب الأقليات غير المتطرفة، تقتصر أساسا على المطالبة بحق الاعتراف بها كمجموعة مميزة وبالتالي الاعتراف بحق الاختلاف من خلال اللغة أو الدين، والسماح لها بممارسة خصوصياتها والمطالبة بإشراكها في الحياة السياسية[2] كممارسة الحقوق المبدئية في التصويت الانتخابي والدفاع عن القضايا والترشح للمناصب العامة.

يسعى الأفراد والجماعات دوما نحو تحقيق مصالحهم المادية وغير المادية وهناك مزايا تتحقق من خلال التماسك السياسي كالحزب السياسي، وغالبا ما تكون واضحة وظاهرة، فقد تأخذ أفضل المهن والأعمال، أو المكانة الاجتماعية الأعلى والتي تقدم من اجل أفراد وجماعات ينتمون لهوية ما، أو يدعمونها، كما قد تكون المزايا معنوية في شكل تمجيد مناسبات أو رموز أو شعارات معينة.[3] وعليه فالأحزاب السياسية أداة هامة لتحقيق مصالح التمثلات الهوياتية الجماعية بشقيها المادية والمتمثلة في الموارد والمناصب. والمعنوية كالقيم والرموز الآنية والمستقبلية.

يقوم هذا المدخل على محاولة الفواعل السياسية والتي منها الأحزاب السياسية الدفاع عن الهوية على أساس أنها ثروة مادية، وأهم رواده نجد بيير بورديو PiereBourdieu الذي يرى أن المجموعات البشرية والتمثلات توجد بشكل من الأشكال مرتين، فهي توجد في موضوعية المستوى الأول، تلك الموضوعية التي ترسمها تقسيمات الملكيات المادية، ثم إنها توجد في موضوعية المستوى الثاني، أي موضوعية التصنيفات والتمثلات المتناقضة كما تتولد في الأعضاء الفاعلين بناءا على معرفة عملية بالتقسيمات كما تتجلى في أساليب العيش، ...والجماعة لن تحظى بالاحترام إلى إذا كانت تتميز بجودة الأشخاص المنضوين تحتها.[4] فالهوية والتي هي إحدى هذه التمثلات الاجتماعية يمكن الحديث عنها في شقين الأول منها موضوعي والثاني مادي يعتبر كرأسمال رمزي،

---

[1] جورج، لارين، **الايديولوجيا والهوية الثقافية: الحداثة وحضور العالم الثالث**، ترجمة: فريال حسن خليفة، الطبعة1، القاهرة: مكتبة مدبولي 2002. ص241.

[2]. لطفي، خياري، **الأقليات في النزاعات الإقليمية والدولية . حالة الأقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقا**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2004. ص43.

[3]. عبد الغفار رشاد، القصبي، **التطور السياسي والتحول الديموقراطي** . الكتاب الأول .، مرجع سابق الذكر. ص295.

[4] بيير بورديو، **الرمز والسلطة**، ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي، المغرب: دار توبقال للنشر، 2007. ص ص 67، 68.

وهو ما يثبته الواقع اليوم خاصة في مجال العلاقات الدولية أين أصبح للدين واللغة والعرق أثر كبير في السياسات التوسعية للدول، أين أخذت الدول الكبرى من الهوية معطى مادي مثله مثل الموارد الاقتصادية الأخرى من أجل التوسع.

ثانيا: توجيه واحتواء الصراعات الهوياتية

التنافرات الاجتماعية لا يمكن أن تتحول إلى صراع سياسي إلا بواسطة شكل أو نوع من الخطابات المحددة: وقضيتنا أنه من اللحظة التي يصبح فيها الخطاب الديموقراطي متوفرا بالنسبة لتمفصل الصور المختلفة لمقاومة التبعية أو الخضوع لشروط وجدت لتجعل الصراع ممكنا ضد الأنواع المختلفة من عدم المساواة.[1] فالخطاب هو الوجه البارز لإدخال القضايا المجتمعية إلى المجال السياسي سواء ما اختصّ بقضايا الجماعات أو الأفراد في مجمل مشاكلها، لما يلعبه من دور لإيصال مطالب الجماعات والأفراد للرأي العام.

وفي سنة 1967 مارتن سيمور ليبست Martin SeymoureLipset و ستين روكان Stein Rokkan تساؤل للعلاقة الموجودة بين الأحزاب والمصالح؟... ليجيب عنها تالكوتبارسونزTalcott Parsons في نظريات بناء التنمية، والذي توصل إلى الأحزاب السياسية ليست وحدها من تدير المصالح، تأتي في المرتبة الأولى في احتواء التصدعات الاجتماعية، خاصة إذا كانت هذه التصدعات عميقة، وبالتالي فمأسسة الانقسامات قائمة على المصالح.[2] فللقول شقين مرتبطين بالعلاقة الموجودة بين الأحزاب السياسية وتجميع المصالح من جهة وتجميع المصالح الذي هو شرط أساسي لمأسسة الصراعات والانقسامات الاجتماعية من جهة أخرى، وبالتالي فالأحزاب السياسية الآلية الرئيسية لإدارة الصراعات وتجميع المصالح، كما أن إدارة هذه الصراعات ومأسستها لن يتم إلا من خلال التمثيل الفعلي للمصالح من طرف الأحزاب للتصدعات، والتي من بينها التصدعات القائمة على أساس هوياتي.

توجد التصدعات في المجتمعات الحديثة، ككبح الجماعات العرقية في الدولة الأمة بعد الثورات الصناعية، وتنشأ هذه التصدعات السابقة الذكر بين الطائفة والدولة وبين الثقافة المركزية للدولة والجماعات المتمايزة اللغوية، الدينية أو الإثنية...[3] فحماية الهوية المركزية للدولة ينطلق من قدرة الحركات السياسية في إدارة

---

[1] جورج، لارين، **مرجع سابق الذكر**. ص186.

[2] Kay Lawson .and Thomas Paguntka. **How political parties Respond : Interest aggregationrevisited**. London : Routledge. 2004. P 251.

[3] Ibid. P252.

الصراعات الهوياتية وحماية الهويات الفرعية، فالفرد كلما وجد الخطاب والبرامج الحامية لهويته الخاصة وهوية من يشتركون معه في نفس الخصائص والمميزات كلما كان أقرب إلى الاعتزاز بالهوية المركزية.

المطلب الثاني: المدخل المؤسسي: مأسسة الهوية

ينطلق هذا المدخل من اعتبار سياسات الهوية نشاط سياسي يوجب فرض قنوات ومؤسسات سياسية تدافع من خلالها على الجماعات الهوياتية، وإحدى أهم هذه القنوات هي الأحزاب السياسية التي تعتبر الوسيلة الأهم للتعبير عن الهويات الجماعية خاصة في ظل إحجام المؤسسات الرسمية عن مأسسة الهوية والمصالح الهوياتية. فمأسسة الهوية هي عملية إدخال وتحويل المطالب الهوياتية إلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للنظام السياسي من أجل الدفاع عنها وتحقيق مطالبها. كما تلعب الصفة التمثيلية في الانتخابات دورا رئيسيا في عملية الدفاع عن الهويات الاجتماعية، فالأفراد والجماعات يتأثرون بدرجة الخطاب في الحملات الانتخابية المعبرة عن حقوقهم، وبالتالي سيؤيدون الحزب الممثل لمصالحهم وحقوقهم

أولا: الأحزاب السياسية والصفة التمثيلية للمصالح

وفي هذا الصدد ليس المقصود بالصفة التمثيلية* طبيعة المنتسبين للحزب السياسي من فئات المجتمع، وإنما المقصود هنا مدى وجود صلة بين التطلعات الاجتماعية والسياسية لدى السكان والطموحات التي يعلنها الحزب المعني. والطموحات الحزبية هي ما تمثلت في وظائفها خاصة الموجهة للتمثلات الاجتماعية.

منذ القرن السابع عشر (17) وبعد الثورة الانجليزية الدستورية 1688، نشأ في بريطانيا حزبان . التوري المحافظ و والويغ الليبرالي .، ثم ظهرت أحزاب أخرى في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وصارت الأحزاب عنصرا هاما وأساسيا في ممارسة الديمقراطية، ودعامة من دعائم الدولة الحديثة. وشكلت برامجها ومنظماتها وإيديولوجيتها، محتوى ومضمون الممارسة السياسية، وانقسمت بين يمين محافظ، وليبيرالي متحرر، ويساري ثوري وإصلاحي، ورجعي ديني، للتعبير عن التيارات العامة والثانوية في الدولة، ومصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة.[1] فالأحزاب السياسية ما هي إلا تعبير عن الطبقات الاجتماعية والاختلافات المميزة لها،

* التمثيل Représentation تطبق هنا على ظاهرة اجتماعية وليس على علاقة حقوقية، فهي تحدد التشابه بين آراء الأمة السياسية وآراء البرلمان، فالنواب يمثلون ناخبيهم، إنما لا كما يمثل الوكيل الموكل، بل كما تمثل الصورة منظرا والهيئة نموذجها، والمشكلة الأساسية تتألف من قياس درجة الدقة في التمثيل، أي درجة التطابق بين الرأي العام وتعبيره البرلماني. **للاطلاع أكثر انظر**: موريس دوفيرجيه، **الاحزاب السياسية**، مرجع سابق الذكر، ص 374.

[1]. غابريال، الموند، وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص 236.

ووسيلة للدفاع عن مصالح هذه الطبقات عن طريق مجموعة من الوظائف التي تختلف هي الأخرى من باحث إلى أخر .

وفي كتاب بعنوان كيف تستجيب الأحزاب السياسية؟ يطرح المؤلفين Kay Lawson كاي لاوسن و Thomas Poguntke طوماس بويانتك مجموعة من الوظائف والتي يعتبرها مسؤولية للأحزاب السياسية اتجاه الجماعات كالتالي:

1_ الاتصال والتنسيق: الأحزاب السياسية لها مسؤولية ووظيفة اتجاه المشاكل والتحديات التي يعانيها الأفراد والجماعات، وذلك عن طريق العديد من الوسائل والهدف الرئيسي هو إيصال مطالب ورغبات الأشخاص إلى صانعي القرار.

2_ تجميع المصالح: تلعب الأحزاب دورا مهما في تجميع مصالح الأفراد والجماعات الخاصة في المجتمع، وأهم تلك الأدوار اقتراح سياسات عامة بديلة أين يعبر الحزب عن المظالم التي يعانيها ممثليه وطرحها على النقاش شرط أن تكون معقولة وغير متناقضة.

3_ الرقابة على السياسات وتوجيهها: للحزب السياسي آثار بليغة على السياسات الوطنية خاصة السياسات العامة الرمزية.[1]

وهي وظائف تدخل في خانة السياسات الحزبية الهادفة إلى الدفاع عن الجماعات الخاصة ومنها الجماعات الهوياتية، فالحزب السياسي يعتبر قناة رئيسة للدفاع عن الهوية الخاصة للجماعات.

وموريس دوفيرجيهMaurice Duverger في دراسة خاصة تتمحور حول الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية في فرنسا، والتي خلص إلى أنّ الأحزاب السياسية ماهي إلاّ نتيجة للتمايزات الاجتماعية، وفي نفس الوقت وسيلة للدفاع وتمثيل مصالح هذه الفئات، كما يؤكد على أنّ هذه العلاقة موجودة منذ مدّة بقوله:" انّه غني عن التّذكير بأنّ أرسطو قد لمح إلى أنّ المؤسسات السياسية الأثينية، تشمل على ثلاث أحزاب تمثل حرفيي المدينة، البحارة، والفلاحين.... ومنذ ذلك الحين أخذت مسألة الطبقة أهمية كبرى في النضال السياسي والدعاية السياسية."[2] والأخذ بالطبقات الاجتماعية في هذه النقطة بالذّات كمرادف للهوية له ما يبرّره، فموريس دوفيرجيه يقول:" *الطبقات الاجتماعية حصرها الماركسيون في الجانب المادي، وعلى العكس من ذلك*

[1] Kay Lawson, Thomas Poguntke, **op.cit**. pp 3.6.

[2]. Maurice. Duverger. **Les partis politiques et classes sociales en France**. Paris : librerie Armand Colin. 1955. P15.

ذهب علماء الاجتماع الأمريكيون إلى إعطاء مفهوم آخر، بحيث لا يمكن حصر الطبقة الاجتماعية في الجانب المادي فقط بل كذلك في المعتقدات الجماعية والإحساس بالانتماء لجماعة ما."[1]

ثانيا: التعبير عن مصالح الجماعات الهوياتية

الأحزاب السياسية هي أجهزة ومنظمات تستخدم كأدوات للتعبير السياسي عن الصّراعات الطبقية الجارية في المجتمع، وللمشاركة في العملية السياسية، وهي تنتسب إلى البنية الفوقية وتستعير من الايدولوجيا السائدة، مفاهيمها ومفرداتها من أجل صياغة برامجها ومطالبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[2] وبالتالي تعبر عن إرادة جماعات معينة وخاصة داخل المجتمع أو تعبر عن هوية المجتمع ككل في حد ذاته. ولهذا وفي دراسة لمركز دراسات الوحدة العربية والتي جاءت موسومة "الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر" لمجموعة من المؤلفين، توصلت في إحدى نتائجها المتعلقة بعلاقة الأحزاب السياسية ومصالح الجماعات الهوياتية إلى أن الأحزاب السياسية يمكن تصنيفها بقدر دفاعها عن الهوية ما بين أحزاب قطرية، قومية، وأممية[3] وبالتالي فالأحزاب السياسية لها دور رئيسي في توجيه الهويات والدفاع عنها بالقدر الذي يجعل منها فاعلا رئيسيا في العملية البنائية للهويات.

تقوم الأحزاب السياسية بدور تبشيري لنشر الوعي السياسي والاجتماعي، وتعميم الممارسة السياسية على مستوى الطبقة الاجتماعية، والجماهيرية الواسعة، وهي تتولى الدعاية لبرامجها السياسية وتسعى لحشد التأييد لها. أو تحتضن الجديد لها حتى ينضج ويصبح مطلبا اجتماعيا إن كانت أحزابا يسارية ثورية أو إصلاحية، بينما تعمل أحزاب اليمين المحافظة على التقاليد السائدة والأعراف، وتعمق الالتزام بها لإبقاء الأمور على ما هي عليه وحفاظا على امتيازاتها ومصالحها.[4]

أكد حزب لواء التوراة (ديفل هتوراة)* الإسرائيلي في برنامجه الانتخابي المبادئ الاتية:

---

[1] Ibid. p16.

[2] محمد سعيد، طالب، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**،الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999. ص235.

[3] أحمد بعلبكي، وآخرون، **الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013. ص101.

[4] محمد سعيد، طالب، مرجع سابق الذكر. ص237.

* برز هذا الحزب في انتخابات الكنيست الثاني عشر عام 1988 بزعامة الحاخام شاخ زعيم حركة شاس سابقا، وحصل على مقعدين من المقاعد الثمانية عشر التي حصلت عليها الأحزاب الدينية. وتعد أفكار الحاخام شاخ بمثابة مبادئ لهذا الحزب، والتي تقوم على:

النظر للدولة نظرة براغماتية وينزع عنها أية قيمة مقدسة.

الاعتقاد بقدوم المسيح لكنه لا يرى في الوقت الحاضر أي عنصر نسائي.

أن التوراة هي التي تحافظ على الشعب اليهودي وليس الدولة.

- حسم المشاكل الدينية والسياسية استنادا الى ما ورد في التوراة.

- الحق اليهودي في الأرض (إسرائيل) لا يقبل الجدل.

- ضرورة الاهتمام بالمحافظة على الوصايا.

- توسيع شبكة التعليم التوراتي

- ضرورة ان تركز السياسة الخارجية على مصير اليهودي في كل مكان.[1]

وهو ما يوضح جليا أهمية البعد الهوياتي والتوراتي اليهودي في الأحزاب الإسرائيلية، التي لم تجعله مجرد خطابات وبرامج جوفاء وإنما واقع عملي حتى في البرامج الانتخابية لها، والحزب المذكور ما هو إلا عينة من بين الأحزاب الإسرائيلية، التي تصب كلها في خانة الدفاع وخدمة الهوية الإسرائيلية وخاصة منها اليهودية.

وعليه فالأحزاب السياسية ماهي إلاّ انعكاس للتمثّلات الاجتماعية والعلاقة بينهما تبقى علاقة تفاعلية، فالتمثلات الاجتماعية والتمايزات في المصالح نتج عنها أحزاب سياسية تختلف باختلاف هذه التمثلات، والتي لابد من الدفاع عن مصالحها وذلك عبر جملة من الوظائف تؤكّد على الصفة التّمثيلية للأحزاب السياسية.

ثالثا: التمثيل الانتخابي للهويات

تلعب كل من الخطابات* والبرامج الحزبية دورا رئيسا في التعبير والدفاع عن المصالح الهوياتية، لما لها من تأثير في الجماعات الهوياتية من جهة وتقويم للسياسات الوطنية من جهة أخرى، فهي عبارة عن وسيلة للإقناع المزدوج بين الحاكم والمحكوم، خاصة إذا كانت هذه الخطابات والبرامج من أحزاب سياسية ذات مكانة في الساحة السياسية للدولة.

معظم الأفراد يهتمون بالسياسة بدرجة محدودة فقط، ولكن التدفق المستمر للنشاطات الحزبية، التي تتوج بالانتخابات كل عدّة سنوات، يجعل المواطنين ينخرطون في العملية السياسية ويقومون بأدوار المشاركة.[2] وهذا

---

[1] سعد، حميد إبراهيم، **الأحزاب الدينية في إسرائيل**، المجلة السياسية والدولية،العراق: الجامعة المستنصرية، 2009، ص 108.

* يذهب بيير بورديوbourdieu Piere في كتابه الرمز والسلطة إلى القول أنه للخطاب شروط أساسية حتى يكون فعالا، والتي يذكر منها مكانة الشخص صاحب الخطاب ووزنه على الساحة السياسية ومدى تأثيره في صانع القرار قبل تأثيره في المخاطبين، وليس مجرد كلمات تلقى على مسامع المخاطبين وفقط، كذلك لابد للخطاب أن يتوفر على شرط الاعتراف أي أن يصدر ممن اعترف له ان يلقيه، بالاضافة إلى مجموعة من الشروط الأخرى. للاطلاع أكثر: انظر بيير بورديو، **الرمز والسلطة**، ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي، المغرب: دار توبقال للنشر، 2007. ص ص 57.62.

[2]. غابريال، الموند، وآخرون، **مرجع سابق الذكر**. ص101.

الانخراط يعطي الأفراد رؤية واضحة حول مشاركتهم في الحياة السياسية ويصبحون أكثر وعيا بـ:سبب انتخابهم؟ وماهي التنظيمات التي يجب أن يؤيدها أو ينظم إليها؟ وماذا يجب أن يدونه في مراسلته للمشرع؟.

يمكن أن تُغير سلوكات الأفراد عدة معطيات، إلا ما تعلق بمبدأ النشاط السياسي للفرد المرتبط بترقية مصالحه. فالأفراد في توجهاتهم السياسية يميلون أكثر إلى التنظيمات أو الأشخاص الذين يمثلونهم أحسن تمثيل، لذا يرتبط نجاح الأحزاب السياسية الوطنية في الهند، وأحزاب ضد الهجرة في أوروبا، لاهتمامها بسياسات الهوية.[1] فكل حزب سياسي يسعى إلى كسب التأييد الانتخابي، ومن أجل ذلك لابد للأحزاب من اتخاذ الإجراءات والترتيبات التي يعرف من خلالها ما الذي يريده الناخبون والتي يتمكن من خلالها من ضمان مشاركة مؤيديه ومناصريه في التصويت الانتخابي.[2] فالأحزاب السياسية ومن خلال العملية الانتخابية، والوصول إلى مبتغاها لابد لها من طريقة لإقناع جمهور الناخبين، وهو الأمر الذي ليس بالسهل خاصة إذا كان الأمر يتعلق بجماعات هوياتية، هذه الأخيرة لن تؤيد إلا من تراه مدافعا عنها ويقنعها ببرامجه، لأن الدفاع عن المطالب الهوياتية ليست مجرد خطابات جوفاء وإنما تتطلب تحقيقها على أرض الواقع.

في الوقت الذي كانت فيه سياسات الهوية وخاصة منها ما تعلق بالهوية الإسلامية تفقد مكانها والاهتمام بها في أندونيسيا، تحولت وتغيرت كذلك القواعد الانتخابية الأممية وكذلك الأحزاب، وأخذت الأحزاب السياسية استراتيجيات التحسيس على عاتقها، فسياسات الهوية عندها تنطلق من التركيز على المترشح المركزي أو المحوري.[3] لما يلعبه الأشخاص من دور في التأثير على إقناع الجماعات الهوياتية بحقوقهم ومصالحهم، فالأفراد كلما وجدوا من يمثلهم ويمثل هوياتهم ممن يتشابهون ويشتركون معهم في نفس الخصائص والميزات الهوياتية كلما كانوا أكثر اقتناعا بأن الحزب يدافع عن هويتهم. والأحزاب الأندونيسية عملت على هذه الجزيئة للدفاع عن الهويات الخاصة في أندونيسيا.

---

[1] Jeffry. Kopstein. Mark Lichbach. **Comparative politics** : **interests**, **identities**, **and insttutions in a change global order**. 2edition. United State of America :Cambredge university press. 2005. P7.

[2]. غابريال، الموند، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص ص203.

[3] International foundation for electoral systems. **Elections rules and identity politics** : **Understanding the success of multi ethnic parties in Indonesia**.Washington : IFES Hybldemocracystudiesfellowshippaper. 2013. P 03.

المطلب الثالث: المدخل الاقتصادي أو الخيار العقلاني

إذا كانت للهويات والجماعات الهوياتية مطالب تتعلق بتحقيق ذاتهم من الناحية المعنوية كالاعتراف بهوياتهم ولغاتهم وكذا تمثيلهم على مستوى المجالس المنتخبة، فإنه من جهة أخرى وكأي إنسان لابد له من تحقيق ذاته المادية والمتعلقة اساسا بالمسكن والمأكل وكذا الحق في التنمية والشغل...إلخ وهي في أغلبها حقوق مادية والتي كانت في وقت من الأوقات مطالب عن الضروريات، إلا أنها في الوقت الراهن أصبح البحث أكثر عن الحقوق الكمالية كالرفاه في بعض الدول والعدل والمساواة والتنمية في دول أخرى، وهو ما عملت الأحزاب السياسية في بعض الدول الديمقراطية على التعبير عنه تمثيلا لمطالب الجماعات الهوياتية.

أولا: تجميع المصالح السياسية والاقتصادية

تشهد الولايات المتحدة الأمريكية توافدا كبيرا من المهاجرين إليها، ومن البدايات الأولى لتوافدهم كانوا يساندون الحزب متولي السلطة في المراكز الحضرية التي انتقلوا إليها؛ لأنه بارتباطه برجالات الصناعة في تلك المنطقة سيوفرلهم فرص العمل والأمن .ومع نمو الأمة وتحولها إلى قوة صناعية، احتلت نقاشات السياسات مرتبة متأخرة عن سياسة القوة. ونفس الشيء بالنسبة للجماعات الهوياتية بالولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الجماعات لم تصوت إلا للحزب الذي يخدم مصالحها الاقتصادية بصفة خاصة والهوياتية بصفة عامة[1] وهنا يطرح التساؤل التالي: لماذا أيد والتف المهاجرون في الولايات المتحدة الأمريكية حول الحزب الحاكم؟ وهل هذا التأييد نابع من العدم؟ والإجابة بكل بساطة لأن الحزب يضمن للمهاجرين مناصب عمل خاصة وأنه مرتبط برجال الصناعة، وهو ما سيسمح لهم بتحقيق ذاتهم واحتياجاتهم المادية، وبالتالي يعتبر المعطى الاقتصادي جزء من سياسات الهوية.

"عندما يكون النظام الحزبي المعتمد في البلاد قوياً، تمثّل الأحزاب عادةً قواعد إيديولوجية مختلفة- كالأحزاب اليسارية واليمينية و أحزاب الوسط، والأحزاب التي تدافع عن قضايا المرأة أو البيئة- التي يتمّ الاستناد إليها عادةً لإعداد بيانات الأحزاب الانتخابية. من شأن هذا الأمر أن يزوّد الناخبين بخيارات واضحة، على ضوء مبادئهم وقيمهم الشخصية. فضلاً عن ذلك، يصبح المرشحون الناجحون جاهزين للاندماج ضمن تجمّعات حزبية ضمن الهيئة التشريعية، استناداً إلى هوية أحزابهم وتوجّهاتها. فيسهّل هذا الأمر تنسيق العمل البرلماني، ويساعد المواطنين على فهم كيف تُرجمت أصواتهم إلى تمثيل صحيح. في المقابل، لا يخضع المرشحون الم ستقلون لعملية فرز ما قبل الاختيار، ولا يصبحون، عند انتخابهم، مؤهلين بالضرورة للاندماج ضمن مجموعات برلمانية تضمّ النوّاب ذات التوجّه نفسه. عندما يكون السياسيّ مرشحاً عن أحد الأحزاب المخضرمة، فهو يفترض أنّ الناخبين يعرفون، نوعاً ما، هذا الحزب و أنهم على علم ببرنامجه الأيديولوجي، وبالتالي فب إمكانه التركيز على

[1] إل ساندي، مايسل، **مرجع سابق الذكر**. ص44.

القضايا الراهنة ونحت رسالته كما يريد، عوضاً عن تفسير سياسة الحزب للناخبين."[1] وتلعب الهيئات والمؤسسات النيابية إطارا مهما للأحزاب السياسية للدفاع عن جمهور ناخبيهم، وهو ما يجبرهم على التكتل داخل هذه الهيئات وتجميع الأحزاب ذات التوجهات المتماثلة لتسهيل دفاعهم عن القضايا المجتمعية والتي منها قضايا الهوية.

" قد تلقى الأحزاب ت شجيعاً أو تُرغم على تخطي هذه الخلافات المجتمعية الداخلية (المعروفة بالهندسة السياسية أو الجاذبة نحو المركز). ومن الآليات المعتمدة لذلك، اختيار أعضاء الأحزاب من عدد محدّد من المناطق ضمن الدولة، أو اختيار مرشحين يمثّلون مختلف الفئات المجتمعية. ولعلّ الهدف لهذه الشروط هو التخفيف من التوتّر الإثني أو الديني أو الإقليمي على مستوى المجتمع المحلي، وبالتالي تجنّب الخلافات على المستوى الوطني التي يمكن أن تحدث عندما تُركّز الأحزاب على تمثيل المصالح الضيّقة نسبياً. في هذا الإطار، يجدر بالأحزاب التي تعمل في مثل هذه الأنظمة عادةً أن تبني قواعد دعمٍ واسعة النطاق في المناطق التي لا تعتبر عادةً مناطق «ودودةً »، و صياغة السياسات التي توفّق عادةً بين الخلافات الإقليمية والفئوية. كما أن الأحزاب السياسية تنصب كل جهودها للفوز بالفئات الهامشية، عن طريق مناقشة أوضاعهم وتسجيل هدف هذه الفئات من الانتخابات وآمالهم."[2] إن الفئات الهامشية أو الأقليات تبقى دوما في محاولة البحث عمن يمثلها والدفاع عن مصالحها، لذا الأحزاب السياسية تقوم باحتوائها وتمثيلها من جهة، وتجعلها مكسبا للفوز بالانتخابات.ان اخذ التوقعات الاجتماعية على عاتق الأحزاب، يمكن أن يجري على صعيد ملموس، انه العمل الميداني الذي يقوم به الأعضاء والمنتخبون بهدف الإصغاء إلى شكاوي الناس وتجميعها وعقلنتها، وهذا وفقا لإيديولوجية الحزب وبرامجه.

ثانيا: الهوية من المعنوي إلى المادي (الرأسمال الرمزي)

وأما ما يتعلق بمشكلة الهوية الجماعية وتوزيع السياسات فانه بمجرد وضع مطالب الهوية على الجدول السياسي فانه يمكن للحكومات التعامل معها عن طريق توزيع الموارد بطريقة تعالج بها مطالب الأقليات أو جماعات الهويات الأضعف سياسيا. حيث تعمل على الهويات الجماعية على مستوى الرموز والقيم والمعتقدات وكذلك على مستوى الموارد المادية.[3] وفي هذه النقطة بالذات تحاول الحكومات الاستجابة للاحتياجات والمطالب الشعبية وفقا لمخرجاتها، بناءا على أحزاب سياسية قامت بتحويل المطالب الاجتماعية إلى السلطة السياسية القائمة:

استخراج الموارد: النقود، السلع، الأشخاص، الخدمات، من البيئتين الداخلية والخارجية.

---

[1] نورم كيلي، سيفاكور آشياغبور، **الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية**، واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني، 2010، ص ص 3،4.

[2] نفس المرجع، ص8.

[3]. غابريال، الموند، وآخرين، **مرجع سابق الذكر**. ص38.

النشاط التوزيعي: ما هي النقود والسلع التي يتم توزيعها؟ ولمن ؟.

تنظيم السلوك: وقد يتجاوز إلى حد استعمال القسر والإغراء لفرض الطاعة.

الأداء الرمزي: الخطابات السياسية، التحفيز..... التي يستعملها الزعماء لحث المواطنين على السلوك المرغوب.[1]

فهذه الوظائف الحكومية هي التي تواجه بها مطالب الجماعات، بعد أن تقوم بدراستها وتخصيص السياسات الخاصة بها من اجل مواجهة أيّ مشكل ناجم عن عدم الاهتمام بمطالبها. وقد أصبح المختصين بالمقارنة يقيسون درجة قوة وضعف الدولة انطلاقا من سياسات الهوية الموجهة لفئات المجتمع وذلك من خلال مؤشر كل من القدرة والاستقلالية:

القدرة: هي قوة وقدرة الدولة في التوفيق بين المصالح والهويات المجتمعية، فقدرة الدولة تكمن في تملّك واستعمال الموارد لتنفيذ القرارات والاستراتيجيات الموجهة للتحديات والأزمات المصلحية الهوياتية.

الاستقلالية: يقصد بها إمكانية استقلالية الدولة بمصالح وهويات المجتمع.[2]

وكمثال على مدى اهتمام النظم السياسية الحديثة بالهوية وصياغة سياسات عامة اتجاهها، ففي الستينات (60) من القرن الثامن عشر (18) قام عامة الناس بمختلف أطيافهم من الانجليز، برفع مطالب تختلف من جماعة إلى أخرى، فكانت السياسة العامة قد جرت وفقا للمبادئ التالية:

الحق للمواطنين أو الرعايا البريطانيون التجمع في هيئات معترف بها قانونا مثل: روابط حرفية، جماعات أهلية، طوائف دينية، لممارسة بعض الحقوق الجماعية المحدّدة.

- يحمي القانون مثل تلك الحقوق الجماعية.

- الحق للجماعات بتعيين ممثلين لعرض المطالب والمظالم الجماعية.[3]

---

[1]. نفس المرجع ، ص 283.

[2]Jeffry. Kopstein. Mark Lichbach. **op**. **cit**. p27.

[3] تشارلز، تلي، **الحركات الاجتماعية 1768 .2004**، ترجمة: ربيع وهبة، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005. ص66.

ويبقى الحزب السياسي المحرك الفاعل الذي يقود، ويدير حركة الجماهير نحو الأهداف التي أعلنت كأهداف خاصة بالتمثلاتالهوياتية والجماعات والطبقات، لذلك تسعى لاختراع التقنيات والتكتيكات والاستراتيجيات والسياسات الملائمة للفوز بثقة الشعب مقابل الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية.

خلاصة واستنتاجات الفصل:

شكل ولا يزال يشكل مفهوم الهوية أحد المفاهيم المحورية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالنظر إلى مكانته في مختلف مناحي الحياة ومجالاتها دخل الدولة وخارجها، وهذا بالنظر إلى أهميته وحركيته وكذا إلى الدلالات التي يحملها، وفي مجملها هي تشير إلى تلك الميزات والخصائص التي يحملها الأفراد والجماعات والتي تجعلهم متفردين في بعض منها، وفي نفس الوقت تجعلهم مشتركين مع آخرين في جزء آخر، ما يطرح مسألة ال أنا وال نحن، أي أن هناك هوية فردية قائمة على التفرد، وكذا هوية جماعية قائمة على التشابه مع الآخرين، وفي نفس الوقت يطرح ممسألة النحن والهم، أي أن هناك جماعتين الأولى تحمل نفس الخصائص والميزات، وجماعة تحمل خصائص وميزات تختلف عن الأولى.

الطرح الذي أوجده مفهوم الهوية والذي يدل على وجود مجموعة من التشابهات والاختلافات في نفس الوقت، والقائمة على الخصائص المميزة للجماعة، والتي تجعلهم في وضعيات قائمة على مبدأ إثبات الوجود من خلال الخصائص التي يحملونها والتي تميزهم عل الآخرين، والقائمة على إثبات الوجود في بيئة اجتماعية وسياسية تتوجب عليهم وجود أطر سياسية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، متمثلة في مؤسسات وتنظيمات وأشخاص يحملون مطالبهم ويحولونها إلى السلطة السياسية القائمة في أي دولة بغية إثبات وجودهم، وهو ما لن يتأتى إلا في ظل وجود هذه القنوات والتي يشترط فيها هوية سياسية واضحة تخول لهم الدفاع وتمثيل المطالب الهوياتية.

تعبر سياسات الهوية عن الاستراتيجيات والأنشطة السياسية المعبرة عن تمكين الجماعات الهوياتية والدفاع عنهم في العملية السياسية، خالصة في ظل وجود أنظمة ديمقراطية تعمل على الاعتراف بالتنوعات والاختلافات الهوياتية بما يضمن تحصين الهوية الجامعة، وتكون هذه السياسات قائمة على فواعل رسمية وأخرى غير رسمية للنظام السياسي، والتي تخلق المجال لتمثيل مطالب الجماعات الهوياتية المعبرة عن اختلافات المكونات الاجتماعية سواء من ناحية الثقافة أو الدين ، القيم والعادات واللغة المعبرة عن وجود كل جماعة.

وأما آليات التخفيف من إمكانية حدوث الأزمة والشروخات المجتمعية فهي تتمثل في آليات علمية وعملية لذلك وهي مجرد سياسات تقوم على:

أولا _ الاعتراف القانوني والمجتمعي بكل الجماعات والاختلافات الموجودة في المجتمع.

ثانيا _ مأسسة هذه الجماعات وقولبتها في إطار تنظيمات ومؤسسات سياسية وتمثيل مصالحها على مستوى اللعبة السياسية.

ثالثا_ ضرورة تفعيل أطر عملية للتمثيل على المستوى اللغوي لعادات وتقاليد وقيم هذه الجماعات المختلفة. وهذا بهدف إشعار المواطنين والجماعات الهوياتية بأن حقوقهم الخاصة يتم حمايتها وتمثيلها على المستوى السياسي، وبالتالي سيزيد ولاءهم للدولة والخروج من انتماءاتهم الضيقة المتمثلة في الجماعات الخاصة إلى انتماء أوسع يتمثل في الهوية الوطنية الجامعة.

النظام السياسي وسياسات الهوية في الجزائر

يمثل التاريخ أحد المرتكزات الأساسية لفهم واقع ومستقبل أي ظاهرة والتاريخ الجزائري لا يبتعد عن هذا الإطار، إذ أنه يمثل نقطة مركزية لتشكل المنظومة المجتمعية والسياسية والثقافية للجزائر، غير أن الملاحظ بالرغم من ثرائه أنه يشوبه الكثير من الغموض تارة والتشويه تارة أخرى من قبل بعض الفئات داخل وخارج الوطن، ويرجع هذا لمجموعة من العوامل منها المقصودة ومنها غير المقصودة، كالقراءات السطحية لدى البعض، الكتابات المغرضة من قبل البعض الآخر ممن يمكن اعتبارهم متأثرين بالسياسة الاستعمارية الفرنسية التي حاولت تشويه تاريخ الجزائر وهويته بكل الطرق، وقطع الصلة بين الجزائر وماضيها الفكري وإرثها الحضاري سعيا وراء تحقيق فكرة الجزائر فرنسية، إلا أن تاريخ الجزائر لا يمكن طمسه أو حصره في هذه القراءات والسياسات الفرنسية والحملات المغرضة ضده، بالنظر إلى امتداداته إلى عصور ما قبل التاريخ.

إن تاريخ شمال إفريقيا كان ولا يزال محل اهتمام الباحثين ضمن الدراسات والأبحاث العلمية، التي أنتجت دراسات تتراوح ما بين الموضوعية والذاتية في التحليل، وهذا نظرا للموقع الجغرافي الذي تتميز به المنطقة وباعتبارها ملتقى لمختلف الحضارات الإنسانية، فالمنطقة كغيرها من مناطق العالم في العصور الماضية شهدت تعاقب العديد من المستعمرين في إطار حملات الاحتلال الأوروبية مرورا بالفتح الإسلامي ووصولا للعثمانيين فعودة مجددة للاستعمار الأوروبي ممثلا هذه المرة في الاستعمار الفرنسي في بداية القرن العشرين، وهذا التراكم التاريخي ساهم في تكوين الشخصية والهوية الجزائرية الحالية، واثبات أن الجزائر لها اصولها التاريخية وهويتها في المنطقة وليس وليدة مرحلة تاريخية مرتبطة بالاستعمار الفرنسي كما يدعي الكثير من المؤرخين خاصة الفرنسيين منهم.

تعاقب المراحل سابقة الذكر على المنطقة شكلت نواة الهوية الجزائرية الحالية، والتي تتميز بالتعدد والتداخل حتى داخل هوية الفرد الواحد، متمثلة في الأصل الأمازيغي والانتماء الإسلامي، واللسان العربي، والثقافة الفرانكفونية، هذا التداخل والتعدد بالقدر الذي يشكل ثراء أصبح يشكل صداما بين الجماعات الهوياتية والذي انتقل من الحالة والخطاب الاجتماعي إلى الخطاب السياسي، على المستويين الرسمي وغير الرسمي، وهو ما سيحاول الباحث دراسته من خلال البحث في كيفية التعامل النظامي مع الهوية في الجزائر، بناء على ثلاث مباحث متسلسلة تنطلق من البحث في تشكل الهوية الجزائرية، ثم البحث في واقع تعامل النظام السياسي الجزائري مع هوية شعبه، وصولا إلى التطرق لضرورات إعادة النظر في هذا التعامل النظامي.

المبحث الأول: ميكانيزمات تشكل الهوية الاجتماعية في الجزائر

من المعروف أن هوية المجتمع الجزائري عبارة عن تشكيلة متنوعة من الهويات الفرعية، فأصول السكان الأمازيغية لم تمنع تقبلهم للفتوحات الإسلامية في نهاية المطاف وهذا بعد المقاومة التي لاقتها من أبناء المنطقة في البداية، على عكس رفضهم للحملات الاستعمارية الأوروبية، فتوحات حملت معها توافدا للمكون العربي استطاعت أن تتناغم مع الأصول الأمازيغية فضلا عن الفينيقيين والرومانيين والبيزنطيين، كل ذلك صنع تركيبة حضارية أنتجت من رحمها هوية المجتمع الجزائري الحالي الذي هو عصارة ثقافات متزاوجة لم تلغ أصل هذا المجتمع، كما فرضت الظروف التاريخية هوية ثقافية أخرى تتمثل في الفرنكفونية*، تبدو بعيدة عن تقاليد وقيم المجتمع الجزائري إذ أنها فرضت كنتيجة للفترة الاستعمارية، بالإضافة إلى مكونات أخرى كالكراغلة والأندلسيين.

انطلاقا من أن الجزائر التي تقع في شمال إفريقيا ذات الأصول الامازيغية، وما تميز تاريخها من حملات استعمارية ومحاولات استيطان أجنبية بمفهوميه التقليدي والحديث كانت الهوية الجزائرية المتميزة بالتنوع الحضاري والتعدد الثقافي هي المستهدف الأول من هذه الحملات، وهذا ما ترك أثره على الهوية الاجتماعية في الجزائر خاصة بالنظر لمختلف التجاذبات التي وقعت فيها الجزائر عبر مراحلها التاريخية.

المطلب الأول: الهوية في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي

إن البحث في هوية المجتمعات لن تأخذ نصيبها الكافي، إلا بالعودة لملامح تشكلها الأولى الموجودة في الماضي سواء كان بعيدا أم قريبا، وفي حالة المجتمع الجزائري، الحديث عن الهوية تضرب بجذورها إلى عصور ما قبل التاريخ، حين استوطن الأمازيغ منطقة شمال إفريقيا، ونظرا للموقع الاستراتيجي للمنطقة والثروات التي تتمتع بها، توالت الحملات الاستعمارية والأطماع الأجنبية عليها، بالحد الذي أثر في تركيبتها البشرية وجعل منها مزيجا من الهويات الفرعية.

---

* تقوم الفرنكفونية كمؤسسة بدعم اللغة الفرنسية وثقافتها عبر العالم كما أنها تعبر عن التزام إيديولوجي بمعايير ومفاهيم معينة، ويعلن موقع الفرنكفونية الإلكتروني francophonie أنها "صوت التنوع" « La voix de la diversité »والفرنكفونية بمعناها المباشر البسيط هي المؤسسة التي تعني عناية خاصة بمن يتكلم الفرنسية، سواء كلغة أم أو لغة ثانية، والسعي إلى تعزيز هذه الخاصية والحفاظ عليها والمساهمة في إبراز إيجابياتها على الأصعدة السياسية، الثقافية والاقتصادية، وهي تضم كمنظمة 56 دولة، كما أن الفرنكفونية لا تقتصر فقط على الدول الأعضاء ومؤتمراتهم وإنما هناك مئات الجمعيات والتنظيمات المحلية في هذه الدول التي تقوم على نحو أكثر تركيزا على بث اللغة الفرنسية وإبراز ثقافتها وإنتاجها. **للإطلاع** أكثر أنظر عبد الإله بلقزيز، وآخرون، **الفرنكفونية: أيديولوجيا، سياسات، تحد ثقافي**، لغوي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

أولا: أصل وتشكل الهوية في الجزائر

يتخذ الحديث عن نشأة الهوية وتشكلها بالجزائر العودة إلى الوجود الأول للإنسان في منطقة شمال إفريقيا، إذ يتفق المؤرخون على أن الأمازيغ* هم من الأوائل الذين استوطنوا منطقة شمال إفريقيا، ويلقب الأمازيغ أيضا بالبربر. فمن الباحثين من يرى بأنهم ينحدرون من فلسطين وتوجهوا نحو المغرب العربي، وآخرون يعتبرونهم واستنادا إلى الرسوم المتواجدة على طول الصحراء الجزائرية، والتي تعود إلى ما قبل التاريخ وتشبيهها بالرسوم الفرعونية، أن البربر مصريون، وهناك اتجاه آخر يرى في أصل الأمازيغ أوروبي.[1] فالحديث عن أصل الأمازيغ، يجنب التأويلات الدائرة حول أصل المجتمع الجزائري، فالبعض يرى في المجتمع الجزائري عربي الأصل، وأن الأمازيغية لهجة عربية لا غير، وهذا من العوامل التي أدت إلى حدوث بعض الصراعات الدائرة بين البربر والعرب في الجزائر.

وقد شكل الغزو الخارجي لمنطقة شمال إفريقيا في كل مرة عاملا أساسيا لتشكل التركيبة الهوياتية الحالية، كانت بلاد الأمازيغ دائما عرضة لغزو بلدان الضفة الشمالية للمتوسط، بداية من الرومان ونهاية بالفرنسيين مرورا بالوندالوالبزانطيين والإسبان نظرا لمجالها الحيوي وطمعا في ثرواتها، والنتيجة كانت دوما محاولات لمسخ الشخصية الأمازيغية المتمثلةفي اللغة، والتقاليد، القيم والثقافة، فهذه الحالة دامت وإلى غاية الدخول الإسلامي.[2] فهذه الغزوات والحملات الاستعمارية على شمال إفريقيا كانت أحد العوامل المؤدية للتداخل والتقاطع الهوياتي في المنطقة.

هاجر الفينيقيون إلى الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط من أجل تحقيق عدة أهداف، تمثلت في الرغبة لتخفيف الضغط السكاني في منطقة الساحل الفينيقي، إلى جانب دافع السيطرة والتوسع التي تتخللها طبعاً دافع تحصيل الربح التجاري والحصول على الخامات[3]، وقد اعتمد الفينيقيون على علاقاتهم الطيبة مع السكان المحليين –الأمازيغ– الأمر الذي أتاح لهم سهولة الحصول على المنتوجات المحلية عن طريق المقايضة، إلى أن نشبت بينهما حروب أدت إلى تعاضد الأمازيغ مع الرومان في حروب قرطاجنة

---

* تفسم القبائل البربرية إلى خمسة شعوب وهي: صنهاجة، زناتة، مصمودة، هوارة، وغمارة.

انظر منصور مرموقة، القبيلة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي: مقاربة انثروبولوجية، لبنان: دار الروافد الثقافية، 2015، ص27.

[1] محمد، الميلي، **الجزائر والمسألة الثقافية: مدخل تاريخي**، المستقبل العربي، العدد41، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982. ص ص 56. 57.

[2] رابح، لونيسي، **دعاة البربرية في مواجهة السلطة**، الجزائر: دار المعرفة،2002. ص10.

[3]. محمد الصغير، غانم، **التوسع الفينيقي في غربي البحر المتوسط**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1982. ص95.

طمعا في الاستقلال بحكم وطنهم واسترداد ما أخذته منهم قرطاجنة، إلى حين اكتشاف الأمازيغ عن نوايا الرومان فأخذوا يحاربونهم. [1] بالنظر إلى السياسة الاستعمارية البحتة التي انتهجها الرومان، القائمة على القوة، ولعل الآثار[2].والملاحظ على بلاد الأمازيغ وكغيرها من مناطق العالم في العصور الماضية شهدت في كل مرة من التدخلات الأجنبية، والتي لاقت مواجهة أبناء المنطقة لها في كل مرة دفاعا عن أراضيهم. وهو ما يكشف عن صفتين ملازمتين للبربر هما كالتالي:

الكرم بالغير: في كل مرة يتم التعايش مع الآخر حتى ولو كان ذلك على أراضيهم.

حماية أراضيهم: أمر يتضح بمحاربة الفينيقيين والرومان بعد اكتشاف نواياهم في الاستيلاء على وطنهم.

وأما بالنسبة للديانة المتواجدة آنذاك بالمنطقة، فلقد اعتنق الأمازيغ الديانة المسيحية في القرن الثالث ميلادي (ق 3م)، بوصفه الدين الأسمى والأقرب إلى العقل في تلك الفترة، وفي نفس الوقت رفضوا الانتماء للمذهب الكنسي الروماني، ونظرا لكونه مذهب العدو المحتل لأرضهم، ارتأى أهل الأمازيغ ألا ينتسبوا لمذهب العدو. وبقيت الديانة المسيحية منتشرة في المنطقة إلى غاية حوالي النصف الثاني من القرن السابع للميلادي (ق 7 م)، وبالتحديد سنة 655 ميلادي،وامتدادا للفتوحات الإسلامية ومنها منطقة شمال إفريقيا، لاقى العرب في بادئ الأمر مقاومة من أبناء المنطقة، لاعتقادهم أن ما أقدم عليه العرب غزو كغيره من الغزوات السابقة التي تعرضوا لها، وفي أقل من 50 سنة أقبل البربر على الإسلام واعتنقوه، وحملوا لواءه إلى الأندلس وأصقاع العالم، كما ساهموا في الحضارة الإسلامية مثل كل الشعوب الإسلامية الأخرى،

ولا يمكن الحديث عن اعتناق الأمازيغ للإسلام دون التطرق إلى ما يسمى بقضيتي "كسيلة والكاهنة" في التاريخ الأمازيغي الإسلامي، فكسيلة لعب دورا كبيرا في نشر الإسلام وإقناع قومه بالدين الجديد في بادئ الأمر، إلا أنه (كسيلة) ثار على عقبة بن نافع فيما بعد، وهو نفس الأمر الذي حدث مع الكاهنة من سوء للفهم.[3] حيث تم أسر "كسيلة" في مسيرة الفتوحات نحو المغرب وتم إساءة معاملته وهو الحديث العهد بالإسلام، الأمر الذي جعله يثأر لكرامته، وبالفعل فقد تمكن من احتلال القيروان التي كانت تمثل أول مدينة إسلامية في شمال إفريقيا، غير أنه تم فتحها لاحقاً في 693 هـ بعد مقتل "كسيلة"، غير أن المقاومة لم تتوقف،

[1] مبارك بن محمد، الميلي، **تاريخ الجزائر في الحديث والقديم**، الجزء1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. ص 80.

[2] . نفس المرجع، ص 103.

[3] نفس المرجع. ص ص 10، 11.

حيث اشتهرت المنطقة بمقاومة "الكاهنة" التي قتلت هي الأخرى وهي تقوام في 700 هـ، والتي مثلت آخر مقاومة ضد الفاتحين.[1]

أقبل القائد والملك الأمازيغي كسيلة "أكسل" (686/640 ميلادي)على الإسلام ومن معه وساهم في نشره بين قومه إلى أن حدث الخلاف بينه وبين عقبة بن نافع، أما الكاهنة فرفضته في بادئ الأمر اعتقادا منها أن العرب جاؤوا نية في احتلال المنطقة طمعا في ثرواتها، إلا أنها أسلمت ومن معها بعد أن اقتنعت أن الإسلام كما وصلهم لا يناقض قيمهم وثقافتهم وتقاليدهم، خاصة وأن الإسلام يعتبر الأعراف والتقاليد مصدرا من مصادر التشريع الإسلامي شريطة أن لا تناقض مقاصده ومبادئه الكبرى.[2]هذا التوافق بين الإسلام وعادات وتقاليد المجتمع الأمازيغي ساهم بشكل كبير في تشكل الهوية الأمازيغية الإسلامية في منطقة شمال إفريقيا، بعكس الغزوات السابقة التي كانت تحاول القضاء على الشخصية الأمازيغية وسلب ثروات المنطقة.

وفي هذه الفترة بالذات يمكن إيجاز أهم المراحل التي مرت بها الجزائر، والتي غيرت من خارطتها المجتمعية وتركيبتها السكانية، والتي لعبت دورا في تشكل الهوية الحالية، وهي فترات أثرت بطريقة أو بأخرى في هوية المجتمع.

وقد عرفت الجزائر تعاقباً للعديد من الحضارات التي خلفت آثاراً على التركيبة البشرية والهوياتية لمجتمعها والتي لازالت مخلفاتها قائمة لحد الساعة، وتمثلت هذه الحقب الحضارية في:

الفينيقيون والقرطاجيون: 1100 قبل الميلاد . 146 قبل الميلاد.

الرومان: 146 قبل الميلاد . 432 ميلادي.

الوندال: 432 ميلادي . 533 ميلادي.

البيزانطيون: 533 ميلاد . 633 ميلادي. [3]

المسلمون: 655 ميلادي . 1516 ميلادي

---

[1] . العربي، عقون، **الأمازيغ عبر التاريخ: نظرة موجزة في الأصول والهوية**، ط1، الرباط: Rabat Net Maroc، 2010، ص 43-44.

[2] نفس المرجع. ص12.

[3] Jean Marie. Lentz. **Comprendre l'Algérie de Massinissa à nos jour**. Paris : les èditions de l'officine. 2009. P140.

عرفت بلاد المغرب العديد من الاعتداءات الأجنبية طوال الحقبات التارخية، والتي تم مقابلتها بمقاومة من قبل أبناء المنطقة من الأمازيغ في إطار عصبية واحدة، الأمر الذي يحيل إلى كونهم أمة مكتملة وذات وحدة جنسية[1]، غير أن هذه الاعتداءات الأجنبية خلفت انعكاسات على هوية الأفراد والمجموعات، حيث أنه وبعد الفتح الإسلامي وإقبال البربر على اعتناق الدين الإسلام واستعمالهم للغته، ورغم انتشار اللغة العربية وتقديسهم لها باعتبارها لغة دينهم، فإن بعضهم عبر عن خواطره أحيانا بالأمازيغية* لكن بالحروف العربية، وكان هذا شائعا بين المتعلمين منهم، أي أولئك الذين يريدون أن يوصلوا معلوماتهم إلى قرائهم بالبربرية.[2] وهو ما يثبت تعايش الأمازيغ مع العرب واللغة العربية من جهة وتعايش العرب كذلك مع اللغة الأمازيغية وتقبل كل طرف بالآخر تحت راية الدين الإسلامي.

ثانيا: البنية المجتمعية أثناء الوجود العثماني بالجزائر

بقي الحال في المنطقة على ما هو عليه إلى حين مجيء القرن الثالث عشر (13)، حين انقسمت دولة الموحدين إلى عدة دويلات، تأسست في تونس الدولة الحفصية وبالدولة الزيانية بتلمسان والدولة المرينية بالمغرب الأقصى،[3] ثم بعدها ظهرت تلك الوحدات السياسية المعروفة إلى اليوم باسم مراكش، تونس والجزائر أين أعطي حينها اسم المغرب الأوسط للجزائر، ومع هذا الانقسام زالت دولة المغاربة وراح البرتغال واسبانيا يستعينون بفرنسا وأوروبا في شن غارات النهب والاستيطان ، وفي مقابل ذلك لم تجد هذه الدويلاتسوى الاستعانة بتركيا التي ساهمت في التصدي للغزو الخارجي بتحالفهم مع الجزائريين[4]، والتي كانت مركز الخلافة الإسلامية تحت مسمى الإمبراطورية العثمانية.[5] فالدولة العثمانية بالفعل استجابت للنداء وعملت على حماية المنطقة راسمة لها الحدود والتنظيم. فأقامت الحماية في بادئ الأمر، فكانت المنطقة تحكم بواسطة بيلربايات أو الأمير، ثم مقاطعة شبه مستقلة منذ القرن الثامن عشر (18) تحت قيادة الداي يساعده في ذلك بايات

---

[1] مبارك بن محمد، الميلي، مرجع سابق الذكر. ص91.

*من الكتب المؤلفة عى هذا النحو كتاب الحوض لصاحبه محمد بن علي بن إبراهيم السوسي، وهو كتاب في الفقه ألفه بالأمازيغية بحروف عربية، وترجم إلى الفرنسية على يد المستشرق الفرنسي دونيسلوسياني، الذي تولى إدارة شؤون الأهالي في حكومة الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي. أنظر أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، الجزء 4، بيروت: دار الغرب الإسلامي،1996.

[2] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر** ، ج.4 ص206.

[3]Helen Chapin Metz. **Algeria**: **a country study**. Washington : Federal Research Division, Library of Congress; 1994. P p16. 17.

[4] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**: **1500/1830**، الجزء الأول، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998، ص15.

[5] عبد الحميد مسعود، الجزائري، **حقيقة الجزائر**، القاهرة: مكتب الجزائر للدعاية والنشر. (ب ت ن). ص.ص 18. 19.

المقاطعات الخاصة بالجزائر.[1] أين أقيمت ووضعت الأسس الأولى لقيام الدولة الجزائرية، عكس ما يتداوله الكثيرون من الذين يتنكرون لوجود دولة جزائرية قبل 1830.

لكن ما يعاب على السلطة العثمانية وبالرغم من استجابتها لنداء أبناء الجزائر ضد الحملات الاسبانية، وبعد دخول الجزائريين باسم العقيدة الإسلامية والولاء للسلطان إلى الرابطة الإسلامية، وكان من المفروض أن يطبق الحكام العثمانيون تعاليم الإسلام في الحكم وأن يؤاخوا بينهم وبين السكان ويشاوروهم في الأمر وأن يفسحوا المجال أمامهم وأن يختلطوا بهم ويخالطوهم، ولكنهم في الواقع أساؤوا التصرف، كمعظم الحكام عندئذ فحكموا كفئة متميزة واحتكروا الحكم في أيديهم طيلة الفترة العثمانية واستبدوا بالحكم واستذلوا السكان واستعلوا عليهم وعاملوهم معاملة المنتصر للمنهزم.[2]

انعكس هذا الاستعلاء من السلطة العثمانية على الحياة الثقافية حيث مارست أولوية اللغة التركية على اللغة العربية بما أنها كانت لغة تعامل رسمية، فجعلت من العربية لغة دين وتعليم "وهو تعليم ديني لا أكثر ولا أقل" وكانت التركية هي لغة الإدارة في معظم الأحيان وهي مركزية اللغة التركية.[3] ما يعني رسمية اللغة التركية مقابل اللغة العربية، وهو أمر بديهي بما أن التواجد العثماني بالجزائر هدفه عسكري وليس ثقافي، وبالتالي عدم الاهتمام بالثقافة العربية واللغة العربية والتركيز فقط على اللغة التركية.

أما البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري في العهد العثماني فقد عرف عدة مجموعات سكانية واقليات عرقية كانت منتشرة على مستويي الريف والمدينة على النحو التالي:[4]

الأتراك: ويمثلون طائفة منغلقة عن المجتمع الجزاءري، من حيث تمسكها بلغتها التركية وبمذهبها الحنفي، وهي تخضع لنظام قضاءي خاص وامتيازات خاصة، وقد تشكلت هذه الأقلية التركية من جيش الانكشاريين والمتطوعين الذين ارسلهم السلطان العثماني سليم الأول.

---

[1] نفس المرجع.ص20.

نقصد بالعرب جل الدويلات التي مرت من الجزائر كالدولة الفاطمية والموحدين والحمادية والزيانيين.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830/1500، الجزء 1، مرجع سابق الذكر، ص141.

[3] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء 4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996، ص9.

[4] . هشام، بوبكر وعياشي، بلقاسم، **جوانب من الحياة الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزاءري أواخر الفترة العثمانية**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد السابع، مارس 2017، ص 291.

الكراغلة: والذين يحتلون المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي بعد الأتراك وهم المنحدرون من الأب التركي والأم الجزائرية، وطهروا في المدن التي أقيمت بها الحاميات التركية، وقد شكلو الأغلبية في تلمسان مكنتهم من تشكيل شبه حكومة خاصة بهم.

الأندلسيون: والذين تكاثر عددهم مع مجيء الأتراك وكذا هربا من الخطر الاسباني، حيث وصل عددهم إلى أكثر من 25 ألف نسمة مع عام 1670.

الوافدون –البرانية-: وهم سكان المدينة المؤقتون الذين وفدوا إليها بحثاً عن لقمة العيش، وهي تضم توجهات متعددة، من قبيل: البساكرة (أهالي الزيبان ووادي ريغ ووادي سوف وتقرت)، بنو ميزاب (المنحدرون من غرداية وورقلة ويتبعون المذهب الإباضي)، إلى جانب الجيجليون وجماعة القبائل الوافدين من جرجرة، إضافة للغرباء والمجهولين، كذلك تضم هذه الفءة العبيد الوافدين اساسا من السودان.

الدخلاء: والذي يمثلون الأجانب خاصة الأوروبيين، وتمثلهم الطائفة اليهودية حيث قدر عددهم مدينة الجزائر ما يقارب 8000 نسمة، وكذا الطائفة المسيحية وللكل منهم دواعي خاصة به جعلته مقيما في الجزائر في تلك الفترة.

وأما نسبة هؤلاء مجتمعين فلا تمثل سوى ستة (06) بالمائة من مجموع سكان الجزائر.[1]

العرب: وهم الحضر العرب الأصليون في المدن، والبدو في السهوب والمناطق العليا.[2]

هذا بالإضافة إلى:

_ المجموعات الأمازيغية: والتي تتكون بدورها من القبائل من سكان الشريط الجبلي الواقع شرق العاصمة، والشاوية في الأوراس وما جاورها، وبنو ميزاب في غرداية، والطوارق المتواجدون في سلسلة جبال الأطلس الصحراوي.[3]

كما أن نشأة المجتمع الأهلي في الجزائر ارتبطت بالدين، خاصة الزوايا، وترجع البدايات الأولى لتشكله إلى القرن الحادي عشر ميلادي، مع بروز الطرق الصوفية، التي تشكل الإطار العام، الذي من خلاله يدافعون على

[1] اسماعيل،قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص54.

[2] غاني، بودبوز، مرجع سابق الذكر. ص 154.

[3] . عمر، عسوس، **أزمة الهوية لدى البربر في الجزاءر**، مجلة البحوث واالدراسات في العلوم الانسانية، جامعة سكيكدة، العدد6، 2010، ص 50.

الحرية الوطنية ضد الأفكار. الدخيلة الآتية من الاستعمار، وأهمها: الطريقة التيجانية (1786)، الطريقة القادرية...[1]

فهذه التركيبة المتنوعة تشكلت من جراء التطورات والمراحل التي مرت بها الجزائر في الفترات السابقة، وهو ما تولد عنه صراعات اثنية ولغوية، بؤرتها عربية بربرية يتوسطهما الدين الإسلامي.

جدول2 :: المراحل التاريخية للدويلات والفتوحات التي مرت على الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي.

647	وصول العرب: غزوة عقبة بن نافع
767-909	المملكة الرستمية
908-972	المملكة الفاطمية
972-1148	حكم الزيريين
1007-1052	حكم الحماديين
1052-1147	حكم المرابطين
1121-1235	حكم الموحدين
1235-1556	حكم الزيانيين

جدول3 : السيطرة العثمانية.

1518	دخول الجزائر تحت حماية السلطان العثماني لمقاومة تهديدات الغزو الإسبانية
1534-1587	حكم البايات (23 بايا يتوالون على الحكم)
1587-1659	حكم الباشوات (40 باشا يتوالون على الحكم)
1659-1671	حكم الآغوات (04 آغوات يتوالون على الحكم)
1671-1710	حكم الداي باشات (11 دايا يتوالون على الحكم) الجزائر تقاوم الهجمات الفرنسية و الإنجليزية(1682،1680،1678،1688)
1710-1830	حكم الدايات (18 دايا يتوالون على الحكم)

المصدر: رئاسة الجمهورية، على الرابط الالكتروني

http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/Histoire/algeriear.htm

[1] سمية، أوشن، **،دور المجتمع الجزائري في بناء الأمن الهوياتي: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2009. 2010. ص107.

المطلب الثاني: الهوية الجزائرية أثناء الاستعمار الفرنسي

لقد تميزت الهوية في الجزائر أثناء فترة الاستعمار الفرنسي بميزتين أساسيتين أثرت بشكل كبير عليها، ففي الوقت الذي عمل فيه الاستعمار الفرنسي على تشويهها وجعلها أحد أساليب القضاء على المقاومة وبسط سيطرتها، استعملت في المقابل من الجانب الجزائري كوسيلة شحن لنفسية المجتمع ضد المستعمر الفرنسي.فبعض المتخصصين بالشؤون الإسلامية ومن سار على منوالهم من رجال الإدارة الاستعمارية، كانوا يعتقدون بأن القومية الجزائرية إنما هي عقائدية مستعارة (أصلها من المشرق العربي)، وأنها دخيلة على البلاد، وليس لها أي ارتباط بتاريخ الجزائر.[1] وهي واحد من جملة الحملات التي شنت على الشخصية والهوية الوطنية، حتى ولو كان ذلك بأتفه الوسائل وأبسطها. فعملت السلطة الفرنسية منذ البداية على السعي نحو إدماج الشعب الجزائري من خلال قانون 14 جويلية 1865م، وعليه فقد عملت على تغييب هويته لولا الدور الكبير الذي لعبته الكتاتيب وكذا المشاركة في الحياة السياسية والثقافية والتي كرست حالةً من الوعي الوطني الذي كان أساس الفعل الثوري.[2]

أولا:التعامل الفرنسي مع الهوية الجزائرية أثناء المرحلة الاستعمارية

تعد المرحلة الاستعمارية مرحلة مهمة تاريخ الهوية الجزائرية بالنظر إلى السياسات المنتهجة من قبله،التي كانت تهدف إلى القضاء على الهوية الخاصة بالجزائريين ومحاولة دمجهم في الهوية الفرنسية إيمانا منهم أن القضاء على الهوية الإسلامية الأمازيغية العربية تسهل من السيطرة على الدولة الجزائرية،ففي الوقت الذي امتزجت فيه هوية الجزائريين اثنيا ولغويا من جراء الأحداث السابقة، كانت الجزائر أمام وضع صعب تمثل في الاستعمار الفرنسي الذي عمل كل ما في وسعه وباختلاف الطرق والوسائل لطمس هوية الجزائريين وشخصيتهم المتمثلة في الأمازيغية والعروبة والإسلام، فمنذ المراحل الأولى للغزو الفرنسي قام بعدة أعمال لتمسيح الشعب الجزائري، وتجهيله في لغته وثقافته، وهي البداية التي حاول فيها الفرنسيون استمالة الجزائريين بخطابات تحمل الكثير من الخبث ومنها ما قاله نابليون الثالث سنة 1865 أمام الجزائريين بالعاصمة: "لم تأت فرنسا كي تهدم قومية شعب.. أريد أن أزيد من بحبوحتكم وإشراككم في إدارة بلدكم وفي خيرات الحضارة"[3] وهي كلمات تحاول استمالة الجزائريين من جهة وتحاول تبرير استعمارها للجزائر أمام الرأي العالمي من جهة أخرى.

---

[1] مصطفى، الأشرف، **الجزائر المجتمع والأمة**، ترجمة: حنفي بن عيسى، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007. ص146.

[2] . ناصر، بودبزة وشوقي، الشاذلي، **مقومات الشخصية وتشكل الهوية الوطنية الجزاءرية من خلال مكتسبات التلاميذ**، جامعة ورقلة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثالث، الرقم 5، ص131-132.

[3] كميل ريسلر، **السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر: أهدافها وحدودها 1962/1830**، ترجمة :نذيرطيار، دار كتابات جديدة للنشر الالكتروني، 2016، ص52.

اتبع المستعمر الفرنسي مجموعة من السياسات تضم جميع المجالات الحياتية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، وقد سن لذلك قوانين تعمل للقضاء المجتمع الجزائري، واتبع وسائل عديدة ومختلفة من أجل تجسيد هذه السياسة، فعمد إلى عناصر الهوية الجزائرية بالطمس والتشويه، فاستهدف اللغة العربية عن طريق سياسة الفرنسة، ثم سعى نحو محو الدين الإسلامي* عن طريق سياسة التنصير ونشر الديانة المسيحية، كما عمل على سلخ المجتمع الجزائري من جنسيته الأصلية،واحتوائه بإصدار قانون التجنيس والإدماج الكلي، وكل هذا لأجل تهديد أمن الشعب الجزائري فيما يمس بالجانب الهوياتي منه.

صدر عن رئيس الحكومة الفرنسية "كاميل شوطان" "Camille Chautemp" في 8 مارس 1938 مرسوماً يحمل اسمه يصف اللغة العربية باللغة الأجنبية ويمنع استعمالها، وقد كان يهدف هذا المرسوم للقضاء على مدارس التعليم الحر التي تهتم بتدريس اللغة العربية والثقافة الإسلامية، وهي المدارس التي تغلغلت في أوساط المجتمع الجزائري آنذاك حيث وصل عدد المسجلين فيها علم 1930 ما يعادل 30 ألف تلميذ. وقد كان قبلها عام 1934 وزيراً للداخلية حيث أصدر دورية يصف فيها الصحافة الجزائرية المكتوبة بالعربية بأنها أجنبية.[1]

كما فرض على التلاميذ الجزائريين في المدارس الفرنسية والمعاهد، أن يدرسوا تاريخ فرنسا وحضارتها بالتفصيل خلال كل مراحل التعليم، مقابل ذلك منعهم من الاطلاع على كل ما يتعلق بالجزائر إلا فيما يخص الجزائر فرنسية، وأن سكانها من أصل جرماني ونزحوا إليها من أوروبا، كان الطلبة يدرسون أخبار وتاريخ نابليون ولويس الرابع عشر... ولكن لم يترك لهم المجال لدراسة تاريخ حنبعل وماسينيسا. ولا تاريخ الأمير عبد القادر وفاطمة نسومر.....[2] والغرض من هذا إبعاد الجزائريين عن تاريخهم وتاريخ أجدادهم، فالمستعمر الفرنسي كان على علم بأن التاريخ هو العامل المهم لتشبث الأفراد بهويتهم، خاصةفي مرحلة التلقين التي يتلقاها الطفل في مرحلة الابتدائي، فلم يكتفي المستعمر الفرنسي بمنع التلاميذ الجزائريين من قراءة تاريخهم وفقط بل راح يلقنهم الثقافة والتاريخ الفرنسي، لهدف واحد وهو تثقيف الجزائريين وتنشئتهم تنشئة فرنسية بحتة.

* في هذا الصدد استعمل المستعمر الفرنسي طريقة الاكليروس مع رجال الدين المسلمين حتى يجعل منهم طبقة بورجوازية يمكن أن يثور عليها عامة الشعب ومنه محاولة تنفيرهم من الديانة الاسلامية، وأما الاكليروس في معناه هي تلك المزايا التي تقدم لرجال الكنيسة في الديانة المسيحية وتعني بالنسبة له السلطة والقوة على العامة مما يمكنه من صياغة وتشريع القوانين، وهذا يتنافى مع الديانة الإسلامية ومع رجل الدين في الإسلام.

[1] . عبد العلي، الودغيري، لغة الأمة ولغة الأم –عن واقع اللغة العربية في بيءتها الاجتماعية والثقافية–، بيروت، دار الكتب العلمية، 2013، ص137.

[2] يحي، بوعزيز، **تاريخ الجزائر القديمة والوسيطة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (ب ت ن). ص ص 5، 6.

كما نجد في قول آخر يبين مدى الاهتمام الفرنسي بقضية الهوية الجزائرية، والتركيز عليها وجعلها أحد العوامل المساعدة له، وذلك بالإلحاح على التمايز بين العرب والبربر، فقد كتب أحد القادة الفرنسيين عام 1848 مايلي: *" إن بلاد القبائل التي ظلت حتى الآن تقع خارج دائرة الاتصال المباشر بنا، والتي بقيت في حال صراع ضد جميع أشكالالسيطرة السابقة، يجب أن تصبح من هنا لبضع سنوات المساعد الأكثر ذكاء لمشاريعنا، والشريك الأنفع لأعمالنا."* كما كتب احد أنصار سياسة ضم الجزائر إلى فرنسا عام 1871 ينتقد سياسة نابليون الثالث: " *بدل أن يطلب من المعمرين احترام القومية العربية**، *وهو احترام يتنافى مع الحضارة، طالب بالحقوق الشرعية للقومية البربرية، لكان المعمرون كلهم صفقوا لذلك*"[1]

من أجل بسط سيطرته على المجتمع الجزائري اعتمد الاستعمار الفرنسي على سياسة فرق تس دوالتي تعمل على تقويض الوحدة الوطنية والتفرقة بين الجماعات العرقية، عبر التركيز على الأمازيغ موهمةً إياهم بأنهم من أصول أوروبية ولا علاقة لهم بالجنس السامي العربي، بذلك كانت تشجعهم على بناء هوية مستقلة عملت على تعزيزها من خلال الممارسات التبشيرية، وبالفعل نجحت في ذلك لدى فئة تدعو للخصوصية الثقافية وتبذ الانتماء للعروبة والإسلام.[2]

وهو ما يبين مدى معرفة الفرنسيين للاختلاف الهوياتي للتركيبة المجتمعية الجزائرية، فراح يستهدف هذه المرة المقوم الأمازيغي ومحاولة جعله أحد مفاتيح التأثير في وحدة الجزائريين آنذاك والتحامهم على مبدأ الوطن الواحد والقضية الواحدة.

– دعم منطقة القبائل ووقفت إلى جانب الأمير عبد القادر ضد الفرنسيين ، إلى حين انتفاضة 1871، بقيادة لالا فاطمة نسومر، بوبغلة، المقراني والشيخ الحداد، ومن أهم نتائج هذه الانتفاضة:

–محاولة تفكيك المجتمع القبائلي.

* اللغة العربية في الجزائر كانت لغة الحديث منذ قرون ودراستها يمكن أن تقدم للفرنسيين فوائد جمة، وذلك بإقامة علاقات عديدة مع الأهالي والتعرف أكثر على الشعب والذي دعينا ليس فقط لحكمه ولكن لإدخاله بالتدرج إلى عالم أفكارنا. وبذلك يتعرف الفرنسيون أكثر على حاجة الجزائريين ورغباتهم وآلامهم لكي نجعلهم يتذوقون تحسيناتنا ويتعودون على اعتبارنا كحماة لمصالحهم وممدنين لبلادهم وليس كغزاة تساندهم الأسلحة. فالمستعمر الفرنسي حاول تعليم بعض المعمرين اللغة العربية لأغراض مصلحية. انظر أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996، ص ص22، 46.

[1] محمد، الميلي، **الجزائر والمسألة الثقافية: قدر الموقع ومتاعبه**، المستقبل العربي، العدد 42، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982. ص119.

[2] . عمر، عسوس، **مرجع سابق الذكر**، ص 49.

-محاولة إفراغه من نخبة علمائه المسلمين واستبدالها بنخب تكونت بالمدارس الفرنسية.[1] وهي النخبة التي تقلدت المناصب في المدارس والإدارات، من أجل تهيئة جيل جديد له ثقافة فرنسية ومستعد للاندماج فيها، وزرع فيه نزعة بربرية لائكية بعيدة عن محتواها الإسلامي*، ومعادية للإسلام واللغة العربية.

- ربط الفرنسيون بين التبشير من جهة ومنطقة القباءل من جهة ثانية، من أجل تشتيت المجتمع الجزاءري عبر خلق تمييز هذه المنطقة، وقد استعان بمثقفين فرنسيين أمثال "هنري باسيت" "Henri Basset"، "ستيفان إزال" "Stéphane Isell" و "لويس برنار" "Louis Bernard"، كما أقيمت الحملات التبشيرية والكنائس تحت إشراف الأباء البيض وجمعية الأخوات البيض، وقد أيقنوا أن نشر المسيحية لدى البربر من شأنها تحطيم الوحدة المجتمعية.[2] وعليه يجب القضاء على كل ما يؤدي إلى تعميق الإسلام في المنطقة، وعلى كل ما يتعلق بإمكانية تعريبهم، بالمقابل الحفاظ على كل ما يضمن التمايز بين البربر والعرب.[3]

بحيث كان البربر الجزائريون الذين ينظر إليهم من جانب واحد هو أنهم سكان جبال القبائل الكبرى والصغرى، ويعتبرون أكثر قابلية للاندماج لأن "إسلامهم سطحي، كما يقال وهم أعداء فطريون للعرب"، والنزعة الإقليمية لمنطقة القبائل... فإن بعض الناس لم يقطعوا الأمل في أن يعيدوا إليهم إيمانهم بالمسيحية، وهذا ما يفسر المحاولات التي قام بها الكاردينال لافيجريLavigerie وقد أخفقت إخفاقا تاما.[4]

وعليه وجد المستعمر الفرنسي من يؤيد ويتمم سياساته من أبناء الجزائر نظرا للتأثير الذي تركه في أوساط بعض الجزائريين منذ السنوات الأولى للاستعمار والذي بقيت تداعياته، وفي هذا الصدد وفي إعلان ألقاه عملاء فرنسا بالجزائر بتاريخ 18 مارس 1871: " بدأنا نخدم الحكومة الفرنسية منذ عهد بعيد، وسنظل نواصل كما في السابق، القيام بواجبنا، بإخلاص تام، ونية صافية، ما بقيت الحكومة الفرنسية في الجزائر، وحتى لو لم يبقى لها من يمثلها في الجزائر إلا شخص واحد من رعاياها، فسوف نظل له خاضعين خضوعا تاما."[5] ففي القول بيان واضح على التأثير الثقافي والفكري في نفوس بعض الجزائريين، وهو الأمر الذي كان يبحث عنه الاستعمار الفرنسي، من أجل القضاء على الهوية الوطنية. وفي الأخير يجب التدقيق في

---

[1] رابح، لونيسي، مرجع سابق الذكر. ص20.

* في سنة 1844 قام **الماريشال** بيجو جمع ضباط كلفهم بالكتابة الانثروبولوجية لمنطقة القبائل والجزائر على أساس أن الجزائر بها مجتمعان مختلفان هما البربر والعرب المسلمين بشهادة الباحثة الفرنسية كاميل لاكوست دوجاردان في كتابها "Kabyles, arabes, français: identités coloniales" .

[2] . عمر، عسوس، **مرجع سابق الذكر**، ص 54.

[3] محمد، الميلي، الجزائر والمسألة الثقافية: مدخل تاريخي، مرجع سابق الذكر. ص 59.

[4] شارل روبير، جيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، بيروت: منشورات عويدات، 1982، ص107.

[5] مصطفى، الأشرف، مرجع سابق الذكر. ص62.

القول الذي أدلى به الجنرال لاكوستLACOSTE:"إن الجزائر لن تكون دولة إسلامية بسبب وجود المليون أوروبي مسيحي فيها، كما لن تكون عربية بسبب وجود البربر فيها، ... ومن الضروري الاعتراف لها بشخصيتها الجزائرية الخاصة مع ضمان اتحادها مع فرنسا الأم بروابط غير قابلة للانفصام."[1]وهو قوليستهدف بالدرجة الأولى الشخصية الوطنية ومحاولة خلق الصراعات بين أفراد الشعب الجزائري، خاصة بين المقوم الأمازيغي والمقوم العروبي.

كانت سياسات التنصيبر تستهدف ضرب مقومات الهوية الجزائرية، حيث صرح الرئيس الفرنسي عام 1930 -بمناسبة الاحتفال بمئوية الاحتلال الفرنسي-: "إن الهدف من هذا الاحتفال هو تشييع جنازة الإسلام في الجزائر".[2]

يبقى الحديث عن نجاح أو إخفاق المستعمر الفرنسي _ من خلال سياساته العديدة كالتنصير، الإدماج، ونشر اللغة الفرنسية_ في القضاء على الشخصية الوطنية أمرا لا يمكن إثباته أو نفيه إطلاقا، بحيث بالقدر الذي استطاعت أن يؤثر على البعض، كان هناك من لم يستسلم لمحاولات المستعمر فدافعوا عن الهوية الوطنية ورموزها بكل الطرق.

ثانيا: دفاع الجزائريين عن هويتهم

تعتبر مهمة التصدي لمحاولات المستعمر الفرنسي طمس الهوية والشخصية الجزائرية، مسؤولية جميع أطراف وجماعات المجتمع الجزائري، لأنها الوسيلة الوحيدة للمحافظة عليها. فكانت اللغة (العربية، والأمازيغية) والدين الإسلامي حاضرة بقوة في النضال السياسي والجمعوي الجزائري. وردا على محاولات المستعمر الفرنسي لإقامة الحدود بين العرب والبربر الجزائريين يقول الإمام عبد الحميد بن باديس: " ما من نكير أن الجزائر كانت أمازيغية، من قديم عهدها، وما من أمة من الأمم استطاعت أن تقلبها عن كيانها، ولا أن تخرج بها عن أمازيغيتها، أو تدمجها في عنصرها."[3] فهذا الرد المقدم من قبل عبد الحميد بن باديس على المشككين في هوية الجزائريين، فيه توضيح عن تاريخ كل من الأمازيغية والعربية والإسلام في الجزائر. فالأمازيغ هم الأوائل والشعب الأصلي في الجزائر، والذين تعرضوا لجملة من المحاولات الاستعمارية، التي كانت تلقى في كل مرة المقاومة إلا ما تعلق بالإسلام الذي حاول العرب نشره في المنطقة، فقد استقبله أبناء المنطقة من الأمازيغ في النهاية بعدما

[1] عبد الحميد مسعود، الجزائري، مرجع سابق الذكر. ص45.

[2] . أحمد، صغيري، "السياسة التعليمية في الجزائر (1923-1972"، **مجلة منتدى الأستاذ**، المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة، العدد17، جانفي 2016، ص87.

[3] أحمد، بن نعمان، **الردود العلمية على الأطروحات العرقية وتعدد الهوية في الجزائر**، الطبعة1، الجزائر: شركة دار الأمة، 2005. ص 28.

علموا بأنه ليس غزو كسابقيه وإنما جاء لنشر رسالة سماوية، هو ما جعل كل من أبناء الأمازيغ والبربر يتعايشون في كل الأوقات في الجزائر.

كما أن الإسلام كان المحرك الذي قاد العديد من الثورات ضد المستعمر الفرنسي، نظرا لكون زعماء هذه الثورات يعتبرون من رجال الدين وعلمائه في الجزائر، " حيث إن العديد من الثورات التي قامت ضد الفرنسيين تزعمها مشايخ الزوايا حتى أواخر القرن التاسع عشر، ونذكر من هؤلاء: الأمير عبد القادر، أولاد سيد الشيخ، لالا فاطمة نسومر،"[1] وهو ما يدل على ما للإسلام من دور في المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، فكان الدافع للقيام في وجه الاستعمار الفرنسي، وفي نفس الوقت الدفاع عنه من الحملات التي كان يشنها الاستعمار لتشويهه والقضاء عليه أمر لابد من إيقافه. وكمايقول أحد الباحثين أن الإسلام كان معطى ثابتا وواحدا من العناصر الأساسية لبرامج الحركة الوطنية الجزائرية قبل حرب الاستقلال، وكان الرجوع إلى الدين يعبر عن تعلق الجزائريين به، كما يلبي بعض مقتضيات المعركة. فقد أحس الأهالي تجاه الإسلام بأنه حافز تحرري وطني.[2] فالقول بدافعية الشعب الجزائري للكفاح ضد المستعمر الفرنسي كان مرده الإسلام، نابع من إقبال الشعب على المقاومة بعدما عادوا إلى الإسلام، وما له من حوافز بالدعوة له. كما كان للحركة الوطنية الدور الفعال والحيوي في الدفاع عن مقومات الهوية الوطنية بكل مكوناتها، بداية من الجمعيات والنوادي وخاصة أحزاب الحركة الوطنية. (انظر تاريخ الحركة الوطنية)

يدرك الفرنسيين حقيقة ويعترفون بها غير أنهم لم يكونوا متفقين على أهميتها، وهي وحدة الدين بين السكان، الذين كانوا يقللون من العامل الديني ويركزون على العامل الاجتماعي والاقتصادي كانوا يقيسون وضع الجزائر على وضع فرنسا، ففي البلد الأخير أصبح الدين صورة فقط ونجح فيه الفصل بين الزمني والروحي، كما أنهم لم يفهموا عمق المشاعر الدينية عند الإنسان الجزائري حيثما كان، وحتى أنهم كانوا يؤمنون بوجود بعض الفوارق بين السكان الجزائريين إلا أنهم وجدوا رابطة معنوية قوية بينهم تتمثل في الإسلام وهو ما كان يشكل في نظرهم الروح العربية_ البربرية المقاومة، وقد أكد أحد الباحثين الفرنسيين " اسمه فيكتور ترانقة حسب ابو القاسم سعد الله" إبان الاستعمار أن المذهب المالكي مذهب متزمت وهو مذهب سيحول دون الاندماج الذي تنشده فرنسا في الجزائر.[3] وهي حقيقة تاريخية حيث ساهم الدين الإسلامي بنسبة كثير في وحدة الجزائريين على مر العصور وفي مقاومتهم للمستعمر الفرنسي.

---

[1] اسماعيل، قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص64.

[2] حيدر ابراهيم، علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديموقراطية**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999. ص257.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء6، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998، 323.

واجه الجزائريون هذه العنصرية بمزيد من التمسك بالعقيدة والاعتزاز باللغة والتراث حتى أن بعض الجزائريين رفضوا السماح لأبنائهم في إطار مقاومة الشعب للأيدولوجيا الكولونيالية الذهاب إلى المدارس الفرنسية إيمانا منهم بأنها وسيلة لتحطيم الهوية والثقافة العربية الإسلامية. هذا الإصرار التاريخي على الصمود هو الذي أثرى الحصيلة النضالية للشعب الجزائري وجعله لايعترف إلا بمشروعية واحدة هي سيادته الوطنية، مقومات الشخصية العربية الإسلامية التي كانت حصنه المنيع ضد محاولات الاحتواء بالعنف والحيلة فتمسك الشعب بمشروعيته التاريخية.

المبحث الثاني: واقع سياسات الهوية السلطوية

بتاريخ 05 جويلية 1962، خرج المجتمع الجزائري بعد ثماني (08) سنوات من حرب التحرير، ومائة وثلاثون (130) سنة من التواجد الفرنسي، في حالة ميزها الجهل والأمية نتيجة للمحاولات الاستعمارية لطمس الشخصية والهوية الجزائرية، مستعملة في ذلك العديد من الطرق والوسائل:

1. بفرض التعليم باللغة الفرنسية من جهة ومنع تعليم اللغة العربية من جهة أخرى.

2. تدمير المساجد أو تحويل بعضها إلى كنائس.

حيث أثرت هذه السياسات بشكل أو بآخر في هوية المجتمع الجزائري، إذ تأثر في جانبه الثاقفي بالقدر الذي تأثر في شقه اللغوي، وكان حتما عليه أن يحاول استعادة هويته أو على الأقل معرفته لكيفية التعامل مع المكون الفرونكفوني لها، فطيلة قرن ونصف من الاستعمار والشعب الجزائري يعاني من شتى أنواع الاستلاب الحضاري، المتمثل في طمس معالم الدين (استبدال المساجد بالكنائس، واستهداف القبائل الجزائرية لأغراض التبشير)، والحرمان من تعلم اللغة العربية – إلا ما تم في الزوايا والكتاتيب وبطريقة سرية- قابل طغيان وغزو التعليم باللغة الفرنسية. وهذا ما انعكس على الوضع العام بعد الاستقلال، مظهرا ازدواجية لغوية تحمل طابعا إيديولوجيا أكثر منه علميا، وأما هذا المظهر فهو كالتالي:

1/ نخبة تتكلم بلسان عربي وتحاول استرداد الأصول الإسلامية، تتمة لما جاء به عبد الحميد بن باديس، لكن سرعان ما عجزت عن ذلك بعد الاستقلال، وانصرفت للوظائف العامة.

2/ طائفة تتكلم بلسان فرنسي، وأخذت لنفسها عديد الأوجه، كالماركسية، التقدمية...، خدمة لمصالحها.[1]

[1] مالك بن نبي، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**، ترجمة: بسام بركة، أحمد شعبو، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1988، ص139.

المطلب الأول: سياسات التعريب والإسلام في الجزائر بعد الاستقلال

أصبح في الجزائر المستقلة من يلح على الطابع البربري (حركة الحكم الذاتي لمنطقة القبائل) ويجعله الأصل وأساس جميع الكليات، وهناك من يلح على الطابع العربي (القوميين العروبيين) سواء بوصفه ناسخا لما سبقه أو أصلا له، وهناك من يلح على الإسلام (الحركات السياسية الإسلامية) ويوظفه في استعمالات تختلف باختلاف الجهات التي تختفي وراء الدين، وهناك من يعطي الأولوية لطابع المعاصرة (الفرانكفونيين)،[1] وبالأخص للثقافة الفرنسية، نظرا لما خلفته من آثار في نفسية بعض الجزائريين.والجدير بالذكر فيما انتشر بعد الاستقلال من أفكار اشتراكية في كل التوجهات السياسية والاجتماعية في الجزائر كما تميزت هذه الفترة بانتشار كبير للأفكار الاشتراكية بحيث تزامنت اشتراكية الرؤساء وحزب جبهة التحرير الوطني مع اشتراكية حزب المعارضة جبهة القوى الاشتراكية بقياد آيت أحمد، كما أسس بوضياف حزب الطليعة الاشتراكية، وكأن للاشتراكية علاقة بالهوية إن لم نقل إحدى دعائمها ومقوماته كاللغة والدين.[2] فهذا الانسياق وراء الاشتراكية يبرر التأثر بالغرب سواء من طرف أولئك الذين يدعون الوطنية أو من طرف المعارضة.

أولا: سياسات تسيير الشأن الديني

يعتبر الدين مكون أساسي لأغلب الأمم عبر العالم، وربما يكون هو المكون الرئيسي لها، فهو ظاهرة تاريخية صاحبت الإنسان عبر مختلف الحضارات. والجزائر . شعبا وحكومة. مثل كل الدول الإسلامية تتخذ من الدين الإسلامي مقوما لشخصيتها، فكما تمسكت به عبر فترات التاريخ السابقة وخاصة أثناء فترة الاستعمار الفرنسي، اتخذت منه مصدرا لدساتيرها ومواثيقها، لكن التساؤل المطروح حول الإسلام في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية 2012، هو كالتالي:

_ ماذا مثل الإسلام في الجزائر بعد الاستقلال؟ وماهي مختلف التطورات والأحداث التي ارتبطت به في هذه الفترة؟

للإسلام ثقله الخاص وأهميته الكبيرة في حياة الأمة العربية الإسلامية عامة، وعلى الجزائر بشكل خاص، وتأكيدا لهذا نص الميثاق الوطني لعام 1976 على أن: " الشعب الجزائري مسلم، والإسلام هو دين

[1] محمد، الميلي، الجزائر والمسألة الثقافية: مدخل تاريخي، **مرجع سابق الذكر**. ص54.

[2] عبد الحميد، زوزو، **المرجعيات التاريخية**، ط1، الجزائر: دار هومة، 2005. ص80.

الدولة، وهو أحد المقومات الأساسية لشخصيتنا التاريخية.[1] فالإسلام حسب ميثاق 1976، اتخذ من الإسلام كهوية للشعب والدولة الجزائرية، والتي استمدها من السياق التاريخي للمجتمع الجزائري، جاعلا منه وسيلة لتوحيد جميع أطياف وفئات المجتمع وفي نفس السنة تم اتخاذ القرار بجعل يوم الجمعة يوم راحة أسبوعية عوضا عن يوم الأحد وأدخلت أيام العطل الإسلامية، ومنعت بعض المدن المشروبات الكحولية، وتم التوصل إلى إقرار تشريع جديد محافظ لقانون الأسرة عام 1987.[2] كما جاء في مراجعة الميثاق الوطني لعام1986:*"صهر الإسلام المجتمع الجزائري، فجعل منه قوة بالمعتقد الواحد، وباللغة العربية التي مكنت الجزائر من استنشاق دورها في العامل الحضاري[3]."*

كما استغلت النخبة الحاكمة في الجزائر"الدين الإسلامي" كوسيلة لبلوغ الوفاق وتحقيق " الإجماع. " فالدين بصفة عامة عامل من عوامل تحقيق الاستقرار والأمن فهو من منطلق تعاليمه المثالية يسعى أساسا للتوحيد بين الجماعة. لقد تم الربط بين الاشتراكية كإيديولوجية منتهجة من طرف النظام بهدف تحقيق التنمية والتحديث وبين تعاليم الدين الإسلامي.

أكد أول رئيسين للجزائر المستقلة ‘‘أحمد بن بلة وهواري بومدين" على ضرورة الأخذ بالدين الإسلامي، من خلال تشجيع والعمل على ارساء الطابع العربي الإسلامي للجزائر، لتنشئة وثقافة الهوية الوطنية الجزائرية، وخاصة لغالبية سكان البدو والأرياف.[4]وعليه لعب الإسلام دورا رئيسي في السياسة الجزائرية بالشكل الذي يسمح باستمرارية النظام السياسي.فالارتباط الإسلامي للجزائر ودور الإسلام في وحدة المجتمع الجزائري تاريخيا واختلاط السكان المحليين من الأمازيغ بالوافدين من العرب وتشكيل أمة إسلامية موحدة استطاعت تكوين العديد من الممالك سابقا ثم قوى دور الإسلام في مطالبة البلاد بالاستقلال بعد تعرضها لنير الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وهو ما عملت الجزائر مجتمعا وسلطة بالإبقاء عليه قائما بعد الاستقلال بالرغم م وجود بعض المتطرفين الراغبين في تغييبه.

---

[1] سمية، أوشن، **مرجع سابق الذكر**. ص142.

[2] رون، هاليير، **العقل الإسلامي أمام تراث عصر الأنوار في الغرب: الجهود الفلسفية عند محمد أركون**، ترجمة: جمال حشيد، ط1، سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001. ص29.

[3] نفس المرجع. 142.

[4]Brian Terranova , **Algeria**: **The Obstacles to Democracy**, The New School University, August 13 2011, P05. على الرابط http://www.e-ir.info/2011/08/13/algeria-the-obstacles-to-democracy/ تاريخ 19 جوان 2016. التوقيت 1:30

تعتبر الهوية الدينية هي الركيزة الجزائرية التي قامت عليها الدولة الجزائرية الحديثة، وكذلك الموحد لأغلب الجزائريين بالإضافة إلى الهوية الوطنية الجامعة وخاصة تلك المستمدة من تاريخ النضال الثوري إبان الثورة التحريرية الجزائرية، فالمجتمع الجزائري تمتزج فيه العديد من الهويات تحت المسمى الهوياتي الغالب الجزائري أو الشخصية الجزائرية، وأغلب المجتمع الجزائري يتمسك بهويته الإسلامية بالرغم من وجود بعض المسيحيين واليهود، وهم في الغالب أقلية لا تكاد تظهر للعيان، كما يعتبر الإسلام نقطة قوة تستعمل من طرف الحكومة.[1] وهذا بالنظر إلى التركيبة المجتمعية للشعب الجزائري والمراحل التاريخية السابقة لتشكله، منذ سنوات قبل الميلاد وإلى يومنا هذا.

بالرغم من تواجد فئة يهودية ومسيحية* بقي الإسلام هو الثابت في الجزائر الذي لا اختلاف فيه وهذا إلى غاية إعلان التعددية الحزبية والسياسية، وخاصة بعد أحداث 1991/ 1992 وتوقيف المسار الانتخابي أين صار الإسلام قاب قوسين أو أدنى من التشويه، وهو الأمر الذي جاء نتيجة لتوقيف المسار الانتخابي وظهور الحركات الإرهابية تحت غطاء الدين الإسلامي، وهو الأمر الذي فتح المجال حتى لأنصار التيار التغريبي لضرب الهوية الإسلامية والبرامج التعليمية، فهم يعتقدون بقوة أن اللغة الفرنسية هي المنقذة الوحيدة للشعب الجزائري من الضلال،* ويلقون اللوم على النظام التعليمي الجزائري الحالي لمساهمته في انتشار التطرف الديني، كون البرامج التعليمية تشمل مواداً تحث على الكراهية الدينية. ويربط البعض ذلك إلى جيل من المتطرفين كانوا يقفون وراء أحداث التسعينات، أو ما يعرف بـ "العشرية السوداء"، التي أثرت على الجزائريين وأدت إلى سقوط أكثر من 200,000 قتيل جزائري بسبب الإرهاب.[2] وبالتالي ربط العنف بالإسلام وبالبرامج التعليمية التي كانت ليس بوقت ببعيد فيها نوع من التوجه الإسلامي العروبي، وهي نتيجة حتمية بما أن الهوية الإسلامية في الجزائر فتحت على نفسها مجالا كبيرا لنقدها بعد التطرف الإسلاموي سنوات التسعينات.

---

[1] Ibid, P04.

* يرى الباحث والأستاذ أوليفييه روا أن صصعوبة انتشار المسيحية في الجزائر راجع إلى أمور عدة منها أن الإسلام جزء لا يتجزء من هوية وثقافة الجزائريين، ولهذا تراجعت كنيسة تبحرين عن نشاطها التبشيري. انظر، أوليفييه روا، **الجهل المقدس: زمن دين بلا ثقافة**، ترجمة: صالح الأشمر، بيروت: دار الساقي، 2012، ص ص 40، 41.

* للاطلاع أكثر أنظر حوار الوزير الأسبق للتربية والتعليم علي بن محمد على قناة الجزيرة، على الرابط الالكتروني، https://www.youtube.com/watch?v=cZYAFF5me5E تم زيارة الرابط بتاريخ 2017/09/21 على الساعة 11:00.

[2] *YacineBoudhane*, **Op.Cit**.

ثانيا: التعريب والتعليم

غداة الاستقلال في عام 1962 انشغل قادة حرب التحرير ومن تسلموا مقاليد الحكم بالكثير من القضايا الحيوية والمشاكل العويصة التي تعترض عادة كل دولة فتية استعادت استقلالها حديثا، وكانت إحدى المسلمات التي أرساها استقلال الجزائر وإرادة القيادة السياسية آنذاك هي اعتبار اللغة العربية إحدى مكونات الشخصية الوطنية الجزائرية جنبا إلى جنب المقوم الأساسي الآخر وهو الإسلام.وأولى المبادرات الرامية إلى تطهير الفرنسية من المجتمع الجزائري هي إعادة تسمية الشوارع والطرق الرئيسية والساحات الرمزية مثل: مكان Bugeaud، شارع Disly، وشارع Michelet، فأصبحت ساحة الشهداء، شارع العربي بن مهيدي وشارع ديدوش مراد، وهي الأسماء التي ترمز للتراث العربي الجزائري من جهة والثورة والمقاومة الجزائرية من جهة أخرى، وبعدها بفترة وجيزة صدرت الأوامر لبدء استخدام اللغة العربية في التعليم وجميع المراسلات الرسمية في المدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية.[1]

اهتمت الحكومة بالتعليم بكل مستوياته، وفي حالة الجزائر لا يمكن الحديث عن التعليم دون ربطه بالتعريب الذي شكل تحديا كبيرا للمسؤولين وخاصة اللغة العربية التي أبعدت من الساحة التعليمية أثناء الاستعمار الفرنسي، وأصبح التعريب على ذلك قضية سيادة وتحرر من كل مخلفات الاستعمار الفرنسي، مع العلم أنه بعض الأفراد من المجتمع الجزائري وجدت نفسها بعد الاستقلال مهيأة لاحتلال بعض المواقع القيادية في السلطة، بينما كانت الغالبية تعاني من الأمية.وفي إحصاء لنسب وعدد المتمدرسين والأساتذة لفترة ما بعد الاستقلال[2] هي كالتالي:

الجدول رقم 3: نسب المتمدرسين في الجزائر بعد الاستقلال.

السنة	عدد المتمدرسين
1963	أقل من 1 مليون
1971	أكثر من 2 مليون
1973	أكثر من 3 مليون

[1] KheireddineBekkai, "**The Hijacking of Algerian identity**", Journal of Middle Eastern politics and policy, Harvard Kennedy school,.October 25,2015، على الرابط الالكتروني http://hksjmepp.com/hijacking-algerian-identity/ تم تصفح الرابط بتاريخ 22 ديسمبر على الساعة 01:10.

[2] عبد العالي، دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004. ص. ص 103. 109.

فالتطرق إلى نسب المتمدرسين في الجزائر، من أجل التوقف على حجم الأمية والجهل الذي خلفه الاستعمار الفرنسي، وهو ما كانت له نتائجه فينا بعد على سير النخب في الجزائر والذين لهم تكوين فرنسي، مكنهم من تبوء المناصب في الجزائر المستقلة.

الجدول رقم 4: عدد الأساتذة الجزائريين بعد الاستقلال.

السنة	عدد الأساتذة الجزائريين
1962	82 أستاذ جزائري
1968	380 أستاذ جزائري

فالجدول يوضح أثر سياسة التجهيل التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي اتجاه الجزائريين، فسياسة الاستعمار أتت ثمارها وألقت بنتائجها على التسيير السياسي والإداري، بطغيان فئة ذات تكوين فرنسي، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ عبد الناصر جابي: " وهو ما سمح لهذه الفئة المتعلمة السيطرة على مستوى الكثير من المؤسسات السياسية والتسيير السياسي."[1]هي أوضاع واجهتها الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال بسياسات التعريب والجزأرة* والتي أتت ثمارها كما هو موضح في الشكلين 1 و2. ومن بين السياسات والقرارات الجزائرية الموجهة للقضاء على مخلفات الاستعمار الفرنسي نجد:

1965: إقامة لجنة تهتم بدراسة كل جوانب التعريب.

1967: تعريب السنة الثانية ابتدائي بعد تعميم التعريب في السنة الأولى.

أفريل 1967: مرسوم يقضي بأن معرف اللغة العربية عامل حاسم في الترقية بالوظيفة العمومية.

1971: بدء تنفيذ التعريب في الشعب العلمية.

1973. 1974: التعريب في كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، وكانت قد عربت حينها شعب الفلسفة والتاريخ.

[1] عبد الناصر، جابي، **الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011. ص 16.

* هي كلمة مشتقة من الجزائر، وهي عبارة عن سياسة عملت بها الجزائر بعد الاستقلال في المجالين الثقافي والتعليمي، بتعميم توظيف الجزائريين في مجال التعليم.

13. 20 ديسمبر 1973: المؤتمر الثاني للتعريب، وحينها صرح الرئيس هواري بومدين قائلا: " حركة التعريب هي جزء من المسيرة الثورية...."

1976: العربية إجبارية في جميع الكليات.[1]

ونتيجة لهذه القرارات وأخرى المتعلقة بتعريب التعليم في الجزائر، شهد هذا القطاع تطورات، بشأن الأساتذة والمعلمين في لغتي العربية والفرنسية، تلخص في الجدول التالي:

جدول رقم 05: يوضح عدد أساتذة التعليم الابتدائي للغتين العربية والفرنسية.

السنة	العدد الإجمالي للأساتذة	أساتذة اللغة العربية	أساتذة اللغة الفرنسية
1963/1962	12696	3342	9354
1973/1972	47459	31437	16022
1983/1982	99648	76982	22666
1993/1992	153479	134359	19120
2002/2001	169993	147570	22423

المصدر: Gilbert Grandguillaume, **La francophonie en Algerie**, **Paris** : **Hermes**, 2004. P77. على الرابط الالكتروني http://documents.irevues.inist.fr/bitstream/handle/2042/9504/HERM?sequence=1

يوضح الجدول التطورات الحاصلة على عدد أساتذة التعليم الابتدائي في الجزائر، وانعكاسات سياسات التعريب على عدد الأساتذة لكل من اللغتين العربية والفرنسية، ففي الوقت الذي كان عدد الأساتذة المختصين باللغة الفرنسية أكبر من أساتذة اللغة العربية بعد الاستقلال، بحوالي ثلاثة أضعاف، وهذا نتيجة التكوين الذي تلقوه ابان فترة الاستعمار الفرنسين، بدأ عدد أساتذة اللغة العربية في التضاعف أكثر فأكثر بالمقارنة مع عدد أساتذة اللغة الفرنسية، إلى أن وصل أكبر منه بسبعة أضعاف سنة 2002/2001.

حاولت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة إلى القضاء على مخلفات السياسة الفرنسية الثقافية، فأخذت بالعمل بتعريب كل القطاعات والتأكيد عليها دستوريا، إذ كان بنظرهم أنه لا يمكن بناء الاشتراكية من دون تعريب، قد تأكدت إرادة التعريب هذه تدريجيا في التعليم، ولما كانت ازدواجية اللغة ليست إلا ظرفية، فقد رفضت الجزائر دوما الانضمام إلى حركة البلدان الناطقين بالفرنسية، فهي تنمي بجميع الوسائل استعمال اللغة العربية، وتلك مهمة شاقة لأن اللغة العربية الأدبية الكلاسيكية أو الحديثة لغة غريبة عن الجزائريين، ورغم

[1] عبد العالي، دبلة، **مرجع سابق الذكر**. ص ص 112. 113.

تقدم اللغة العربية فإن ازدواجية اللغة الفرنسية_ العربية لا تزال أمرا واقعيا.[1] خاصة بالنظر إلى تركة المستعمر وسياسته التعليمية الرافضة لأي تعليم باللغة العربية. وفي هذا الصدد يقر وزير التربية الأسبق محمد الشريف خروبي "1984/1979" بن جديد بالصعوبات التي لاقتها سياسة التعريب في الجزائر خاصة بوجود ثلاثية اللسان الجزائري المتمثل في العربي والأمازيغي والفرنسي، لكن يقر كذلك أن رغم وجود هذه الثلاثية اللسانية، إلا أن الصراع كان بين لسانين أو بين الناطقين بالعربية من جهة، والناطقين بالفرنسية من جهة أخرى، وهذا راجع إلى الصراع السياسي الرسمي على مستوى الوزارات والرئاسة آنذاك الذي غذ الصراع اللغوي في الجزائر.[2]

محاولات السلطة تعريب المنظومة التعليمية في الجزائر مرت بمجموعة من التناقضات، إذ في الوقت الذي جعلت من اللغة العربية هي اللغة الرسمية وفرضتها على المجتمع من الناحية القانونية، وهذا تحتى مسمى العداء لفرنسا والاستعمار الفرنسي، كانت السلطة في حد ذاتها تستعملها في تعاملاتها الرسمية، محاولة لإقناع الخارج بقبول الانفتاح والإقبال عليه، لتقع أمام رفض جماهيري بالحالة التي تعيشها البلاد،[3] هذا في الوقت الذي سادت ثلاث أنماط للتدريس اللغوي في الجزائر، إذ كانت هناك مدارس:

1/ تعمل بالإزدواجية اللغوية، أي استعمال اللغتين العربية والفرنسية في نفس الوقت.

2/ بعضها يقدم دروسا باللغة العربية مع استخدام ضئيل للغة الفرنسية في اللمواد العلمية، وهي المسماة المدارس العربية.

3/ بعضها يستخدم اللغة الفرنسية فقط كلغة للتدريس.[4]

وقبله وفي فترة حكم الرئيس هواري بومدين كان وزير التربية آنذاك مصطفى الأشرف يحاول إيجاد مدخلا لغويا لتحريك وتطوير المدرسة الجزائرية والذي يرى في كتابة الجزائر والأمة، أنه من الخطأ تعريب التعليم في البدايات الأولى للاستقلال، خاصة وأن أغلب الجزائريين آنذاك وما نسبته 85 بالمائة ذو لسان فرنسي وأميين يجهلون قواعد القراءة والكتابة، متسائلا كيف يتم نقل هؤلاء مباشرة من لغة فرنسية إلى لغة عربية، وبالتالي في حال العمل بهذا النهج سيفقد هؤلاء أسسهم بما أنم اللغة هي نمط تفكير والانتقال من نمط تفكير إلى آخر

---

[1] شارل روبير، جيرون، **مرجع سابق الذكر**، ص197.

[2] محمد الشريف، خروبي، على الرابط الالكتروني https://www.youtube.com/watch?v=q-DSqSyOrE8 ، تمت زيارة الرابط بتاريخ: 06 ديسمبر 2017، على الساعة 12:00.

[3]Gilbert Grandguillaume, **La francophonie en Algerie**, **Paris** : **Hermes**, 2004. P76. على الرابط الالكتروني http://documents.irevues.inist.fr/bitstream/handle/2042/9504/HERM?sequence=1

[4] Ahmed Djabiri, **Language in Algeria** : **the continuing problem**, « This Dissertation is submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of M.Ed ». UK : the University of Wales. 1981. P112.

يستوجب التدرج، كما أقر بالقول أنه من الصعب جدا التعريب مباشرة بعد الاستقلال كما أنه من غير اللائق الباقء متوقفين وعليه لابد من التدريس باللغة الفرنسية ومحاولة الانتقال تدريجيا نحو اللغة العربية.[1] وواقعيا يؤكد الوزير الأسبق محمد الشريف بن خروبي ما ذهب إليه الوزير الأسبق الآخر مصطفى الأشرف، إذ يرى أنه وفي سنوات تقلده لمنصب وزير التربية والتعليم وجد صعوبة وحالات كثيرة في نقل الجزائريين والمدرسة الجزائرية من مدرسة فرنسية اللسان إلى مدرسة عربية اللسان.[2]

في صائفة 2015 أثار تصريح وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط الرامي إلى إدخال العامية في طور الابتدائي، ضجة كبيرة بين المعربين والفرانكفونيين من جهة أخرى، لاعتبارهم أن السيدة الوزيرة محسوبة على التيار الفرانكفوني فإن التيار الأول طالب وبشدة وبدرجة أكبر في وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، بضرورة استبدال اللغة الفرنسية باللغة الانجليزية، مستدلين في مطلبهم بكون اللغة الانجليزية هي اللغة الأولى في العالم وأن اللغة الفرنسية هي لغة المستعمر الفرنسي لذلك وجب التخلي عنها، حيث شهدت الجزائر نقاش إيديولوجي ساخن بشأن اللغة وعلاقتها بهوّية الجزائريين. وقد أُثير هذا النقاش في أعقاب قرار وزارة التربية استعمال اللغة "العامية" في التدريس خلال المراحل الأولى من التعليم الابتدائي. وهو ما صرح به وكشف المفتش العام عن هذا القرار خلال مؤتمر صحفي عُقد في الوزارة وخُصص لعرض توصيات منتدى تربوي عُقد تحت إشراف مباشر من الوزير الأول عبد المالك سلال وخُصص لبحث ضعف النظام التعليمي الجزائري. وقد بررت وزيرة التربية والتعليم نورية بن غبريط قرار التحول إلى اللهجة الجزائرية بأنه مبنياً على *"دوافع بيداغوجية بحتة"*.[3]

وعليه من المكن القول بأن حملات الدفاع والحفاظ على إحدى مقومات الهوية والشخصية الوطنية المتمثلة في اللغة، قد لقيت العديد من العراقيل منها المتعلقة بالقرارات والبرامج المطبقة، ومنها ما تعلق بعوامل خارجية تمثلت في ضغوطات دعاة الأمازيغية والفرنسية على حد سواء، والذي انعكس حتى على الصراع اللغوي داخل مؤسسات الدولة، وهو صراع وخلاف اجتماعي وثقافي. فبالنسبة لبرامج دعاة التعريب يمكن القول بأنها كانت مستلهمة من الدول العربية الأخرى، وهذا ما أدى إلى زيادة الصراع بين المعربين والمفرنسين والأمازيغ، وهو ما ترك أثره على الساحة الجزائرية.

---

[1] مصطفى، الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، ترجمة: بن عيسى حنفي، الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع، ص ص 413، 431.

[2] محمد الشريف، خروبي، مرجع سبق ذكره.

[3] Yacine Boudhane, Arabic in Algeria: Identity Tainted by Politics,Fikra Forum, policy analysis, The Washington Institute, http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/arabic-in-algeria-identity-tainted-by-politics,September 18, 2015,1:20 تمت زيارة الرابط بتاريخ 20 نوفمبر 2015، على الساعة

المطلب الثاني: سياسات ترسيم الأمازيغية ومكانة الفرانكفونية

ساهم الوضع الذي وصلت إليه الجزائر بعد الاستقلال في ظهور مطالب مجتمعية بالاعتراف بالهوية واللغة الأمازيغية، الذي رأته بعض الفئات أنه تم إقصاءه بالنظر إلى ما جاءت به الدساتير الجزائرية الأولى، وهو ما أدى إلى تصعيد المطالب في كثير من الأحيان والوصول إلى حالات صدام بين المجتمع والسلطة الحاكمة، هذا في الوقت الذي وجدت اللغة الفرنسية والثقافة الفرانكفونية مكانا لها لدى صانع القرار الجزائري ومؤسسات الدولة وإدارتها.

أولا: الهوية الأمازيغية بين المطالب الشعبية وسياسات الترسيم

تشهد القضية الأمازيغية محل جدال في كل مرة، وشغلت بال العديد من فئات المجتمع الجزائري بالشكل الذي أدى إلى قيام موجة من الاحتجاجات المعبرة عن جملة من المطالب التي كانت تصل في بعض الأحيان إلى حد المطالبة بالاستقلال والانفصال، فكانت أحداث ربيع 1980 (و2001)الأعنف في تاريخ القضية الأمازيغية، فلقد تطورت المطالب الأمازيغية بشكل ملحوظ منذ الأزمة التي طرحت لأول على الحركة الوطنية فأول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية المؤقتة كان في مؤتمر طرابلس من جوان 1962 والذي أكد على الهوية الوطنية العربية الإسلامية، من خلال شعار " الجمهورية الديموقراطية الاجتماعية العربية الإسلامية."[1] وهو المشروع الذي صودق بالإجماع، دون مراعاة لبعض مقومات الشعب الجزائري الثقافية والحضارية، المتمثلة في الأصول الأمازيغية. فهل هذا المشروع نقطة للحد من المطالب الأمازيغية أم أنه عامل آخر لتصعيدها؟

كانت القضية الأمازيغية في بداياتها الأولى عبارة عن قضية ثقافية، حملتها مجموعة من النخب المتعلمة من أبناء الفئات التقليدية في المناطق الناطقة باللغات الأمازيغية، وهي المجموعة التي حاولت إيصال صوت أولئك المهمَّشين والمقصيّين في لغتهم وثقافتهم في الفضاء العام، عن التعليم والإدارة والإعلام...إلخ، وإيصال صوت المكوّن الثقافي الأمازيغي الذي هو جزء رئيس من مكوّنات الهوية المغاربية، وهوية الإنسان بشكل عام في بلاد المغرب الكبير. و كان هؤلاء في مجملهم باحثين في قضايا االتراث والثقافة الأمازيغية، ينتظمون في جمعيات ثقافية غرضها التعريف بهذا التراث الثقافي الذي يشكّل جزءًا مهمًّا من هوية المجتمع وتاريخه، وإن يكن مغيَّبًا عن الفضاء العام .هكذا بدأت القضية التي ستأخذ فيما بعد أبعادًا وامتدادات أكبر ابتداءً من ثمانينيات القرن العشرين، حيث سيتزايد عدد المهتمين بها بشكل كبير وملحوظ، وستتحوّل من قضية ثقافية إلى قضية ذات أبعاد سياسية، مع ارتفاع الأصوات المنادية بالاعتراف السياسي بالقضية، ودسترة اللغة والثقافة الأمازيغية ضمن

[1] عبد الحميد، زوزو،مرجع سابق الذكر. ص78.

دساتير ديمقراطية[1]. وفي هذا الصدد يرى الأستاذ سالم شاكر أن المطالب الأمازيغية هي مطالب ناشئة عن رغبة مجتمعية ثقافية، وأن تسييسها إنما هو من فعل السياسيين الجزائريين منذ اعلان أول وثيقة رسمية للجزائر المستقلة، وكذا التصريحات التخوينية لحراك الربيع الأمازيغي سنوات الثمانينات من القرن الماضي.[2]

لقد تطورت المطالب الأمازيغية بشكل ملحوظ منذ الأزمة المطروحة لأول مرة في الحركة الوطنية، واليوم عرفت الأمازيغية بعدين يتمثلان في: اللغة والهوية، وهو أمر تدرج في السلوك السياسي والثقافي للجزائريين، ومع التعديلات الدستورية بدا الاعتراف بهذه الحقيقة أمر لابد منه.[3] فالحركة الثقافية الأمازيغية ومنذ أن طرحت القضية الأمازيغية لأول مرة في الحركة الوطنية، والتي وجدوا فيها المتنفس لقضيتهم، أصبحوا يطالبون بها أكثر من أي وقت مضى، بل وزادت ضغوطاتهم على النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال. فهذه الضغوطات لم تلق آذانا صاغية لها من جميع الأطراف في النظام السياسي، كما لم تلق ممثلا لها على الساحة السياسية، خصوصا وأن النظام الحزبي السائد لا يسمح بذلك، وهو ما تمخض عنه اضطرابات وأحداث عنيفة وصلت إلى حد استعمال السلاح، فيما يعرف ب "الربيع الأسود الأمازيغي" بتاريخ 20 أفريل1980.[4]

قبل تاريخ 21 أفريل 1980 عرفت الجامعات الجزائرية خاصة في العاصمة أواخر 1979 وبداية 1980 حركة طلابية واسعة واضطرابات تطالب بتسريع عملية التعريب التي شرع فيها الرئيس الراحل هواري بومدين والشاذلي بن جديد، ووسط هذه الظروف الخطيرة وبالضبط يوم 10 مارس 1980، أوقفت قوات الأمن كل من الأديب البربري مولود معمري ومرافقه الأستاذ سالم شاكر ومنعتهما من إلقاء محاضرتهما التي كانت مبرمجة بتيزي وزو بدعوى أنها تمس بالأمن العام.[5] وما يجب التنويه إليه هو أن النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال مباشرة صحيح كان ينوي التعريب لمواجهة العنصر الفرنسي، لكن في المقابل استبعدت المكون الرئيسي الآخر في الشخصية الجزائرية أي الأمازيغية للأسباب التالية:

---

[1] محمد، الكوخي، "الأمازيغية المعيارية بين اختلاف لغة جديدة وصناعة الوهم الايديولوجي"، تبين للدراسات الفكرية والثقافية،العدد 7، المجلد2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شتاء 2014. ص28.

[2] سالم شاكر، **إيمازيغن أسا "الأمازيغيون اليوم"**، ترجمة: عبد الله زارو، ص ص 94. 110.

[3]AbdArrazak .Dourari. Les malaises la societeAlgerienne: crise de langues et crise d'identité. Alge : Casbah editions . 2004. P49.

ملاحظة:

إن القول بأن شخص أو جماعة ما بربرية أو عربية في الجزائر الحالية يعد من الأمور الصعبة التحديد، فكم من بربري تعرب والعكس صحيح. فليس بمجرد وجود لهجات عربية أو لهجات أمازيغية معناه تحديد العرق العربي أو الأمازيغي للمعني.

[4]Salem Chaker. Le **defi berbere en Algerie : Etat de la question(1998)**, http://www.centrederechercheberbere.fr/tl_files/doc-pdf/question-1998.pdf , pp 02,05. على الرابط الالكتروني

[5] رابح، لونيسي، مرجع سابق الذكر. ص 81.

ـ سهولة تعزيز اللغة العربية في وسط يسوده نشاط الحركات القومية العربية في المنطقة.

ـ كان ينظر للأمازيغية كعنصر تفكك بدلا من النظر إليه على أنه عنصر وحدة.[1]

وهو الأمر الذي كان يمكن تجاوزه بالنظر إلى أن الحركة الأمازيغية لم تكن موحدة وبالتالي كان يمكن احتوائها وهي في بدايتها الأولى.

وربما تبقى هذه القضية بمثابة القطرة التي فجرت الأوضاع في منطقة القبائل، وانطلاقا من جامعة تيزي وزو اندلعت المظاهرات تنديدا بالقمع عامة والقمع الثقافي من جهة ومناداة بالاعتراف باللغة الأمازيغية* من جهة أخرى.وبعد أن هدأت الأوضاع بمدينة تيزي وزي، وعادت إليها الحركة الطبيعية، نظمت الحركة البربرية بين جويلية وأوت 1980، بمنطقة إعكوران شرق المدينة ملتقاها الأول والذي جاءت فيه مطالب الحركة على الوجه التالي:

. الاعتراف بالهوية الأمازيغية.

. الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية.

. إدخال اللغة الأمازيغية إلى المدرسة والتلفزة والمؤسسات.[2]

تعتبر الأمازيغية إحدى الهويات المشكلة للمجتمع الجزائري ولها جملة من المكونات كالقيم والتقاليد واللغة، ومادام اللغة هي عنصر أساسي في تشكل الأمم والقوميات فإنه من الطبيعي أن تظهر نزعة قومية بربرية مثل غيرها من النزعات القومية الأخرى، وقد يدفع الشعور بأن الأمازيغية لغة واحدة للكثير من الناطقين باللهجات الأمازيغية وأصحاب نزعات إقليمية أو جهوية كالقبائلية والشاوية والمزابيةوالتارقية إلى نزعة مشتركة تجمع كل هؤلاء في بوتقة واحدة وهي الهوية الأمازيغية. وهذا مايقوم به اليوم بعض دعاة الأمازيعية من خلال توحيد كل اللهجات البربرية في لغة واحدة[3] فاللغة الأمازيغية عبارة عن جملة من اللهجات، لا يمكن لها القيام منفردة وإنما عليها التكتل لتشكيل لغة واحدة يكون بمقدورها الصمود في أوساط اللغات العالمية وأخذ مكانة لها، تمكن مستعمليها من الدفاع عنها في إطار قانوني ومن موقع قوة.

---

[1] KheireddineBekkai, "**The Hijacking of Algerian identity**", Journal of Middle Eastern politics and policy, Harvard Kennedy school,.October 25,2015 ، على الرابط الالكتروني http://hksjmepp.com/hijacking-algerian-identity/ تم تصفح الرابط بتاريخ 22 ديسمبر على الساعة 00:35.

[2] توفيق، المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، (ب، ط)، دمشق: مطبعة اتحاد الكتاب العرب، (ب، س، ن). ص77.

[3] رابح، لونيسي، مرجع سابق الذكر. ص17.

مارست الحركة الثقافية الأمازيغية جملة من المظاهرات والممارسات المطالبة بالحقوق الخاصة بهم الرامية جلها نحو هدف واحد يتمثل في الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية، والتي يلخصها السيد سعيد بوخاري*:

جويلية 1989: الملتقى الثاني للحركة الثقافية البربرية.

25 جانفي 1990: مسيرة باتجاه المجلس الشعبي الوطني تطالب بتخصيص معهد للغة الأمازيغية بجامعة تيزي وزو.

28 أفريل 1993: تقرير احتمالية السنة الدراسية البيضاء بمنطقة القبائل إن لم تدرج الأمازيغية في المدارس بالمنطقة.

01 سبتمبر 1994: إعلان السنة البيضاء.[1]

وعلى حد قول المتحدث أن المطالب كانت تتميز بنوع من الضغط المستمر المتزامن مع الأزمة الأمنية بالجزائر، بالرغم من عدم تفاعل أبناء المنطقة مع مطالب الإسلاميين، إلا أن الفترة كانت مناسبة لممارسة الضغوطات.

يبقى مشكل الأمازيغية مرتبط باختلاف لهجاتها، فبقائها تحت هذا الاسم المشترك حفاظا عليها فقط على حساب اللهجات المتعددة كالشاوية والقبائلية...[2] ويذهب الأديب الأمازيغي مولود معمري إلى التأكيد على أن الأمازيغية ملك لكل الجزائريين، فهو يرى أن الثقافة واللغة الأمازيغية مكونات أساسية للهوية الوطنية وأن هذه الثقافة هي ملك لكل الجزائريين.[3] فحقيقة وإذا ما تم التقصي في التاريخ فلن يلغي أحد هذا المكون للهوية الوطنية، باعتبار الجزائر ذات أصول أمازيغية.

مع مجيء عقد التسعينيات والتزايد الكبير في عدد الجمعيات والناشطين في مجال القضية الأمازيغية، وتحت تأثير الحوادث التي عرفتها القضية في الجزائر أوائل الثمانينيات، وخصوصًا ما تلا حوادث الربيع الأمازيغي في منطقة القبائل شمال الجزائر سنة1980 ، إضافة إلى اضمحلال الخطاب الوحدوي للحركات الوطنية المغاربية، وفشل مسلسل الوحدة المغاربية في ماعُرف باتحاد المغرب العربي في أواخر الثمانينيات، ستعرف هذه القضية تغيرات كبيرة على مستوى الخطاب المتداول، حيث ستبرز أول مرة إرهاصات نزعة قومية جديدة تبدأ التشكّل

[1] سعيد بوخاري، مقابلة سبق ذكرها.

[2] AbdErrezak. Dourari. Op. Cit. p7.

[3] اسماعيل، قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص186

ببطء طوال عقد التسعينيات، وتحاول إعادة قراءة القضية من منظور قومي مختلف تمامًا عن المنظور الثقافي السابق الذي كان يرمي إلى التعريف بالقضية، وتقديم اللغة والثقافة الأمازيغية كجزء – جزء فقط ضمن أجزاء أخرى – من واقع الهوية التعددية لمجتمعات شمال أفريقيا المتميّزة بالميزتين الرئيستين: التعدد والانصهار، أو ماكان يُعرف عنه حينها بفكرة "الوحدة في التعدد"، أي انصهار المكوّنات الثقافية المتعددة في إطار واحد يشكّل هوية الإنسان في المنطقة، عبر صيرورة تاريخية طويلة امتدت آلافً امن السنين.[1]

مطالب الحركة الثقافية الأمازيغية بقيت متواصلة حتى بعد اعتراف الدستور الجزائري بها كمقوم للشخصية الوطنية[2]، وهو ما نصت عليه ديباجة ومقدمة الدستور ولم تدستر في مواد الدستور وكانت إشارة عرضيه لها، ما أدى إلى استمرار أعمال العنف، وهذا ما يلاحظ من خلال أحداث تيزي وزو بتاريخ أفريل 2001 التي اندلعت بعد مقتل الطالب الثانوي قرماح محمد ماسينيسا بأحد مناطق الولاية المسماة بني دوالة.[3]فحقيقة الأحداث تبقى غامضة بالنظر إلى الأفكار المتداولة بشأنها. وعليه تبقى الأمازيغية تشكل جزء لا يتجزأ من الذات المغاربية بما فيها الجزائر، الأمر الذي يجعلها ملكا للشعب الذي يدرك جيدا أهمية هذا التعدد الثقافي ماضيا وحاضرا في تكوين الشخصية الجزائرية المتميزة، إلا أن بعض الأحزاب والجماعات لجأت إلى استخدام البعد الأمازيغي كورقة ضاغطة سواء في المجال السياسي والثقافي والاقتصادي.[4] وبعد هذا العنف ومن أجل احتواء الوضع وعدم ترك المجال أمام الأصوات المتربصة بالوضع قامت السلطة بالاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية ومكون من مكونات الهوية الوطنية، وهو ما جاء في المادة 3 مكرر: *"تمازيغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني."* [5] وفي الدسترة ملاحظتين يمكن الحديث عنهما، أولا أن دسترة اللغة الأمازيغية جاء بعد عنف ضد الأوضاع القائمة آنذاك، ثانيا أن الحديث عن أمازيغيات وليس أمازيغية واحدة وإلا كيف تفسر عبارة تطويرها بكل تنوعاتها اللسانية وهو ما سيترك المجال مفتوحا للجدل حول أي أمازيغية ستسود، أو بعبارة أصح فتح المجال أمام اللهجات الأمازيغية للصراع.

يبقى في الأخير التنويه إلى أن المعارضة الأمازيغية تنطوي على أربع (4) نزعات مختلفة وهي كالتالي:

---

[1] محمد، الكوخي، مرجع سابق الذكر ص 28.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد76، المؤرخة في 8ديسمبر 1996 الموافق 27 رجب 1417، يتعلق بإصدار نص الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، ص07.

[3] رابح، لونيسي، مرجع سابق الذكر. ص138.

[4] اسماعيل، قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص210.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 25، المؤرخ في 14 أفريل 2002 الموافق ل 1 صفر 1423، المتضمن تعديل الدستور، ص13.

. نزعة التعددية الثقافية: حق الأمازيغ في الاحتفاظ بلغتها وثقافتها وإنشاء إذاعة ناطقة بالأمازيغية.

. نزعة الإحياء الأمازيغي العرقية: محاربة سياسة التعريب وإحياء الأمازيغية، وأن المسلمين مستعمرين وليس مبشرين، وأن الفرنسية أقرب إليهم من العربية. وهنا لابد من الإشارة إلى أحد أكبر الممثلين لهذا الاتجاه لشخص فرحات مهني.*

. نزعة دمقرطة الحياة السياسية: التفاعل بين القوى الاجتماعية بوساطة الدولة الديموقراطية.

. نزعة شعبية ائتلافية: أحرص إلى التعايش مع المسلمين والعرب، واستخدام الحروف العربية في الكتابة الأمازيغية.[1]

وفي أوت 2015 أعلنت وزيرة التربية الوطنية في الندوة التي أقامتها بخصوص تقيم الوضع التربوي بالجزائر عن توسيع دائرة الولايات التي ستدرس بها اللغة الأمازيغية بالمدرسة الجزائرية، وهو ما أكدت عليه في أوت 2016 لما صرحت بالقول أنه: *"من الضروري توسيع دائرة عدد لولايات التي تدرس اللغة الأمازيغية عبر التراب الوطني، وزيادة عدد التلاميذ الذين يدرسون هذه المادة، وهي العملية التي تتم تدريجيا بما أن العدد سنة 2014 كان 11 ولاية، 2015 ارتفع إلى 30 ولاية، ليصل في الدخول المدرسي لسنة 2016 إلى 34 ولاية، وعلى الأقل قسم واحد في كل ولاية."*[2] وهذا القرار جاء كتتمة للقانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04/08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 والذي يقر في مادته 34: يدرج تعليم اللغة الأمازيغي في المنظومة التربوية، من أجل الاستجابة للطلب المعبر عنه عير التراب الوطني،[3] وبالتالي الهدف من وراء هذا القرار ليس التعميم على كل مدارس الوطن وإنما فقط الهدف منه بعض الولايات فقط، بما أن التصريح يبين أن الهدف هو قسم في كل ولاية وليست كل المدارس، أما الملاحظة الثانية هو وإن تم التسليم بفرضية تعميم اللغة الأمازيغية بهذه السرعة هل سيقبل به عامة المجتمع أم أن تدريس اللغة الأمازيغية ستدرس إجباريا، في الوقت الذي كان يجب أن يمهد لها تدريجيا في الأوساط المجتمعية.

---

*للاطلاع اكثر انظر الرابط الالكتروني https://www.youtube.com/watch?v=JFtqEv79B2Y وفيه دعوة صريحة من طرف فرحات مهني لفرنسا من حماية منطقة القبائل. تمت زيارة الرابط بتاريخ 16 سبتمبر 2017 على الساعة 10:00.

[1] اسماعيل، قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص213.

[2] تصريح وزيرة التربية لقناة البلاد، **تدريس الأمازيغية عبر 34 ولاية مع الدخول المدرسي 2016**، على الرابط الالكتروني: https://goo.gl/zx6oMC تمت زيارة الرابط بتاريخ: 2016/09/01 على الساعة 16:15.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 04، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04/08، المؤرخ في 27 يناير 2008 الموافق 19 محرم 1429، مرجع سابق الذكر، ص12.

ثانيا: مكانة الفرانكفونية واللغة الفرنسية

أخذت الفرانكفونية واللغة الفرنسية مكانة لها في الأوساط المجتمعية وبين السياسيين بالشكل الذي جعلها تعتبر معيار لقياس درجة التخلف والتقدم بين الجزائريين، فكانت ولا تزال العقيدة التي لا يرضى المتشبثون بها، ويدافعون عنها (لأنها مصدر نفوذهم) ويدعون إليها، وإلى ثقافتها وسياستها، ويتبنون ما يوضع لها من مشاريع وبرامج، ...بل ذهب بعض المسؤولين السياسيين الفرنسيين إلى حد القول إن تدريس اللغة الفرنسية لغير أبناء فرنسا إنما هو تكوين لمقررين سياسيين نافذين في مستقبل ذلك البلد سيفيدون فرنسا.[1] ويبقى النجاح الذي حققه المكون الفرانكفوني في الجزائر راجع إلى الاهتمام المتزايد به، سواء من طرف المجتمع أو السلطة، منذ الاستقلال وإلى غاية اليوم (2015)، وهو ما يظهر من خلال العلاقات الاجتماعية، الإدارات والخطابات السياسية، وبالتالي تبقى اللغة المهيمنة* في الجزائر، خاصة أن الكثيرين يعتبرونها لغة النخبة، بل وأرجعوا تدهور نسب النجاح في البكالوريا والمستوى التعليمي إلى سياسة التعريب.[2] ويذهب المفكر مالك بن نبي في تفسيره للازدواجية اللغوية في الجزائر بالقول: *" اللغة المنافسة فيه هي الفرنسية، وهي تستوعب ليس فحسب حاجات العمل الفكري، بل الاتجاهات العادية للحياة اليومية، إذن فلدينا مشكلة ازدواجية لغوية شعبية."*[3]

وينقسم الفرانكفونيين في الجزائر إلى صنفين، الأول يتعامل مع الفرنسية كلغة علم والثاني يفتخر بها، فأما الصنف الأول: *"هؤلاء المثقفون يتميزون بوعيهم وبفرونكوفونيتهم، وبتملكهم اللغة الفرنسية، حسب نظرة كاتب ياسين المعروفة ب"اللغة الغنيمة" . فحسب هذا الرأي تمثل اللغة الفرنسية غنيمة حرب اكتسبتها شعوب المنطقة ودفعت ثمنها منخلال ما عانته من وطأة الاستعمار. بالتالي وجب المحافظة عليها واستعمالها دون الشعور بأنها لغة أجنبية ودون الخجل من التمسك بلغة دخيلة. ويدافع شق كبير من المثقفين المغاربة (شمال إفريقيا) عن هذا الرأي، إما عن قناعة أوعن جدوى اعتبار الفرنسية لغة تطور وعلم –كما يرى منتقدي هذا الاتجاه– وتبرير التواصل وسيطرة الاستعمار على العقول والأذهان. من هنا ينظر في الكثير من الأحيان إلى الفرونكوفونية أنها انسلاخ عن الثقافة المحلية، إذ أنّ العديد من الفرونكوفونيين يرون فيها وسيلة لمقاومة التقاليد سواء من خلال نشر الأفكار، أو من خلال اعتماد نمط عيش الناطقين الأصليين باللغة الفرنسية. وما هذا في نظرنا إلاّ فهما ساذجا للفرونكوفونية وتحميلها غيرما تحتمل"*[4]. ويذهب هؤلاء إلى محاولة إقناع الجزائريين إلى أن اللغة

---

[1] أحمد عزوز، محمد خاين، مرجع سابق الذكر.ص56.

وإذا ما رجعنا إلى موضوع سياسات الهوية والحقوق الهوياتية يمكن القول أن هذا المكون لا يمكن النظر له نظرة سلبية، لأنه من حق من يحملون الطابع الفرانكفوني الحق في رؤية ثقافتهم تسود.

[2]Gilbert Grandguillaume,**Op**.**cit**. P76.

[3] مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 138.

[4] عبد النور بن عنتر، الهويةالأمازيغيةالمغاربية، "مجموعة الخبراء المغاربيين"، المغرب العربي وقضايا الهوية، عدد 07، مركز الدراسات الموتوسطية والدولية، جانفي 2012. ص02.

الفرنسية هي لغة علم مقابل اللغة العربية التي هي لغة فلسفة وآداب.[1] ويساعد الجزائر على الاستمرار والبقاء في ركب التقدم العلمي، بل وتعتبر لغة خبز عند البعض لغة النجاح الاجتماعي ولغة خبز.[2]

هذا ويرى الفرونكفونيون في الجزائر أن حملة التشويه التي يقودها الإسلاميون ضد وزيرة التربية الوطنية (المحسوبة على التيار الفرونكفوني) تثبت أن الإسلاميين لا يريدون تنفيذ أي إصلاحات في المنظومة التربوية المترهلة بمناهجها الغارقة في هيمنة الإيديولوجية واللغة الواحدة. أما وسائل الإعلام المطبوعة باللغة الفرنسية وبعض الشخصيات السياسية –وأبرزها صحيفة "الوطن" المعروفة، و"الحركة الديمقراطية والاجتماعية" الشيوعية، و "حزب العمال" بزعامة لويزة حنون التروتسكية، والرئيس الأسبق لـ "حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" سعيد سعدي –فقد أطلقوا عدة حملات لدعم مبادرة الوزيرة. وتفيد تصريحاتهم بأن اللغة العربية فُرضت على الجزائريين، وخلاف ذلك لما كانوا قد تعلموها.[3] فسعيد سعدي وفي ندوة فكرية عقدت بتاريخ 08/07 / 2015 صرح بأن " لو تم تكن اللغة العربية مفروضة في مناهج التعليم، ما كان لكثير من الجزائريين ليتعلموها خاصة في منطقة القبائل"[4].

يذهب الأستاذ الفرنسي Gilbert Grandguillaume جيلبير جراندليوم إلا أنه اليوم لا مجال لاستبعاد اللغة الفرنسية أو حظر استخدامها، بالنظر إلى الانتشار الذي ميزها على كامل الأصعدة في الجزائر، غذ أصبحت لغة حديث لدى الكثير من العائلات الجزائرية، ولغة الكثير من التخصصات الجامعية والتعليمية، وكذا لغة الممارسات الاقتصادية في الجزائر.[5] أما الأستاذ أحمد الجابري فيرى أن التمايز في التوظيف بين المعربين والمفرنسين لسبب قوي ودافع للفئة الأخيرة في تسيد الوضع اللغوي في الجزائر، بما أنهم لديهم الأولية في التوظيف بالمقارنة مع المعربين.[6]

---

[1] Kheireddine Bekkai, "**The Hijacking of Algerian identity**", Journal of Middle Eastern politics and policy, Harvard Kennedy school,.October 25,2015 على الرابط الالكتروني ، http://hksjmepp.com/hijacking-algerian-identity/ تم تصفح الرابط بتاريخ 22 ديسمبر على الساعة 23:20.

[2] أحمد ناشف، تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الأيديولوجي، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة، 2001، ص ص 95،96.

[3] *Yacine Boudhane*, Op.Cit.

[4] سعيد سعدي يجاهر بعدائه للغة الضاد، لو لم تكن اللغة العربية مفروضة ما تعلمها الكثير من الجزائريين، على الرابط الالكتروني، http://politics.echoroukonline.com/articles/487915.html تمت زيارة الرابط بتاريخ 2017/09/17 على الساعة 13:45.

[5] Gilbert Grandguillaume, **Op.cit**. p77.

[6] Ahmed Djabiri. Op.cit. p125.

المبحث الثالث: إعادة البناء بين مركزية الهوية وضرورات الإصلاح

قبل الحديث عن الأحزاب السياسية في الجزائر بعد إقرار التعددية الحزبية وخطابها الهوياتي، لابد من التطرق إلى أحد أبرز ما واجهته الهوية في الجزائر في هذه الفترة والمتمثلة في أزمة الهويةتحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه، كما تعتبر من أعقد المشكلات التي تواجه بناء المشروع المجتمعي، وما ينتج عنها من انشقاقات وتناقضات على المستويين السياسي والثقافي، والتي لها انعكاسات على جل الميادين الأخرى وهو ما يظهر من خلال:

المطلب الأول: الصراع الهوياتي في الجزائر

تعدد الدراسات بشأن التنوع السائد بين فئات المجتمع الجزائري بين دراسات تنظر إلى التنوع في ضوء التكامل والوحدة الوطنية التي تتجاوز الاختلافات والانقسامات، وأخرى تركز على تعددية المجتمع الجزائري من حيث وجود جماعات متباينة. فإذا كان أنصار الاتجاه الأول يركزون على متغيرات التكامل والانسجام في إطار الروابط التقليدية ومكونات الهوية الوطنية من دين ولغة، فإن أنصار الاتجاه الثاني يركزون على الانقسامات العرقية واللغوية والجهوية والحق في الاختلاف والتنوع.[1] وكلا الاتجاهين يمكن اعتبارهما على صواب فالتيار الأول له ما يبرره خاصة في فترة الاستعمار الفرنسي لما توحدت جميع أطياف المجتمع على هدف واحد ومتناسين بذلك جميع الاختلافات، وهو ما يجعل منهم اليوم مترابطين بروابط قوية كالتاريخ المشترك والدين. وأما أصحاب التيار الثاني فلهم ما يبرر نظرتهم من خلال الحركات الاجتماعية والاحتجاجات التي أصبحت عادة على الساحة الجزائرية، مثل المظاهرات السنوية بمنطقة القبائل للاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية، بالإضافة إلى الصراع اللغوي حتى بين أفراد المنطقة الواحدة.

الحديث عن الصراع الهوياتي يذهب بالباحث إلى النظر في قضية ال "أنا" وال "هو" في الجزائر، أي كيف تنظر كل جماعة هوياتية إلى من يختلفون معها؟، وبعبارة أخرى ما هي نظرة العربي للأمازيغي، وما هي نظرة الأمازيغي للعربي؟ وما هي نظرة الفرانكفوني للعربي؟ وفي هذا الصدد يذهب الأستاذ المغربي التجاني بولعوالي إلى القول بثلاثة اتجاهات هي كالتالي:

- التماهي التغريبي ومأزق التناقض.

[1] اسماعيل، قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص261.

- التماهي البراغماتي ومسخ الأمازيغية وهو عكس الاتجاه الثالث أين يركز هذا الاتجاه على المصالح الخاصة لعدم الاعتراف بالأمازيغية وليس المصلحة العامة.
- التماهي القومي ومسخ الأمازيغية.[1]

_ فالاتجاه الأول، من التأثر بالغرب وبالفرانكفونية نتيجة لإحساسهم بالشك في الذات والتاريخ والهوية والدين وغير ذلك وهو إحساس تولد من العجز الراهن الذي يعيشه الواقع الذي تندرج فيه تلك النخبة، فتحاول التفتيش عن مخرج لها من ذلك العجز، فلا تجد حلا إلا الحضارة الغربية المتقدمة وهو نفس ما هو طاغ لدى العديد مثقفي العالم الإسلامي والعربي ومن ماثلتهم فرحات مهني.

_ أما الاتجاه الثاني: يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى اعتبار الهوية الأمازيغية تهديد على الوحدة الوطنية وتقسيمه، وهذا نتيجة استغلالات مصالح حزبية ومطامح سياسية شخصية.

_ وأما الاتجاه الثالث: ينطلق هذا الاتجاه من فكر القومية العربية منهاجا لهم، بحيث يرون أن المجتمع تختزل مكوناته فيما هو عربي وما دون ذلك فهو تهديد للأمن المجتمعي، والعكس صحيح بالنسبة لأصحاب القومية الأمازيغية الذين يرون في الهوية العربية تهديدا للأمازيغية.

يذهب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى القول بأن الهوية في الجزائر لم تعد واضحة، لكن هو يلقي اللوم بصفة مباشرة على الاستعمار الفرنسي الذي مضى على خروجه أكثر من 50 سنة، بالقول أن الاستعمار حاول إبادة الهوية والتاريخ واللغة والتقاليد، ويردف قائلا " لم نعد نعرف هل نحن أمازيغ أم عرب أم أوربيين أم فرنسيين"[2] ففي القول جزء من الحقيقة أن الاستعمار الفرنسي كان له الأثر البالغ على أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع الجزائري، لكن لا يمكن الجزم على أنه السبب الوحيد في ذلك، لأن الممارسات السلطوية والسياسية اليومية التي تميز الساحة الجزائرية لدليل على أنها سببا آخر لهذه الأزمة.كما أن الحكومةو الجزائرية ورغم الجهود التي تبذلها في السياسة التربوية إلا أنها لم تستطع القضاء على المشكلة اللغوية المستمرة.[3]

---

[1] التجاني بولعوالي، **الإسلام والأمازيغية: نحو فهم وسطي للقضية الأمازيغية**، المغرب: إفريقيا الشرق، 2008. ص ص37،18.

[2]KheireddineBekkai, "**The Hijacking of Algerian identity**", Journal of Middle Eastern politics and policy, Harvard Kennedy school,.October 25,2015، على الرابط الالكتروني http://hksjmepp.com/hijacking-algerian-identity/ تم تصفح الرابط بتاريخ 22 ديسمبر على الساعة 23:50.

*جاءت وثيقة ميثاق طرابلس مكتوبة باللغة الفرنسية وهو ما يبين طبيعة وتكوين المشاركين في المؤتمر الفرانكفونية، ويبين كذلك أن غالبية الشعب الجزائري آنذاك أكثر ميلا للفرانكفونية على حساب الطابع العروبي لغة.

[3] Ahmed Djabiri. Op.cit. p126.

المطلب الأول: الهوية في الدساتير الجزائرية

بعد استقلال الجزائر كان لابد من إيجاد منظومة قانونية تنظم البناء الاجتماعي والعلاقات المجتمعية القائمة على أساس الهوية، خاصة بعد تلك الاختلالات التي عرفتها الشخصية الجزائرية، لذا وجب أولا تبيان الهوية الجزائرية في أعلى مؤسسةفي الدولة ألا وهي الدستور، وهو ما تأتى من خلال الدساتير الجزائرية والنصوص الأساسية للدولة الجزائرية، لكن التساؤل المطروح: هل نجحت الدساتير الجزائرية والنصوص الأساسية للدولة الجزائرية في احتواء مسألة الهوية؟ وإلى أي مدى وفقت/ لم توفق في ذلك؟

أول وثيقة رسمية مؤسسة للدولة الجزائرية هو ميثاق طرابلس* والذي يعد بمثابة الديباجة التي حددت الاختيارات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية الكبرى والخطوط العريضة لبناء الدولة الجزائرية الحديثة، جاء فيها على أن الجزائر دولة عربية وإسلامية وعلى هذا لابد من ترقية اللغة العربية والالتزام بمبادئ الدين الإسلامي، والابتعاد عن كل ما يضر بهما،وضرورة استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم على أساس علمي وهنا كان المقصود بدرجة أولى اللغة الفرنسية والعلمانية المستوحاة من الفكر الاستعماري خاصة في ظل تواجد عدد لابأس به من الجزائريين ممن يتبنون هذا الفكر على الأقل بعد الاستقلال مباشرة، إلا أن عد الإشارة إلى المكون الأمازيغي قد يكون له آثار سلبية غير متوقعة في المستقبل.

سار ميثاق الجزائر لسنة 1964 والذي يعتبر ثاني وثيقة رسمية في الجزائر المستقلة على خطى ميثاق طرابلس، وقد جاء في إحدى المواد الخاصة بالجانب الاجتماعي والهوياتي مايلي: " *الجزائر بلد عربي مسلم وبذلك لا يمكن الحديث عن مكونات عرقية أخرى تعارض هذا، وتخترق المكون العربي، أو تساهم في تقسيم العالم العربي إلى وحدات جغرافية أو اقتصادية غير تلك التي صاغها التاريخ والثقافة الإسلامية واللغة المشتركة.*"[1]، وهو تأكيد على عروبة وإسلامية الجزائر ونفي لكل المكونات الأخرى خاصة ما تعلق بالبعد والمكون الأمازيغي، لكن بالحد الذي يمكن القول أن الميثاق هو ثاني محطة لبداية خلق الصراع الحالي منذ استقلال الجزائر من جهة، يمكن القول من جهة أخرى أن الظروف التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك أدى بواضعي الميثاق إلى التأكيد على هذا المكون دون أخرى خوفا من أي انزلاقات قد تودي بمكاسب الثورة التحريرية.

ميثاق الجزائر ***1964*** قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني و تبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل***1964*** ، والذي يعتبر وثيقة مرجعية لتنظيم الدولة الجزائرية، وهو الآخر جاء مكتوبا باللغة الفرنسية مثل سابقه.

[1] ميثاق الجزائر، موقع رئاسة الجمهورية، على الرابط الالكتروني:
.http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm

وفي سنة (1976) جاء في الدستور وفي الفصل الأول منه الخاصة بتحديد معالم الهوية الوطنية المتمثلة في اللغة العربية مايلي:

المادة 1 : الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، و هي وحدة لا تتجزأ. الدولة الجزائرية دولة اشتراكية.

المادة 2 : الإسلام دين الدولة.

المادة 3 : اللغة العربية هي اللغة الوطنية و الرسمية.

تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي[1].

فالدستور الوطني أثار قرارا ذو اتجاهين، اتجاه إيجابي يتمثل في الدفاع عن اللغة العربية أمام اللغة الأجنبية . الفرنسية بالدرجة الأولى، لكن في نفس الوقت أثار ما يعتبر تجاهل للغة الأمازيغية، وربما يبقى هذا القرار هو النقطة التي أفاضت الكأس والتي أدت إلى أحداث الربيع الأمازيغي 1980.

تؤكد النصوص القانونية بضرورة التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية سواء في المؤسسات العمومية أو المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم.[2] وضرورة تعميمها ليس على المستوى التعليمي فقط بل في كل المجالات وهذا حسب القانون رقم 91-05 المؤرخ في 16 يناير 1991 المتضمن استعمال اللغة العربية،[3] وهو القانون الذي جاء في 48 مادة يوضح ويوجب استعمال اللغة العربية في جميع المؤسسات ويعاقب من يلحق بها الضرر، هذا القانون اتبعه أمر رقم 96-30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996 وهو متمم للقانون السابق وجاء هو الآخر بمجموعة من المواد تصب في نفس سياق السابق، إلا أن الجديد في هذا ما تعلق بآجال تعميم استعمال اللغة العربية المحددة ب 05 جويلية 1998، تعريب المؤسسات التعليمية ومؤسسات التعليم العالي في حدود 5 جويلية 2000 المادة36)، وبمقتضاه ينشأ مجلس أعلى للغة العربية ويوضع تحت إشراف رئاسة

---

[1] دستور 1976، موقع رئاسة الجمهورية،
.http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 04، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04/08، المؤرخ في 27 يناير 2008 الموافق 19 محرم 1429، ص12.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 03، قانون رقم 91-05 المؤرخ في 16 يناير 1991 الموافق ل30 جمادي الثانية 1411 المتضمن استعمال اللغة العربية، ص ص 44،48.

* صدر في هذا الصدد مرسوم رئاسي رقم 98-226، مؤرخ في 11 يوليو 1998 الموافق 17 ربيع الأول يتضمن صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية وتنظيمه وعمله، يتكون من 35 مادة إلا أن الملاحظ على القانون لم يوضح الدور الرئيسي لهذا المجلس وجعل له بعض الصلاحيات كالرقابة، والتساؤل المطروح ماذا قدم المجلس للغة العربية في ظل التشويه المستمر لها من طرف السياسيين في حد ذاتهم.

الجمهورية*(المادة 23).[1] إلا أن الآجال المحددة في القانون ينفيها الواقع الحالي بالنظر إلى أن جل المواد العلمية في الجامعات تدرس باللغة الفرنسية ووجود بعض المواد والتخصصات الأدبية تدرس بنفس اللغة، بالإضافة إلى جهود وتصريحات وزيرة التربية نورية بن غبريط في كل مرة الرامية إلى فرنسة المدرسة الجزائرية.

جاء دستور 1989 لتأكيد ثوابت الدولة الجزائرية الأساسية، وهي الإسلام دين الدولة، واللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية وهو الدستور الذي جاء للدفاع وتحصين الهوية الإسلامية والعربية للجزائر، وهو ما لا يمكن تطبيقه على كل الجزائريين. فهل يمكن اعتبار دستور 1989 وقع في نفس الأخطاء السابقة وأنه دستور خاص بفئة دون الأخرى؟ وبعبارة أخرى هل إقصاء الأمازيغية في كل مرة هو أمر مقصود؟ وهل سيبقى الحديث في الجزائر عن أزمة هوية في الجزائر قائما إلى وقت لاحق؟

بعد الضغوطات التي مارسها الحركة الثقافية الأمازيغية على السلطة من أجل الاعتراف بالأمازيغية والحقوق الأمازيغية، تكللت بالنجاح مع مجيء دستور 1996 والذي نص في أحد مواده بأن الأمازيغية مقوم من مقومات الهوية الجزائرية إلى جانب كل من العروبة والإسلام.[2] والمميز للفترة التي اعترف بها النظام السياسي بالأمازيغية تخللها نوع من الركود والسكون بالنسبة للقضية، وهو سكون فسره البعض لعدم التناسق بين القبائل والمناطق الأخرى الذي برز مرة أخرى أثناء أحداث أكتوبر 1988، كرد على صمت المناطق الأخرى كلما تمردت منطقة القبائل ضد النظام.[3] فهل هذا الاعتراف جاء فقط لإسكات المعارضة في منطقة القبائل؟ أم قناعة النظام بوجوبها؟ وبالتالي كيف يتم تفسير أحداث ربيع 2001؟

وبعد هذه الأحداث المتوالية كان لزاما على السلطة أن تتحرك أمام الأمر الواقع وهو ما تجسد في إنشاء المحافظة السامية للغة الأمازيغية، بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95-146، والذي ينص في مواده 1، 2 و3 على مايلي:

_ "ينشأ هيكل يسمى المحافظة العليا للأمازيغية، يكلف برد الاعتبار للأمازيغية وبترقية اللغة الأمازيغية، وهو يخضع لأحكام هذا المرسوم ويدعى في صلب النص المحافظة العليا".

_ "تلحق المحافظة العليا برئاسة الجمهورية".

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 81، أمر رقم 96-30 المؤرخ في 21 ديسمبر سنة 1991 الموافق ل 10 شعبان 1417 يعدل ويتمم القانون 91-05 المؤرخ في 16 يناير 1991، المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، ص06.

[2] رابح، لونيسي، مرجع سابق الذكر. ص 128.

[3] نفس المصدر. ص 125.

_ "يكون مقر المحافظة العليا في مدينة الجزائر".[1]

وبالرغم من التأطير القانوني الجيد للمحافظة، سواء من القانون السابق الذكر أو لمرسوم الرئاسي رقم 96-57 الذي حدد التنظيم الداخلي للمحافظة المكلفة برد الاعتبار للغة الأمازيغية وترقيتها،[2] سواء من ناحية المهام والوظائف والإمكانيات المقدمة لها إلا أنه على المستوى الواقعي لم تشهد اللغة الأمازيغية أي تطور على الأقل لمدة 10 سنوات التي تلت النشأة.

وبعد الاعتراف الرسمي بالمكون والبعد الأمازيغي لشخصية الجزائرية والذي جاء به التعديل الدستوري لسنة 1996، شهدت منطقة القبائل مرحلة من الركود إلى غاية 2001، بعد الأحداث الدموية التي عاشتها المنطقة نتيجة للانفجار الشعبي الذي شارك فيه أكثر من مليون شخص، تولدت عنها بما يعرف بحركة العروش*.[3] ليستمر الوضع في كل ربيع من كل سنة بنفس الظروف، بعد أن أصبح شهر أفريل مناسبة وذكرى سنوية للمنطقة للمطالبة بحقوقها. إلا أن هذه المرة تنوعت المطالب أكثر من أي وقت مضى، لتنتقل إلى المطالب الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لتدهور الأوضاع المعيشية وتفاقم البطالة، وكذا نتيجة لممارسات الدرك الوطني التي أدت إلى مقتل وجرح العديد من المواطنين.[4] فهذه الأحداث جاءت بما يعرف بتعدد المطالب، بين المطالب الاجتماعية والاقتصادية الثقافية والسياسية المستمرة إلى يومنا هذا، بالرغم من أنها في أحيان كثيرة يكون مبالغا فيها، خاصة فيما تعلق بالإقصاء وعدم التمكين السياسي.

وحول التعديل الدستوري لسنة 2016 والذي جاء بترسيم اللغة الأمازيغية وهو ما جاء في المادة 04 من التعديل الدستوري 2016 "تمازيغت هي كذلك لغة وطنيّة ورسميّة .تعمل الدّولة لترقيّتها وتطويرها بكل تنوّعاتها

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 29، مرسوم رئاسي رقم95-147، المؤرخ في 27 ماي 1995 الموافق ل 27 ذي الحجة 1415، يتضمن إنشاء محافظة عليا مكلفة برد الاعتبار للأمازيغية وبترقية الأمازيغية، ص 05.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 7، المؤرخ في 27 يناير 1996 الموافق ل 7 رمضان 1416، يتضمن التنظيم الداخلي للمحافظة السامية المكلفة برد الاعتبار للغة الأمازيغية ترقيتها، ص ص 4، 8.

* حركة ولدت بمنطقة القبائل كممثل رسمي للمنطقة تزعمها الأستاذ بلعيد عبريكا، وهو أستاذ بجامعة تيزي وزو، تضم وجهاء المنطقة، وللحركة 15 مطلبا.

[3] توفيق، المديني، مرجع سابق الذكر. ص79.

[4] نفس المصدر. ص، ص85، 86.

ركزت هذه الدراسة في بعض جوانبها على متغيرة اللغة أكثر من أي شيء آخر نظرا ل:

أن اللغة تعتبر أحد العناصر الهامة المكونة للهوية والتي تضمن لها الاستمرار.

يمكن للغة أن تتجاوز الهويات الكلية النسقية المغلقة. (أنظر: الناصر عبد اللاوي، **التواصل والحوار: أخلاقيات النقاش في الفكر الفلسفي المعاصر**، بيروت: دار الفارابي،2013.

اللغة هي معيار وحدة الأمة وتماسك بناء الدول. (انظر أحمد معزوز، محمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي: بين شرعية المطلب: ومخاوف التوظيف السياسي)

اللّسانيّة المستعملة عبر التراب الوطني .يُحدث مجمّع جزائري للّغة الأمازيغيّة يوضع لدى رئيس الجمهورية.يستند المجمّع إلى أشغال الخبراءويكلّف بتوفير الشروط اللاّزمة لترقية تمازيغت قصد تجسيدوضعها كلغة رسميّة فيما بعد." [1] كما أكدت المادتان الاولى والثانية على أن الإسلام دين الدولة وأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، وهي الوثيقة الأولى في تاريخ الجزائر التي لم تترك مجالا لكل الجماعات من أجل المطالبة بترسيم أو دسترة أي مكون، بالرغم من تركه لبعض الشروخات كالتي ذكرت سابقا فيما يخص الأكاديمية الأمازيغية.

المطلب الثاني: تركيز الهوية وسلبياتها

إن فرض هوية رسمية دون إجماع والتحام الاجتماعيين سيجعلها عرضة لعدم الاستقرار بل وللمراجعة، أما الدسترة بدون إجراءات عملية جدية فلن تغير الوضع، والإجماع مسألة ضرورية لصياغة هوية متعددة الروافد، كما هو شأن الهويات الوطنية المغاربية "خاصة الجزائر"إلا أن هذا الإجماع يمثل سيرورة اجتماعية، سياسية وتاريخية لن تصل مبتغاها وتستقر على صياغة مقبولة لدى عموم المواطنين إلا في جو ديمقراطي حقيقي. ومن هنا فالاستقرار الهوياتي مرهون أيضا بالاستقرار السياسي، أما الحديث عن الثوابت والروافد "الأمازيغية، العروبة والإسلام" من الأعلى لتحديد الهوية فهو غلق لباب النقاش أكثر منه حسم في مسألة الهوية خاصة في ظل إقصاء البعد الجغرافي الإفريقي.

استجابت السلطات للجوانب التقنية للمسألة الأمازيغية بإنشاء هيئات رسمية تتولى النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، وإدراج نشرات إخبارية بالأمازيغية بمختلف أرصدتها اللسانية الجهوية في التلفزيون الرسمي، وترسيم ودسترة الأمازيغية، وإدخالها في المنظومة التربوية (تعليم اختياري(، وإطلاق فضائيات بالأمازيغية... إلا أنها عجزت إلى حد الآن في حسم مسألة الهوية ليس فقط بسبب غياب الديمقراطية ولكن أيضا بسبب مقاربتها من الأعلى وتعاملها مع الهوية وكأنها مسألة تقنية، بيد أنها لاتحدد لا بمادة دستورية ومرسوم فقط بل هي سيرورة متكاملة ذات حامل اجتماعي، تكون المواد الدستورية والمراسيم تتويجا لها وآخر مراحل تثبيتها وإقرارها قانونيا.[2]

فواقع الهوية في الجزائر ككل وليس الأمازيغية فقط يخضع لمنطق التوجيه المركزي، بحيث يعمل النظام السياسي في كل مرة على تسييد هوية دون أخرى بالمعنى السلبي وليس الإيجابي، وإلا كيف يفسر عدم تفعيل

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري 2016، المادة04، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخ في 27 جمادى الأول عام 1937 الموافق ل 7 مارس2016. ص06.

[2] أحمد إدريس، **الفرانكفونية والهوية في المغرب العربي** ، "مجموعة الخبراء المغاربيين"، المغرب العربي وقضايا الهوية، عدد 07، مركز الدراسات الموتوسطية والدولية، جانفي 2012. ص07.

أكاديمية اللغة الأمازيغية التي أعلن عنها منذ التعديل الدستوري 1996، بل والتي أعيد الحديث عن إنشائها في مسودة الدستور في ديسمبر 2015، وكأنها لم تكن في الوقت الذي كان من المفروض أن يشار في هذه المسودة إلى تفعيلها، بالإضافة إلى أن هذه المادة بالذات جاءت بأمور فيها الكثير من نوايا الابقاء على تركيز الهوية، بالقول أن الأكاديمية تعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية.

هذا التركيز السلطوي للهوية جعل من المجتمع الجزائري غير دقيق في تحديده لهويته، بالحد الذي لم يعد الفرد أو الجماعة يعرف انتماءه وإلى أي الجماعات ينتمي، وبقي تائها بين جملة من الاختيارات: هل يختار الهوية الواسعة أي المغاربية أو الإفريقية أو المتوسطية، أم أنه يختار الهويات الضيقة سواء الأمازيغية أو العربية أو الإسلامية (القول بالهوية الضيقة أي الحديث عن الهويات المحلية سواء داخل الأمازيغية بمختلف لهجاتها: شاوية، قبائلية، طارقية،... أو الإسلامية: سنية، شيعية، إباضية...، أو العربية: وهراني، عاصمي، عنابي....

كما أن تركيز الهوية في الجزائر يتم التعامل معه بنوع من سياسة الإلهاء، ففي الوقت الذي تعاني منه الجزائر الأزمات سواء الاجتماعية، السياسية أو الاقتصادية يتم خلق قضية هوياتية تشغل الكل بها، باعتبارها مسألة مهمة في نظر الجزائريين، وهو ما يوجه الأنظار لها وينسي المواطن عن تلك الأزمات مثلما حدث بعد تهاوي أسعار البترول سنة 2014 وإلى غاية اليوم، وخلق هذا الوضع الاقتصادي الخطير نوعاً من الإرباك لدى الحكومة الجزائرية التي اضطرت إلى الإعلان عن تبني سياسة التقشف. وأمام ضغط المعارضة وتخوف الجزائريين من مستقبل غامض، وجدت الحكومة نفسها مجبرة على خلق نقاشات هامشية لإلهاء الشعب عن التفكير في السيناريوهات المحتملة لمواجهة التداعيات الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الجزائري. ولا يوجد ما هو أفضل من المسائل المتعلقة بالهوية لإثارة جدل يلهي الناس عن التفكير في الأزمة التي ستواجه البلاد مستقبلا في ظل هذا الوضع الاقتصادي.[1] وقد اعترف الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال صراحة بالتوظيف السياسي وتركيز الهوية في تصريح له لمجلة الأهرام العربي بالقول: " *القدر الأكبر من المسؤولية يبقى ملقى علينا بأن نجعل من تنوعاتنا المختلفة ثراء ومصدر قوة وزخما ثقافيا وفكريا واجتماعي لافتا،* لأن الجزائريين اختاروا أن يحرروا قضايا الدين والهوية واللغة من مستنقع المزايدات السياسية وأن يرتقوا بها , بعد تثبيتها في النص الدستوري، إلى الفضاء*

[1] Yacine Boudhane, Op.Cit.

*للاطلاع أكثر أنظر تصريح الوزير الأول الأسبق عبد المالك سلال، **الدستور الجزائري الجديد طفرة في مجال الحقوق والحريات**، لمجلة الأهرام، العدد 989، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 19مارس 2016، ص ص 18، 20.

الأكاديمي والعلمي، حيث يتمكن أهل الاختصاص من تناولها بموضوعية تخدم وحدة الشعب ومصالح الوطن". [1] وفي القول كثير من المعاني والدلالات:

أولها: أن النظام السياسي لم يكن يعترف بالتنوع من ذي قبل بالشكل الكلي.

ثانيها: اعتراف بالتوظيف السياسي للهوية.

ثالثها: لعب الشعب الجزائري دورا كبيرافي دستر ترسيم الأمازيغية، برضوخ السلطة المركزية للاحتجاجات، تزامنا والأحداث في المنطقة العربية وتهاوي أسعار البترول.

يقول أبو القاسم سعد الله أنه إذا تميزت الفترة العثمانية بمركزية اللغة والهوية التركية فإن السلطة الوطنية تسير بنفس النهج إلى مركزية اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، بحيث جعلت اللغة الفرنسية لغة إدارة بينما تركت اللغة العربية لغة دين،[2]م من الجهد الثابت للسلطات الجزائرية العمومية لتعزيز مسار التعريب منذ 1962، ما تزال الجزائر تملك اليوم ألفة قوية مع فرنسا ويتجاوز التجذر العميق للانتماء الفرنسي بكثير المعيار اللغوي الذي لا يمثل إلا المظهر الخارجي،[3] وعلى الرغم من عدم انتماء الجزائر مؤسساتيا إلى الفرانكفونية وعلى الرغم من أنهذه الأخيرة تتفوق على اللغة الثالثة أي اللغة الأمازيغية والتي بالرغم من ترسيمها إلا أنها تركت وستترك الجدال واسعا بما أنه لم ترسم حدود كل لغة.

---

[1] **الجزائريون حرروا قضايا الدين والهوية واللغة من المزايدات السياسية**، على الرابط الالكتروني :تم تصفح الرابط بتاريخ 01/جويلية 2016. على الساعة 17:40. https://goo.gl/AfWHsF

[2] أبوالقاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء4، مرجع سابق الذكر، ص09.

[3] كميل ريسلر، مرجع سابق الذكر، ص37.

خلاصة واستنتاجات الفصل

من خلال التحليل السابق يمكن اعتبار الجزائر من الدول متوسطة التجانس، بالنظر إلى التشكيلة المتنوعة والتي تكونت من جراء الأحداث التاريخية التي مرت بها الجزائر، فالتطور الاجتماعي العام أفرز ثلاث أشكال تاريخية للهوية الوطنية:

1_ الهوية الطبيعية لسكان البلاد الأصليين وهي الهوية التي امتدت لآلاف السنين وتتلخص هذه الهوية في الأمازيغية وشكل انتظامهم الاجتماعي وعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم وثقافتهم مع بداية ظهور بعض الهويات الفرعية كالعربية والكراغلة والأندلسيين.

2_ وحدة هوية الجزائر المستعمرة: هوية تحددت بالنظر للفترة الاستعمارية التي مرت بها الجزائر، أين توحد جميع الجزائريين تحت هوية واحدة لمواجهة المستعمر الفرنسي إلى حين ظهور نية بعض السياسيين الجزائريين في أربعينيات القرن الماضي إعادة الاعتبار للهوية الأصلية.

3_ هوية ما بعد الاستعمار الفرنسي ودخول الجزائر مرحلة الاستقلال أين ظهرت مجموعة من الإشكالات الهوياتية التي استعصت في كثير من الأحيان، خاصة مع تعنت بعض السياسيين على إحداث الفروقات المجتمعية بين المواطنين الجزائريين، ومحاولة توظيف هوياتهم لمصالحهم الشخصية.

والتركيبة السابقة جعلت من الهوية محل نقاش واسع في الجزائر بالنظر إلى محاولات التسييس الذي تلقاه من طرف النظام السياسي القائم تارة وسياسات فاشلة تارة أخرى، وهو ما يجعل الصدام والصراع الهوياتي " صراعا لغوي في كثير من الأحيان" أمرا محتوما.

الفصل الثالث: الحركة الوطنية وقضايا الهوية.

تتعدد الأفكار وتختلف الآراء حول الظاهرة الحزبية في الجزائر، من قائل بأن التعددية نتاج أحداث أكتوبر 1988 وما جاءت به من سياسة للانفتاح، وهو الرأي الطاغي على الساحة الجزائرية، وهناك من القائلين بأن التعددية الحزبية يعود تاريخها إلى أزمات ما بعد الاستقلال والصراع على السلطة. إلا أن التاريخ يؤكد على أن التعددية الحزبية تعود جذورها إلى تاريخ الجزائر المستعمرة، وتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والنضال السياسي الجزائري ضد المستعمر، وهو تاريخ دعاة الاستقلال من جهة وتاريخ دعاة الاندماج من جهة أخرى، وكذلك نتيجة للمدافعين عن رموز الهوية الوطنية الجزائرية، والآخرين العاملين على إقامة فكرة الجزائر الفرنسية.

فالحديث عن نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر يختلف عما جاء في أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية، خاصة في كتابات موريس دوفيرجية القائلة بأن الأحزاب السياسية ترجع أصول نشأتها إما لنشأة داخلية أي داخل البرلمانات، أو لنشأة خارجية وهي المتعلقة بالنوادي، ففي الجزائر نشأت لاعتبارات الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي وخاصة في النقطة الخاصة بمحاولات هذا الأخير طمس الهوية الجزائرية، فالحديث عن الجزائر ونضالها ضد المستعمر، يوجب الحديث عن الحركة الوطنية التي ظهرت ابتداء من عشرينيات القرن الماضي إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية 1954، والتي مازالت تداعياتها مستمرة إلى غاية اليوم بشكل أو بآخر. نشأت في الحقيقة ليس لمقاومة المستعمر تحت ما يسمى "بالنضال السياسي" وفقط، وإنما تشكلت لغرض رئيسي وأساسي تمثل في التصدي لمحاولات المستعمر وأبناء الجزائر المتمردين عليها وعلى مقومات الهوية الجزائرية، بعد أن ركز المستعمر الفرنسي جهوده على التأثير في الهوية الجزائرية وخلق التشويه عليها من أجل سهولة السيطرة على المجتمع الجزائري، واستعمل لذلك العديد من الطرق ومنها استخدام أفراد من أبناء الجزائر يحاولون إقناع البقية بأن الشخصية الجزائرية جزء من الشخصية الفرنسية.

وكرد فعل على الغزو الاستعماري ظهرت المقاومة الوطنية التي اتخذت عدة أشكال من بينها الشكل السياسي والتنظيمي الذي عبرت عنه الحركة الوطنية الجزائرية،* فكان كفاحها منظماً تجلى في تشكيل تكتلات

*والحديث عن الحركة الوطنية هو الآخر يجر إلى إلقاء ولو إطلالة على المحافظين بقيادة الأمير خالد والذي كان له الدور الأساسي في ظهور الحركة الوطنية، حتى أنه سمي ب "أبو الحركة الوطنية"؛ فلقد كان المحافظون من رجال الدين والمهادنين يطالبون بالمساواة في التمثيل السياسي وفي بعض الحقوق مع الفرنسيين، في حين عارضوا فكرة التجنيس وتمسكوا باحترام التقاليد الخاصة بالشعب الجزائري، عكس دعاة الاندماج الكلي للجزائريين . للاطلاع أكثر أنظر، زيدان، زبيحة، **جبهة التحرير الوطني: جذور الأزمة**، الجزائر: دار الهدى، 2009.

والذي طالب بـ:

_ تطبيق مبدأ تقرير المصير على الشعب الجزائري في شكل عريضة.

_ تأسيسه لجماعة "المؤاخاة الإسلامية".

_ خوض معركة الانتخابات البلدية.

وجمعيات، ونوادٍ فكرية وأحزاب سياسية تنتمي إلى مختلف التيارات (الوطني الثوري، الإصلاحي الإسلامي، الاندماجي الليبرالي، الشيوعي) التي طالبت بالحقوق المدنية والسياسية في ظل الإدارة الاستعمارية، ودافعت عن الهوية الوطنية بشدة.

وسيتم تناول هذا الفصل ضمن ثلاث مباحث رئيسية تطرقت إلى الكفاح السياسي بين التيارين الثوري والإصلاحي، من خلال حركتي شمال إفريقيا وجمعية العلماء المسلمين، وكذا التطرق إلى الهوية الجزائرية بين الاندماجين والاستقلاليين من خلال الحزبين الشيوعي وحزب الشعب، وكذا التطرق إلى جبهة التحرير الوطني بين مواصلة الكفاح وإدارة مرحلة الاستقلال.

المبحث الأول: الكفاح السياسي وبين التيارين الثوري والإصلاحي

لقد تم الحديث من قبل كثير الباحثين على أن "الحملة الفرنسية هي حملة عسكرية تأديبية انتقامية تؤدي دورها ثم تعود من حيث أتت، لكنها استغرقت قرنا قرن وربع قرن وكانت تبدو لأصحابها بلانهاية.[1] ماهي إلا أيام حتى تحول تأديب الداي إلى تأديب شعب بأسره واسترداد الكرامات على حساب الإطاحة بكرامة الآخر والنيل من هويته.[2] كما نظر الفرنسيين للإنسان الجزائري بحسب أبو القاسم سعد الله على أنه " غير وفي وبدون مشاعر ومثير لتقزز، غير مؤدب وغليظ الطباع، فجميع الأحداث التاريخية تدل على أن الفرنسيين كانوا يحملون أحقادا للشعوب الإسلامية عموما باسم التعصب الديني والتعالي الحضاري الزائف".[3] وهو أمر لا يمكن نكرانه بالنظر إلى طريقة تعامل المستعمر الفرنسي مع الجزائريين واعتبار أنهم جاؤوا لنشر الحضارة في أوساط الشعب الجزائري، إلا أن الواقع عكس ذلك تماما وهذا بشهادة المعاصرين ومنهم إسماعيل اوربان وويلسون استرهازي، تذهب إلى أن جنود الحملة الفرنسية، كانوا من الفلاحين وأنهم كانوا تماما جهلة وقد أثبتوا أن عدد المتعلمين في الجزائر كان يفوقون عدد المعلمين في فرنسا عندئذ وهي التي بلغت فيها الأمية 45 بالمائة.[4] وهو ما انعكس على المجتمع الجزائري وظهر جليا بعد الاستقلال، بالنظر إلى حالة الأمية التي كانت تميز المجتمع الجزائري.

_ مطالب المساواة مع المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية للجزائر. للاطلاع أكثر **انظر**، أبو القاسم، سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، الجزء 4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996.

[1] أبو القاسم، سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900**، الجزء 1، بيروت: دار المغرب الإسلامي، ط1، 1992، ص. 15.

[2] نفس المرجع، ص. 16.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900**، الجزء 1،مرجع سابق الذكر، ص. 18.

[4] نفس المرجع، ص. 21.

لذلك فقد كان أولى المخططات وأكثرها خطورة على الجزائر هي محاولات طمس الهوية الوطنية والقومية للجزائريين بإتباع سياسات للتجهيل وتحويل دور العبادة (المساجد) إلى كنائس والمعالم الحضارية (كقصور الدايات) إلى مؤسسات عمومية ودعم المؤسسات رجالات الدين الموالية لهم وغيرها من الاستراتيجيات التي كانت تهدف إلى تقويض معالم الهوية الجزائرية. لهذا لا يمكن اعتبار العمل العسكري والمسلح وحده كافٍ لمواجهة المستعمر، بالنظر إلى التراكمات والترسبات التاريخية والفكرية التي نشرها في أذهان المجتمع الجزائري منذ أن وطأ أرضها، وبالتالي كان وجوباً ظهور تيارات وتمثيلات سياسية تقود العمل والكفاح السياسي، كما تحسن مسايرة الأوضاع السائدة آنذاك. بموجب هذا ظهر أهم التيارات الحزبية في تلك الفترة وهو ما تجسد في كل من نجم شمال إفريقيا وجمعية العلماء المسلمين كإعلان رسمي لقيام هذا النوع من النضال لمقاومة المستعمر من جهة ومقاومة الأفكار التي نشرها في أوساط المجتمع من جهة ثانية، ومحاولة إعادة الاعتبار للشخصية الجزائرية من جهة ثالثة.

المطلب الأول: نجم شمال إفريقيا: التيار الثوري

يعتبر نجم شمال إفريقيا من بين أهم التنظيمات السياسية وأولها التي ظهرت إبان الاستعمار الفرنسي، والذي كانت بدايته الأولى جامعا للدول الشمال إفريقية وهذا بالنظر إلى طبيعة القضية المشتركة لهذه الدول من جهة وكفاحها من أجل الاستقلال، وبالنظر إلى القواسم والروابط الهوياتية والتاريخية المشتركة المكونة لها، قبل أن يستقل بالحالة الجزائرية وقضيتها في نشاطه والدفاع عنها وعن هويتها.

أولا: الحركة العمالية ومغاربية نجم شمال إفريقيا

جراء التضييق الذي لاقاه العمل السياسي في الجزائر المستعمرة، ورفض الاستعمار الفرنسي ظهور أي تنظيم سياسي يعبر عن توجه وطني أو استقلالي للجزائريين لجأ مجموعة من الأفراد بالمهجر وبالضبط بفرنسا يمثلون مجموعة من العمال المغاربة " شمال افريقيا" إلى العمل على إنشاء تنظيم يعبرون من خلاله على قضيتهم وأهدافهم ومطالبهم المشتركة، خاصة ما تمثلت في استقلال بلدانهم وكفاحهم السياسي من أجل تدويل قضيتهم، قام مجموعة عمال شمال إفريقيا في المهجر حركة سياسية أطلقت على نفسها اسم «نجم شمال إفريقيا» للدفاع عن مصالحهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

يرى الأستاذ نور الدين ثنيو أنه " لا يستبعد التحليل التاريخي لما بعد الحرب العالمية الأولى صلة المهاجرين الجزائريين باليسار الفرنسي، فقد كانت باريس وبعض المدن الأخرى فضاء لنشاط العمال المغاربة الذين هاجروا إلى فرنسا، ضمن موجات متلاحقة، قاصدين العمل في المصانع والورش والمعامل، ومنذ العقد الثاني من القرن العشرين صارت باريس وجهة مناضلي الأقطار والبلدان التي حرمت من الحرية والاستقلال، والساعين إلى بناء

دولهم الوطنية.[1] ومن الأفكار الهامة التي تعلمها الجزائريين من الحرب "المساواة"،فقد كانوا قد سمعوا عن هذا المبدأ لكنهم لم يمارسوه ولكنهم رأوه بين المواطنين الفرنسيين أنفسهم وهذه الطريقة ستجعلهم كثيري النقد للطريقة الفرنسية في الجزائر عندما يعودون لأوطانهم.[2] هذا التلاحم العمالي بين مهاجري شمال إفريقيا ومهاجرين آخرين من باقي دول العالم المستعمرة وبعض اليساريين الفرنسيين أدى إلى زيادة الوعي بضرورة النضال السياسي، وهو ما تجسد في حركة نجم شمال إفريقيا وتوحدهم بالنظر إلى القضايا المشتركة فيما بينهم.

كان من أهداف نجم شمال إفريقيا في هذه المرحلة ما يلي:

_ الكفاح من اجل الاستقلال الكامل للدول الثلاثة: الجزائر، تونس والمغرب.

_ وحدة شمال إفريقيا.

_ الدفاع على شعوب هذه الدول والتنديد بالمظالم التي تعاني منها والمطالبة بحقوقهم.

فرحلات الجزائريين إلى فرنسا والاهتمام بالحقوق السياسية والاستقلال وتوالي أحداث الشرق الأدنى ونقاط الرئيس ولسون الأربعة عشر وانتصارات القومية في أوروبا والثورة البلشفية غالبا ما شار إليها هؤلاء الكتاب على أن لها تأثير عميق على الجزائريين بعد الحرب العالمية الأولى.[3] كل هذا خلف تركة جعلت بعض الكتاب يصفون عقد العشرينات بأنه عهد النهضة في الجزائر والإصلاح الديني والأخلاقي بالإضافة إلى النهضة الأدبية والعلمية.[4] بناء على هذه الأحداث المتوالية ووقع الحرب العالمية الأولى فقد فتحت حسب رأي المؤرخ سعد الله أفاقا غير محدودة أمام الجزائريين وإدخالهم عهدا جديدا، ومن أهم هذه النتائج ظهور ما يعرف بنجم شمال إفريقيا.

يندرج نجم شمال إفريقيا ضمن التيار الاستقلالي للحركة الوطنية، وقد تحول فيما بعد إلى حزب الشعب ليصبح بعد الحرب العالمية الثانية إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فالنجم ظهر على يد جماعة من أهالي شمال إفريقيا،[5] تأسس نجم شمال إفريقيا على أنقاض جمعية الأخوة الاسلامية، في ظروف مميزة تمثلت في نفي الأمير خالد – الرئيس الشرفي للنجم-، إلى جانب الحراك العالمي نحو تقرير المصير وكذا انتعاش التيارات

[1] نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية، ص 177.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية1900–1930**، جزء2، بيروت، دار المغرب الإسلامي، طبعة 4، 1992، ص. 285.

[3] نفس المرجع ، ص. 285.

[4] نفس المرجع ، ص. 288.

[5] أبو القاسم، سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930، الجزء2، مرجع سابق الذكر، ص 372.

الشيوعية، لتسند لاحقاً رئاسة النجم لـ"ميصالي الحاج" عام 1927، وقد لعب النجم دوراً كبيراً في توعية المهاجرين من العمال الجزائريين والمغاربة والتونسيين بحقوقهم وبضرورة الاستقلال عن المستعمر[1].حيث عقد أول مؤتمر* لنجم شمال إفريقيا بتاريخ 7 ديسمبر 1924 بباريس، وكان مؤيدا للحزب الشيوعي الفرنسي، إذ حضره ما يقارب 1500 عضو يمثلون 75,000 عامل من المغرب العربي في باريس، معظمهم جزائريون وكان أهداف المؤتمر الرئيسي هي:

5. النضال من أجل إلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية.
6. الكفاح من أجل حق الاجتماع وحرية الصحافة والكلام.
7. تنظيم جولات دعائية بين الأهالي ثم تقديم عن أحوالهم إلى المؤتمر الجامع.[2]

ومن أجل هذا فتحت باب الانخراط في صفوفها لجميع مسلمي شمال إفريقيا والمقيمين بفرنسا، وعملت في أوساط الفئة العمالية بفرنسا مع مختلف المنظمات العمالية الفرنسية المناهضة للامبريالية.[3] فإنشاء النجم في مارس 1926 على يد جماعة من أهالي إفريقيا الشمالية وكان أكثرهم جزائريين. وقد أعلن الأمير خالد رئيسا شرفيا، ولكن شيئا فشيئا فقد النجم أعضاءه من التونسيين والمغاربة وأصبح منظمة جزائرية خالصة. وكان هدفه الصريح هو الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لأهالي شمال إفريقيا وتثقيف أعضائه. فقد كان جل أعضائه من العمال والجنود السابقين وطلبة إفريقيا الشمالية الذين كانوا يعيشون في فرنسا.[4] وهنا يظهر دور المهاجرين في تأسيس الفكر النضالي السياسي للثورة التحريرية والدفاع عن مبادئ الدولة الجزائرية.

نظرا لكون نجم شمال إفريقيا توجه أساساً في بداياته لتوعية لمهاجرين من العمال المغاربيين، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هو: هل كان هناك وعي وطني لدى الجزائريين سواء المهاجرين أو المقيمين بالجزائر حول ذاتهم كهوية مستقلة عن فرنسا؟، علماً أنه للهجرة تأثير في نفسية أصحابها بشقيه الإيجابي والسلبي، وأما تأثيرها السلبي فيتمثل في تقليد المهاجرين وتأثرهم بالثقافة الفرنسية، بينما يبرز الجانب الإيجابي في الدافعية إلى

---

[1] . علي محمد، الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي: سيرة عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والاصلاحية، بيروت: دار المعرفة، 2017، ص 41-42.

*أهمية هذا المؤتمر تجلى في كونه مقدمة لإنشاء نجم شمال إفريقيا الذي ولد بعد سنتين من ذلك التاريخ حيث حضره أهم مؤسسي النجم وهم ابن الأكحل، علي عبد القادر وعمار ايماش واحمد مصالي وغيرهم.

[2] أبو القاسم، سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء2، مرجع سابق الذكر، ص. 314.

[3] عمار، عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، الجزائر: دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2002، ص167.

[4] أبو القاسم، سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900– 1930**، الجزء 2، مرجع سابق الذكر، ص. 372.

العمل والمشاركة السياسية، الأمر الذي انعكس على انخراط المهاجرين في كثير من الأحيان ضمن النقابات والأحزاب السياسية.[1]

بدأ الكثير من أعضاء النجم حياتهم السياسية أعضاء في النقابات العمالية الفرنسية، ثم أعضاء في الحزب الشيوعي الفرنسي، وهو ما يبرز بعض من أوجه العمل السياسي للأعضاء المؤسسين للنجم في بداياته الأولى، كما أن احتكاكهم بالأحزاب والنقابات مكنهم من اكتساب ثقافة سياسية، وهو ما أعطى لهم الدافعية نحو النشاط السياسي. ولنفس العامل أي حول أثر الهجرة على نفسية الأعضاء المكونين للنجم، يمكن القول بأن تأثر بعض الأفراد بالثقافة الفرنسية جعل من الحزب كمزيج للأفكار الوطنية من جهة، والأفكار الشيوعية من جهة أخرى، وعليه يمكن تصوير التشكيلة الحزبية للنجم بمايلي: الشيوعيين ورغم الخلاف الحاد مع مصالي الحاج إلا أنهم ظلوا متواجدين في الحزب، هذا فضلا عن طابع الوطنية للحزب، يضاف لها التوجه الإسلامي المغاربي.[2] فهذه التوليفة المميزة للنجم أثرت بشكل أو بآخر في جميع مناحيه، سواء حول إيديولوجيته أو أعضائه أو في التنظيم ككل.

وأما حول البرنامج والأفكار السياسية الخاصة بالهوية والتي كانت محورا للنشاط السياسي للنجم، فكانت تدور حول فتمثلت فيما يلي:

_ يجب التذكير بأن النجم قدم في بداياته الأولى برنامجا مغاربيا أكثر منه جزائريا، لذلك فالبرنامج المقدم هو عبارة عن أفكار النجم الخاصة بالثورة والمجتمع المغاربي ومنه الجزائر: وهذا راجع إلى عاملين:

1/ أن الدول الثلاث كانت تعاني من الاستعمار.

2/ اشتراك الدول الثلاث في التركيبة الهوياتية بمكوناتها الثلاث (الإسلام، الأمازيغية، العروبة).

حيث دار محور النشاط السياسي للبرنامج والأفكار السياسية للنجم الخاصة بالهوية حول:

_ إلغاء قانون الأهالي مع كافة لواحقه.

_ منح مسلمي شمال إفريقيا حق الاقتراع وحق أهلية الانتخاب لكافة المجالس بما فيها البرلمان الفرنسي ومساواتهم في ذلك مع بقية المواطنين الفرنسيين.

---

[1] عبد الحميد، زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا: 1914. 1939. نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007. ص16.

[2] زيدان، زبيحة، **مرجع سابق الذكر**. ص66.

ـ فيما يتعلق بالخدمة العسكرية، يمنح مسلمو شمال إفريقيا نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرنسيون.

ـ تطبيق فصل الكنيسة عن الدولة، على الدين الإسلامي.[1]

وفي قراءة لهذه النقاط يمكن القول بأن النجم قد حاول الدفاع عن مكونات الهوية المغاربية الإسلامية، وقدم سياسات للهوية بالمعنى الحديث إذ أدخل الهوية كحق مميز للعمل السياسي في جميع جوانبه، ولو أن هناك ما يشير إلى فكرة الاندماج، خاصة فيما تعلق بالبرلمان الفرنسي والخدمة العسكرية. وهو الحال الذي استمر عليه إلى حين استقلال مصالي الحاج ومن معه من المناضلين الجزائريين بالنجم كحزب سياسي جزائري، يدافع عن القضية الجزائرية وممثلا للتيار الاستقلالي في نفس الوقت.

ثانيا: التحول من تنظيم مغاربي إلى تنظيم جزائري

شمل النجم مجموعة من الفئات النخبوية شكلت بالأساس أعضاءه الممثلين للدولة الجزائرية وهم: محمد جفال وحاج علي عبد القادر ومصالي الحاج واحمد بلغول ومحمد بن الأكحل وعمار ايماش بعد أن فقد أعضاءه من المغاربة والتونسيين شيئا فشيئا، حيث تعددت أوجه نشاطاته والتي تباينت ما بين المنشورات والصحافة والمؤتمرات، إلا أن ما ميز حركته أنّها كانت ثورية ومباشرة بوجه عام.[2]

وبالنسبة للجانب الجزائري ضم النجم تيارين سياسيين: الأول أكد على المسألة الوطنية وتحقيق استقلال الجزائر عن طريق كفاح الطبقة العاملة، وكان يطمح إلى إقامة نظام اشتراكي في جزائر ما بعد الاستقلال. أما التيار الثاني فكان يمثله «مصالي الحاج» المؤمن بالأمة الجزائرية وبقيمها التي تميزها عن الأمة الفرنسية، وانطلاقاً من هذا التصور، فإن وجهة نظره حول الاستعمار كانت مبنية على أساس المسألة الوطنية، ولقد تبنى نجم شمال إفريقيا من أوّل الأمر الخطوط العريضة من برنامج الشباب الجزائريين «جناح الأمير خالد» حيث طالب بإلغاء الاندماج وبالمساواة في جميع الميادين بين المسلمين والفرنسيين وبالحريات الأساسية والحقوق السياسية والنقابية والمساواة أمام التوظيف العمومي والتعليم والجيش،على العموم فتاريخ النضالي للحزب وان تباينت اتجاهاته فقد زخر بالعديد من المواقف التي كانت تشهد للحزب في كل مرة دفاعه الضروس عن الهوية الجزائرية. وبعد هذا التحول الحاصل من كون النجم حزب مغاربي إلى حزب جزائري قدم برنامجا تضمن تصورا للدولة الجزائرية المستقلة تتمثل أهم أسسها في:

---

[1] نفس المرجع. ص ص 66، 67.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1935، الجزء 2، مرجع سابق الذكر، ص 373.

ـ إعلان الاستقلال الكامل للجزائر وجلاء الفرنسيين عنها.

- ستكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

ـ الدعوة إلى تأميم الأراضي والممتلكات التي أخذها الفرنسيين.

ـحرية التعليم باللغة العربية وإجباريته على جميع المستويات.[1]

ولأجل هذا قدم نجم شمال إفريقيا مجموعة من المطالب إلى مؤتمر بروكسل المنعقد بين 10/ 15 فيفري 1927،* تمثلت فيما يلي:

ـ إلغاء قانون الأندجينا والبلديات المختلطة والمناطق العسكرية.

ـ حق الانتخاب والترشيح في جميع المجالس ومن بينها البرلمان الفرنسي وبنفس الحق الذي يتمتع به المواطن الفرنسي.

ـ إلغاء جميع القوانين الاستثنائية والمحاكم الزجرية والمراقبة الإدارية وذلك بالرجوع للقوانين العامة.

ـ المساواة في التجنيد بين الجزائريين والفرنسيين.

ـ المساواة في الالتحاق بالوظائف العليا المدنية والعسكرية بدون تمييز مع الكفاءة.

ـ التطبيق التام لقانون التعليم الإجباري مع حرية التعليم لجميع الأهالي وإجبارية التعليم باللغة العربية.

ـ حرية الصحافة وحق إنشاء الجمعيات والنقابات واحترام الحقوق السياسية والنقابية.

ـ تطبيق فصل الدين عن الحكومة فيما يخص الدين الإسلامي.[2]

وهي المطالب التي تتسم بالتنوع بين مطالب ثقافية ودينية، السياسية والعسكرية ومحاولة إعطاء حرية وحقوق أكبر للجزائريين خاصة لما نجد تلك المطالب المتعلقة بالشق السياسي والمطالبة بالتمثيل في المجالس المنتخبة، والتي تمثل جوهر الحقوق الأساسية التي تشعر الأفراد بوجودهم.

---

[1] نفس المرجع. ص 384.

* انظر أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1935، الجزء 2، ص379.

[2] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص168.

باعتبار حزب نجم شمال إفريقيا الشمالية حزباً ثورياًفقد كان السباق إلى الاستنكار بشأن الاحتفال المئوي لفرنسا**، فخلال صيف 1928 وزرع الحزب منشورا بالعربية والفرنسية في الجزائر بخصوص الاحتلال، كان عنوان المنشور «النضال ضد الإمبريالية الفرنسية، وقد تحدث بإسهاب عن الاحتلال ونتائجه فاستنكره على أنّه تقتيل للنساء والأطفال وحرق القرى والمحاصيل واختلاس الثروة من جيش عطشان للدماء والنهب.[1] وهو ما يظهر تركيبة نجم شمال إفريقيا، والتي وإن كان حزبا عربيا إسلاميا فإنه يضم بالإضافة إلى ذلك الشيوعيين الجزائريين، ونشر النجم أيضا بياناً في جريدة الإقدام جويلية 1928، بعنوان من "أجل استقلال إفريقيا الشمالية" وفي هذا البيان نادى الحزب الجزائريين: *"أن أعلنوا حقوقكم وطالبهم بأن أعدوا أنفسكم للاحتفال باحتلال بلادكم على طريقتكم الخاصة تتم عبر حركة واسعة ضد الامبريالية".*[2] فتلك الاحتفالات قد ساعدت مضاعفة جهود الحركة الوطنية وتصاعد الروح النضالية بين أعضاء نجم شمال إفريقيا، الذين أعلنوا استقلالهم الكامل عن الشيوعيين.

مع وصول حركة الجبهة الشعبية الفرنسية إلى الحكم قدم مصالي الحاج إلى رئيس الوزراء ليون بلوم Léon Blum سنة 1935، وهي الفترة التي عرفت بزمن اليقينيات، إذ ارتقت الهوية الوطنية إلى درجة اليقين الذي يعني نشوء وعي كامل بكيان سياسي واجتماعي، وأما البيان فقد جاء فيه التالي: " *إن نجم شمال إفريقيا عبارة عن جماعة من مسلمي شمال إفريقيا، تسعى إلى لمطالبة بحرية الصحافة، وعقد الاجتماعات والجمعيات، وتكافح من أجل الاستقلال التام لشمال إفريقيا من الناحية الفعلية والقانونية، ولا يمكن للنجم أن يمس بسلامة الإقليم الوطني الفرنسي، ولا بشكل النظام الجمهوري، أما بشأن الجزائر، فلتسمحوا لي سيدي الرئيس أن أقول لكم بأن الجزائر ليست فرنسية، وذلك لأسباب عديدة منها: يوجد الإقليم الفرنسي في الجنوب الذي يحده البحر المتوسط، أما ما بعد المتوسط، فهناك الجزائر التي تعود للجزائريين، ومن ثم فهي إقليم جزائري...*"[3]، فالبيان يعتبر محددا لهوية الاختلاف بين الجزائر وفرنسا، من الناحية الهوياتية وحتى الناحية الإقليمية، وهي رسالة أيضا تعبر عن رفض النجم لكل ارتباط اجتماعي أو سياسي أو إقليمي.

**هذه الاحتفال كان بصدد إحياء الذكرى المائة لاحتلال فرنسا الجزائر حيث كلفها ما لا يقل 130 مليون فرنك احتفالا بقهر الدولة التي أحرجت أوروبا خلال ثلاثة قرون ودام الاحتفال أكثر من 6 أشهر من جانفيإلى جويلية 1930. استعملت فيها فرنسا شتي أنواع الاستفزاز في حين كان الوطنيون الجزائريون يهمسون في الخفاء:" إنهم يحتفلون بالقرن الأول، لكنهم لن يحتفلوا بالقرن الثاني".

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1935، الجزء 2، مرجع سابق الذكر، ص.307.

[2] نفس المرجع، ص 307.

[3] نورالدين، ثنيو، **مرجع سابق الذكر**، ص 221.

كان اهتمام نجم شمال بالهوية الأمازيغية منذ نشأتها عام 1926، حيث اعتبرها المناضل "أحمد بحياوي" وسيلة لنجاح للمقاومة الجزائرية في قول يوم 07/ 07/ 1934:" *ستتحرر الجزائر فقط إذا توحد كل من العرب والبربر، والآن على النجم العمل من أجل تحقيق هذه الوحدة للخروج بالانتصار.*"[1]، وهذا الطرح ينطلق من يقينه بخطورة اللاتوازن الحاصل بين أفراد المجتمع وانعكاساته على المقاومة الجزائرية، بالشكل الذي قد يعرقل مسار التحرر، خاصة إذا ما تحول المجتمع إلى مجموعات منقسمة هوياتيا، لذلك كان لابد من التوحد تحت هوية واحدة والمتمثلة في الوطنية الجزائرية.

يمكن ان نميز من المسيرة النضالية للحزب أن عصب تواصله مع الشعب الجزائري والأمة العربية كانت بالخصوص عن طريق الصحافة فبعدما أصدرت السلطات الفرنسية عام 1929 حل جريدة الإقدام بحكم معاداتها للحكومة الفرنسية أعاد أعضاء الحزب التكتل والتأسيس لجريدة أخرى أطلقوا عليها اسم "جريدة الأمة" والتي حملت عنوانها الفرعي "جريدة وطنية سياسية للدفاع عن حقوقمسلمي إفريقيا الشمالية" تحت إدارة الزعيم مصالي الحاج فقد كان النجم من خلالها يدافع عن كل ما يهم الأمة العربية بشكل عام والدولة لجزائرية بشكل خاص حيث اتخذ من الآية القرآنية : "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا".[2] من أهم مبادئه التي كانت تناهض جميع الخونة* وكل ما من شأنه المساس بالقومية الجزائرية.فالنجم وبعد تغيير استراتيجيته وتخصيصها للقضية الجزائرية ونظرا للتطورات الكامنة عليه أصبح أكثر إيمانا بالهوية الخاصة للجزائر، إذ تخلى بشكل نهائي عن فكرة الاندماج التي كانت تميزه في السابق. وهو ما جعل السلطات الفرنسية تقرر حله سنة 1937.

---

[1]Amar. Ouardane. La question Berbère : dans le mouvement national Algerien 1926- 1980. Edition epigraphe. P51.

[2]القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 103.

*خص النجم الخونة والموالين والمبيعين من الجزائريين الذين كانت تستعملهم الامبريالية الفرنسية لتنفيذ سياستها الاستعبادية في الجزائر ومن بينهم ابن التهامي وشكيكن. **انظر**أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900– 1935**، الجزء 2، ص382.

المطلب الثاني: جمعية العلماء المسلمين _التيار الديني الإصلاحي _

جراء التشويه الذي لاقته الهوية الوطنية ومكوناتها من قبل المستعمر الفرنسي، والتي تبلورت ملامحها إلى غاية الاحتلال الفرنسي في ثلاثية الأمازيغية، الإسلام والعربية، وبعض المكونات الأخرى كالكراغلة والأندلسيين...، وهذا التشويه انعكس على تفكير وتصرفات المجتمع الجزائري خاصة في ممارساته الدينية ولغته التي كانت حينها تغلب عليها الفرنسية، ظهرت حركة إصلاحية تعمل على تقوية المكون العربي الإسلامي وركزت جل جهودها على إصلاح المجتمع الجزائري بما يتوافق وتركيبته الإسلامية العربية، ومحاولة التمييز بين ما هو فرنسي على ما هو جزائري وهو ما تجلى في جمعية العلماء المسلمين.

أولا: النشاط الإصلاحي كضرورة حتمية

تعود فكرة إنشاء منظمة العلماء إلى فترة ما قبل الحرب. وبناء على قول joseph desparmet جوزيف ديبارمي* فإن هؤلاء المثقفين قد انجذبوا إلى فكرة التعليم والنظام في القرن العشرين وتخلوا عن فكرة حرب العصابات. كما يقول أحد مؤسسي جمعية العلماء: "*أنّهم كانوا يتحدثون عن قضية خلق منظمة لهم بعد الحرب حيث اقتنعوا أن تدهور الجزائر الاجتماعي والديني أصبح منذراً بالخطر*".[1] ففي الوقت الذي تأسست في باريس جمعية نجم شمال إفريقيا كتنظيم سياسي أقرب إلى الحزب، استطاع الكاتب والمجاهد أحمد توفيق مدني ومن معه من تأسيس نادي الترقي بعاصمة الجزائر كجمعية اجتماعية تعلم أبناء الشعب من حقهم في الحرية، والتي تحولت فيما بعد إلى جمعية العلماء المسلمين*.[2] هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم المنظمات الوطنية التي قادت حركة النضال من أجل مناهضة السياسة الاستعمارية.

تأسست جمعية علماء المسلمين في ماي 1931 إلا أن أصولها حسب أبو القاسم سعد الله "تعود إلى عهد النهضة (900-1914) أي إلى أفكار الشيوخ: الونيسي والمجاوى وابن سماية وابن الموهوب وغيرهم وبين 1919-1930 "وضع العلماء أسس جمعيتهم المستقلة كالصحافة، المدارس، النوادي الثقافية، الدعاية ونشر التاريخ الجزائري...الخ، تحت القيادة الديناميكية للشيخ عبد الحميد بن باديس كان العلماء نشطين بشكل

---

*أحد المستشرقين *الفرنسيين* ومؤرخ وباحث اهتم بالتحولات الفكرية والدينية والسياسية في الجزائر خلال بداية القرن 20.

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء2، مرجع سابق الذكر، ص.385

*تحت تأثير روح الإصلاح في الجزائر والحركة الجامعة الإسلامية في الشرق الأدنى، قضى هؤلاء الزعماء المستقلون كل فترت الحرب باستثناء ابن باديس خارج الوطن. ولما كانوا مهاجرين خلال أكثر العهود انقلابية في هذا القرن، فإنهم قد تعلموا ليس فقط الأفكار النظرية عن الحضارة الإسلامية بل أيضا التصورات العامة عن مشاكل القوى العظمى في العالم بأسره. وعندما وضعت الحرب اوزارها رجع نفس المهاجرين إلى الوطن بنظريات معادية للفرنسيين وشرعوا في وضع برنامج اجتماعي وثقافي يستهدف توهين أسس فرنسا في الجزائر.

[2] عبد الحميد مسعود، الجزائري، مرجع سابق الذكر. ص64.

ملحوظ خلال العشرينيات."[1] فكانت جهودها وأعمالها الحضارية الظاهرة من خلال قانونها الأساسي والتي تهدف إلى:

. الدعوة إلى الالتزام بمبادئ الدين الإسلامي والابتعاد عن البدع والالتزام بالقرآن بالسنة.

. العمل من أجل بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية.

. التوحيد أساس الدين.

. الدعوة إلى الوحدة وإعلاء المصلحة الوطنية.[2]

كما تباينت المواقف التي عبرت فيها الجمعية عن رؤيتها السياسية، على الأقل على لسان مؤسسها ابن باديس فقد قال مرة أن الاستقلال حق طبيعي لكل شعب على الأرض، وعارض هو وأنصاره الاندماج بشدة واعتبروه خطرا على وجود الكيان الجزائري، وكثيرا ما تحدث تلامذته عن حادثتين نسبوهما إليه. الأولى في نطاق الجمعية عندما رفض مجلسها الإداري سنة 1938 الإعلان عن تأييد فرنسا في صورة ما إذا نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا، والثانية في النطاق الشخصي. فهم يتحدثون عن فكرته العظيمة لو طال به الأجل، ويهنون بذلك انه كان يخطط لإعلان استقلال الجزائر خلال الحرب الثانية عندما كانت فرنسا في أحرج الساعات من تاريخها، ولكن الموت عاجله سنة 1940.[3]

يلاحظ على أفكار الجمعية أنها تتطرق كلها على الجانب التعليمي والثقافي العربي الإسلامي للجزائر كمكونين للشخصية الجزائرية، فعندما دخلت جمعية العلماء إلى ميدان العمل فقد كان العمل السياسي أحد أركان نشاطها، تمثل ذلك في صراعها الخفي والعلني ضد الإدارة الاستعمارية فيما يتعلق ب:

_ حق الجزائريين في التعليم عموما وبلغتهم العربية خصوصا.

_ المطالبة بتخلي الإدارة عن الشؤون الإسلامية وترك الإسلام لأهله، طبقا لاتفاق 1830 ومبدأ فصل الدين عن الدولة الذي طبقته على الأديان الأخرى غير الإسلام.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء 2، مرجع سابق الذكر، ص.294.

[2] نفس المرجع، ص، ص 333، 336.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، الجزء3، بيروت، دار المغرب الإسلامي، طبعة 4، 1992، ص.88.

ـ رفض السياسة الاستعمارية الداعية إلى التجنس، ونقد الجزائريين الذين وقعوا في التجنس أو كادوا يقعون فيه.

ـ الدعوة إلى استقلال القضاء الإسلامي الذي دجنه القانون العام الفرنسي.[1]

فهذه الأعمال تصب في خانة الخصوصية الجزائرية ومحاولة التمييز بين ماهو جزائري وماهو فرنسي، والابتعاد عن أفكار الإدماجيين ودعاة المساواة، والتركيز على البعد العربي الإسلامي أكثر.

بناء على رواية الإبراهيمي فان ابن باديس قد زار سطيف سنة 1924 وأخبره بخطته في خلق جمعية للعلماء في قسنطينة تحت اسم جمعية الإخاء العلمي وأضاف ابن باديس إلى مضيفه، أن هذه الجمعية ستوحد جهود جمهور العلماء الجزائريين وطلابهم، وأنها ستساعد على ربطهم جميعا ببرنامج مشترك. حيث عملا على وضع خطة تتضمن الدستور ومكان الاجتماع والمديرين بالإضافة إلى الخطوات، الإعداد الاجتماع التأسيسي.[2]

اختارت جمعية العلماء المسلمين في الجزائر المستعمرة الدفاع عن الهوية الجزائرية القائمة على القيم الإسلامية صدرا لأعمالها، مركزة على الإسلام لنشر الدعوة وبث روح الوطنية في أفراد الشعب الجزائري، الذي كان يعاني حينها كل أنواع التشويه الموجهة لمسخ شخصيته. فكان العلماء يهتمون إلى حد بعيد بقضايا اللغة العربية والدين الإسلامي، فعملوا على تعليم اللغة العربية ونشرها كمقوم يصون الشخصية العربية للإنسان الجزائري، وكذلك بالنسبة للدين، فحاولوا ألا يستخدم الفرنسيين الدين لأغراض استعمارية، وهي الجهود الرامية دون جعل ثقافة ولغة الجزائر فرنسية. لقد اهتم العلماء بالهوية العربية الإسلامية، حيث اهتمت الجمعية باللغة العربية وجعلتها في المقام الأول بالموازاة مع الدين الإسلامي، فحاولوا التصدي لكل محاولات المستعمر الرامية للتلاعب بالدين الإسلامي واللغة العربية.

"الحقيقة أن جمعية العلماء المسلمين كانت إصلاحية بالمعنى الشامل الذي بدأ بالثقافة والدين والمجتمع ليغطي في نهاية الأمر كل مظاهر الحياة والمجتمع بما في ذلك السياسة وقد شن العلماء أيضا حملة على المستوى الاجتماعي لم تكن اقل أهمية من الحملة التعليمية والثقافية فطيلة العشرينيات بادر العلماء وشاركوا بأفكارهم في العديد من القضايا التي شغلت الحياة الجزائرية لعدة سنوات كالتجنيس والتمثيل النيابي والاحتفال الفرنسي بمئوية الاحتلال والقوانين الاستثنائية وما شابه ذلك. كما وقفوا في وجه التجنيس الفرنسي الهادف إلى الهجوم

[1] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص145.

[2] أبوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء 2، مرجع سابق الذكر، ص. 387.

الإسلام والعروبة الجزائرية فكان الأفراد المتجنسين دائما في نظر العلماء محل شفقة أو سخرية، إذ لم يفوتوا فرصة كشف الستار عن حقيقة الواقع الذي يعاني منه المتجنسين على إثر رفع شكوى من رئيس الجزائريين المتجنسين جراء رفضهم من قبل المجتمع الفرنسي بسبب التمييز العنصري".[1] وهو الواقع الذي يثبت الاختلافات الهوياتية التي أراد دعاة الاندماج إلغاءها من خلال مطالبهم بالتجنيس والاندماج في المجتمع والثقافة الفرنسية، فلا الجزائري سيقبل بذلك ولا الفرنسي كذلك.

يرى الهواري عدي في حديثه عن جمعية العلماء المسلمين بأنها نصبت الجمعية نفسها مباشرة على الأرضية الثقافية والدينية، للدفاع عن حقوق الجزائريين الأساسية فيها، فدافعت عن الإسلام من جهة، وجندت المدرسين لتعليم اللغة العربية.[2] حتى أن جمعية العلماء المسلمين ونظرا لأولوية الهوية الوطنية والدين الإسلامي واللغة العربية في نشاطاتها، كانت في كل مرة لا تعتبر نفسها كحزب سياسي، لما لهذا الأخير من إقصاء لجماعات لا تشترك وخطابه المستعمل وفي هذا الصدد يقول العلامة العربي التبسي: " *إن جمعية العلماء لا تعتبر حزبا ولا هيئة أفراد، فهي لجميع المسلمين الذين تجمعهم لغة واحدة وعقائد واحدة.*"[3] وهو قول صريح كذلك وإجابة على المشككين في الهوية الوطنية، فبالدرجة الأولى الإسلام هو المقوم الرئيسي للمجتمع الجزائري، ويأتي في المقام الثاني اللغة، والقول لم يحدد ماهي اللغة المقصودة ولو أن أغلب الظن يتجه للغة العربية، إلا أن المتحدث ربما ترك المجال مفتوحا أمام الأمازيغية وربما حتى الفرنسية، وإنما ركز على رابطة الإسلام أكثر من أي شيء آخر.

اهتمام الجمعية بالبعد الأمازيغي على عكس ما تروج إليه بعض الدراسات[4]* كان موجودا وهو ما جاء على لسان عبد الحميد بن باديس في مقاله بجريد البصائر عدد 17 جانفي 1936 الموسوم بـ " ما جمعته يد الله لا تفرقه يد الشيطان" قائلا:

" هذه هي الكلمة التي ختمنا بها الخطاب الذي ألقيناه اثر ما خطب الشيخ يحي حمودي باللغة القبائلية ليلة مأدبة النادي لجمعية العلماء فاهتز لها الحفل ودوت القاعة بالهتافات والتصفيق ووددت أو ذكرت الخطاب

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1935، الجزء2، **مرجع سابق الذكر**، ص.404.

[2] Lahouari. Addi. **Op**. **cit**. p19.

[3] عبد الحميد، زوزو، المرجعيات التاريخية، **مرجع سابق الذكر**. ص17.

* وهو ما ينفي تشويه الكثيرين لتاريخ الحركة الوطنية ومن أمثالهم عمر بن قينة حيث ذهبوا إلى حد تغيير بعض الأحداث والمواقف بأخرى، خاصة ما تعلق بكون جمعية العلماء المسلمين كانت ضد الأمازيغية وهو ما جاء في كتاب عمربن قينة لما ذكر الحادث السابق على أساس أن عبد الحميد بن باديس ترجل من مكانه ونهض غاضبا لما سمع حديث يحي حمودي يتكلم بالأمازيغية، وألقى كلمة تدين هذا الانحراف الذي يهجر لغة الأمة.[4]عمر بن قينة، **المشكلة الثقافية في الجزائر: التفاعلات والنتائج**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2000، ص51.

فنشرته كله ولكنني سأكتفي بالكلمة التالية فقد تكون أوفر منه في المعنى وأجمل في التنسيق: " إن أبناء يعرب وأبناء مازيغ قد جمع بينهم الإسلام منذ بضعة عشر قرنا، ثم دأبت تلك القرون تمزج ما بينهم في الشدة والرخاء ، وتؤلف بينهم في العسر واليسر وتوحدهم في السراء والضراء، حتى كونت منهم منذ أحقاب بعيدة عنصرا مسلما جزائريا أمه الجزائر وأبوه الإسلام."[1] كما أن جمعية العلماء المسلمين لم تنفي نهائيا الأصل الأمازيغي وهذا ما يؤكده عبد الحميد بن باديس بالقول: " ما من نكير أن الأمة الجزائرية كانت مازيغية من قديم عهده، وأن أمة من الأمم التي اتصلت بها ما استطاعت أن تقلبها عن كيانها، ولا تخرج بها عن مازغيتها، أو تدمجها في عنصرها بل كانت هي تبتلع الفاتحين، فينقلبون إليها ويصبحون كسائر أبنائها".[2]

ثانيا: الرؤى السياسية واستراتيجيات العمل لجمعية العلماء المسلمين

ولقد اتخذت الجمعية استراتيجية للعمل السياسي تمكن من حصول الجزائريين على حقوق وامتيازات أكثر، فوصل الأمر بالعلماء إلى حد منح الجزائريين الموافقة على حق المواطنة الفرنسية للحصول على حقوقهم المادية.[3] كما استخدمت جملة من النشاطات، فأسسوا المدارس العربية الحرة، والنوادي الثقافية والمجلات الأدبية، بالإضافة إلى تأسيسها صحافة خاصة بها ابتداء من سنة 1925، بإنشاء جريدة المنتقد والشهاب وجريدة البصائر.[4] وفي الأخير يمكن تلخيص مرجعية العمل للجمعية وعلمائها في المقولة الشهيرة لعبد الحميد بن باديس: " الإسلام ديننا، العربية لغتنا، والجزائر وطننا."[5] هذه الثلاثية هي مرجعية العمل لدى الجمعية إلا أن هذا لا ينكر اهتمامها بالبعد الأمازيغي للشخصية الجزائرية، وإنما الظرف الذي كانت فيه الجزائر كان يلزم على الجمعية توحيد كل المكونات بالرغم من اختلافاتها تحت راية العروبة والإسلام.

ففي تحديدهم لطبيعة الحركة الإصلاحية فقد كان عليهم أن يختاروا بين التركيز على التعليم لخلق زعماء ذو مؤهلات عالية لمواجهة خصوم الإصلاح، أو مواجهة الوضع الحالي دون خوف أو رأفة حيث كانت الغلبة للرأي الثاني حيث استخدم بن باديس كل من الصحافة* والمدرسة لكي يهاجم أعداءه، ولكي يعد الأرض

---

[1] عبد الحميد بن باديس الصنهاجي، **ما جمعته يد الله لا تفرقه يد الشيطان**، جريدة البصائر، العدد3، الجزائر: جمعية العلماء المسلمين، 17 جانفي 1936، ص 3.

[2] جريدة الشهاب، المجلد 13، الجزء12، قسنطينة، فيفري 1937، ص510.

[3] نفس المرجع. ص19.

[4] أبو القاسم سعد الله، 1900-1935، الجزء2، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 395، 396.

[5] Lahouari. Addi. Op.cit. p25.

*عن الصحافة أسس بن باديس جريدة المنقذ عام 1925 حيث صدر لها ثمانية عشر عددا ثم أوقفت من قبل السلطات الفرنسية، عقبها إنشاء بن باديس جريدة الشهاب التي كانت تعتبر من أكثر الجرائد تأثيرا خلال العقدينكما لا ننسى مساهمة لأهم الشخصيات إضافة إلى بن باديس في تلك الفترة العلامة ابن عيلوه أيضاًونشاطه الإصلاحي داخل الجزائر، حيث شرع في حملة واسعة ليبث أفكاره فأوجد أولا جريدة "البلاغ الجزائري" التي كانت من أكثر الجرائد العربية

لخلق منظمة وطنية للعلماء.[1] كان عبد الحميد بن باديس ومن معه من رجال الحركة الإصلاحية الإسلامية السلفية التي تبلورت في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بداية من 1931، يؤمنون إيمانا لا تشوبه شائبة باللغة العربية والدين الإسلامي، ووجوب إحيائهما ونشرهما بين كافة أبناء الجزائر بعد أن عمل الاستعمار على محاولة محوها في الجزائر. فقد ناضلت الجمعية من أجل تحرير من الاستعمار الفرنسي تحت ثلاثية: الإسلام ديننا، والعربية لغتنا، والجزائر وطننا، ضد كل من الفرنسية والتنصير والاندماج والتجنيس التي كانت فرنسا ورجال التبشير المسيحي يحاولون فرضها على الجزائريين طوال عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830، 1962).

أما عن الشأن التعليمي فقد دعا العلماء إلى استرجاع الشخصية الثقافية العربية الإسلامية للجزائر بواسطة التعلم والوعظ والإرشاد. فبحسب رأي الفرنسي جوزيف ديبارميJoseph Desparmet"أحد المستشرقين الفرنسيين المهتمين بالتحولات الفكرية والدينية والسياسية في الجزائر "فإن ابن باديس قد استعمل طريقة جديدة في محاضراته في الجامع الأخضر لكي يعد طلابه لمسؤولياتهم الوطنية. فقد علمهم المحفوظات العربية والأناشيد الوطنية كما بحث العلماء على طريق خاصة لإصلاح التعليم، حيث اتبعوا في المساجد الطريقة التقليدية لتعليم القرآن والسنة، وكانوا يدعون إلى تناول علمي ومتحرر في تفسير هذين المصدرين الإسلاميين. كما حاولوا أن يطهروا اللّغة العربية من اللّغة الدخيلة والاستعمالات الهجينة. ومن المساهمات الهامة للعلماء خلال العشرينات خلق وبعث التاريخ الوطني ونشر الماضي الجزائري ليعرفه الطلاب، كما ادخل العلماء تدريس التاريخ العربي إلى الجزائر، فكانوا يلقنون طلبتهم أن جميع سكان إفريقيا الشمالية من أصل عربي.[2] وهذا نوع من النكران للبعد الأمازيغي المشكل للهوية الجزائرية.

جمعية العلماء المسلمين أول حركة إسلامية جيدة التنظيم في الجزائر الحديثة، فأدخلت الأفكار السلفية إلى البلاد وفي نفس الوقت أعلنت الشعار الوطني الذي بقي ساريا إلى في برامج الأحزاب السياسية وبعده جبهة التحرير الوطني حتى بعد الاستقلال.[3] كما تبنت الجمعية استراتيجية لمواجهة الاستعمار الفرنسي، قائمة على تغيير عقليات الأفراد، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تغيير محيطهم الاجتماعي إن كان أغلب الكتاب قد اتفقوا أن العلماء كانوا بعيدين عن السياسة، فإنهم متفقون أيضا على أن هدف العلماء البعيد كان سياسيا سواء أرادوا

الأسبوعية انتشاراً في ذلك الوقت والتي حملت أفكاره ليس فقط داخل الجزائر ولكن أيضاً في كامل إفريقيا الشمالية والشرق الأدنى وإنجلترا ويسمي اوغيسطين بيرك ابن عليوة "بالمبشر الحديث" يجمع إلى الثقافة الإسلامية الانضباط الأوروبي.

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء 2، مرجع سابق الذكر، ص.389.

[2] نفس المرجع، ص401.

[3] رون، هاليير ،**مرجع سابق الذكر**. ص28.

ذلك صراحة أو لم يريدوه. وقد خضع العلماء خلال الثلاثينات والأربعينات إلى نفس المعاملة التي خضع لها السياسيون من قبل الإدارة الفرنسية، فزجت بهم في السجون ووجهت لهم شتى الاتهامات والأحكام القاسية، فكانت مشاركة العلماء في المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936 قد جلبت عليهم النقم الخصوم والإدارة معا بدعوى أنهم قد انحرفوا عن هدفهم الديني وكأن الدين عند هؤلاء هو العبادة فحسب، وكان موقف ابن باديس من قضية الأمة الجزائرية سنة 1936 أيضا قد جعل أصابع السياسة تتحرك متهمة الجمعية بأنّها تخوض فيما لا يعنيها.[1]

أدرك الشيخ «عبد الحميد بن باديس» (1889-1940) بعد استقرائه لتاريخ الجزائر الحديث أن الشعب الجزائري يواجه قوة كبيرة لا يستطيع أن يقاومها بالمعارك الحربية والقتال فحسب، بل يجب أن تتهيأ الأمة من جديد عبر إعادة تكوينها الثقافي والقومي والنهوض نهضة علمية تصحح انحرافات المجتمع وتزيل تناقضاته وانطلاقاً من ذلك كان اهتمامها منصباً على الإصلاح الديني والثقافي معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الايدولوجيا الاستعمارية.

بهذا كانت مساهمة العلماء في الحركة الوطنية خلال عقد من الزمن عظيمة حيث تجلت في العديد من المطالبات والإنجازات نوجزها في الآتي:

- لقد أعطوا الشعب الجزائري فكرة الاستمرار ببعثهم وتركيزهم على بعض القيم الاجتماعية والثقافية التي لولاها لكانت في طي النسيان.
- لقد كافحوا ضد الأمية وأعطوا الكثير من وقتهم وطاقاتهم لتحقيق برنامج التعليم الوطني الذي أساء الفرنسيون معاملته.
- أنّهم شنوا حملة ضد المرابطية والخرافات والاستغلال للجماهير باسم الدين من الجمعيات الطرقية التي كانت مادة مؤيدة من فرنسا.
- أنهم بدعوتهم إلى التفسير الديني والتقدمي للمصادر الإسلامية قد مهدوا الطريق أمام الوطنيين الآخرين من أجل الملائمة بين الوطنية في مفهومها الحديث وبين الأفكار الدينية والاجتماعية التي لطالما اعتبرت عقبات في طريق نجاح الوطنية.
- خلق أو بعث تاريخ الجزائر الوطني وآدابه وتعليمه واتجاهاته.[2]

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء3، مرجع سابق الذكر، ص 87.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء 2**، مرجع سابق الذكر، ص ص. 405،406.

المبحث الثاني: الهوية الجزائرية بين الاندماجيين والاستقلاليين

محاولات كل من نجم شمال إفريقيا وجمعية العلماء المسلمين في الدفاع عن الهوية الجزائرية، والذي قابله تعنت الإدارة الاستعمارية ومساعيها في طمس الهوية، يذهب بالضرورة إلى البحث في التيارين الآخرين والمتمثلين في تيار أول يحاول التقرب من الهوية والثقافة الفرنسية، وتيار آخر يحاول الاستقلال عن كل ما هو فرنسي، وبالتالي الاستقلال بهوية خاصة تمثل الجزائريين، وهو ما تمثل في التيار الاندماجي بقيادة الحزب الشيوعي الجزائري، وتيار استقلالي يتمثل في حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات والديمقراطية والذين استمر في نشاطهما جبهة التحرير الوطني يختزل فيه كل التيارات وكل التوجهات.

المطلب الأول: الحزب الشيوعي: التيار الإدماجي

في الوقت الذي تزايد فيه النشاط السياسي الوطني خلال فترة العشرينات والثلاثينات، والمطالبين بالانفصال عن فرنسا وأمام هذا الوضع الذي يحاول الانسلاخ عن فرنسا الرافضة لأي فكرة أو مطلب لهذا الفصل، كان بالمقابل ثلة من الجزائريين المتأثرين ولو نسبيا "قليلا أو كثيرا" بالثقافة الفرنسية يبحثون عن ذاتهم في هذا النشاط السياسي، وهو ما تأتى في نخبة الحزب الشيوعي الجزائري الذي كانت له إيديولوجية اندماجية، تحاول البقاء تحت اللواء الفرنسي، هذه الرغبة "قصد أو عن غير قصد"، تحمل في طياتها الكثير من التناقضات الهوياتية والاجتماعية وحتى السياسية بين الطرفين الجزائري، ففي الوقت الذي تتعارض بين المكونين الجزائري والفرنسي هوياتيا، تحمل كذلك تعارضا سياسيا، برفض/ قبول على الأقل فئتين من كل طرف، إذ أنه في الوقت الذي لاقت ترحبا من فئة جزائرية لاقت رفضا من فئة جزائرية أخرى، وهو نفس الشيء بالنسبة للطرف الفرنسي بين معارض ومرحب بالاندماج.

أولا: إيديولوجية الحزب الشيوعي الجزائري وعلاقتها بالشيوعيين الفرنسيين

يعتبر الحزب الشيوعي الجزائري امتداداً للحزب الشيوعي الفرنسي الذي استقطب مناضلين ومتعاطفين من الجزائر، الأمر الذي رفع من عدد المنخرطين من أوروبيين وجزائريين من 600 عضواً عام 1935 إلى 3500 عضواً عام 1936، كما زاد عدد المناضلين الجزائريين من 60 مناضلاً إلى 700 مناضل، غير أن الانفصال الرسمي للحزب الشيوعي الجزائري عن الحزب الأم ارتبط أساساً بتنامي النزعة التحررية لدى الأحزاب الوطنية الجزائرية[1]. وفي هذا السياق يدافع عبد الحميد بن زين* عن هذا الاختلاط والتبعية للحزب الشيوعي الفرنسي،

[1] . أحمد، مريوش، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج1، الجزائر: كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013، ص370.

* أحد مناضلي حركة التحرر الجزائرية منذ الأربعينات، انخرط في حزب الشعب، وكاتب صحفي في الخمسينات.

نظرا لكون الجزائر ومنذ احتلالها من طرف فرنسا وحتى الأربعينات كانت تعيش تحت قوانين الأهالي التي تمنع ظهور الأحزاب، والاستقلالية إنما كانت تدريجية إلى غاية الخمسينات.[1] فمن البديهي أن يكون للحزب إستراتيجية تتماشى والأوضاع المفروضة من قبل الاستعمار الفرنسي، والتي تقوم على المطالبة بالحقوق والاندماج بدعم من الشيوعيين الفرنسيين أنفسهم.

جاء في مطالب الحزب الشيوعي الجزائري مجموعة من النقاط الرامية إلى مساواة الجزائري بالفرنسي والعمل على اندماج المكونين، والتي تتمثل في إلغاء المحاكم والضرائب الخاصة بالجزائريين والمشاركة في تسيير المؤسسات والمجالس المحلية، وكذا حق التمثيل في البرلمان الفرنسي، إلا أن الحزب عارض كل فكرة ترمي إلى الاستقلال التام كما يفعل حزب الشعب الجزائري، وذهب إلى حد التساؤل حول الدور الذي يلعبه حزب الشعب الاستقلالي بالقول: هل يمكن الحديث عن إمكانية الاستقلال في الوقت الحالي؟ وهو التساؤل الذي طرحه الحزب، والإجابة جاءت من الطرف الفرنسي سنة 1939، حين صرح موريس تورز Maurice Thorez" *إن ما نريده هو وحدة بين الشعبين الفرنسي والجزائري، وحدة حرة تعني أيضا الحق بالطلاق، لكن ليس بالضرورة واجب الطلاق*".[2]، وهو ما كان يبحث عنه الطرفان الفرنسي والحزب الشيوعي الرامي إلى دمج الجزائر بفرنسا وفق ما يتلاءم وسياسة المستعمر الفرنسي.

لا يخفى على أحد العدد الهائل من الجزائريين الذين شاركوا في الحرب، سواء كانوا جنودا على الجبهة الأوروبية أو عمالا في المصانع الفرنسية، ولهذا كان الجزائريون مندمجين في الحرب ومتأثرين بها بعمق، ونتيجة لذلك شاعت بينهم أفكار جديدة وتعلموا لغات مختلفة ومارسوا عادات لم تكن معروفة لديهم، واستفادوا من تجارب الغير، فأكثر الكتاب كانوا قد اتفقوا ان الجزائريين قد تعلموا من الحرب دروسا لا تقدر بثمن ومنذ سنة 1918 قال كاتب فرنسي: " *إن الجزائريين قد جربوا الحياة الأوروبية ولامست عقولهم أفكار لم تتسرب إلى أذهان أجدادهم من قبل*" [3] وكان من رأي هذا الكاتب أن عودة هؤلاء الجزائريين الجدد إلى قراهم قد تكون عاملا دعائيا لصالح فرنسا. ولكن نفس الكاتب قد عبر عن خوفه ان تصبح مراكز عدوة ضد فرنسا.

إن الحزب الشيوعي الجزائري تشكل في الأساس من مجموعة دعاة الاندماج في المجتمع الأوروبي الذين ظلوا يؤكدون على فكرة المطالبة بالمساواة وإلغاء قانون الأنديجينا وضرورة التمثيل النيابي للجزائريين، متأثرين بالأفكار

---

[1] عبد العالي، رزاقي، **الأحزاب السياسية في الجزائر: خلفيات وحقائق**، الجزء1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990. ص ص 102، 103.

[2] نورالدين ثنيو، **مرجع سابق الذكر**، ص 224.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء 2، مرجع سابق الذكر، ص. 284.

الفلسفية للثورة الفرنسية.[1] متجاهلين بذلك لخصوصية الثقافة العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري. وبالرغم من هذا التأثر إلا أن القوانين الفرنسية ظلت تضع العراقيل المميز، فقد اشترط القانون الصادر في: فيفري 1919، الصفات الواجب توفرها عند التمثيل النيابي والتي منها ما يلي:

. الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية.

. أن يكون موظفا في الدولة أو العمالة أو البلدية أو يتقاضى راتبا من السلطات الفرنسية.

. يحمل شهادة تعليمية من المعاهد الفرنسية.

. يحمل وساما فرنسيا وأن يكون قد نال جائزة من الفرنسيين.[2]

والملاحظ من هذه الشروط هو أنها تعجيزية من الأساس حيث انها لا تتطابق مع إجمالي الجزائريين لما تتضمنه من عمالة وخيانة لمبادئ المقاومة الجزائرية، غير أن هذا لم يمنع من حدوث هامش صغير من الممارسة النيابية لبعض الشخصيات الجزائرية.

إن التشابه الموجود بين إيديولوجية الحزبين الشيوعيين الجزائري والفرنسي، واعتبار الحزب الفرنسي كمؤثر في الفكر الحزبي الشيوعي الجزائري، يطرح تساؤلين رئيسيين: هل حقا الحزب الشيوعي الفرنسي ساند القضية الجزائرية؟ وإن كان كذلك هل يمكن اعتبار الحزب الشيوعي الجزائري حزبا استقلاليا وليس اندماجيا؟، والإجابة على هذا التساؤل تتضح من خلال تتبع مسارات الحزب الشيوعي الفرنسي وموقفه من القضية الجزائرية، ومتطلبات الدور السياسي للحزب على الساحة السياسية الفرنسية، فهو يراوح بين الإيجاب والسلب، ويتضح ذلك جليا في موقف قيادة الحزب وخطابه السياسي، ففي بداية الثلاثينات من القرن العشرين، أشار الأمين العام للحزب موريس توريزMaurice Thorez أمام مجلس النواب الفرنسي أحقية الشعب الجزائري بنيل الاستقلال، حيث قال أنه من حق الشعب الجزائري الحرية والاستقلال والتخلص من قبضة الاستعمار. لكن ومع وصول اليسار إلى الحكم عام 1936 تراجع نفس الشخص عن موقفه حينما صرح خلال زيارته للجزائر سنة 1938 قائلا: "*من مصلحة الجزائر أن تبقى مرتبطة بفرنسا.*"[3] وهي التقلبات التي يمكن القول إنها كانت

[1] نفس المرجع. ص52.

[2] نفس المرجع. ص53.

[3] زبير، رشيد، **موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية**، "مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية"، العدد09، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013، ص144.

سببا في عدم اتخاذ الحزب الشيوعي الجزائري موقفا في صالح القضية الجزائرية وغير تابع ولو نسبيا لصالح الطرف الفرنسي الاستعماري.

ثانيا: مكانة الهوية في نشاط الحزب الشيوعي

عرفت سياسة الحزب الشيوعي الجزائري ازدواجية في توجهاته، فمن جهة نجده يناهض حزب الشعب ذو التوجه التحرري، واصفاً إياه بعمالة التروستات وكبار الاقطاعيين الأوروبيين، كما أتهمه بتعزيز الشقاق بين الجزائريين والفرنسيين، كما أنه يحمله مسؤولية مجازر 8 ماي 1945، ومن من جهة ثانية نجده يتبنى الطرح المقابل بعد عام من ذلك ويظهر ذلك في دعوة الحزب إلى إقامة جمهورية ديمقراطية جزائرية لها دستورها وبرلمانها وحكومتها، غير أنه أصر على انضمام الجزائر في الاتحاد الفرنسي، واستمرت القطيعة بين الحزب الشيوعي وحزب الشعب إلى غاية اندلا ع ثورة الفاتح نوفمبر 1954.[1]

إن التعامل الفرنسي مع الاندماجيين كان يلقى في كثير من المرات الرفض والمحاربة مثل رفض الحكومة ومجلسي البرلمان عام 1933 استقبال وفدهم الذي تنقل إلى باريس لدعم مشروع بلوم فيوليت* لعام 1931، ورفض الوزير ريجنر Regnier عام 1935 النظر في أي تطور للمستقبل، والكشف من على منبر مجلس الشيوخ عن اقتراح فرحات عباس السري بإلغاء نظام الأحوال الشخصية الإسلامي مع منح المواطنة الفرنسية.[2] وهو ما يعبر عن فشل وتقلص حظوظ الحزب في كسب التأييد من الطرفين سواء من الجانب الجزائري أو الفرنسي.

وعليه فإن سياسة الحزب الشيوعي الجزائري في مجملها امتثلت للتوجه الفرنسي من حيث عدم اعترافه بالأمة الجزائرية كأمة مستقلة، وكذا سعيه للجمع بين إيديولوجيتين متناقضتين بين أصحاب الثقافة العربية الإسلامية وأصحاب الثقافة الفرنسية الغربية، وهذا ما جعله يركز على التعبئة المستمرة لأعضائه، كما أنه ربط بقاء الشعب الجزائري واستمراره بمساعدته وبقائه تحت الوحدة الفرنسية،[3] فالحزب لم يؤمن بوجود مجتمع ودولة

---

[1] . علي، محافظة، **العرب والعالم المعاصر**، عمان: دار الشروق، 2008، ص 221.

*هو مشروع سمي بهذا الاسم نسبة إلى صاحبه موريس فيوليت الذي كان حاكما عاما على الجزائر، وهو يدخل في خانة القوانين الإدماجية الفرنسية، قدم سنة 1936 مشروعا يتكون من 8 فصول و50 مادة، ينص على تقسيم الجزائريين إلى فئتين، فئة الأقلية المثقفة والتي تنتخب من طرف الفرنسيين تمنح لها الحقوق الفرنسية وفئة أغلبية وعامة الشعب لا تمنح لهم الحقوق، ففي الوقت الذي لاقى هذا المشروع ترحاب ورضى وقبول مجموعة من المثقفين والإدماجيين الجزائريين لاقى بالمقابل رفضا من نجم شمال إفريقيا الذي يرى في المشروع أنه يربط الجزائر بفرنسا، ويتنافى مع مطامح الشعب الجزائري ومن المعمرين الفرنسيين كذلك لأنهم يرون أنه يجعلهم متساوين مع الجزائريين.

[2] شارل روبير، جيرون، **مرجع سابق الذكر**، ص 143.

[3] نورالدين، ثنيو، **مرجع سابق الذكر**، ص250.

جزائرية خارجة عن نطاق الدولة الفرنسية وأي محاولة نحو ذلك هي نوع من التوجه نحو الفناء، وكأن الحزب يحاول معارضة والوقوف في وجه الوطنيين ودعاة الاستقلال.

تعتبر هذه القضايا وأخرى محل اهتمام الحزب الشيوعي الجزائري والتي شكلت عائقا له، وأدت به إلى الفشل في تجنيد الجماهير، وما لم يكن يعيه أنصار هذا التيار، أن سياسة الدمج قد استخدمته السلطات الفرنسية من أجل طمس السمات المميزة للمجتمع الأهلي " القصد المجتمع الجزائري"، فرغم الوعود التي قطعت وأوفي بها جزئيا حوربت المؤسسات الإسلامية مباشرة أو مداورة...فكان القضاء هو المستهدف وحسب الأميرال جيدون Gueydon " *يجب أن يمحى القاضي المسلم أمام القاضي الفرنسي فنحن الفاتحون، فلنعرف كيف نفرض إرادتنا* "[1]، فصار المسلمون يحاكمون أمام هيئات فرنسية ومن الفرنسيين.

وفي خطاب ألقاه وزير الداخلية الفرنسية آنذاك سارو جاء في فحواه أنه ورغم المدة الطويلة بين 1865 و1937 لم يتجنس من الجزائريين سوى 3400 شخص جزائري من بين 6 ملايين،[2] هذا المثال من بين مجموعة من الأمثلة التي تبين عدم فاعلية المطلب الإدماجي بالنظر إلى تعامل الطرف الجزائري مع مستعمر يحسن التلاعب بالسياسات وتغييرها بأخرى لصالحه، وإنما قبول الطرف الفرنسي بمطالب الإدماجيين الجزائريين من أجل احتوائهم كنخبة أولا ثم القضاء على مطالبهم ثانيا.

المطلب الثاني:حزب الشعب الجزائري–التيار الاستقلالي–

بعد الضغوطات التي مارستها السلطات الفرنسية على نجم شمال إفريقيا، عمل هذا الأخير للخروج من السرية للعلانية، عبر البحث عن غطاء شرعي يمكنه من ممارسة نشاطه الحزبي من خلال تأسيس جمعية " أحباب الأمة " والتي استمر نشاطها حتى تأسيس حزب الشعب الجزائري[3]، الذي ظل العمود الفقري في سياسة المطالبة بالاستقلال والعمل على تحقيق ذلك بكافة الوسائل ومنها السلاح[4]، فالحزب واصل طريق نجم شمال إفريقيا وإن كان برنامجه مخالف لبرنامج النجم في الاصطلاحات والتعابير الجديدة احترازا من المتابعة القانونية وخاصة في الأيام الأولى وبقي ميثاق 1933 هو البرنامج الأساسي[5].

---

[1] شارل روبير، جيرون، **مرجع سابق الذكر**، ص106.

[2] جريدة الشهاب، المجلد 13، الجزء 12، قسنطينة، 1937، ص551.

[3] . علي محمد، الصلابي، **مرجع سابق الذكر**، ص 46.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء10، 1962/1954، الجزائر: دار البصائر، 2007، ص18.

[5] محفوظ، قداش، محمد، قنانش، **حزب الشعب الجزائري1937–1939**، ترجمة أوذاينية خليل، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص19.

في 11 مارس 1937 أسس ميصالي الحاج حزب الشعب الجزائري من باريس، وكان هدفه جعل الجزائر تتمتع جميع الحقوق المخولة للأمم الأخرى، ومن ثم التخطيط لنقله من فرنسا إلى الجزائر، غير أن مطالباته الثابتة باستقلال الجزائر عجلت في حله في 26 سبتمبر 1939[1]. إلا أنه حافظ على نشاطه السري لتعبئة المجتمع بضرورة الاستقلال. وهذا ما يظهر من خلال المشاركة الشعبية في انتفاضة 08 ماي 1945.[2].

وبالنسبة للشعار الذي يتبناهوالمتمثل في مصطلح "الشعب"، وكذا ملخص برنامجه الذي يقوم على ثلاثية: "لا اندماج، لا انفصال، وإنما تحرير"[3]، فإنه جعل منه حزبا شعبويا ومعبرا فعليا لإرادة الشعب من جهة لكن يبقى التساؤل المطروح حول فكرة لا انفصال التي يقصدها نخبة حزب الشعب؟ هل الغرض منها البقاء تحت حكم الفرنسيين في شكل فدرالية جزائرية؟ أم أنها محاولة لتغليط المستعمر الفرنسي فقط خوفا من الحل؟.

لفهم أكثر لهوية الحزب وأفكاره بخصوص القضية الجزائرية لابد من التمعن في هذه المواد المعمول بها في برنامجه وهي كالتالي:[4]

أولا: الميدان السياسي

1_ إلغاء قانون الأهالي، قانون الغابات وكل القوانين الاستثنائية.

2_ إعطاء الحريات الديمقراطية: حرية الصحافة والجمعيات والتفكير والنقابة والاجتماع، المساواة في أداء الخدمة العسكرية بين الجزائريين والفرنسيين، والاعتراف بالدين الإسلامي.

3_ إلغاء المنح التي تعطى للمسيحيين الكاثوليك والبروتستانت.

4_ تغيير المجالس المالية إلى مجلس جزائري منتخب من طرف الجميع دون الأخذ بعين الاعتبار عنصر الدين واللغة.

5_ فصل السلطات.

---

[1] . علي محمد، الصلابي، **مرجع سابق الذكر**، ص 48.

[2] زيدان، زبيحة، **مرجع سابق الذكر**. ص73.

[3] محمد، قنانش، حزب الشعب الجزائري 1937- 1939: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص22.

[4] محفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري 1937- 1939، مرجع سابق الذكر، ص33.

ثانيا: الميدان الاجتماعي

1_ تطوير التعليم باللغتين العربية والفرنسية.

2_ التعليم الإجباري باللغة العربية للسكان الأصليين وعلى كل المستويات.

كما توجد مطالب أخرى في برنامج الحزب تتمثل في مطالب إدارية واقتصادية، وأما المطالب السابقة الاجتماعية والسياسية تظهر مدى رغبة حزب الشعب وعمله على استرداد هيبة الشخصية الجزائرية وتحقيق مطالبها بما يتيح لها فصل الشخصية الجزائرية عن الشخصية الجزائر، التي طالما عمل على ترسيخها دعاة الاندماج في البداية.

ومن أجل هذا وضع الحزب استراتيجية في نشاطاته وحتى برنامجه قسم إلى قسمين حسب كل من مصالي الحاج ومفدي زكريا، عندما صرح الأول بأن برنامج الحزب ينقسم إلى قسمين: المطالب المستعجلة وتعني تطبيق القوانين الديمقراطية والاجتماعية، والمطالب السياسية ومنها تأسيس برلمان جزائري مع توضيح مفاهيم الوطنية الجزائرية واستقلال الجزائر، أما مفدي زكريا فقد ركز على فكرة إنشاء برلمان له الحق في التشريع وينتخب من طرف سكان الجزائر.[1] وهو ما يوضح فكرة الدفاع الفعلي عن الهوية الوطنية ومحاولات مطالب التمثيل الانتخابي من خلال إنشاء هيئة منتخبة تشرع حسب مكونات الهوية الجزائرية، وتمنع التشريعات الدخيلة والغربية البعيدة عن ثقافة الجزائري.

بداية من سنته الأولى حاول حزب الشعب تبيان توجهه العربي الإسلاميوأنه ضد أي محاولة لفرنسة المجتمع الجزائري، ومدافعا عن مطالب الجزائريين وهو ما جاء في مجلة الأمة، "*الاندماج وهم وفي جوهره لا يمثل سوى سياسة إفناء لصالح المستعمرين، الجزائر القوية بأكثر ن ستة ملايين من البشر يتحدثون نفس اللغة ولديهم نفس التاريخ والدين، اللذان يتمسك بهما الشعب بشدة، لا يمكن تندمج أو تنمحي، ولكن يمكنها أن تصير حليفة... ونتيجة لذلك الجزائر المتحررة مع تمتعها بالحريات الديمقراطية للجزائر، وباستقلالها الإداري والسياسي والاقتصادي الداخلي، ستندمج بحرية في منظومة الأمن الجماعي الفرنسية والمتوسطية*.؟ [2] وهو ما يطرح قضيتين رئيسيتين في عمل حزب الشعب هما فكرة لا اندماج ولا انفصال، وبالتالي تكون الجزائر أمام متضادين، وعليه يمكن القول إنالفكرة الثانية أي لا انفصال الغرض منه تغليط الرأي الفرنسي والهروب من

[1] محمد، قنانش، حزب الشعب الجزائري 1937- 1939: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص21.

[2] محفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري 1937- 1939، مرجع سابق الذكر، ص21.

الحل القانوني للحزب ليس إلا. كما أن الحزب يظهر معارضته الشديدة للحزب الشيوعي والاندماجيين وبشكل مباشر من خلال محاربته لفكرة الاندماج.

طالب حزب الشعب بدمقرطة الحياة العامة في الجزائر بحيث تتحول المجالس الاستشارية والعامة والمندوبيات المالية إلى برلمان جزائري، ينتخب بالاقتراع العام من دون تمييز بين السكان، من حيث الدين، أو الجنس أو اللغة أي المعاملة المنصفة والعادلة لكل من المسلمين وغير المسلمين، فالدولة قائمة بالفعل في الجزائر وليس بالقوة الشرعية لأنها تدار من أقلية أوربية تتحكم بزمام المندوبيات المالية والمجلس الأعلى فضلا عن الاقتصاد كله، ويكفي أن تخضع هذه المؤسسات للمنطق السياسي وللآلية الديمقراطية، من حيث الترشح والتصويت لكي تتحقق الدولة الجزائرية المستوفية الشرعية ...[1] وهي مضامين ومتطلبات الدولة الديمقراطية، وفيه الكثير من مطالب التغيير الجذري والراديكالي عكس ما يشاع من طرف بعض الباحثين، بما أن الحزب يطالب الانتقال من نظام حكم كولونيالي إلى نظم حكم شرعي مستقل عن المستعمر ويدار من طرف منتخبين جزائريين، ينتخبون من طرف المواطنين الجزائريين، ويمكنه من المساواة بين الجزائريين بالرغم من اختلافاتهم التي حاول المستعمر الفرنسي الاستثمار فيها.

المبحث الثالث: جبهة التحرير الوطني بين مواصلة الكفاح وإدارة مرحلة الاستقلال

بعد حل حزب الشعب من قبل السلطات الفرنسية بالنظر إلى ثقله وجديته في النضال السياسي، كان لزاما على الجزائريين الانضواء تحت تنظيم سياسي آخر من أجل مواصلة الكفاح، وهو ما تجلى في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التي عملت على التزاوج بين البعدين الداخلي والخارجي، والتأسيس لمرحلة جديدة من النضال السياسي والعمل كذلك على إيجاد قناة تجمع كل الجزائريين باختلاف أيديولوجياتهمومنطلقاتهم الفكرية والاجتماعية، وجعل قضية الاستقلال والوحدة مبدأ للنضال السياسي والعسكري، وهو ما تمثل في جبهة التحرير الوطني.

كانت لطبيعة نشأة جبهة التحرير الوطني، القائمة على الشقين السياسي والعسكري، أثرا على جعل النضال أكثر جدية ومتانة، خاصة في ظل تدويل القضية الجزائرية ودرجة الوعي الذي اكتسبه الجزائريين بخصوصياتهم المختلفة عن فرنسا وعن الفرنسيين، وهو ما ساعد على الاستقلال لكن في ظل عدم وضوح الرؤية حول الجزائر المستقلة وهو التحدي الذي سيواجهه جبهة التحرير الوطني مستقبلا بعد الاستقلال في

[1] نورالدين، ثنيو، **مرجع سابق الذكر**، ص247.

إدارة مرحلة الاستقلال هذا من جهة ومن جهة أخرى بالنظر إلى التركيبة البشرية للحزب المختلفة التوجهات والانتماءات.

المطلب الأول: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

جاءت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كتتمة لما بدأ فيه حزب الشعب الذي اتسم بالجدية. ومن أهم نشاطات الحركة الاجتماع الذي أقامته مع العديد من قيادات الحركة الوطنية بسطيف يوم 27/ 02/ 1943، والذي قدم للسلطات الفرنسية بتاريخ 31/ 03/ 1943 بمناسبة نزول قوات الحلفاء بمدينة وهران، ولقد تضمن البيان المطالبة بتطبيق نظام جديد مستوحى من ميثاق الأطلنطي الذي نص على حق الشعوب في تقرير المصير.[1] وبالنظر لسياسة حزب الشعب المتميزة بالجدية في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي، تم حله من طرف سلطات هذا الأخير فاضطر مصالي الحاج إلى تأسيس حزب جديد هو: "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " في 10 نوفمبر 1949،[2] التي ناضلت من أجل استقلال الجزائر ورمت بالقضية إلى إعطائها البعد الجدي داخليا وخارجيا بما يسمح ويساهم في التخلص من الاستعمار الفرنسي، محاولة التخلص من القيود الفكرية التي ترسخت لدى بعض الجزائريين على أنهم جزء من فرنسا وأنهم امتداد لها، وذهبت إلى محاولة إقناع المؤسسات والمجتمع الدولي بضرورة فصل ما هو فرنسي عن أمة جزائرية تختلف عنها كليا.

انطلقت الحركة في نضاله من أجل الاستقلالإلى الاقتناع بأن الظاهرة الاستعمارية في الجزائر عملت أكثر على إفراز التباينات والفروق بين الجزائريين المسلمين وبين الفرنسيين ولم تستطع فرنسا خلافا لما زعمت استدراج الجزائريين إلى الحياة الحضارية والمدنية كما تزعم بل ساهمت في توسيع الهوة بين المجتمعين إلى حد الاحتكام للثورة،[3] وكأن بالحركة ذهبت إلى إعطاء القضية الجزائرية بعدا عالميا وإخراجها من الصبغة المحلية، ومن أجل هذا قدمت الحركة مجموعة من الوثائق السياسية كشفت فيها فضائح الوجود الاستعماري في الجزائر، وطالبت بأحقية الشعب الجزائري في السياق الدولي الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، في الاستقلال من أجل بناء مؤسسات الدولة الحديثة، مؤكدة على وجود أمة جزائرية قائمة وفق ما تعارفت عليه وحدات المجتمع

---

[1] زيدان، زبيحة، **مرجع سابق الذكر**. ص73.

تعتبر حركة حيادية بين جناحي المصاليين المؤيدين لمصالي الحاج، والمركزيين المؤيدين للجنة المركزية في الخلاف الذي دار بين الطرفين من جراء عقد اللجنة المركزية لمؤتمر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في أفريل 1953.

[2] زيدان، زبيحة، **مرجع سابق الذكر**. ص73.

[3] نورالدين، ثنيو، **مرجع سابق الذكر**،

الدولي،[1] وعلى عكس التيارات والأحزاب السابقة سعت الحركة إلى إرساء دولة جزائرية بمؤسساتها الخاصة والمسئولة عن إدارة مجتمع له خصوصياته المختلفة تماما عن المجتمع والخصوصية الفرنسية.

استمرت الحركة في الممارسة الشرعية كغطاء لحزب الشعب الذي كان ينشط في السرية، وفي مرحلة قريبة من بداية الثورة جرى داخل الحزب بعض الخلاف حول الطرق المؤدية للاستقلال: هل هو مقاطعة العمل السياسي داخل النظام أو التعامل مع النظام بوجهين: وجه ظاهري تمثله المشاركة في الانتخابات ووجه باطني وسري وهو الإعداد للثورة المسلحة، وقد استقر الرأي على ذلك المنهج فأصبحت حركة انتصار الحريات الديمقراطية هي الوجه السياسي الظاهري والمنظمة الخاصة هي النواة لتحضير الثورة في السرية،[2] ومنه تم التوصل إلى نقطة مفادها أن السبيل الأوحد للاستقلال هو الثورة، فتم تعيين محمد بوضياف كمسؤول وطني مكلف بتشكيل إدارة لتطبيق قرارات الاجتماع، وإلى جانبه مجموعة من المناضلين من أمثال ديدوش مراد ولعربي بن مهيدي وحسين آيت أحمد، وعلى إثر هذا اجتمعت مجموعة الستة (06) يوم 20 أكتوبر 1954، وخلصوا إلى إعطاء التسمية الجديدة " جبهة التحرير الوطني" وجناحه العسكري " جيش التحرير الوطني"، كما حددوا يوم 01 نوفمبر 1954 تاريخا لاندلاع الثورة التحريرية المسلحة.[3] فالخيار المسلح المتوصل له لا ينفي الجهود المبذولة من طرف الحركة الوطنية بالرغم من سلبياتها، إلا أن السياسة الاستعمارية التعسفية التي أدت إلى قمعها، أمر حتم التوجه نحو هذا النمط من الكفاح.

لقد اهتمت الحركة الوطنية حقيقة بالهوية الوطنية، إلى درجة نفي البعض منها على أنها أحزاب، لما لهذه الأخيرة من إقصاء للبعض، فدافعت عن العربية والإسلام بشدة، وطغت على خطاباتها وأعمالها، كما كان لدعاة إلحاق الجزائر بفرنسا نصيب في عمل الحركة وهو ما تجلى في الحزب الشيوعي ودعاة الاندماج، وفي المقابل لم تنل الأمازيغية نصيبها الكافي في الحركة الوطني إلا ما ربطها بالإسلام والعربية (نظرا للظروف التي كانت توجب على الجزائريين توحيد الصفوف تحت مسمى واحد عربي إسلامي، وهذا لا ينفي محاولات نجم شمال إفريقيا وجمعية العلماء المسلمين)، فالإسلام والعربية والفرانكفونية استمرت تداعياتها في الوقت الحالي لأنها وجدت من يدافع عنها أثناء الاستعمار، وبالعكس من ذلك، ولأن البربرية لم تلقى ذلك الاهتمام الذي حظيت به العناصر المذكورة من قبل، رأى دعاتها في وجوب مقاومة هذا التغييب أمر لابد منه للحصول على الحقوق والإبقاء عليها قائمة. إلا أن هذا لا ينكر الجهود المبذولة من رجال الحركة الوطنية في مقاومة الاستعمار

---

[1] المرجع نفسه، ص258.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 10،**مرجع سابق الذكر**، ص18.

[3] ياسين، ربوح، **مرجع سابق الذكر**. ص75.

الفرنسي، ومحاولات الدفاع عن الهوية الجزائرية بالشكل الذي يخفي تلك الاختلافات الحاصلة على مستوى أحزاب الحركة.

المطلب الثاني: مرحلة الأحادية الحزبية في الجزائر وهيمنة جبهة التحرير الوطني

لقد حتم التاريخ على الجزائر بعد الاستقلال اللجوء إلى الأحادية الحزبية، وبعيدا عن كل الأقاويل المتداولة بشأن العراقيل المزعومة المنسوبة لأحزاب الحركة الوطنية، اتخذت الحكومة الجزائرية المؤقتة من حزب جبهة التحرير الوطني حزبا وحيدا لقيادة الدولة الجزائرية، وهو الحال الذي استمر إلى غاية 1989، تاريخ إعلان التعددية الحزبية في الجزائر، وفي هذه الفترة التي كان لزاما على السلطة ومنه جبهة التحرير الوطني بناء دولة جامعة للاختلافات الإيديولوجية والثقافية والهوياتية، ومجابهة التحديات التي كانت تنتظرها لقيادة الدولة في تلك الفترة.

أولا: سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني ونظرته للهوية

شهدت فترة الأحادية الحزبية بداية من عشية الاستقلال فرض سيطرة لجبهة التحرير الوطني على جميع مستويات الحكم في الجزائر، وهذا بالنظر إلى التحديات* التي كانت تنتظرها من جهة وكذا اعتمادها على الشرعية التاريخية والثورية للقيادة، *"فكانت السلطة في الجزائر ما بين 1962 و1988 تبحث عن شرعية في الإدعاء أنها وريثة المعركة من أجل الاستقلال، وتنهل من مرجعيات أخرى منها التنمية الاقتصادية الاشتراكية، وسياسة عدم الانحياز تجاه الكتلتين الشرقية والغربية في السياسة الخارجية أو رقابة الدولة على قيم الإسلام. ويبقى الإجماع الوطني الرافعة لأيديولوجية متموجة، لقد أصبح نوعاً من آليات محددات الهوية، يحاول مسح الاختلافات اللغوية والإقليمية، وأن يكون (توفيقياً)، ونافياً للمواجهات الاجتماعية، ومصلحاً جلياً لمساوئ الحداثة."*[1] ولأجل بسط هذه السيطرة صدر ميثاق الجزائر 16 إلى 21 أفريل 1964 عن المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني وقد أعطى هذا الميثاق مسألة استرجاع اللغة العربية أهمية و اهتماما بالغا حيث كان الشعب الجزائري في هذه الفترة متحمسا إلى استرداد كل عناصر هويته و شخصيته، ليتواصل الرهان الثقافي تدعيما لمكاسب الانتصار على المستعمر باستعادة معالم الهوية الوطنية ، فاللغة العربية من خلال هذا الميثاق هي العمود الفقري للثقافة الجزائرية.[2]

---

* يرى بن جامين ستورا في كتابه تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962/1988، أن نظرة جبهة التحرير لإقرار التعددية السياسية والاجتماعية والثقافية في الجزائر يعني بأنها خطوة نحو تقسيم الشعب.

[1] بن جامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962/1988**، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية، وزارة الثقافة للكتاب، 2012، ص7.

[2] حفصة جرادي، رؤية لسياسة التعريب في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 28، الجزائر: الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مارس 2017، ص13.

أقر ميثاق الجزائر أنه لا يمكن الحديث عن أي مكون عرقي أو إثني يعارض الانتماء العربي الإسلامي واللغوي المشترك.[1] وهو ما يعد أرضية لبسط نفوذ جبهة التحرير الوطني الذي فرض مفهوم الحزب الوحيد تدريجياً، والذي الذي خرج حقاً من مؤتمر طرابلس الغرب، فتم حظر الحزب الشيوعي الجزائري، وحزب الثورة الاشتراكية بزعامة محمد بوضياف ولم يعد لجبهة التحرير الوطني الجديدة من منافس خارج صفوفها. وأُلغي كل تشكيل حزبي غير جبهة التحرير الوطني: وأي محاولة لإنشاء أي تنظيم سياسي أو حزبي إنما يعني تقسيم الشعب، وتفسخاً في أسس الدولة الواجب بناؤها، لن تكون هناك مسافة بين "الشعب" وممثليه من جبهة التحرير الوطني.[2] وعلى هذا الأساس تم إقناع المجتمع على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب وللدولة، وأن أي سياسة إنما لابد أن تقرها هي بنفسها، نافية أي محاولة للتعدد السياسي والاجتماعي.

ولأن إحياء وإعادة بناء الشخصية الثقافية والهوية الوطنية في دول العالم الثالث الحديثة الاستقلال مرتبط بكيانها وتوجهها السياسي، شهدت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة جهودا سلطوية قائمة أساسا على إعادة بناء ما خلفه الاستعمار الفرنسي من دمار على المستويين المادي والقيمي للمجتمع الجزائري، فكان لابد من تحقيق الأهداف التي نصت عليها مختلف النصوص التأسيسية للدولة الجزائرية من هنا جاء ما يعرف بالثورات الثلاث: الثورة الصناعية، الثورة الزراعية والثورة الثقافية التي يرتكز عليها مشروع بناء المجتمع الجزائري، ومن المهام الأساسية للثورة الثقافية الركائز التالية:

- تعزيز قيمة التراث الثقافي.
- إحياء آثار التراث الثقافي وأعماله الفنية ومتاحفه.
- استرجاع اللغة الوطنية.
- تحقيق ديمقراطية التعليم.[3]

إلا أن هذه الجهود الرامية إلى إعادة البناء إنما جاءت قائمة على التوجه الوحدوي الذي تريده جبهة التحرير الوطني، إذ أقرت من البداية بمركزية الهوية أي ما يعني إعلاء الهوية التي تريدها على هويات أخرى بل وألغت المكون الأمازيغي، وهو ما فتح أمامها جبهة المعارضة الأمازيغية بداية من الثمانينات، وسرعان ما اصطدمت السلطة الجديدة "بربيع الأمازيغ" في منطقة القبائل، وهو انفجار ثقافي حقيقي وضع على جدول

[1] جبهة التحرير الوطني، **ميثاق الجزائر**، الفصل الثالث، الفقرة الأولى، 16 إلى 21 أفريل 1964، ص 15.
[2] بن جامين ستورا، مرجع صابق الذكر، ص 24.
[3] حفصة جرادي، **مرجع سابق الذكر**، ص 11.

الأعمال التعددية اللغوية في الجزائر (العربية، البربرية، الفرنسية).[1] وهو ما تولد عنه جبهة ثقافية* بمنطقة القبائل رافضة لإلغاء المكون الأمازيغي، في الوقت الذي وجدت كل من اللغة الفرنسية واللغة العربية تمكينا لهما في الدولة والمجتمع الجزائري، فالأولى هي لغة الاقتصاد والسياسة في الجزائر، والثانية لاقت مجموعة من القوانين والتشريعات التي تخول لها الوجود.

كما أن المكون الآخر الذي لاقى نفسه أكثر مكون مكانة في الشخصية الجزائرية، هو ما تعلق بالتوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية ككل وتم إقراره منذ أول دستور للجزائر المستقلة، حيث *"مضت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية توجه مناحي نشاطها إلى طريق تشييد البلاد، وفاء منها للميثاق الذي أقره المجلس القومي للثورة الجزائرية في طرابلس، و طبقا للمبادئ الاشتراكية و الممارسة الفعلية للسلطة من طرف الشعب الذي يشكل طليعته الفلاحون، و الجماهير الكادحة، و المثقفون الثوريون."*[2] وأصبح أيديولوجية أكثر منه شيء آخر، بالحد الذي أخذ مكانة أكثر من كل المكونات الهوياتية الجزائرية.

ثانيا: الاختلالات التي واجهت جبهة التحرير الوطني

بالرغم من السيطرة والنفوذ الحاصل على الساحة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية إعلان التعددية الحزبية، إلا أن حالة عدم الاستقرار ظلت الصفة المميزة له طيلة هذه الفترة، من خلال المعارضة الخارجية والهزات الداخلية الرامية إلى التغيير أو التعديل على حد سواء.

---

[1] بنجامين ستورا، مرجع سابق الذكر، ص 92.

* "أيها الجزائريون والجزائريات، دعت السلطات الرسمية في تيزي وزو إلى اجتماع اليوم، لماذا؟ تقول لكم إن الأسرة الجامعية في تيزي وزو تقوم بإنشاء مركز للاضطراب، وتقول لكم أن هذه الأسرة تدعو إلى تقسيم الشعب على قاعدة المشكلة الثقافية. كما تقول لكم إن دوائر خارجية أو جماعات صغيرة مناهضة للأمة تتلاعب بهذه الأسرة. هذا افتراء! يتعلق الأمر بحملة أكاذيب ضد هذه الأسرة التي تطرح المشكلات التي يعيشها الشعب كله. هذه الأسرة ليست فريقاً من غير المسؤولين منفصلين عن الشعب. نحن عمال، ومدرسون وطلاب واعون للحقائق الوطنية. مطالبنا هي مطالبكم. وهي انعكاس للأوضاع المعيشية التي نعاني منها يومياً، وبخاصة غياب الحريات الديمقراطية والثقافية. نحن نطالب بما يلي: – الاعتراف بالثقافة واللغة البربرية قسماً مدمجاً في الإرث الثقافي القومي. – المساواة بين اللغات والثقافات الشعبية وتنمية لمصلحة الجماهير الشعبية. – حرية التعبير والرأي والفكر عملياً. لقد عرضنا مطالبنا بشكل قانوني على مختلف الأجهزة المعنية، وهي: رئاسة الجامعة، ووزير التعليم العالي، والسلطات المحلية: ولاية، مجلس وطني شعبي، السلطات القومية بما فيها الرئاسة، لكنها لم تلق أي استجابة. وقد تبنت الجماهير الشعبية هذه المطالب في أقاليم ومدن أخرى من البلد، وبخاصة في العاصمة. وكان الجواب الوحيد عن هذه المطالب هو موجة من القمع والاعتقالات لأولئك الذين عبروا عنها بهدوء. أيها الجزائريون والجزائريات، هل من حقنا الصمت؟ اليوم يطال هذا القمع الأسرة الجامعية. غداً سيأتي دوركم، لأنكم تطالبون بتحسين شروط معيشتكم. أوقفوا الأكاذيب والقمع بأشكاله كافة! – عاشت الوحدة الوطنية بتعدديتها! – عاشت الثقافات الشعبية الجزائرية! – عاشت الحريات الديمقراطية. ." الأسرة الجامعية في تيزي– اوزو. في 10أفريل 1980. أنظر بن جامين ستورا، ص93.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، مقدمة الدستور.

أ/ بداية ظهور الاختلافات

شكل التوجه الجديد للجزائر المستقلة القائم على الأحادية الحزبية، والذي اقتضى بحسب المؤتمرين في مؤتمر طرابلس على ضرورة الوحدة تحت تيار وحزب سياسي جماهيري قوي، وهي النظرة التي كانت تؤسس لقيادة جبهة التحرير الوطني، وهو الحزب الذي اجتمعت تحت رايته كل الأطياف المجتمعية والسياسية في خضم حرب التحرير الوطني، وهو ما أدى إلى اجتماع إيديولوجيات وتوجهات سياسية تحت غطاء هذا التنظيم بعد الاستقلال مباشرة.[1] ولأن هذا الانضواء تحت راية جبهة التحرير الوطني كان إجباريا وليس اختياريا، فلقد قامت مجموعة من التوجهات السياسية المستقلة بمعارضة النظام السياسي القائم على الأحادية الحزبية الممثلة في جبهة التحرير الوطني (جبهة القوى الاشتراكية*، الحزب الثوري الاشتراكي*)، والجمعيات (الحركة الثقافية البربرية**...)، وهذا بالنظر إلى وجود الاختلافات التي تمت محاولة إقصائها من البداية، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ ناجي عبد النور:

" لقد عمل النظام السياسي الذي أقيم عشية الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري، ونفى الصراع السياسي مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطها في السرية، تمثلت في جبهة القوى الاشتراكية التي أسسها آيت أحمد والحزب الثوري الاشتراكي الذي أسسه محمد بوضياف والذي دعا للتعددية وحل الجبهة.[2] ومع أن محمد بوضياف هو أيضاً أحد المؤسسيين التاريخين لجبهة التحرير الوطني، ترك هذه الحركة لكي يؤسس حزب الثورة الاشتراكي، الذي يعترض على شرعية جبهة التحرير الوطني. وابتعد أيضاً ، فرحات عباس، محمد خيدر استقال من منصب الأمين العام لجبهة التحرير الوطني. وإن لم ينسحب معارضون آخرون (أو مفروضون كذلك) بمبادرة منهم، فقد وجدوا أنفسهم مستبعدين، بل معتقلين، وفي سنة 1963 أعلن بن بلة رسمياً أن بوضياف وثلاثة أشخاص آخرين اعتقلوا بتهمة إعداد انقلاب ضد الدولة، أعلن حسين آيت أحمد عن تأسيس جبهة القوى الاشتراكية التي انتقلت هي أيضاً إلى المعارضة.[3] وهي المعارضة السياسية التي جاءت نتيجة للسياسة المطبقة من طرف جبهة التحرير الوطني الرافضة لأي محاولة نحو إقرار التعددية السياسية من

---

[1] بسام العسلي، **جبهة التحرير الوطني**، ط 3، بيروت: دار النفائس، 1990. ص197.

*حزب بدأ نشاطه بعد الاستقلال برئاسة حسين آيت أحمد، لكنه اصطدم بالتشريعات المانعة لإنشاء الأحزاب السياسية في الجزائر، إلى أن تم اعتماده بعد فتح التعددية السياسية والحزبية سنة 1989، يستند في مرجعيته على النصوص التأسيسية للدولة الجزائرية المستقلة كبيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام، يعتبر من أحزاب المعارضة وينادي بالاشتراكية الأممية.

*حزب معارض تأسس على يد الرئيس الأسبق محمد بوضياف بعد انسحابه من جبهة التحرير الوطني سنة 1962.

**هي حركة قامت كرد فعل على الأوضاع الثقافية واللغوية في الجزائر بعد الاستقلال وسياسات التعريب المنتهجة من قبل السلطة، وقام بتأسيسها مجموعة من المثقفين من أمثال مولود معمري وسالم شاكر.

[2] عبد النور، ناجي، **مرجع سابق الذكر**. ص36.

[3] بن جامين ستورا، مرجع سابق الذكر، ص35.

جهة والاجتماعية من جهة أخرى. بل أن الرئيس الأسبق محمد بوضياف طالب بحل جبهة التحرير الوطني بدعوى أن دورها النضالي انتهى مع نهاية الاستعمار الفرنسي للجزائر،[1] وبعد تقلده الحكم برئاسة المجلس الأعلى للدولة سنة 1992، "حاول بوضياف أن يفرض نفسه في معادلة الحكم فدافع عن صلاحياته ودعا إلى حل جبهة التحرير الوطني ووضعها في المتحف وبادر إلى التمهيد لتأسيس حزب بديل."[2]

فالنظام السياسي الجزائري ومنه جبهة التحرير الوطني إبان فترة الأحادية الحزبية عاش في عدة مرات أحداث تعبر عن رفض للمشروع الوحدوي للدولة، التي تظهر خصوصا في تسوية الاختلافات الاثنية والثقافية واللغوية بقرارات فوقية وتهميش كل ما يعبر عن التنوعات والاختلافات الاجتماعية وابراز كل ما هو جماعي ووطني وموحد،[3] كما أنها في نفس الوقت حاولت استغلال الأبعاد الوطنية والرموز الثقافية والمؤسساتية واستعملتها في وظيف وحدانية المذهب العقائدي والديني والتراث الثقافي، والتضامن العربي تمهيدا للمشروع السياسي.[4]

ب/ الانقسامات الداخلية وأبعادها الهوياتية

بعد زوال السيطرة الاستعمارية، عقدمؤتمر طرابلس عام 1962 ،بهدف تحديد مسار البلاد على المستوى السياسي والمؤسساتي، غير أن إخفاق المؤتمر في الفصل نهائيا في تعيين القيادة السياسية، التي تتولى متابعة الأهداف المسطرة، ورسم سياسات محكمة لمستقبل النظام السياسي الجزائريفتح بابا لصراع على السلطة، بدء بأزمة صائفة 1962 ، التي أكدت أن التكتل من أجل تحقيق الاستقلال ما كان ليقضي على التوترات والتناقضات الداخلية، التي أجلت إلى حين، ولم تكن في جوهرها سوى تعبير عن ظهور اختلافات جوهرية في أفكار القيادة حول مستقبل النظام السياسي.[5] وهو ما برز عنه ثلاثة إيديولوجية متصارعة داخل الحزب، تحاول هي الأخرى التعبير عن مصالحها الاجتماعية والثقافية، ومع منتصف الثمانينات برزت أزمة مراكز قوى في النظام السياسي بين الإصلاحيين ممثلين في الرئاسة، البورجوازية والبيروقراطية، والمحافظين ممثلين في حزب جبهة التحرير الوطني وتحديدا القوى المحافظة على استمرارية النهج الاشتراكي،حول التوجهات والخيارات السياسية والاقتصادية للبلاد، فكان كل تيار يريد التمسك بمصالحه ونفوده، فمن

---

[1] زبيحة زيدان، **مرجع سابق الذكر**، ص323.

[2] عبد الرزاق، مقري، **مرجع سابق الذكر**، ص 6.

[3] عمار بلحسن، "المشروعية والتوترات الثقافية: الدولة، المجتمع، الثقافة في الجزائر"، في **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، القاهرة: مركز البحوث العربية، 1991، ص373.

[4] المرجع نفسه، ص376.

[5] بن ققة، سعاد، **المشاركة السياسية في الجزائر: 1962، 2005**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، بسكرة: جامعة محمد خيضر، قسم علم الاجتماع، 2012، ص107.

جهـة أدركّ الإصـلاحيون أن توسيع مشـاريعهم ونفـودهم يتطلـب نظامـا اقتصاديا ليبيراليـا يسـتطيعون مـن خلالـه استثمار رؤوس أموالهم، ومن جهة أخرى حاول المحافظون الدفاع عن مواقعهم المصلحية المرتبطة بالنهج السياسي والاقتصادي القائم على الخيار الاشتراكي والحزب الواحد.[1]

التشكيلة المختلفة للإيديلوجيات داخل جبهة التحرير الوطني عجلت بظهور الصراعات، فقد سبق أن عد الجزائريون ما تناقلته الصحافة الدولية من أخبار عن انشقاقات، بل عن وجود أزمة داخل جبهة التحرير الوطني "دعاية استعمارية". لكن من الآن فصاعداً لم يعد هناك أدنى شك في ذلك. فالجزائريون لم يروا اثنين من "القادة التاريخيين" للجبهة، وهما محمد خيدر وأحمد بن بلة، اللذان بقيا في الخارج. لقد صاحب نشوة الفرح قلق الأيام المقبلة. وخاصة أن بن خدة أكد في خطابه أمام الجماهير المحتشدة أن "الإرادة الشعبية تشكل السد الأكثر مناعة أمام الديكتاتورية العسكرية التي يحلم بها بعضهم، وأمام السلطة الشخصية، والطامحين والمغامرين والديماغوجيين والفاشيين أياً كانت مشاربهم".[2] ويلخصها عبد الحميد الإبراهيمي في أربعة أيديولوجيات متصارعة داخل جبهة التحرير الوطني، ممثلة في التيارات الإسلامية، الليبرالية، الاشتراكية والشعبوية،[3] وهو ما يظهر أن التكتل تحت راية الجبهة إبان ثورة التحرير إنما كان ظرفيا لمقاومة الاستعمار، وهو ما لم تأخذه جبهة التحرير الوطني بعين الحسبان بعد الاستقلال، وسمحت بتعدد الإيديولوجيات داخلها ومنعته في نفس الوقت خارج إطارها.

رغم الجهود المبذولة في ظل الحزب الواحد لصالح العربية، متمثلا في السياسات المتخذة كالتعريب والجزأرة، إلا أنها فشلت في تعريب المحيط لارتباطه بالإدارة التي ظلت قلعة الفرنسية من جهة،[4] وهذا راجع بالأساس إلى التركيبة البشرية للمجتمع الجزائري المتميز بالتنوع والاختلاف الثقافي واللساني، خاصة الناطقين بالعربية والفرنسية والأمازيغية، وكذا الجوانب الثقافية الخاصة بكل منهم، كما يمكن إرجاعه إلى التركيبة البشرية للحزب من جهة أخرى، والتي كما سبق الذكر والاستخلاص على أنه حزب يضم في أركانه مزيج من الإيديولوجيات المتعارضة. فكل من معتنقي العربية، الإسلام، العلمانية، الأمازيغية اجتمعوا تحت سقف واحد ألا وهو حزب جبهة التحرير الوطني، فالحزب المهيمن على السلطة كان يعيش آنذاك تحت ضغوطات الأطراف المتصارعة داخله، فكل طرف يحاول الدفاع والحصول على مصالح خاصة وبعيدة عن إيديولوجية الحزب.

---

[1] مصطفى بلعور، **مرجع سابق الذكر**، ص97.

[2] بن جامين ستورا، مرجع سابق الذكر، ص10.

[3] عبد الحميد الإبراهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية 1958/1999**، الطبعة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص95، 100.

[4] عبد الحميد، زوزو، المرجعيات التاريخية، **مرجع سابق الذكر**. ص18.

خلاصه واستنتاجات الفصل

شكلت مرحلة الجزائر المستعمرة أحد المراحل الهامة في تاريخ الجزائر بالنظر إلى الثراء السياسي الذي لعبته الحركة الوطنية فيها من جهة، وبالنظر إلى أن الهوية شكلت محور الصراع بين الجزائريين والفرنسيين، فبالحد الذي حاول الاستعمار الفرنسي تشويه الهوية الوطنية، رسمت أحزاب الحركة الوطنية صورة جلية عن سياسات الهوية بمعناها النظري وبتطبيقاتها الفعلية، حيث دافعت وبشدة عنها، وكانت مجالا لإحساس وشعور الجزائري بذاته المختلفة عن الفرنسيين.

عملت الحركة الوطنية على الدفاع عن حقوق الجزائريين الخاصة من خلال كل من نجم شمال إفريقيا الذي يعتبر رائدا في الدفاع عن خصوصيات الجزائريين، وجمعية العلماء المسلمين التي تعتبر حركة مهمة حاولت إصلاح الذات الجزائرية التي بدأت في التأثر بالذات الأخرى المشكلة للهوية الفرنسية، وهما تيارين ثوري وإصلاحي على كل المستويات خاصة المستويين الاجتماعي والثقافي.

محاولات كل من نجم شمال إفريقيا وجمعية العلماء المسلمين من أجل التخلص من تبعية الذات الجزائرية للذات الفرنسية والتي وإن كان لها روادها في الحركة الوطنية الممثلين في التيار الاندماجي الذي حاول الذوبان في المجتمع والثقافة والهوية الفرانكفونية ثقافة ولغة، وبالرغم من ضرورة القول أنها ربما إستراتيجية لتطور المطالب من المساواة إلى الاستقلال، إلا أنه لابد كذلك من الإقرار بأن هذا التوجه أثر في كثير من الجزائريين بالنحو السلبي، وهو ما أدى إلى ظهور تيار أكثر شراسة في الدفاع عن الحقوق الخاصة للجزائريين وحاول التمييز والاستقلال بكل ما هو جزائري عن ما هو فرنسي والمتمثل في حزب الشعب – حركة الانتصار للحريات والديمقراطية، جبهة التحرير الوطني –.

يعد حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الذي اختزل كل اختلافات الجزائريين الإيديولوجية والثقافية والهوياتية من أجل هدف واحد هو الاستقلال، والذي تحقق سنة 1962 مؤكدا على اختلاف آخر وهو المتمثل فيما بين هوية وثقافة الفرنسيين والجزائريين، إلا أن جبهة التحرير الوطني ورغم محاولاتها تسيير فترة ما بعد الاستقلال إلا أنها وقعت في مجموعة من الأخطاء لعل أبرزها هو تركيز الهوية، أي توجيه الهوية من طرف الحكومة المركزية وإعطاء أولوية لبعد دون آخر، وعدم الاعتراف بالاختلافات الطفيفة بين الجزائريين والتي شكلت محور صراع إلى اليوم.

الفصل الرابع: الهوية السياسية لحزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكيةوعلاقتها بالهوية الاجتماعية في الجزائر بعد1989

تخلى الجزائريون عن انتماءاتهم الحزبية إبان الثورة التحريرية لفائدة هدف واحد ومُشترك، تمثل في مقاومة المستعمر الفرنسي الذيحاول تشويه وطمس الهوية والشخصية الجزائرية، ولم يكن هذا التخلي ليعني الاتفاق على الانتظام في حزب واحد يحتكر الساحة السياسية بعد الاستقلال ويقضي على غيره من الأحزاب. فما أشار إليه بيان أول نوفمبر من "أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحد حول قضية الاستقلال"، ومن أن هدف الاستقلال الوطني هو "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"، وكذا "احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني".[1] هي حالة لم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال تحت عدة مبررات تنطلق في مجملها من أن الظروف تحتم الاستمرار في نهج الحزب الواحد، فجاءت سنة 1989 لتعطي للجزائر نوعاً آخر من النظام الحزبي غير الذي كانت عليه من قبل بإقرار التعددية الحزبية. فهل جاءت هذه التعددية لتؤكد ما جاء به بيان أول نوفمبر الذي أقر بوجوب احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني؟

إن ظهور التعددية الحزبية أدى إلى ظهور تيارات سياسية تختلف من حيث الخطاب والإيديولوجية، وهذا راجع إلى هويتها السياسية والتي تعد محدداً رئيسياً وموجهاً لنشاطها، كما تعتبر الركيزة الأساسية التي يمكن لهذه التنظيمات أن تحدد مكانتها في أي نظام سياسي، بين أحزاب السلطة (الموالاة) والمعارضة، أو بين اليمين واليسار، الوسط، اليسار المتطرف بحسب التصنيفات الغربية، كما أن هذه الهوية السياسية يمكن أن تتغذى من الهوية المجتمعية كما هو الحال بالنسبة للأحزاب الدينية والأحزاب التي لها مطالب هوياتية، اجتماعية وثقافية في كثير من الدول في العالم، وفيما يخص الجزائر يمكن أخذ التصنيف الأول في هذه الدراسة(أحزاب السلطة والمعارضة*) للهوية السياسية وعلاقتها بالهوية الاجتماعية ومدى توظيفها في خطاباتها وممارساتها، وهنا يتم الحديث في هذا الفصل لدراسة الهوية في الخطاب السياسي للأحزاب السياسية في الجزائر، ومن ثم التطرق للهوية السياسية لحزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية كحالتين للدراسة.

[1] بيان أول نوفمبر.

* – الذي يبقى أمراً نسبياً بالنظر إلى فاعلية الأحزاب السياسية في عمومها، إلا أنه هناك بعض الحالات التي تنطبق عليها التصنيفات السابقة كحزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية.

المبحث الأول: الهوية في خطاب الأحزاب السياسية الجزائرية (1989–2016):

بعد مرحلة طويلة تجاوزت 27 سنة من سيطرة جبهة التحرير الوطني على الساحة السياسية والحزبية في الجزائر، نظراً للنظام الحزبي الأحادي القائم آنذاك (منذ الاستقلال وإلى غاية 1989)، وبعد تراكمات وأزمات بنيوية ووظيفية عاشها النظام السياسي حتمت عليه فتح المجال أمام التعددية الحزبية من أجل احتواء هذه الأزمات من جهة، وضمان التمثيل السياسي لمختلف أطياف المجتمع باختلاف انتماءاته الاجتماعية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية جاءت بالتواتر إلى أن وصل عددها إلى حوالي 70 حزباً سنة 2016.[1]

المطلب الأول: دوافع ظهور التعددية الحزبية في الجزائر

جاءت التعددية الحزبية في الجزائر نتيجة لظهور مجموعة من الأسباب والتي تدخل في إطار ما يعرف بأزمات النظام السياسي، والتي كان من أهمها:

1_ أزمة الشرعية:والتي ظهرت منذ الأيام الأولى للاستقلال باعتبار أن جبهة التحرير الوطني قد تأسست من أجل تنفيذ مهمة تحرير الجزائر والتي انتهت بانتهاء الحرب، غير أنها بقيت متمسكة بالشرعية الثورية إلى درجة اندماج جهاز الحزب مع جهاز الدولة، بالإضافة إلى إقصاء جميع الأحزاب والتكوينات السياسية التي حاولت الظهور أو العودة إلى الظهور لمزاولة نشاطها السياسي. حيث تم هذا الأمر عبر تشكيل ضوابط قانونية منظمة للنشاط السياسي، حيث نصت المادة السادسة من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية لسنة 2012 على *أنه* "لا يجوز لأي حزب سياسي أن يختار لنفسه اسما أو رمزا كاملا أو علامة كاملة أخرى مميّزة يملكها حزب أو منظّمة وجدا من قبله أو سبق أن ملكتها حركة مهما تكن طبيعتها وكان موقفها أو عملها مخالفين لمصالح الأمّة ومبادئ ثورة أوّل نوفمبر 1954 ومثلها"،[2] بل إن أعلى منصب في الدولة والممثل في رئاسة الجمهورية يُشترط فيه السلوك الحسن أثناء الثورة التحريرية، وبموجب المادة 73 من الدستور الجزائري لسنة 1996 التي نصت على وجوب إثبات المترشح لمشاركته في ثورة الفاتح من نوفمبر إذا كان مولوداً قبل جويلية 1942، وإثبات عدم تورط والديه في أعمال مُضادة للثورة إذا كان مولوداً بعد ذلك...،[3] وبالفعل تكرس هذا الأمر من خلال أن كل رُؤساء الجزائر مُنذ الحكومة المؤقتة يتدرجون ضمن فئة المجاهدين في الثورة

---

[1] عمار، عباس، **الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، على** الرابط الالكتروني http://ammarabbes.blogspot.com/2017/01/blog-post.html، تم الاطلاع على الرابط يوم 03 أكتوبر 2017، على الساعة 11:30.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، 2012، **مرجع سابق الذكر**، ص02.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، **مرجع سابق الذكر**، ص05.

التحريرية ويتعلق الأمر بـ: "بن يوسف بن خدة"، "أحمد بن بلة"، "هواري بومدين"، "الشاذلي بن جديد"، "محمد بوضياف"، "علي كافي"، "اليامين زروال"، "عبد العزيز بوتفليقة".[1]

غير أن إن التاريخ السياسي للجزائر منذ الاستقلال إلى عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تعكس الاستمرار في الحفاظ على مكانة الشرعية الثورية باعتبارها شرعية التأسيس والوجود في النظام الجزائري، غير أن هذه الشرعية* تآكلت نتيجة متغيرات داخلية وخارجية عرفتها البلاد،والتي أفقدتها قدرتها على البقاء بنفس القوة والفعالية، حتى أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إحدى خطاباته يقر بضرورة إنهاء الشرعية الثورية لتحسين فعالية النظام السياسي وبحثا عن شرعية جديدة تخرج البلاد من الضعف في الأداء السياسي والتبعية الاقتصادية.

2_ **أزمة التكامل:** جاءت بالنظر إلى غياب ثقافة المواطنة وتعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الجزائري، وتعميق الانقسامات داخل المجتمع من خلال مدخل التباين اللغوي، الديني والإقليمي، وذلك ما يظهر من خلال تعدد الألسن الناطقة بالأمازيغية، العربية والفرنسية من جهة، ومن جهة أخرى تعدد اللهجات داخل اللغة الواحدة وهو ما يظهر أكثر في اللهجات الأمازيغية، تماشياً وسياسة "**فرق تسد**" أثناء الحقبة الاستعمارية من جهة، والعمل على خلق قوى مُرتبطة به من الداخل بعد نيلها لاستقلالها من جهة ثانية في إطار نظرية التبعية[2]، أين كانت ترمي هذه السياساتللقضاء على مقومات الشخصية الجزائرية من دين ولغة وتاريخ، والعمل على تكوين نخبة موالية للمستعمر الفرنسي، مما أنتج بعد الاستقلال انقسام المجتمع الجزائري في توجهاته الفكرية والثقافية وممكن حتى في ولائه، بين اتجاه عروبي إسلامي، وآخر إسلامي بحت، وآخر بربري، وآخر فرانكفوني علماني.

وهذا ما يفسر العلاقة المتناقضة بين مكونات البناء الاجتماعي في الجزائر والصراعات الدائرة بين ذوات مُتباينة تقدم كل واحدة منها صورةً مُشوهةً عن الأخرى، وأصبحت تُشكل فعلاً عنيفاً يُعيق العلاقات التبادلية التي تأخذ بعين الاعتبار ثوابت الأمة وقيمها المشتركة، فكل جماعة ترى أن تواجدها مرهون بالسيطرة على بقية

---

[1]- عبد الجبار جبار، "التداول على السلطة في الدول العربية –دراسة تحليلة مقارنة–"، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، تخصص رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ماي 2116، ص 129.

*- بعد تآكل شرعية الوجود لدى الأنظمة العربية والتي غالباً ما تغرق في الفساد والقمع الذي يُصاحبهما ضعف في الأداء الاقتصادي، وهُنا يجد النظام نفسه فيما سماه "**صامويل هنتنغتون**" مأزق الأداء، الذي يتمحور حول إخفاق النظام في تلبية احتياجات شرائح واسعة من المجتمع.انظر:عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 89.

[2]- حسنين توفيق ابراهيم، **مرجع سابق الذكر**، ص 183.

الجماعات الأخرى، وهُنا يبرز دور العامل السوسيو-ثقافي، ويتشكل هذا العامل في الجزائر من أربع ذوات هي:[1]

_ الذات الإسلامية.

_ الذات المعربة.

_ الذات الأمازيغية.

_ الذات المفرنسة.

مع العلم أن كل تيار في حد ذاته ينقسم إلى صنفين، يختلفان في درجة الاعتدال والتعصب، أي كأن نجد مثلا التيار العربي أو الأمازيغي أو المفرنس فيه صنفين، الصنف الأول معتدل يقبل التعايش مع الآخر، في حين الصنف الثاني يرفض أي اختلاف خارج هويته.

3_ **أزمة المشاركة:** والتي تُعبر بدورها عن حالة من الارتباك والشك حول النخب الحاكمة وهي بدورها انعكاس لأزمة الشرعية،[2] وهذا من خلال عجز مؤسسات الدولة ومنها حزب جبهة التحرير في استيعاب القوى المجتمعية والسياسية الناشئة في البلاد بعد الاستقلال، والذي تزامن مع الأحادية الحزبية، وإقصاء للحريات الفردية والجماعية والتأكيد على الأحادية السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافيةوالهوياتية بالرغم من أن الدستور واضح في مواده حول هذه القيم.

إن هذه الأزمات عجلت بظهور التعددية الحزبية الرامية إلى القضاء على ترسبات الأحادية الحزبية التي انعكست سلبا على المجتمع وثقافته وعلى رأسها الهوية بسيطرة الفكر الأحادي حتى علىهويته، حتى أن المشاركة السياسية تعرف بالمشاركة المحدودة والشكلية وهذا ما يجعلها موسمية وهو الأمر الذي أفقدها مدلولها الحقيقي حيث تقتصر على التصويت في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة، حيث أنها تُعبر عن سُلوكيات تقوم على التعبئة وليس المشاركة السياسية بمفهومها الصحيح الذي يُكرس للديمقراطية[3].

---

[1]- إسماعيل قيرة وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص 203.

[2]- عبد الحكيم عبد الجليل المغبشي، **أزمة المعارضة في النظم السياسية المعاصرة**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013. ، ص 123.

[3]- مصطفى بلعور، **مرجع سابق الذكر**، ص 150.

المطلب الثاني: التعددية الحزبية وظهور الخطاب الهوياتي الحزبي:

تزامن إقرار التعددية الحزبية والسياسية في الجزائر مع ظهور مجموعة من التيارات الحزبية يمكن تصنيفها إجمالا إلى 4 أربعة تيارات حزبية بالنظر إلى توجهاتها وهويتها السياسية وهي انعكاس للذات الاجتماعية أو بالأحرى للتقسيمات الاجتماعية:

1/ التيار الثوري الوطني: الذي يعتبر الشرعية الثورية مصدراً للكل، بالإضافة إلى اهتمامه بجميع مكونات الهوية الجزائرية، وأهمها حزب جبهة التحرير الوطني.

2/ التيار الإسلامي العروبي: والذي يرى في اللغة العربية لغة الدولة والإسلام دين لها، ومن بينها الأحزاب الإسلاموية كحركة مجتمع السلم.

3/ التيار الأمازيغي: لكون الأمازيغ هم الأصل في الجزائر، وجب الاعتراف باللغة والقيم والتقاليد الأمازيغية، ومن بينها حزب جبهة القوى الاشتراكية.

4/ التيار العلماني: الذي في غالبه يضع الفرنسية لغة وثقافة من أولوياته، ومن بينها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وبدرجة أقل حزب العمال.

مع العلم أن هذا التصنيف قائم بدرجة أولى على الأولويات التي يضعها الحزب وليس على الإقصاء.

أولا: الواقع الحزبي في الجزائر

يتميز واقع الأحزاب السياسية في الجزائر بالتشابه الكبير في البرامج والخطابات ودرجة المأسسة، وهو ما يتضح جلياً من خلال الأزمات البنيوية والوظيفية التي عرفتها، ومنأبرز هذه الأزمات نجد ظاهرة الانشقاقات والأزمات الداخلية التي مست وتمس أغلب الأحزاب السياسية باختلاف توجهاتها وتياراتها، فإذا كانت أزمات حزب جبهة التحرير الوطني قد تحولت إلى شبه حالة دائمة بكل تداعياتها الوطنية، فإن الجديد هذه المرة هي أزمات وانشقاقات أحزاب مثل جبهة القوى الاشتراكية وحركة مجتمع السلم التي كانت توصف حتى لوقت قريب بأنها حركة منضبطة.[1] وهذا ما يظهر من خلال طريقة تأسيس الأحزاب الجديدة التي ظهرت من جراء انشقاق الأشخاص(علي بن فليس، كريم طابو...) عن أحزابهم السابقة، وهو ما يؤثر في درجة فاعلية الأحزاب الجديدة ومكانتهم في الساحة السياسية الجزائرية.

[1] ناصر، جابي، **الجزائر: سنوات بوتفليقة: مقالات في السياسة والاجتماع**، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص70.

لقد فشل الحزب السياسي فشلاً ذريعاً في تجنيد المواطن الجزائري الذي بقي خارج اللعبة السياسية إذا ما تم استثناء حالة التجنيد التي كانت في بداية التسعينات خاصة من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي تؤكد هي الأخرى على فشل الحزب مرة أخرى الذي لم يؤد وظيفة الحل السلمي للنزاع داخل المجتمع والتأطير السياسي للمواطن، بحيث تغلبت القوى المنادية بالفعل المباشر العنيف على قيادات أكبر الأحزاب في تلك الفترة،كما يشهد الفعل الحزبي في الجزائر فشلاً في أداء وظيفته الأساسية المتمثلة في الوصول إلى السلطة والتداول السلمي عليها وهي التي فشلت في تحقيق تداول داخل الحزب نفسه، وكأن الأمر يتعلق بأحزاب دون أهداف فعلية، كما أنشأت هذه الأحزاب قيادات لا تتوفر على أدنى شروط القيادة.[1]

إن تواجد الأحزاب وفعاليتها في الساحة السياسية في الجزائر غالباً ما يتم عبر سلوكات سلبية، وهذا عبر اعتمادها على منطق الزبونية في حملاتها الانتخابية تحت معادلة، (ولاء = خدمات = تصويت = سلطة)، وقد جاء تأكيد هذه المعادلة القائمة على المصلحة والزبونية في التعامل الحزبي مع المواطن في تصريحات أحد المواطنين بالقول: *"إن أحد أقاربي مرشح لهذه الانتخابات وقد تقرب منا طالباً يد العون والمؤازرة، وقد وعدنا في حالة وصوله إلى البرلمان بمساعدتنا في حل مشاكلنا الاجتماعية على غرار ما فعله مرشحون آخرون سبقوه إلى ذلك، وأؤكد لكم أنني استفدت أنا شخصياً من عدة مزايا كحصولي على سكن ومزايا أخرى لا أستطيع ذكرها هنا، وعلى هذا الأساس سوف أنتخب وأصوت لصالح هذا الشخص وحزبه"* [2]، *ويتعزز هذا الواقع بغلبة النزعة القبلية والعشائرية على حساب المعايير القانونية والموضوعية، حيث تمتد هذه النزعة عبر الحياة الاجتماعية لتشمل الحياة السياسية لتعبر عن حالة من التضامن والوحدة العشائرية* [3]، وعلى شاكلة هذه المعادلة أصبحت العلاقة القائمة بين الحزب السياسي والمواطن الجزائري تعكس ضعف القدرة التأطيرية للأحزاب الجزائرية،بالشكل الذي يضر وسيضر بمكانتها على الساحة السياسية، والمعادلة سابقة الذكر لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال متغيرات أخرى تتمثل في المال، القبلية والعشائرية، وفي هذا الاتجاه يذهب الأستاذ محمد حشماوي إلى القول بأن الأحزاب السياسية تجتذب الأفراد والمجموعات الاجتماعية ضمن علاقة من تبادل المنافع (وعود باستقطاب عوائد بالحصول على عمل...) مقابل اعطاء الصوت في الانتخابات،[4] وهو ما يثبته واقع العملية الانتخابية في الجزائر، أين تسيطر عليها المتغيرات السابقة الذكر لدى الكثير من الأحزاب السياسية.

---

[1] نفس المرجع، ص127.

[2] منصور، مرموقة، **مرجع سابق الذكر**، ص ص75 ، 76.

[3] محمد، خداوي، **"الانتخابات في الوطن العربي: بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي"**، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012، ص50.

[4] محمد حشماوي، أوراق المتابعة السياسية، **"الانتخابات التشريعية الأخيرة وأزمة التمثيل السياسي"**، مؤسسة مبادرة الإصلاح العربي، جوان 2007، ص 05.

جاءت التعددية السياسية والحزبية سنة 1989 عبر قطيعة مع المرحلة التي سبقتها ولم تكن تطورا طبيعيا ينطلق من متطلبات المجتمع الجزائري من جهة، وإرادة سياسية جادة من جهة ثانية، أين اقتصرت على تغييرات ذرائعية للنخب الحاكمة من أجل تجاوز الضغوطات الخارجية والداخلية وهذا ما يفسر محدودية الأداء لهذه الأحزاب. بعد هذا واجه المجتمع الجزائري فترة طويلة من الركود السياسي الذي ميز العمل الحزبي في الجزائر بالنظر إلى الطابع الأحادي لفترة ما قبل 1989، أين كان يأمل في إيجاد قنوات يُعبر من خلالها عن قيمه، إلا أن التعددية الحزبية أفرزت أحزاباً مناسبتية، تظهر في فترة الحملات الانتخابية والتي سرعان ما تختفي بانتهاء الانتخابات، إذ يغيب عنها العمل الحزبي بمعناه الحقيقي وانعدام الرؤية الواضحة في البرامج والآليات، وعدم وجود برامج مُتكاملة تحمل تخطيطا لإعادة التوجية البنائي للدولة من مختلف النواحي.

هذا ما يدل على أن العمل الحزبي في الجزائر يفتقد إلى ما أسماه "صامويل هنتنغتون" بـ "المأسسة"،[1] بالنظر إلى غياب البرامج التي يقوم عليها أي حزب سياسي، وضعف تجميعه وتعبيره عن المصالح المجتمعية، التي يريدها كل مواطن أو جماعة خاصة ومنها الجماعات الهوياتية، بما أن هذه الأخيرة لها مصالح ولها حقوق لابد أن يتبناها الحزب السياسي للتعبير عنها وهذا ما تفتقده هذه الجماعات في الجزائر، بدعوى أنها قد تساهم في تعميق الانقسامات داخل المجتمع الجزائري، غير أن الأمر خلاف ذلك تماما، وأن تمثيلها لحقوق الجماعات الخاصة إنما هي وسيلة لاحتوائهم وإشعارهم بضرورات الولاء والانتماء.

ثانيا: الخطاب الهوياتي الحزبي بين التوظيف والحظر القانوني

ترافق قرار التعددية الحزبية عام 1989 بظهور عدد كبير من التنظيمات والأحزاب السياسية ذات التيارات المختلفة والمرتبطةبالهوية، في الوقت الذي نصت جل القوانين والدساتير الجزائرية على عدم استخدام الهوية لأغراض حزبية، فبدايةً من دستور 1996 وبالضبط في المادة 42 منه التي منعت توظيف مُكونات الهوية الوطنية* (الإسلام، العروبة، الأمازيغية) للدعاية الحزبية،[2] وهو ما استخلصه المشرع الجزائري من استغلال لها بعد إقرار دستور 1989، وبعد تعبئة التيار المتشدد لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ لفئات كبيرة من المجتمع بعد توقيف المسار الانتخابي،ووُصولا إلى الأمر الخاص بالأحزاب السياسية المؤرخ في 06 يناير من سنة

---

[1] صمويل، هنتنغتون، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 21، 34.

*كتب مورتونأبراموفبيتسMorton Abramovitc في موضوع سن قانون الأحزاب في العراق المعاصرة: " بعض أعضاء لجنة صياغة القانون قد يطالب في ردة فعل غريزية بتشريع يحظر الأحزاب السياسية الدينية. إلا أن تحضير تام يطال الأحزاب الدينية من شأنه أن يزيد تلك المجموعات امتعاضا وينقص من شرعية نظام ديمقراطي. لأنه لا مجال لتطبيق طبيعي للعلمانية وقد يبدو مفروضا من الحكومة الأمريكية على الشعب فرضا..**أنظر كينيث جاندا**. وآخرون، **الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعلمية**، ترجمة: ناتالي سليمان، بيروت: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2006. **ص** 22.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، دستور1996، ص4.

1997، في المادة 5 التي نصت على أنه: "*لا يجوز لأي حزب سياسي أن يبني تأسيسه، أو عمله على قاعدة أو أهداف تتضمن: ... الممارسات المخالفة للخلق الإسلامي أو الهوية الوطنية وكذا قيم ثورة أول نوفمبر 1954... كما يجب على الحزب أن لا يبني تأسيسه أو عمله على أساس ديني أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي*"**.[1]

ولو أنه عالميا يوجد عدد قليل من الدول التي تمنع تأسيس هذا النوع من الأحزاب السياسية، إلا أن فترة التسعينات وأحداثها ربما هي التي أدت إلى منع قيام هذه الأحزاب، مُبرزةً إلى السطح أيضاً عدداً من الاتجاهات والتيارات، آخذةً من الهوية مُنطلقاً لخطاباتها وأساساً لأيديولوجيتها، وهي الفترة التي عبرت بإحكام عن أزمة الهوية، المتمثلة في ظهور جماعات إرهابية تستعمل الخطاب الإسلامي، أدى بظهور فئات مجتمعية علمانية ومتطرفة في بعض الأحيان تمس بالهوية الإسلامية.

كان الصراع قبل أكتوبر 1989 يدور في نطاق السلطة على عدة محاور والتي منها: الاهتمام البالغ المنصب على الهوية الجزائرية، أي هل الجزائر عربية إسلامية أم أمازيغية؟[2] تتخلل هذه الاتجاهات اتجاه فرنكفوني، وهو صراع لم يأت من العدم وإنما جاء نتيجةً للاختلاف والتنوع في المجتمع الجزائري، التي ظهرت عليه بإحكام خاصة بعد الاستقلال، فانقسم إلى اتجاهات مُتعددة حيث أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبي وآخر يرى في الإسلام بديلاً ومحققاً لذلك التوازن المقصود في الشخصية الوطنية، في حين ارتبط بعضهم بالأصل الأمازيغي ذهب البعض الآخر للاتجاه التغريبي الفرانكفوني. وعلى هذاتشكلت تيارات حزبية في الجزائر ولكل منها هوية تستند إليها ومؤطرة لعملها جاعلة منها مجال لعملها. ليبقى التساؤل مطروحا فيما يخص العلاقة بين النشاط الحزبي وهوية المجتمع: إذا كانت الأحزاب السياسية في الجزائر أخذت لنفسها تصنيفاً يستند لهوية المجتمع، فما هي السياسات والاستراتيجيات الحزبية الموجهة للدفاع عن هوية المجتمع؟

يأخذ الخطاب السياسي الحالي منحنين يمكنها أن تكون مُستقلةً أو مُتداخلةً مع بعضها البعض وأهمها:

1/ المنحى الأول: وينطلق من الخطاب الرسمي الذي تعبر عنه الأطراف الرسمية ويتفاعل معه كثير من المواطنين، كخطاب الأحزاب السياسية والجمعيات، والسلطات المحلية والوطنية. فهو يُركز على الرموز الوطنية التاريخية منها والحديثة، وعلى المصطلحات السياسية الحديثة كالمواطنة، والشرعية الدستورية، وغيرها من

** يعد القانون الجزائري من بين القوانين الست للدول في العالم التي تستعمل كلمة محظور أو لا يجوز تحت عنوان الأحزاب السياسية/ الوضع القانوني وأما هذه الدول بالإضافة إلى الجزائر هي: هولاندا، ساحل العاج، بولندا، السنغال وإيطاليا والتي تفرض على الأحزاب حظرا لأسباب مختلفة، فتطال أشكال الحظر الأشد انتشارا بعض التوجهات الاجتماعية... انظر **كينيث جاندا، وأخرون**،. ص 10.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 02، الجزائر: المطبعة الرسمية، 06 مارس 1997.رقم 97-09، المؤرخ 27 شوال 1417، الموافق ل06 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية. ص31.

[2] ناظم عبد الواحد، **الجاسور، الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001. ص13.

المصطلحات.[1] وهو ما يؤكد عليه الأستاذ محمد حشماوي عند حديثه عن محددات العملية الانتخابية التشريعية لسنة 1997، ولخصهم في أطر مؤسساتية رسمية كالوزراء والمديرين المركزيين ورؤساء البلديات ومفتشي الضرائب، وأطر تاريخية كالمجاهدين وأبناء الشهداء.[2]

2/ المنحى الثاني: ينطلق من الفكر القبلي وتُغذيه الروح القبلية والانتماءات العشائرية. فتصبح من خلاله التنظيمات التقليدية أهم المرجعيات في اتخاذ القرارات والمواقف المختلفة.[3] وبالإضافة إلى العشائر والقبيلة يعمد الخطاب السياسي والحزبي الجزائري على أرباب المال والمال السياسي.[4]

تصنف الأحزاب السياسية في الجزائر بناءاً عل البرامج والمواقف المتبناة من قبلها، غير أن التيار الوطني، التيار الإسلامي، التيار الأمازيغي والتيار الفرانكفوني" وهو لا يعني بالضرورة تيار تابع لفرنسا وإنما تيار يعتمد في خطاباته اللغة الفرنسية ويدافع عنها"، يجمع بينها قاسم مُشترك وهو مسألة الهوية، غير أنها تتباين من حيث طريقة معالجتها لها، فالأحزاب السياسية الجزائرية تتخذ من الهوية الاجتماعية شعاراً لعملها يمكن من خلاله التمييز بين كل واحد منها وفي نفس الوقت إعطاء تصنيف لها على هذا الأساس، وبالنظر لهذا الاستثمار الحزبي في الهوية بما يخدم مصالحها وهو ما أدى بالضرورة إلى مجموعة من الانعكاسات السلبية على كل منهما.

---

[1] منصور مرقومة، **القبيلة في الجزائر: بين جدلية الفكر التقليدي وتحديات العصرنة**، على الرابط الالكتروني: https://goo.gl/JDZhxZ، تمت تصفح الرابط بتاريخ: 12 ماي 2016، على الساعة 01:15.

[2]Mouhammed Hachmaoui, **La representation politique en Algerie entre mediation clientelaireet predation (1997-2002)**, Revue française de science politique, vol. 53, n° 1, février 2003. P41.

[3]منصور مرقومة،**مرجع سابق الذكر**.

[4]Mouhammed Hachmaoui, **Op.cit**. p 41.

المطلب الثالث:علاقة التأثر المتبادل بين الهوية والأحزاب السياسية وانعكاسها على كل منهما في الجزائر.

تتميز العلاقة بين الأحزاب السياسية والجماعات الهوياتية بدرجة من التأثير المتبادل، وإن كان الأول يعتبر نفسه مُستفيداً من هذا الاستغلال للهوية إلا أنه في الأصل هي استفادة آنية وليدة اللحظة خاصةً في ظل عدم وُجود ثقافة سياسية للمواطنين، وهو ما يظهر على الساحة السياسية والمجتمعية في الجزائر من صراع هوياتي وعزوف سياسي وضعف للأحزاب السياسية وغياب الثقة بين المواطن والأحزاب السياسية، فإن المتغير الثاني "أي الهوية" هو الآخر تأثر سلبا بهذا التوظيف مما انعكس على العلاقة بين الجماعات الهوياتية واللغوية، وخلق صراعا بينها في مجمله صراع لغوي وهو ما يتجلى خاصة بين المعربين والفرانكفونيين من جهة، وكذا مطالبة بعض الناطقين باللغة الأمازيغية بترقيتها كلغة وطنية ورسمية ولغة تعليم من جهة ثانية، والذي وصل إلى حد العنف في بعض الأحيان كأحداث منطقة القبائل سنة 2001، بالإضافة إلى حالات كثيرة من التدخل والاستغلالوالتوظيف الاجنبي لقضية الهوية بالجزائر.

أولا/ الانعكاسات على الأحزاب السياسية:

يظهر تأثر الحزب السياسي بالواقع الهوياتي في المجتمع الجزائري من خلال مجموعة من المؤشرات، تعبر في مجملها عن التأثير السلبي للعلاقة بينهما، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

أ/تراجع مكانة الحزب: تشكل الإيديولوجية المتخذة من قبل جبهة التحرير الوطني وتعامله مع الهوية خاصة في فترة التسعينات، عاملاً أدى إلى التأثير على مكانته الانتخابية خاصةً في الانتخابات المحلية والتشريعية 1992/1991 أين حل ثالثاً بعد كل من جبهة الإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية، وكذا الانتخابات التشريعية لسنة 1997 أين حل ثانياً بعد التجمع الوطني الديمقراطي، وهذا التراجع عائد بالدرجة الأولى إلى التراكمات التاريخية المؤثرة على المجتمع الجزائري الذي كان يبحث عن بديل حزبي لحزب جبهة التحرر الوطني باعتباره حكم لأكثر من ثلاثين سنة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، حاول المواطن الجزائري البحث عن حزب يطبق الحكم الإسلامي ويعيد له هويته المغيبة لصالح العلمانية طيلة الفترة السابقة.

أما بالنسبة لحزب جبهة القوى الاشتراكية فإن المقاطعة التي أعلنها لم تكن في صالح الأمازيغ والثقافة الأمازيغية، بما أن الحزب أخذ على عاتقه منذ البداية الدفاع على القضية الأمازيغية، وهو ما جعل الأمازيغ وخاصة منطقة القبائل مرتبطة به وترى فيه المدافع عن حقوقهم، فقد أصبحت بعد هذا التاريخ متداولة في خطاب التنظيمات السياسية والثقافية عديدة، مخلة بمكانة حزب جبهة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل، وفي هذا الصدد يرى الأستاذ "بوحنية قوي" فالخطاب السياسي للحزب *"ظل يراوح مكانه قبل انتخابات*

2012، الأمر الذي أضعفه في منطقة القبائل مع دخول أطياف سياسية جديدة تحسب على التيار القبائلي" [1]، وبرأيه فإن "*السلطة أفلحت وبذكاء في تفكيك المعارضة الراديكالية بدسترتها الأمازيغية، وفتحت الحوار على مصراعيه فيما يطلق عليها أرضية القصر مع الشباب المعارض في منطقة القبائل*."وهذا ما حدث بالرغم من الاعتراض السابق لـ"حسين آيت أحمد" بتدخل هذا الحزب في شؤون الأمازيغ، إلا أنها أمور زعزعت مكانة الحزب ومحلها من القضية الأمازيغية.

لم يستطع الحزبأيضا المحافظة على مكانته بمنطقة القبائل التي تعتبر كمعقل انتخابي له ترتكز فيها نشاطاته، وهذا بعد أن استطاعت منطقة القبائل فرض منطقها الذي جاء نتيجة تحرك التنظيمات التقليدية "العروش"، فتميزت المرحلة بوجود عدة محاولات للتظاهر والاحتجاج غير أن تنسيقة العروش تمكنت من تحقيق نتائج ملموسة من خلال مطالب المحتجين، ويتعلق الأمربخلق سلطة بديلة، وهذا دليل على قوة وفاعلية هذا التنظيم من جهة، وعلى ضعف التنظيمات الحديثة كالأحزاب السياسية والتنظيمات الأخرى، مثل ''جبهة القوى الاشتراكية (FFS) ''من جهة أخرى، وبالتالي غلبة عامل القرابة، والطائفية، يضاف إليه ضعف الروابط الاجتماعية، والتقطع التاريخي لدى الأحزاب الرسمية وهي عوامل تثبت ضعف التنظيم السياسي الأحزاب أمام قوة التنظيمات المجتمعية. فقد أقصت تنسيقية ''لعروش'' ممثلي الأحزاب'' واعتبرت أن المشاركة في الفعاليات تقتضي التخلي عن الصفة الحزبية[2].''وربما تراجع الحزب عن الدفاع عن المكون الأمازيغي للشخصية الجزائرية عمليا، هو الخوف من رُدود فعل سلبية من قبل جمهور الناخبين، في الوقت الذي كان هذا الأخير سيتشبث بالحزب في حالة ما إذا لاقى من يمثله بصورة جدية، وهذا التراجع العملي إنما القصد به هنا هو عدم مشاركة الحزب في الانتخابات التشريعية لسنتي 2002 و2007 وبالتالي عدم تمثيل جمهوره على مستوى هذه الهيئة التشريعية.

يبقى حزب الجبهة الاشتراكية مُرتبطا بمنطقة القبائل مع تراجع مُتدرج لصالح التيار الوطني والإسلاميين، وقد ظهرت ملامح هذا في النمو غير المسبوق في عدد الأصوات التي حصل عليها كل من التيار الوطني الثوري والتيار العربي الإسلامي، عدم تحقيقهم لما طمحوا إليه من مقاعد، ويعود ذلك إلى بروز ظاهرة تشتت وتعدد القوائم والأحزاب المنشقة عن حزبي جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في مقابل حرص شديد للوطنيين والإسلاميين لأخذ حقهم في هذه المنطقة. فجبهة القوى الاشتراكية هي المؤهلة دائماً

[1] ياسين بودهان، **مرجع سابق الذكر**.

[2] منصور مرقومة، **مرجع سابق الذكر**.

لتكون القوة الأساسية في منطقة القبائل خاصة إذا عرفت كيف تتجاوز ظاهرة الزعيم المطلق المتمثل في "آيت أحمد" وخرجت من قطيعتها السياسية نحو براغماتية لا تلغي خصوصيتها.[1]

ب/ فقدان ثقة المواطن في الأحزاب السياسية وانعكاساته على المشاركة في الانتخابات: تُعتبر المشاركة السياسية تلك الطريقة والوسيلة التي من خلالها يُعبر الفرد عن مواقفه اتجاه قضية خاصة أو عامة والتي تُعبر عن مصالحه أو مصالح المجتمع ككل، ومن خلالها يُشارك في صناعة القرارات السياسية، وللمشاركة أنواع وأشكال عديدة كالتمثيل في المؤسسات السياسية والانتخاب... فهل هذا يتطابق مع حالة الجزائر بعد إقرار التعددية؟

دخلت الجزائر منذ 1989 في أزمة المشاركة السياسية والتي لم تعرفها قبل هذا التاريخ بالشكل الذي آلت إليه، فرغم المشاكل التي واجهتها الجزائر منذ الاستقلال، إلا أنها عرفت نوعاً من المشاركة نظراً لما لعبه الحزب الحاكم من تجنيد، تنشئة وتعبئة، إلا أن هذا لم يستمر بعد إعلان التعددية السياسية، فما هي الأسباب التي كانت وراء هذا العزوف؟

إن تفشي ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية كان نتيجة جملة من العوامل المترابطة فيما بينها والتي منها:

-تشكل الجبهة الإسلامية التي عرفت كيف تسير تلك الفترة وتفوز بأول انتخابات تعددية عرفتها الجزائر في 12 جوان 1990 كما فازت بأغلبية المقاعد البرلمانية في تشريعيات 29/ 12/ 1991.[2] فالأزمة الاقتصادية ألقت بضلالها على الخارطة الحزبية في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى أدت إلى توقيف المسار الانتخابي.

- تتضح أزمة المشاركة السياسية أكثر من خلال نسب المشاركة في الانتخابات، إذ سجلت تشريعيات 2002 نسبة ضعيفة في الانتخابات، بلغت 46%. وهي النسبةالتي يمكن تفسيرها بعوامل ثقافية واجتماعية مُرتبطة أساساً بالمستوى الثقافي للجزائريين، يُضاف إليه فشل النظام الحزبي السائد بكل توجهاته، بما فيه الأحزاب الوطنية الإسلامية في استمالة الناخبين لخطابهم السياسي. كما أنه ففي شريعيات 17 ماي، سجلت نسبة مشاركة قدرت 36,51 % وهي نسبة لم تسجل منذ الاستقلال.[3] والتي لم تعرف تطوراً وبقيت تراوح مكانتها، مما يدل على فقدان المواطن الجزائري الثقة اتجاه الأحزاب السياسية في المجالس المنتخبة.

---

[1] عبد الرزاق مقري، **مرجع سابق الذكر**، ص 28.

[2] رابح كمال، لعروسي، **مرجع سابق الذكر**. ص55.

[3] سمية، أوشن، **مرجع سابق الذكر**. ص148.

وفي توقعات للأستاذ "عبد العالي عبد القادر" للانتخابات البرلمانية التي جرت يوم 10 ماي 2012، يرى تعامل الناخب الجزائري اللامبالي والمتسم بالبرودة اتجاه الحملات الانتخابية، يؤكد على أن هناك عزوفاً أعمق من أن يكون عزوف عن المشاركة الانتخابية وفقط، بل هو عزوف عن كل مظاهر المشاركة السياسية بما في ذلك المشاركة الحزبية.[1] وهي الاحتمالات التي كانت في محلها بالنظر إلى عدم الاهتمام التي ميزت المجتمع في السنوات الأخيرة، حتى أن الحملات الانتخابية التي سبقت تلك الانتخابات كانت عبارةً عن نداءات للمواطنين من أجل المشاركة، وهذا ما يؤكده نفس الأستاذ بالقول " *النقاش في الحملة الانتخابية لهذا الموسم هو عن المشاركة الانتخابية وليس عن برامج الأحزاب*"[2].أين بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات (تشريعيات 2012) حوالي 43,14 % وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع النتائج المتحصل عليها في الانتخابات الرئاسية* في كل مرة.

ومن بين العوامل الأخرى التي يمكن اعتبارها سبباً في تفشي ظاهرة العزوف السياسي، والتي تلعب الأحزاب السياسية دورا فيهاً هو طريقة اختيار هذه الأحزاب للمترشحين*، بحيث تقوم على عامل تقليد كالجهوية والعروشية[3] وهو ما يدفع بالأفراد إلى عدم الثقة فيها وبالتالي عدم المشاركة السياسية. وفضلاً عن هشاشة التعددية السياسية والمتمثلة في فسيفساء من الأحزاب التي باتت تقوم بدور الموالاة والتعبئة دون القيام بوظيفتها كأحزاب تسعى للوصول إلى السلطة أو تُوازي السلطة، وتراجع هامش الحريات وضعف الأداء الحكومي والعزوف عن المشاركة في الحياة السياسية بالإضافة إلى الثقافة السياسية التي تصنف ضمن خانتي ثقافة الخضوع من جهة وثقافة رعوية من جهة أخرى.

---

[1] عبد القادر، عبد العالي، **الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012. ص6.

[2] نفس المرجع، ص7.

رئاسيات 1995: نسبة المشاركة 75,68%

رئاسيات 1999: نسبة المشاركة 60,91%

رئاسيات 2004: نسبة المشاركة 58,08%

رئاسيات 2009: نسبة المشاركة 74,56%

رئاسيات 2014: نسبة المشاركة 70,50%

وهو ما يوضح وجود خلل في نسب المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية والتي تتعلق بانتخابات الأحزاب السياسية، ما يثبت فقدان الثقة بين المواطن والأحزاب السياسية، وعدم قدرة الأحزاب على تعبئة المواطنين.

*طريقة اختيار المرشحين من قبل إدارة الحزب هي انعكاس على النظام الانتخابي الذي يقر بالقائمة المغلقة بما يعني ان الاختيار لدى الناخبين سيكون من بين القوائم وليس المترشحين، الأمر الذي يجعل من ولاء المرشحين للحزب أهمية على حساب شعبيتهم، وهو ما سينعكس حتماً على العزوف السياسي من جهة وعلى استغلال المال الفاسد من جهة ثانية.

[3] عبد النور، ناجي، **مرجع سابق الذكر**. ص162.

- كما أن الأزمة الاقتصادية التي أدخلت الجزائر في دوامة من المديونية، لعبت دورا في تفشي ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية، حيث أن تدني أسعار البترول في عام 1986،وانخفاض قيمة الدينار الجزائري، جعل الدولة تلجأ إلى فرض الضرائب على المواطنين، فهذه الأزمة خلقت نوعاً من عدم الثقة بين الحاكم والمحكوم، وخلقت موجة من العنف التي أدخلت البلاد في أزمة أمنية كشكل من أشكال المزج بين المشكل الاجتماعي والسياسي.

ثانيا: الانعكاسات على مُستوى الهوية الاجتماعية

أدى الواقع السياسي عامةً والأحزاب السياسية خاصةً في تعاملها مع الهوية المجتمعية إلى مجموعة من الانعكاسات السلبية على هذه الأخيرة، بحيث أظهر أزمات سياسية ومُجتمعية أخذت طابعا هوياتياً،و هي كالتالي:

أ/ الصراع والعنف الهوياتي:

يُعتبر العنف في كثير من الأحيان* بالجزائر أحد مخرجات التوظيف السياسي والحزبي للهوية، وعلى غرار ما حدث في ربيع 1981 وربيع 2001 فيما يعرف بـ "الربيع الأمازيغي"، والذي أصبح مُناسبةً سنويةً يستغلها البعضاستغلالاً سلبياً يصل إلى حد العنف والمطالبة بالاستقلال الذاتي، وهو ما يعمل عليه أنصار حركة الحكم الذاتي لمنطقة القبائل MAK،* التي لها مطالب راديكالية تصل إلى حد عدم الاعتراف بالمكون العربي في

*- إلى جانب الدوافع ذات الأساس الهوياتي التي تُساهم في خلق حالة من العنف المجتمعي، فإنه نجد أسباب سياسية تتعلق بأزمة في شرعية النخب الحاكمة، والتي تلجأ غالباً إلى السعي نحو إقامة شرعية جديدة – شرعية خاصة- تسمح بتكريس وجودها عبر اللجوء إلى الأداة القمعية لمواجهة المعارضة السياسية،والمؤكد أن هذه الممارسات القمعية قد تُطيل أجل النظام الحاكم في المدى القريب، لكنها تقضي على دعائم شرعية الدولة نفسها، من خلال خلق آليات عُنفية كرد فعل للعنف السلطوي من خلال حدوث عصيان، تمرد واحتجاجات ...، والتي تُعبر عن قناعة راسخة بعدم جدوى القنوات السلمية المتاحة –هذا إذا سلمنا جدلاً بوجود قنوات للتعبير-، وهذا ما يُؤدي لظاهرة العنف البنائي كآلية لتغيير الواقع، والتي تُجسد العلاقة السببية بين الإحباط والعُدوانية، وهذا العنف المضاد يُجسد الأسلوب الواقعي في التعامل مع الأنظمة الدكتاتورية، ويكتسي العنف المضاد شرعيةباعتباره عملاً استثنائياً يكون في سياق الدفاع عن النفس وليس المبادرة بالاعتداء. ويبرز هذا النضال العنفي من خلال تنامي ظاهرة الحركات الاحتجاجية التيتُعبر عن حالة مُتأزمة تظهر في أفعال جماعية تُعبر عن رفض الوضع القائم ومُؤسساته الموجودة وتُدافع عن مصالح مُشتركة لمجموعات معينة تضعها في مُواجهة مباشرة مع السلطة.

وتتباين أنماط الاحتجاجات الشعبية بدءاً بالعمل السلمي المشروع إلى غاية العمل العُنفي غير المشروع على أساس القضية التي تتبناها الاحتجاجات وكذا طريقة التعامل السلطوي معها، حيث أنه غالباً ما تتطور الاحتجاجات السلمية نحو العنف نتيجة التعامل السلطوي غير العقلاني معها. للاطلاع أكثر أنظر عبد الجبار جبار، "**التداول على السلطة في الدول العربية دراسة تحليلة مقارنة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص رسم السياسيات العامة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزاءر3، ماي 216، ص 248.)

*للاطلاع أكثر، أنظر: ferhat, mehenni, **Algerie ; La question kabyle**, Paris ; Edition Michalon , 2004.

الجزائر، بل وترى في المكون العربي سالبا للهوية الأمازيغية في الجزائر وخاصة منطقة القبائل،[1] وأصبح هذا أمرا مألوفاً لدى عامة المجتمع الجزائري الذي لم يعد يُعطي أهمية لهذا المطلب بما أن هناك قناعةً لدى غالبيته أن الحركة مُدعمة من أطراف خارجية، وهو الأمر الذي أعطى صورةً سوداء لدى لمجتمع الجزائري عن هذه الحركة.

إلا أن ما يمكن اعتباره خطراً وصُورةً واضحة للعنف الهوياتي في الجزائر هو أحداث وادي ميزاب بغرداية سنة 2001 و2004 وما بعدهما، وفي شهر مارس وأفريل من سنة 2008، حيث ظهرت الخلافات بينهما وذلك في شكل صراعات بين مجموعتين من السكان المختلفتين مذهبيا وإثنيا، حيث تنتمي الأولى إلى أصول أمازيغية والثانية عربية، وراح ضحيتها عدد كبير من الأشخاص،[2] ولقد استطاعت بعض التنظيمات العشائرية إخماد نار الفتنة الطائفية في المنطقة، في حين فشلت مُحاولات السلطات الرسمية في ذلك، كما تظهر بين الحين والحين، وقائع هذه الخلافات (أحداث شهر جويلية 2008)، والتي لا تزال نزاعاتها القبلية مُستمرةً.[3] وهي الأحداث التي تأخذ منحاًعنفياً في الأوساط المجتمعية بالمنطقة والتي يصل بها الحد إلى وجود عدد من الوفيات من الجانبين، مثلما حصل سنة 2016

ب: الاستغلال الأجنبي:

لا تزال الأنظمة العربية والمغاربية تعمل بمنطق الاتهامات المتبادلة، خاصة في شمال إفريقيا، وقد وجد النظام المغربي فُرصةً في المطالب الأمازيغية بمنطقة القبائل، وخاصةً مطالب الانفصال للحركة الانفصالية MAK ، فبدأت بالاقتراب منه ودعم التسيير الذاتي لزعماء الحركة والهدف هو استعمالها كسلاح ضد الجزائر، وفي الدورة 14 لمجلس حقوق الإنسان التي انعقدت في الفترة الممتدة بين 31 ماي و18 جوان 2010 أثار مُمثل المغرب نُقطةً تتمثل حول ما اسماه بالانتهاكات التي يُعايشها سُكان منطقة القبائل من طرف النظام السياسي الجزائري.[4]

---

[1] Naima Mouhab, **Language and Conflict Kabylia and the Algerian State**, MA Thesis in Arabic Program for African & Asian Studies, Oslo : Institute for Culture Studies and Oriental Languages University of Oslo, 2005, p59.

[2] عنصر، العياشي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، على الموقع الالكتروني: https://goo.gl/1SMmUt، تم الاطلاع على الموقع يوم: 10 أكتوبر 2017، على الساعة 12:00.

[3] منصور مرقومة، **مرجع سابق الذكر**.

[4] Tabrat, Des alliances politiques contre-nature. Le cas de figure des AMAZIGHS et leurs dominateurs, sur le site :http://www.tabrat.info/?p=2610, 21/04/2016. A 14 :20.

كما أن هناك العديد من الصحف الموالية للنظام المغربي قامت بنشر مقالات جاء بها "اعتراف رسمي بحكومة القبائل من طرف النظام المغربي" من جهة ومن جهة أخرى ذهبت بعيداً للحديث عن افتتاح سفارة دولة القبائل في الرباط. وفي 27 أكتوبر 2015 وبمناسبة الذكرى ال 70 لتأسيس الأمم المتحدة، تحدث نائب الممثل الدائم للمغرب في هيئة الأمم المتحدة"عبد الرزاق لعسل" عن منطقة القبائل بالقول*:

1. منطقة القبائل هي واحدة من أقدم الشعوب الإفريقية الذي لا يزال محروماً من حق تقرير المصير.
2. التطلعات المشروعة للقبائل لا تزال تلاقي الاستهزاء في القرن 21.
3. منطقة القبائل حقوقها الإنسانية تُنتهك يومياً.
4. يتعرض أبناء المنطقة لانتهاكات واضطهاد وخاصةً ممثليهم الشرعيين ويتم نفيهم.

ليختم تصريحه بالإشارة لضرورة التمتع بالحق في الحكم الذاتي والاعتراف بالهوية الثقافية واللغوية.[1]

كما أدى الاهتمام المكثف بالهوية إلى بعض الردود الأفعال الخارجية والتي كانت في أغلبها تحاول المساس بالشخصية الجزائرية، والتي نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر، الأقوال والتصريحات الإعلامية المصرية سنتي 2009/ 2010 بمناسبة مُقابلة لكرة القدم والتي أقيمت بين المنتخبين الجزائري والمصري، وبعد الأزمة الكروية التي شهدتها الساحة الكروية آنذاك أين راح بعض الإعلاميين المصريين إلى القول بأن الجزائر ليست دولة عربية. والحالة الأخرى التي تدخل ضمن نطاق التدخل الخارجي في الهوية الجزائرية هي ما قام به حقوقيون مغربيون خريف 2015 للمطالبة بترسيم الأمازيغية بالجزائر وكان ذلك في وقفة أمام تمثيلية الأمم المتحدة بالرباط.[2]

هذا وكان السفير الفرنسي بالجزائر قد ألقى تصريحات بولاية تيزي وزو مفادها أن 60 بالمائة من التأشيرات التي تصدرها هيئتها مُوجهة لأبناء منطقة القبائل، وأن 50 بالمائة من الطلبة الجزائريين بفرنسا ينحدرون من منطقة القبائل" [3] وهي التصريحات التي يريد من خلالها السفير الفرنسي التفرقة والتمييز بين الجزائريين من جهة، ومُحاولة القول حسبه بأن المنطقة وأبنائها لهم ثقافة فرانكفونية تابعة لفرنسا من جهة أخرى، وإن كان

---

*للاضطلاع أكثر أنظر فيديو الجلسة على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=3tU0ztQl2E4

[1] Tabrat,Op.cit, 21/04/2016. A 15:15.

[2] مغاربة يطالبون منظمة الأمم المتحدة بالتدخل لإنصاف أمازيغ الجزائر، على الرابط الالكتروني: http://www.hespress.com/tamazight/331784.html، تمت زيارة الرابط يوم 12 جانفي 2017، على الساعة 14:00.

[3] شافع بوعيش: السفير الفرنسي يحاول التنصّل من تصريحاته، على الرابط الالكتروني، http://elhiwardz.com/?p=49777 تم تصفح الرابط يوم 09جويلية 2016. على الساعة 17:00.

هذا واقعيا لا أساس له من الصحة بما أن أبناء المنطقة أثبتوا تاريخيا وطنيتهم واعتزازهم بالانتماء إليه، وإنما يمكن إرجاعه إلى بالمستوى الثقافي والصلات الثقافية التاريخية التي تربط الجزائر بفرنسا، خاصة ما تعلق بالهجرات.

بناءاً على هذا لابد من البحث في الأسباب التي جعلت هذه العلاقة سلبية أكثر منها إيجابية بالحد الذي يمكن له أن يعصف بكل من الأحزاب السياسية والهوية الاجتماعية، ففي الوقت الذي كان لابد للعلاقة أن تكون إيجابية وفي صالح كل منهما يُرى العكس من ذلك تماما، وهو ما يوضح أن الخطاب الهوياتي الحزبي تشوبه الكثير من الغموض، والذي لابد من البحث فيها وهذا بعد دراسة هوية الأحزاب السياسية والمتمثلة في الحزبين محل الدراسة، للكشف، عن أسباب سلبية هذه العلاقة.

المبحث الثاني: الهوية السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني وعلاقتها بالهوية الاجتماعية

تعتبر الهوية الوطنية بكل مُكوناتها أحد أبرز المداخل المستعملة من قبل الأحزاب السياسية عامة وكذا حزب جبهة التحرير الوطني لكسب الحشد والتأييد، إلا أن هذا لم يشفع للكثير من الأحزاب وهو ما يلاحظ على الساحة الشعبية والوطنية وفي نفسية المواطن الجزائري خاصة بعد ظهور فترة التعددية الحزبية والسياسية، أين أخذ المواطن الجزائري موقف الممانع أو المقاطع في كثير من الأحيان خاصة لما يتعلق الأمر بالانتخابات، رغم هذا بقي حزب جبهة التحرير الوطني يستعمل الخطاب الوطني الهوياتي وبقي مُسيطراً على الساحة الحزبية — تراجع في التسعينات_ فهل هذا راجع لسياسات الهوية أم إلى أمر آخر؟ وهل حقيقة يعبر الحزب في نشاطاته عن سياسات هوية تُعبر عن مطالب الجماعات؟ وللإجابة على هذه الأسئلة لابد أولا من البحث في حقيقة الهوية السياسية للحزب.

المطلب الأول: مرجعية الهوية السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني:

من خلال ديباجة القانون الأساسي[1] لحزب جبهة التحرير الوطني، فإنّه يركز على البعد التاريخي من خلال التأكيد على رسالة نوفمبر الخالدة ونضال الحركة الوطنية، وهو بذلك يستمد مرجعيته من الشرعية الثورية التّي يعمل على أن تكون منطلقه الأساس في نضاله السياسي منذ الاستقلال في إطار الحزب الواحد إلى غاية اليوم في سياق ما عرفته الجزائر من تحولات سياسية، اجتماعية، واقتصادية بعد إقرار دستور سنة1989.

[1] حزب جبهة التحرير الوطني، **القانون الأساسي للحزب**، 21/20/19/ مارس 2010.

يصنف الحزب نفسه ضمن التيار الوطني الديمقراطي بمرجعية تاريخية، وهو بذلك يؤكد على هذا البعد الذّي يعزز قدرته التنافسية في الساحة السياسية الجزائرية، هذا البعد الذّي تجلّى في القانون من خلال الديباجة والمادة الأولى، الثالثة، والحادية عشر، كما استعمل كلمات كثيرة دالة-رسالة نوفمبر الخالدة الوفاء للشهداء، الحركة الوطنية، كفاح الشعب الجزائري ثورة نوفمبر-1954على أهمية البعد التاريخي في فلسفة الحزب.

كما يصف الحزب نفسه بحزب الشعب وحزب كل الجزائريين تحت شعار "إرادة الجزائريين"، إذ أنّ هذا الخطاب يؤكد على التنوع داخل الحزب، كما يعطي انطباعا بفكرة الصبغة الوطنية التّي يطلقها على نفسه، ورسالة أخرى تتضمن احتواء الجميع وعدم إقصاء أيّ طرف مهما كانت أيديولوجيته، وهي فكرة دائما تجد تفسيرها الأساس في المرجعية التاريخية أين كان الحزب يعبّر عن جميع الجزائريين في الكفاح ضدّ المستعمر لنيل الاستقلال، وضمن ذلك فإنّ عديد الانتقادات توجه للحزب في هذه النقطة وهي احتكار الشرعية لنفسه واختزال الدولة وموروثها التّاريخي في الحزب، الأمر الذييتعارض مع الفعل الديمقراطي وخاصية من خصائص النظم السياسية العربية التّي يرى فيها حزب الثورة أنّه جدير بالحكم، وضمن ذلك يبقى الفعل الديمقراطي حبيس انفتاح هذه النخب وحبيس هذه العلاقة التّي تجذرت منذ بناء الدولية الوطنية في دول العالم الثالث عامة والجزائر خاصة. وهنا يطرح التساؤل هل الحزب هو الذّي أوجد الدولة؟

يتعزز خطاب الهوية داخل الحزب ضمن المادة الثالثة من القانون ضمن قيم وتعاليم الدّين الاسلامي مع التأكيد على اللغة التّي جعلها في العربية والأمازيغية، مع الحرص دائما على البعد التاريخي لتحقيق الوحدة الوطنية، وهو خطاب يمكن اختزاله في ثلاثية، التاريخ، الدّين، اللّغة (العروبة، الأمازيغية). وهي مقومات الحفاظ على هوية أيّ مجتمع. وعليه فإنّ البعد الهوياتي داخل الحزب يمثل مرجعية أساسية في تسويق الخطاب السياسي، وفي بناء الدولة الوطنية، بيد أنّ هذا الخطاب الهوياتي بقي في بعض الأحيان محلّ صراع وسجال بين النخب الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال، من ذلك صراع التعريب والفرنسة، وهي إشكالات مازالت عالقة لحد الآن وساهمت في عرقلة المسألة التنموية في الجزائر على أساس أنّ هذا الحزب يحكم الجزائر منذ الاستقلال، وبالتّالي من الطبيعي أن تنعكس رؤيته وفلسفته على بناء الدولة في الجزائر.

وضمن الواقع اللّغوي في الجزائر فإنّ الحزب أخفق في كثير من الأحيان في مسألة الحفاظ على اللّغة العربية أو الأمازيغية، حيث أنّ مسألة ترقية اللغة مازالت أمرا بعيد المنال، كما أنّ النخب داخل الحزب وعلى الرغم من المجهودات الرامية للحفاظ على المكون للغوي ظلت هي نفسها تستعمل اللسان الفرنسي في خطبها، وحتى في الإدارات والمجالس المحليّة التّي تخضع أغلبها للحزب، حيث يمثل ذلك تناقضا مع الخطاب الهوياتي الذّي يرفعه الحزب في قانونه المؤسس، وظلّ خطاب الهوية والحفاظ عليها مدخلا للتسويق السياسي أثناء

الحملات الانتخابية ضمن المكون الشعبوي والاستهلاك المحلّي، وفي كثير من الأحيان استعملت الهوية للمزايدة السياسية لا غير.

لا ينكر أحد جهود جبهة التحرير الوطني في الحفاظ على الهوية لدى الجزائريين في مرحلة الاستعمار وبعده، بيد أنّ الصراع داخل نخبه، والتحولات التّي عرفتها الجزائر جعلت منه كغيره من الأحزاب الأخرى لا يقدم حلولا واقعية، وظلّ الخطاب الهوياتي خطابا على حساب التنميةالتّي تتطلب عقلانية أكبر، ففي الوقت الذي كان لابد للحزب أن يركز على آليات التنمية وتجاوز الواقع الهوياتي، إلا أنه بقي خطاب الحزب تقليديا في مقابل تحولات سوسيوثقافية كبيرة يشهدها المجتمع الجزائري والتّي تتطلب خطابا أكثر عقلانية يستجيب للمرحلة التحولية الراهنة. وتعزز الخطاب الهوياتي أيضا داخل الحزب حتى ضمن المرحلة الصعبة التّي تمر بها الجزائر على الصعيد الاقتصادي، الأمر الذّي يدل على أنّ البدائل التنموية لديه ضعيفة.

تمثل الهوية السياسية لجبهة التحرير الوطني مرجعيته الفكرية والإيديولوجية لنشاطاته منذ بداياته الأولى والتي ساعدته على السيطرة في الساحة الحزبية الجزائرية، إلا أن الملاحظ عليه هو التأرجح وعدم الاتزان في كثير من الفترات بالشكل الذي قد يؤثر عليه سلباً، وتُعد الهوية السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني أحد العوامل الأكثر مُساعدةً له لتسيد الساحة السياسية لفترة طويلة بالجزائر وهذا بالنظر إلى الطابع الثوري والوطني الذي يتخذ منه مجالاً لعمله السياسي، وهذا ما يظهر في جل القوانين الأساسية المنظمة للحزب وآخرها الصادر سنة 2010، أين جاء في مادته الأولى من الفصل الأول: *حزب جبهة التحرير الوطني تنظيم سياسي وطني ديمقراطي مبني على أسس ومبادئ بيان أول نوفمبر 1954 وثورته الخالدة ، شعاره "بالشعب وللشعب" يستمد مرجعيته من الرصيد التاريخي للحركة الوطنية ومن مواثيقه ونصوصه الأساسية.*[1] وهي المادة التي يعمل الحزب جاهدا للتأكيد عليها في كل المناسبات لما لها من:

_ تأثير في نفسية لمواطن الجزائري وارتباطه الوثيق بتاريخه الثوري.

_ التأثير في فئة الشيوخ لما لهم من ميول للماضي الثوري.

_ معرفة قيادات الحزب لما لثورة التحرير من أثر على زيادة الروابط الوطنية.

[1] حزب جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي للحزب، مرجع سابق الذكر، 02.

وهوواقع يثبت ان حزب جبهة التحرير لا يمكن تجاوزه لأنه يملك قاعدة شعبية مترسخة، تعود بالدرجة الأولى إلى تركيزه على فئات الشيوخ بالنظر إلى الخطاب التاريخي والثوري، وكذا باعتباره ربما حزبا للسلطة، ومن جهة ثالثة باعتبار فشل الأحزاب الأخرى في تجنيد المواطنين.

يبقى حزب جبهة التحرير القوة السياسية الوحيدة التي انضوى تحتها جميع فئات وطبقات الشعب الجزائري، يستمد منها ومن العامل التاريخي عناصر قوة تواجده بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى، وبرنامجه الساعي إلى التركيز على البعدين العروبي والإسلامي وهذا ما يظهر من خلال القانون الأساسي قبل إضفاء البعد الأمازيغي:

. إضفاء الصبغة الإسلامية على برنامجه وحماية وتجسيد الثوابت التي ضحى في سبيلها الشعب الجزائري.

. التعريب مهمة وطنية إستراتيجية ينبغي إلزام كل الهيئات الوطنية بتطبيق القرارات الصادرة في هذا المجال.

. اعتبار الهوية الثقافية العربية الإسلامية هي أساس الانتماء الحضاري وإطار التنمية الثقافية.[1]

وهذا ما يؤكده السيد سعيد بوحجة* كذلك، بقوله أنه في وقت مضى كان لابد من الالتزام بالهوية العربية الإسلامية، وأن أي هوية أخرى تعتبر تهديد للاستقرار والأمن الجزائري في إشارة منه للأمازيغية.[2]

والملاحظ على هذه النقاط الخاصة ببرنامج جبهة التحرير الوطني، أنها ركزت على الإسلام والعروبة كمحددين للهوية الوطنية، وتغييب الهوية الأمازيغية عن برنامج وخطاب الحزب، وكأن بالجبهة لم تستفد من حالة العصيان ونفور الشارع القبائلي عن أعماله وخطاباته منذ الاستقلال، وخاصة أحداث الربيع الأمازيغي 1980، والذي عبرت فيه هذه الفئة بصراحة عن رفضها لسياسة الحزب، إلا أن السيد سعيد بوحجة يرى عكس ذلك تماما إذ يقول: *"أن وعي الجزائريين بمكونهم الأمازيغي إنما مرده إلى حزب جبهة التحرير الوطني الذي عمل في فترة حكمه على فتح الجامعات والمعاهد وهو ما أدى إلى زيادة الوعي لدى الجزائريين"*[3].

لم تساعد إيديولوجية الحزب في تبيان هوية واضحة وهو ما أكد عليه المنسق العام للحركة التقويمية في الأفلان، "عبد الكريم عبادة" بالقول:

---

[1] اسماعيل، قيرة، وآخرون، **مرجع سابق الذكر**. ص158.

*عضو اللجنة المركزية بحزب جبهة التحرير الوطني ومسؤول الإعلام والاتصال بالحزب سابقا، ورئيس المجلس الشعبي الوطني منذ ماي 2017.

[2] مقابلة مع السيد سعيد بوحجة، بالمقر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني، بتاريخ 2017/01/04، على الساعة 10:00.

[3] نفس المرجع.

"أن الحزب العتيد اليوم، يعيش وضعاً مزرياً على كل المستويات سواء على المستوى القيادي أو المركزي، هيئات وهياكل، أفراد وجماعات. وقال المتحدث إن الحزب انحرف عن خطه السياسي وتخلى عن قيمه ومثله وأهدافه وانسلخ انسلاخاً عما يربطه بالمجتمع وفقد شعبيته كما فقد المصداقية وأصبح لا يؤثر في الحياة السياسية بل أصبح بوقا لترويج أفكار ودعايات وأغراض وأهداف ضيقة ووسيلة للانتخابات والترشيحات وصندوق تصب فيه الأصوات لا أكثر." [1]

وأضاف "عبادة" *أن " أزمة الأفلان جد عميقة، حيث أصبح مبتغى لكل الوصوليين للتموقع، فهم ينتظرون موعد الانتخابات للترشح ونيل المناصب على المستوى المحلي والبلدي والولائي، لذا نجد أن الأفلان قد أفرغ حقيقة من محتواه العقائدي والبشري وأصبح بدون هوية ويعيش أزمات متعددة الجوانب، مضيفاً:...اليوم نلاحظ أن الحزب العتيد أصبح عبارة عن لجنة لمباركة وتزكية وولاء وتحقيق مآرب ومصالح شخصية ذاتية، وهذا نتيجة سياسات متبعة قبل اليوم، منذ مجيء الأمين العام السابق، عبد العزيز بلخادم."* [2] *كما يرى السيد سعيد بوحجة في نفس السياق، أن الحزب له مبادئه الواضحة إلا أنه يعيش في نفس الوقت عدم إلتزام المنتخبين الحزبيين في كثير من الأحيان بهذه المبادئ، ويعملون جاهدا عند وصولهم للمناصب إلى تحقيق مصالحهم وأغراضهم الشخصية على حساب المصلحة والقيم الوطنية"* [3]، وهو الوضع الذي آل إليه من جراء الممارسات المصلحية للأشخاص من جهة، وعدم وضع برنامج عام يحدد مسار وهوية الحزب من جهة، وعدم وضوح هوية الحزب من جهة أخرى بما يتناقض وسياسات الهوية التي تفرض الدفاع عن هوية محددة لا تقبل الأضداد.

يستشهد المناضلون وقادة حزب جبهة التحرير الوطني بمقاطع في النشيد الوطني وتاريخ الثورة التحريرية ومسار الحزب فيها، للقول بأن كل الجزائريين يقدسونه ويساندونه، وهو ما صرح به طاهر خاوة وزير العلاقات مع البرلمان ورئيس الكتلة البرلمانية للحزب سابقا في قناة نسمة التلفزيونية لما قال: "*إن كل الجزائريين يعتبرون جبهة التحرير الوطني من الأمور المقدسة في الجزائر ولا يمكن لأي جزائري مهما كان انتماؤه الإيديولوجي وفكره أن يخرج عن إيديولوجية الأفالان سواء كان إسلاميا أو علمانيا، والدليل على ذلك أن كل المواطنين ومنذ الصغر في المدارس يرددون جبهة التحرير أعطيناك عهدا.*"[4] وفي القول تصريح ضمني وعلني أن الحزب لازال يخاطب ضمائر المواطنين الجزائريين وتذكيرهم بإنجازاته الثورية من جهة، وعدم ثبات الجماعة الهوياتية التي يدافع عنها من جهة

---

[1] عبد الكريم عبادة : " سننقذ الأفلان" على الموقع الالكتروني لجريدة الحياة، http://www.elhayatonline.net/article62211.html تم زيارة الرابط بتاريخ: 2016/08/02. على الساعة: 18:00.

[2] نفس المرجع.

[3] مقابلة مع السيد سعيد بوحجة، بالمقر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني، بتاريخ 2017/01/04، على الساعة 10:00.

[4] لقاء خاص مع الطاهر خاوة، قناة نسمة على الموقع الالكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=-ImWoXk-66o، تمت زيارة الموقع يوم 16 جوان 2014، على الساعة 23:00.

أخرى، ويرى الأستاذ محمد هناد أنه" *تجدر الإشارة، أولا، أن القاعدة الحزبية مازال انتماؤها (لا سيما في المدن الكبرى) ذا صلة عاطفية بتاريخ الحزب منذ نشأته كحركة تحريرية. أي أنها مازالت تنظر إلى هذا التنظيم كصاحب الفضل في طرد الاستعمار وإعادة الكرامة للشعب الجزائري بعدما لم يكن شيئا بالنسبة إلى هذا الاستعمار. كما تبقى الجبهة، في اعتقاد العامة، هي الأكثر دراية بسبل المحافظة على هذا الاستقلال الغالي مادامت هي التي حققته. لذلك، الانتماء إلى هذا الحزب يبقى فيه، دائما، شيء من الصلة العاطفية، على الأقل بالنسبة إلى المناضل العادي، لا كمجرد أداة للمنافسة السياسية. ولاشك أن ذلك هو ما لا يتردد الطامحون، لا سيما على مستوى القيادات الحزبية، استغلاله*".[1]

المطلب الثاني: المعطى الهوياتي لجبهة التحرير الوطني بين الثبات والمتغير

في المؤتمر الاستثنائي الذي عقده حزب جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1988 عقب الأحداث العنيفة التي عاشتها الجزائر في أكتوبر من العام ذاته عايش حزب جبهة التحرير الوطني ولأول مرة أخطر تحد في مسيرته.فقد كان في مواجهة انعطاف سينقله لاحقاً من موقع حزب ظل يحكم وحده مدة ثلاثين (30) سنة في إطار منطق الأحادية الحزبية، حيث فرض أفكاره وسلوكه على الدولة والمجتمع إلى موقع حزب يبحث عن نفسه ضمن قائمة مفتوحة من الأحزاب التي ولدت بموجب المادة 40 من دستور فيفري 1989.[2] فحزب جبهة التحرير الوطني ظل وإلى غاية إعلان التعددية الحزبية الأكثر تأثيراً في الساحة السياسية الجزائرية، بالإضافة إلى تأثيره المستمر والدائم على أفكار ونفسية المجتمع الجزائري، وهذا التأثير راجع للخطاب الحزبي بدرجة أولى الذي يرتكز على التاريخ الثوري والهوية الوطنية من جهة وبحكم أنه الحزب الحاكم وحزب السلطة من جهة ثانية.

إن التغييرات الحاصلةوالتعددية المنشودة من قبل الشعب وحتى من بعض المقربين من الحزب نفسه، جعلت من تغيير إستراتيجية الحزب أمراً مفروضا عليه مع ما يتماشى والواقع، للحفاظ على مكتسبات مرحلة الحزب الواحد، وحتى النهج المستعمل في خطابات الحزب المعتمدة على الإسلام أصبحت واضحة للعيان بعد أحداث أكتوبر 1988 وما صاحبها من فوز جبهة الإنقاذ بالانتخابات المحلية 1991، وظهور فئة شبابية لم تعايش فترة حرب التحرير، كلها أمور أظهرت عجز الخطاب الحزبي.[3] لأن شعارات الحزب وأفكاره القائمة

---

[1] هناد, محمد. ''حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري.''، **في العودة إلى الأحزاب: المنطق الحزبي والتحولات السياسية في البلدان العربية**, ميريام كاتوس، كرم كرم. بيروت: المركز اللبناني للدراسات, 2008. ص128.

[2] عيسى، جرادي، **مرجع سابق الذكر**. ص100.

[3] Brian Terranova, **Op**.**Cit**. P05.

على البعد الثوري، لم تعد تحدي مع الأوضاع الحاصلة، لذا يفترض تحديده وإعادة تقويمه بما يتيح له فرصة إعادة بعث أفكاره وسياساته في أوساط المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى السيطرة على الخارطة الحزبية الجزائرية.

عاش الشارع الجزائري في نهاية الثمانينات حالة غليان مطالبة بنظام إسلامي، وهو ما لم يحققه حزب جبهة التحرير الوطني طيلة فترة الأحادية الحزبية بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، وكما يقول "خميس حزام والي": "*في الجزائر تأرجح النظام بين العلمانية والتمسك بالدين وهو ما أدى إلى أزمة هوية حادة داخل المجتمع الجزائري...*"[1] فالنظام السياسي الجزائري ورغم تأكيده في كل مرة على الطابع الإسلامي للدولة الجزائرية، إلا أنه وعلى أرض الواقع أبقى على ما ينفي ذلك، خصوصا في محاربته ورفضه للتيارات الإسلامية على الساحة السياسية الجزائرية قبل 1989، كما أنالحديث عن النظام السياسي الجزائري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحزب جبهة التحرير الوطني الذي استعمل هي الآخر مثله مثل النظام القائم مكون الإسلام لتحقيق بقائه في السلطة وكسب المزيد من التأييد، وذلك من خلال خطاباته وبرامجه، فكانت الوطنية المنشودة لديها قائمة على الطابع الإسلامي الذي تبنته منذ حرب التحرير[**]*، والتي هي في الأصل انطلاقة خاطئة للحكم[2].

وفيما يخص الحركة الإسلامية في الجزائر فإنها بقيت تطالب بضرورة تغيير النظام السياسي، واعتبار خطاب حزب جبهة التحرير الوطني مجرد خطاب وحبر على ورق، ورأت بضرورة إبعاده من الحكم بما أنها لا تعمل بمبادئ الإسلام بل وذهبت إلى حد اعتبار أن الحزب يستخف بكل من الإسلام، السياسة العامة والتنمية المجتمعية.[3] فالإطار العربي الإسلامي الذي تستمد منه أيديولوجيتها حسب ما هو معلن بدأ يتآكل وفي حالات كثيرة هناك ما يثبت أن الإسلام ما هو إلا مجرد شعار في الخطاب الحزبي الذي تعتمده جبهة التحرير خاصة في فترة التسعينات وما تلاها، وفي هذا الصدد يرى "إسماعيل حريتي" وهو رئيس مركز أمل الأمة للدراسات الاستراتيجية أن "*حزب جبهة القوى الاشتراكية يتوافق مع جبهة التحرير الوطني الحاكم في الرؤية الإستراتيجية، وطبيعة نظام الحكم القطري الوطني العلماني*"،[4] فهل حاولت جبهة التحرير التأقلم مع الأوضاع السائدة حينها؟ خاصة مع تصاعد التيار الإسلامي وزيادة العنف المنسوب لهذا التيار.

---

[1] حزام والي، خميس، **مرجع سابق الذكر**. ص208.

[*] باعتبار أن الشعب الجزائري وإبان الثورة التحريرية كانت قناعته واحدة أن المستعمر الفرنسي جاء ليطمس الهوية الجزائرية ويحاول القضاء على الدين الإسلامي الجامع لأغلبية طوائف المجتمع، وحتى النضال السياسي القائم آنذاك كان يعتمد على الإسلام كمحرك للمجتمع الجزائري ومنه جبهة التحرير الوطني.

[2] Brian Terranova, **Op**.**Cit**. Pp04, 05.

[3] Ibid.P07

[4] ياسين بودهان، **كيف ينظر الجزائريون لمواقف جبهة القوى الاشتراكية؟** ، على الرابط الالكتروني https://goo.gl/LtbDNM : تم تصفح الرابط بتاريخ 22 جوان 2015، على الساعة 22:10.

تأكد في المؤتمر العاشر للحزب، أن الحزب بقي يُساير ما تنص عليه الدساتير الجزائرية حرفياً، حتى أن اعترافه بالأمازيغية لم يكن إلا بعد إقرار الدستور الجزائري به، وهو ما يؤكد التكيف مع القوانين الدستورية في التنظيم السياسي للحزب، لأنه *"يهدف إلى تعزيز الحريات الأساسية وتكريس النظام الجمهوري، بالإضافة إلى ضمان حرية اختيار الشعب كمصدر للسلطة وضمان سلامة التراب الوطني، إلى جانب حماية رموز التاريخ والثورة وحماية ثوابت الأمة المنصوص عليها في الدستور، وكذا التعددية السياسية، حرية التعبير واستقلالية القضاء، وتضمنت اللائحة المبادئ والأهداف التي يناضل من أجلها الحزب والمتمثلة في قيم ومثل ثورة نوفمبر، الدفاع على الهوية الوطنية بعناصرها الثلاثة المتمثلة في الإسلام، العروبة والأمازيغية، كما يكرس الحزب التعاون العربي والإسلامي والعمل الإفريقي المشترك."*[1] وهو ما أكد عليه القانون الأساسي المعمول به حاليا في الحزب من خلال المادة الخامسة والتي جاء فيها: يتمسك حزب جبهة التحرير الوطني بالمبادئ المذكورة أدناه:[2]

1. اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.
2. اللغة الأمازيغية لغة وطنية.

وهي النقاط التي تتبناها جبهة التحرير الوطني في برنامجها الحالي " برنامج 2020/2015" والذي أضاف المكون الأمازيغي بعد دسترته من قبل السلطة.

لا يمكن لحزب جبهة التحرير الوطني الخروج عن قرارات السلطة فيما يخص الهوية في الجزائر، وهو ما يتجلى في مواكبة قرارات السلطة خاصة مع التغيرات والتعديلات الدستورية1989، 1996، 2003، 2008، 2016 وفيما يخص لائحة الهوية الوطنية، *"تضمن اللائحة أن الأفلان يستمد مبادئه من رسالة نوفمبر الخالدة، وعليه فإن هذا القانون يؤكد تمسك الحزب بمرجعيته الأساسية وقدرته على التكيف مع جميع التطورات وبقدر تشبثه بأصالته، فإن الأفلان سيسعى إلى عصرنة أدائه وتسييره وهذا بهدف تجسيد شعار المؤتمر العاشر الذي حمل عنوان "التجديد والتشبيب"، لضمان الاستمرارية. وقد حمل الفصل الأساسي مرجعيات الحزب، من منطلق أن الأفلان يستمد وجوده من إرادة الجزائريين الذين يناضلون في صفوفه وبطريقة إرادية، ويؤكد تمسكه بالإسلام، الوحدة الوطنية، اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية والأمازيغية كلغة وطنية والتمسك بقيم ثورة نوفمبر، كما يخضع الأفلان إلى أحكام الدستور"*[3].إلا أن هذا لم يخرج عن نطاق قرارات سلطوية، وتزامن الاعتراف الحزبي للجبهة بالمكون الأمازيغي

---

[1] على الموقع الالكتروني لحزب جبهة التحرير الوطني: http://www.pfln.org.dz/?p=8210 ، تمت زيارة الموقع بتاريخ 30 جويلية 2015، على الساعة 14:55.

[2] حزب جبهة التحرير الوطني ،القانون الأساسي، المادة 05، **مرجع سابق الذكر**، ص02.

[3] على الموقع الالكتروني لحزب جبهة التحرير الوطني: http://www.pfln.org.dz/?p=8210 ، تمت زيارة الموقع بتاريخ 30 جويلية 2015، على الساعة 14:38.

مثلاً مع اعتراف السلطة بها، ولم تشهد الساحة الوطنية معارضة لجبهة التحرير الوطني مثلاً على عدم دسترة الأمازيغية من قبل، والذي يرى السيد سعيد بوحجة *"أن موضوع الهوية في حزب جبهة التحرير الوطني خاصة بعد مجيء السيد عبد العزيز بوتفليقة للحكم، لا يمكن الخوض فيه، لأن الحزب يساند مشروع رئيس الجمهورية في كل الأحوال."*[1] إلا أن واقع انتشار الحزب من خلال نتائج الانتخابات والمجالس المنتخبة يبين درجة من القبول المجتمعي بالحزب خاصة انه واسع الانتشار على مختلف ولايات الوطن.

المطلب الثالث: درجة التمثيل في المجالس المنتخبة على ضوء الانتخابات التشريعية

يشكل حزب جبهة التحرير الوطني التشكيلة رقم واحد المهيمنة على الساحة السياسية والحزبية في الجزائر رغم تبني التعددية الحزبية، واستوعبت في صفوفها جميع العناصر التي ساهمت بصورة من الصور في الثورة التحريرية، *"فقد انطوت منذ البداية على التعددية والاختلاف لكن داخل إطار الحزب أثناء الجلسات والمؤتمرات. ومن شأن هذا الاختلاف والتعدد أن يحتوي على الطرف ونقيضه: الإسلامي المناهض أصلا للوطني والمناهض بدوره للفرانكو-لائكي الذي يمثل النموذج الفرنسي في الجزائر المناقض للعروبي الذي يولي وجهه نحو المشرق العربي وتياراته البعثية والقومية والعروبية. علاوة على وجود التيار الكبير من القوى الانتهازية التي ليس لها محل من المشهد السياسي العام وتمثل قوة هلامية غير واضحة لا تعرف كيف تبدي مواقفها ولا الدفاع عنها، وليست على قناعة في شيء سوى مصالحها الضيقة واغتنام الفرص والمناسبات والتأثير على مجريات الانتخابات لصالح ممثل السلطة الفعلية".*[2]

طبيعة الانتماء الحزبي توضح بالحد الذي جعل منه حزبا غير واضح المعالم، خاصة في ظل اجتماع الأضداد الهوياتية "مثلا الإسلام والعلمانية، والتفتح، وهذا على الأقل في منظور السياسيين الجزائريين" وبالتالي عدم وجود هوية اجتماعية تمكن الحزب من الدفاع عنها، هذا الأمر وقعت فيه جبهة التحرير الوطني مباشرة بعد عقد المؤتمر السادس للحزب سنة 1988 بعد الإصلاحات التي أعلنتها رئاسة الجمهورية، أين تضمن في إحدى محاوره التالي:

– تأصيل جبهة التحرير الوطني بتحقيق أوسع انخراط للقوى الوطنية ويبدو أن إقرار تعدد الحساسيات والتيارات داخل جبهة التحرير الوطني كان يهدف إلى سد الطريق كمرحلة أولى أمام المطالبة بالتعددية

[1] مقابلة مع السيد سعيد بوحجة، بالمقر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني، بتاريخ 2017/01/04، على الساعة 10:00.

[2] نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتحرب الديمقراطية، على الرابط الالكتروني: https://goo.gl/iRWDUs، تم تصفح الرابط بتاريخ 17 ديسمبر 2015، على الساعة 18:40.

السياسية.[1] وهو الهدف الذي حاد عن مبتغاه بما أن جمع الأضداد لا يمكن تحقيقه في تنظيم حزبي، بما أن هذا الأخير هو تجمع مجموعة من الأفراد لهم إيديولوجية وهدف مشترك، وهو ما يتنافي مع حالة الحزب المعني بما أنه ضم العلماني والإسلامي، العروبي والفرانكفوني والأمازيغي في نفس الوقت.

يشكل التمثيل الانتخابي في المجالس المنتخبة أحد الركائز الهامة التي تعتمد عليها الأحزاب السياسية ومنها حزب جبهة التحرير الوطني،بما أنها تفتح المجال للمواطن بأن تمثل مصالحه على أوسع نطاق في هذه المجالس، وبما أن هذه المجالس هي الضامن للمشاركة الفعلية للمواطنين في المشاركة الفعلية في صنع القرارات وصنع السياسات العامة، وإذا ما تم التطرق إلى الانتخابات التشريعية منذ فتح باب التعددية يلاحظ تلك السيطرة وتموقع الحزب في أغلب الأحيان _ عدا انتخابات 1991 وانتخابات 1997، أين حل في المرتبة الثالثة في كل منهما_ في المرتبة الأولى وبعدد كبير من المقاعد يتجاوز نصف المقاعد (2002). والجدول التالي يوضح هيمنة الحزب على الانتخابات التشريعية في الجزائر ودرجة تمثيله لجمهوره.

جدول: 4: درجة التمثيل الانتخابي في المجالس التشريعية لحزب جبهة التحرير الوطني بين 2012/1991.

السنة	النسبة المئوية %	عدد المقاعد المحصل عليها	الولايات التي تحصل فيها على مقاعد
1991	3.72	16	لم يتم ذكرها في الجريدة الرسمية
1997	16.84	64	كل الولايات عدا تيزي وزو، بجاية وكذلك مقاطعات المهجر.
2002	51.15	199	كل الولايات
2007	34.96	136	كل الولايات عدا أدرار وغرداية
2012	47.83	221	كل الولايات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجريدة الرسمية (1991، 1997، 2002، 2007، 2012)

وكقراءة للجدول والأرقام والبيانات السابقة يمكن القول أن:

_ جبهة التحرير الوطني استطاع الانتشار في كل ولايات الوطن.

[1] مصطفى بلعور، "حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر"، **مجلة الباحث**، العدد4، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة–، 2006، ص99.

ـ الولايات التي لم يحصل عليها على أصوات في بعض الفترات هي الولايات التي كانت بها أحداث مثل تيزي وزو وبجاية 2001، وغرداية 2007.

ـ النسب المعبر عنها تمثل اختيار المواطن وبالتالي عدد المقاعد المتحصل عليها يمكنها أن تعبر على تطلعات ومطالب الجماعات الهوياتية.

ـ قدرة جبهة التحرير الوطني على كسب التأييد وحشد المواطنين.وفي هذه النقطة يرى الأستاذ هواري عدي، أن كسب الحزب للتأييد ليس مرده لقدرته في ذلك ولتمثيله لمصالح المجتمع بقدر ما لكونه حزبا للسلطة.[1] وهنا يقصد درجة ارتباطه بالتجاوزات التي تحصل في المناسبات الانتخابية، والتي يرى الأستاذ محمد هناد بوجودها في الحالة الجزائرية والتي كان حزب جبهة التحرير نفسه قد أقر بوجودها في الانتخابات التشريعية لسنة 1997.[2]

لكن في هذا الصدد يرى الأستاذ محمد هناد أنه: "في ما يخص عدد المناضلين وتوزعهم بحسب المتغيرات السوسيولوجية المعروفة، تجدر الإشارة إلى ثلاث ملاحظات : أولا، هذه المسألة يكتنفها دائما نوع من السرية؛ ثانيا، وكما جرت العادة لاسيما في حال تعددية ناشئة، هناك دائما مبالغة في الأرقام المقدمة لأسباب مفهومة؛ ثالثا، يبدو أن الحزب لم يستطع بعد التحكم في الأداة الإحصائية تحكما كاملا، بالإضافة إلى ظاهرة "تبخر" («volatilité») قواعد الحزب لاسيما مع اقتراب المواعيد الانتخابية التي لا يهتم الكثير فيها بالانتماء الحزبي بقدر اهتمامهم بالظفر بمقعد في المجالس المنتخبة".[3] وبالتالي فالحزب ليس له استراتيجية واضحة لإدارة الانخراط الحزبي والجماهيري له، وهو ما يؤدي إلى عدم التزام المنتخبين بإيديولوجية الحزب، بما أن الترشح لا يعني الانتماء والولاء للحزب.

شهد الحزب جبهة التحرير الوطني في زمن التعددية الحزبية بالجزائر موقفا يمكن اعتباره في خانة ما يعرف وسياسات الهوية حين عارض وبشدة قرار وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط الرامي إلى استبدال اللغة العربية الفصحى بالدارجة العامية في مرحلتي التحضيري والسنة أولى ابتدائي، تحت مبررصعوبة فهم التلميذ لبعض المصطلحات باللغة الفصحى،[4] والذي أكده فريد بن رمضان المستشار المكلف بالبيداغوجيا بوزارة

---

[1]Houari Addi, "Les partis politiques en Algerie", **la revues des des mondes Musulmans et Méditerranés**, tome 2, France : Presses Universitaires de Provance, Mars 2006,p15.

[2] محمد هناد، مرجع سابق الذكر، ص 125.

[3]محمد هناد، مرجع سابق الذكر، ص 128.

[4]الرابط الالكتروني، https://www.youtube.com/watch?v=E7OE9mcQJVQ، تمت زيارة الرابط بتاريخ 2017/10/07، على الساعة 13:00.

التربية في ندوة صحفية،[1] حيث أعلنت كتلة جبهة التحرير الوطني بالمجلس الشعبي الوطني، رفض قرار إدراج اللهجات العامية في التعليم التحضيري والابتدائي. وقالت إن وزيرة التربية نورية بن غبريط "أخطأت الرمي مرة أخرى، بإعطائها الفرصة لمن يريد أن يسيّس المدرسة الجزائرية ويتلاعب بمستقبل الأجيال"، وذكرت الكتلة في بيان وقّعه رئيسها محمد جميعي، أن الوزيرة "*حاولت التعدي على أبرز مقومات الأمة الجزائرية، وأهم ثوابتها الدينية والدستورية والقانونية والفطرية*". وفي رأي الكتلة البرلمانية، فإن الوزيرة بهذا الإجراء والقرار غير المدروس، من شأنها إحداث بلبلة وفتنة نحن في غنى عنها. وحزب جبهة التحرير لا ولن يرضى التعدي، من أي طرف كان، على هوية الجزائريين".[2] رد الفعل هذا يحسب لصالح الحزب كآلية من آليات الدفاع عن الهوية واللغة العربية، إلا أنه لا يخرج عن نطاق التصريحات والخطابات المألوفة على المستوى الحزبي والسياسي في الجزائر.

كرد فعل على القيادة الحزبية التي لم تتحرك اتجاه الموقف وعلى الجدل الذي يثار حول تدريس العامية ذكر بيان برلمانيي الحزب الواحد سابقا، أن "*العربية والأمازيغية والإسلام قضايا مقدسة، المساس بها بمثابة التعدي على السيادة والشرف والكرامة*". مشيرا إلى أن بن غبريط "*داست على مجهودات الأسرة التربوية، التي بذلت على مدى أكثر من خمسين سنة، أي منذ استرجاع الهوية والوطن من بين مخالب فرنسا*". وأضاف: "*إن المجموعة البرلمانية تشجع كل توجه يرمي إلى الحفاظ على اللغة العربية، ويهدف إلى توسيع نطاق تدريس الأمازيغية وكذا تدريس مختلف اللغات الأجنبية لأجل التفتح على مختلف الحضارات. وتدين كل نية مبيتة ومقاصد السوء الهادفة لزعزعة الوطن*". ويعد هذا الموقف السلبي من مسعى وزيرة التربية، الثاني الذي يصدر من أحزاب السلطة بعد الأرندي[3]. وفي هذا الصدد يذهب السيد سعيد بوحجة إلى القول أن " *موقف السكوت الرسمي لحزب جبهة التحرير الوطني، ليس معناه القبول بالوضع السائد، وأن مناضلي الحزب سيسعون للوقوف في وجه أي قرار للمساس باللغة العربية والتربية الإسلامية، خاصة في قضيتي التدريس بالعامية وكذا تقليص الحجم الساعي لمادة التربية الإسلامية في المدارس الجزائرية*"،[4] هذا في الوقت الذي لم تصدر قيادات الحزبية أي قرار معارض لمحاولات الوزيرة المساس بإحدى مقومات الشخصية الجزائرية، ولو أن الكتلة البرلمانية أصدرت بيانا في هذا الشأن إلا أنه يحتاج إلى موقف رسمي من قيادات الحزب.

---

[1] انظر الرابط الالكتروني، https://www.youtube.com/watch?v=gFy1UPTUsuI، تمت زيارة الرابط الالكتروني بتاريخ: 2017/10/07، على الساعة 13:15.

[2] الأفالان يتهم بن غبريتبـ"الدوس على جهود الأسرة التربوية"، **جريدة الخبر اليومية**، 11 أوت 2015.

[3] نفس المرجع.

[4] مقابلة مع السيد سعيد بوحجة، بالمقر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني، بتاريخ 2017/01/04، على الساعة 10:00.

تراجع حزب جبهة التحرير الوطني عن التوجه المتشدّد له بشأن ترسيم اللغة الأمازيغية بداية من 2016، أين ركّز الحزب بعدها كثيرا على مسألة اللغة الأمازيغية وضرورة ترقيتها. وفيما يرجع بعض المتابعون ذلك إلى أن الرئيس بوتفليقة والحكومة أصبحت تتعامل بمرونة مع هذه المسألة ما يجعل الحزب بدوره يسير ضمن هذا الطرح بما أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هو الرئيس الشرفي لحزب جبهة التحرير الوطني، يرى آخرون أن الأمر يتعلق باستراتيجية توسعية في القاعدة الشعبية للحزب، خاصة بعد وفاة الزعيم السياسي لمنطقة القبائل والأمين العام لحزب جبهة القوى الاشتراكية نهاية 2015، والتي كانت الداعي الأكبر لمطلب اللغة الأمازيغية. حيث حاول قيادة حزب جبهة التحرير الوطني التغلغل أكثر في منطقة القبائل من أجل كسب تأييد جماهيري من منطلق الاهتمام بالمكون الأمازيغي واللغة الأمازيغية، خاصة في ظل كثرة الأحزاب السياسية المنادية بهذا المكون ومن مختلف التيارات.

المبحث الثالث: الهوية السياسية لجبهة القوى الاشتراكيةوعلاقتها بالهوية الاجتماعية:

يعد حزب جبهة القوى الاشتراكية أحد أقدم الأحزاب السياسية في الجزائر، لينشط بعد أول سنة للاستقلال في السر إلى غاية إعلان التعددية السياسية في الجزائر حيث يعرف بمُعارضته الدائمة للنظام السياسي القائم بالإضافة لاعتناقه القضية الأمازيغية منذ 1949، وهي البدايات الأولى لتشكل الهوية السياسية للحزب والتي سار عليها الحزب في تسيير نشاطاته في غالب الأحيان.

تعد الهوية السياسية أحد المحددات الأساسية لتوجهات الأحزاب السياسية، وهو ما عملت عليه جبهة القوى الاشتراكية منذ بداياتها الأولى، بحيث اعتبرت حزبا معارضا من جهة ومدافعاً عن الحقوق الهوياتية من جهة أخرى – هذا لا يعني أن الحزب استمر في نفس النهج–، وهو ما يظهر من خلال الممارسة السياسية له منذ أن كان حزبا غير معترف به سنوات الأحادية الحزبية، مروراً بالمراحل اللاحقة للتعددية وفترات مقاطعته للانتخابات بالجزائر.

المطلب الأول: المرجعية الحزبية وهوية الحزب

استنادا إلى ديباجة القانون الأساسي[1]لحزب جبهة القوى الاشتراكية يتضح أن الحزب ينطلق من نقطة محورية تتعلق أساسا بالوفاء لحركة التحرر الوطني في إشارة إلى البعد التاريخي في منطلقاتها، وذلك لما يمثله التاريخ كأحد الركائز الأساسية في بناء الدولة، وفي الحفاظ على هوية أيّ مجتمع فهو الحلقة التي ترتبط بالذاكرة الجماعية، وأحد المحاور الأساسية في غرس القيم الوطنية والحفاظ على التماسك الاجتماعي.

[1] حزب جبهة القوى الاشتراكية، القانون الأساسي للحزب، 2013.

يركز القانون الأساسي لجبهة القوى الاشتراكية على قيم الهوية، فقد وردت هذه النقطة لأهميتها في الديباجة، وتحاول الجبهة أن تحصر هذه القيم في أربعة أعمدة أساسية: الأمازيغية، الإسلام، العربية، الحداثة، ولا شك بالقول انطلاقا من هذا الترتيب بأنّ هناك مراعاة لفترات زمنية مهمة في التاريخ الجزائري، فهو يشير إلى الأصل الجزائري، ثم كيف وصل الإسلام لهذا البلد، وكيف عرب الإسلام السكان الأصليين، ثم يدعو في الأخير إلى قيم الحداثة في إطار السعي للتطور والرقي بالمجتمع الجزائري ومواكبة التحولات الحاصلة في العالم، وفي هذا الصدد يرى السيد يوسف أوشيش*، *"أن تركيز الحزب على متغير الهوية منذ البداية، راجع بالدرجة الأولى إلى أهميتها في بناء أي دولة وطنية، وأن تدنيسها من قبل الحكومات والرؤساء المتعاقبين زاد من تمسك الحزب بها"*.[1]

ولكن عبر قراءة تحليلية بخصوص ذلك، نلاحظ أن الجبهة تركز بشكل كبير على البعد الأمازيغي في بناء الهوية الوطنية والحفاظ عليها، وهو ما يطرح السؤال هل هو تصور الحزب في إطار المجال الوطني أم لخاصية أن الحزب منشأه منطقة القبائل في الجزائر، ولكن في المقابل يجعل من الإسلام والعروبة محورين لا يستهان بهما في بناء الهوية الوطنية، فضلا على أنّ الحزب يرى أنّ هذه المحاور تمثل القيم المشتركة التي تجمع المجتمع الجزائري، وهي الضامنة للوحدة الوطنية، وبنظرة فاحصة نجد تناقضا بين الدعوة لقيم الأمازيغية، الإسلام، والعروبة، وبين الدعوة للحداثة والتي منبعها القيم الغربية بما تحمله من تناقضات والخصوصية المحلية في الجزائر،* لكن ما هو المقصود بالحداثة في الخطابات السياسية لدى الحزب؟.

"إن الحداثة التي يتحدث عنها حزب القوى الاشتراكية من خلال أمينه العام عبد المالك بوشافة ويعتبرها ركنا جوهريا للهوية الوطنية، فالموجود هو الفوضى والتخلف في كل المجالات التي تعتبر عنوان أي تقدم، بدءا بالتسيير الإداري والبيئة المعمارية الرديئة الخالية من أي عصرنة وتميز في هويتها، مرورا بالحياة الثقافية العرجاء والتعليم المحطم من جميع النواحي، وانتهاءاً بالسياسة التي تحولت إلى مجرد تكالب على المناصب، والتسابق إلى النفوذ قصد الانفراد بالثروة.وهكذا فإن شعار الهوية الثقافية والحداثة، بما في ذلك بعدها الأمازيغي الذي رفعه ولا يزال يرفعه حزب القوى الاشتراكية الذي تخلو هياكله من مهندسي الفكر والثقافة والفن والسياسة، ليس سوى لاصقة فضفاضة يروج لها أثناء التمهيد للانتخابات البلدية والتشريعية والبرلمانية، ثم سرعان ما تختفي بعد إقفال صناديق الاقتراع".[2]

---

*عضو المكتب السياسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية ومسؤول التنظيم بالحزب.

[1] مقابلة مع السيد يوسف أوشيش، بالمقر الوطني لحزب جبهة القوى الاشتراكية، يوم 2017/01/05، على الساعة 09:00.

* يرى جيمس تيللي أن الدول العربية تسعى للتخلص من الامبريالية في الثقافة الغربية السائدة في النظام العالمي وعلى عمليات العولمة إثباتا للذات وهو أحد أوجه سياسات الهوية. أنظر جيمس تيللي، مرجع سابق الذكر، ص265.

[2] عمر أزراج، حزب القوى الاشتراكية والمتاجرة بالأمازيغية، مجلة العربي، العدد 10704، لندن، يوليو 2017.

ويذهب السيد يوسف أوشيش إلى القول بضرورة عصرنة المجتمع الجزائري والتماشي مع الحداثة بكل معانيها، واعتبار اللغة الفرنسية إرث كولونيالي، يمكن الاستفادة منه للتطور والرقي.[1] فالحزب في هذا الصدد يرى بوجوب تحديث الهوية الجزائرية والمجتمع الجزائري بما يتوافق والتطور العلمي والتكنولوجي، لكن ما يعاب عليه أنه يضع الحداثة كموازي للغة الفرنسية والثقافة الفرنسية.

تدعو جبهة القوى الاشتراكية إلى خيار الاشتراكية من خلال الدعوة إلى العدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة وحقوق الإنسان، وتكفل الدولة بذلك وضمان ذلك—وهذا بحسب ما يتضمنه القانون الأساسي للحزب، وكذا التزام هذا الأخير بالمشاركة الدورية في مؤتمر الاشتراكية الأممية-، ولكنها في مقابل ذلك تقع في تناقض عندما تدعو إلى القيم الديمقراطية بمنظور الحداثة الغربية، فالقانون الأساسي يدعو إلى اقتصاد اجتماعي في إطار الاشتراكية التي تقوم على اقتصاد السوق الاجتماعي، أما أن الخطاب والممارسة هو انعكاس للقيم الليبرالية لا غير، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى العالمي.

كما أن جبهة القوة الاشتراكية تدعو إلى مسألة حقوق الإنسان والعمل على احترامها، والتركيز على ضرورة إشراك المرأة في الحياة السياسية من خلال رفض كل أشكال التمييز ضدها، وهنا علينا أن نستشف هذه النقطة من خلال موقع الحزب ضمن أحزاب المعارضة التي تؤكد على النقاط هذه في تعاملها مع السلطة القائمة، وبخاصة تلك التي لا تقبل بسلطة موازية على حدّ تعبير "مونتيسيكيو"، ثمّ التأكيد على محورية المرأة في العمل السياسي.

يظهر ضمن القانون التأسيسي لجبهة القوى الاشتراكية الدعوة إلى حرية المعتقد وحياد الدولة بخصوص ذلك، الأمر الذّي يطرح تناقضا بين ما يقدمه الحزب من محاور للحرية ومسألة بناء الهوية والحفاظ عليها في الجزائر. وهو بذلك يدعو إلى القول بأنّ هذا قد يكون سببا في عدم الاستقرار من خلال مدخل الهوية وما تثيره من حساسيات في هذا الشأن، والأمثلة كثيرة في لبنان ومصر وسورية وغيرها من البلدان العربية، وهو ما يدعو إلى الوقوف بقراءة تحليلية عند المحور الرابع للهوية التي يطرحها الحزب وهي "الحداثة"، أية حداثة وبأي طريقة، وماهي أهدافها؟ تؤكد جبهة القوى الاشتراكية على العمق الاستراتيجي الجزائري من خلال البعد المغاربي والمتوسطي، وتدعم تحقيق الاتحاد المغاربي، والعمل ضمن المجال المتوسطي، متناسية بذلك البعد المهم المتعلق بالعمق الأفريقي، فضلا عن الدائرة العربية، والدائرة الإسلامية التي تتفاعل فيها الجزائر.

[1] مقابلة مع السيد يوسف أوشيش، بالمقر الوطني لحزب جبهة القوى الاشتراكية، بتاريخ 2017/01/05، على الساعة 09:00.

يبقى حزب جبهة القوى الاشتراكية من أقدم الأحزاب السياسية في الجزائر، وتعود جذوره إلى ما بعد الاستقلال مباشرة، وفي هذا الصدد يقول "ناظم عبد الواحد الجاسور: "*يعد حزب جبهة القوى الاشتراكية أول حزب تم الترخيص له بالعمل السياسي بتاريخ السادس (06) من جويلية 1989، بقيادة "حسين آيت أحمد.*"[1] فقد ارتبطت الجبهة بتمحورها حول شخصية زعيمها "آيت أحمد"، كما انتقل نشاطها السياسي إلى المنفى إلى غاية عودته إلى الجزائر بعد إقرار التعددية وحصولها على الاعتماد الرسمي.[2] وهو أمر أدى بالبعض إلى اعتبار الجبهة من الأحزاب الشخصية، استناداً إلى الشخصية التاريخية لزعيمها وبقائه على رأس الحزب حتى وفاته في 2015 ورغم هذا بقي زعيم الحزب رمزيا، بالإضافة إلى تأثير قراراته على مُخرجات الحزب. وبتعبير آخر حول تاريخ الحزب الذي ارتبط بشخصية زعيمه "آيت أحمد"، "*فآيت أحمد بطل من جيل الثورة التحريرية أسس حزب جبهة القوى الاشتراكية كوسيلة لمعارضة نظام بن بلة*".[3]

أخذ الحزب من المسألة الهوياتية إطارا لإيديولوجية واختص بالأمازيغية أكثر من أي شيء آخر، حتى أنه طالب بترسيم اللغة الأمازيغية والتي تمثل أحد مطالب الأمازيغ، بالإضافة إلى رفضه كل أشكال التعصب الديني، وهذا من خلال البرنامج والخطاب الحزبي المعلن عليه. وبالتالي يمكن تلخيص النقاط التي تطرق لها الحزب وبنى عليها هويته السياسية فيما يلي:

. إعادة الاعتبار للغة الأمازيغية واعتبارها لغة وطنية.

. تبني الإسلام كدين بعيداً عن أي تعصب.

. اعتبار كل من اللغة العربية واللغة الأمازيغية لغتان وطنيتان، لا يمكن لأي منهما إقصاء الأخرى.

المطلب الثاني:شكل التوجه الأمازيغي في نشاط الحزب.

الفكرة السياسية والثقافية التي يتبناها حزب جبهة القوى الاشتراكية هي فكرة قديمة نسبياً، ويعود تاريخ أول ظهور سياسي لها إلى العام 1949، حين طرحت المسألة الأمازيغية داخل الحركة الوطنية التي عاشت بفعل

---

[1] ناظم عبد الواحد، الجاسور، **مرجع سابق الذكر**. ص27.

[2] عيسى، جرادي، **مرجع سابق الذكر**. ص115.

[3] J. Kenneth. And Ph. D. Perkins. **Democratic and popular republic of Algeria**. Neil. Schlager. And Others. **World encyclopedia of political systems and parties**. 4th edition. New york : Facts on file. 2006. P19.

ذلك ما يسمى بـ "الأزمة البربرية"* التي كان أحد الفاعلين فيها زعيم جبهة القوى الاشتراكية، "حسين آيت أحمد" نفسه،[1] فكان هذا الطرح سارياً عند أبناء منطقة القبائل في كل مرة باللغة والثقافة البربرية، وليس من باب وجود التعارضات بين الأمازيغية، العربية والإسلام، وفي هذا الصدد يقول رون هالبير: " *ولأن البربر يعيشون واقع عربي إسلامي مسيّس، فإنهم يدافعون عن ثقافتهم ولغتهم بشدة.*"[2] وهو قول يتطابق مع مجريات الواقع، ليس مع وضع الأمازيغ فقط وإنما مع كل جماعة تختص بثقافة أو لغة ما ولها نفس القيم المشتركة. في ظل وجود هذه القيم والثقافة واللغة المشتركة للأمازيغ والتي تعبر عن جملة من الحقوق الجماعية المشروعة، والتي تبناها حزب جبهة القوى الاشتراكية. يبقى التساؤل المطروح في العلاقة بين الحقوق البربرية وحزب جبهة القوى الاشتراكية كالتالي: ما هي الآليات والأساليب المستعملة من طرف جبهة القوى الاشتراكية الموضحة للتوجه الأمازيغي للحزب ؟.

بالرغم من ظهور التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية كقطب ثاني يستعمل المكون الأمازيغي في خطاباته، ومشاركته الجبهة في معظم مطالب الحركة الثقافية البربرية**، إلا أن جبهة القوى الاشتراكية تختلف

---

*لفهم القضية أكثر يرجى العودة إلى كتاب حسين آيت أحمد، **بروح الاستقلال: مذكرات مكافح، 1952/1942**، تر: سعيد جعفر، الجزائر: دار نشر البرزخ، 2002. أين يسرد السيد آيت أحمد القضية بالتفصيل ونشأتها وتطورها، أين يقول أنها بدأت بجملة من الاقصاءات التي تعرض لها ممثلو منطقة القبائل من طرف حزب الشعب بداية من 1947، للتمثيل في المجالس المنتخبة، وبعدها قام السيد علي يحي برفع مطلب الاعتراف بالمكون الأمازيغي من فرنسا، وهي الأزمة ما حاول آيت أحمد ومجموعة أخرى من المجاهدين احتوائها من البداية واستصغارهم لمطلب علي يحي، إلا أن تعامل مسؤولي حزب الشعب مع قياديي وممثلي منطقة القبائل أدى بآيت أحمد إلى قناعة أنه لابد من التأكيد على مطلب علي يحي، ووصل إلى القول، بأن لاوجود لأزمة بربرية وإنما هناك استغلال مبالغ لسلوكيات علي يحي، وأن الأزمة ناتجة عن عجز الحزب في التكفل بقضية الهوية الجزائرية بحكمة، ويذهب إلى القول أن : " إذا لم أقم أنا ورفاقي بطرح المطالب الثقافية واللغوية البربرية حتى لا نقوض المسار، لأننا نقبل أن تكون الجزائر عربية، لكن رأيت في المقابل من يقبل أن تكون الجزائر فرنسية على أن تكون بربرية". ص، ص197، 220.

[1] عبد الناصر، جابي، **مرجع سابق الذكر**. ص 10.

[2] رون، هاليبر، **مرجع سابق الذكر**. ص145.

** يرى الاستاذ فوزي بن عبد الحق أن "الأفافاس لم يكن يوما يمثل المدافع عن الحقوق الهوياتية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ... عن الأمازيغ فقط، هذا اعتبار خاطئ.بل كان يدافع عن كل الجزائريين وعن التعددية بكل أنواعها: السياسية، الدينية، الثقافية، اللغوية ...بشكل عام أي بشكل مختصر يدافع عن الهوية الجزائرية الحقيقية لكن توجد جماعة من المناضلين الأمازيغ الذين يرفعون هذا المطلب بشكل واضح، لأنالهوية الأمازيغية تعرضت إلى طمس والعمل على محوها من قبل النظام القائم.إذا، الحزب لا يمثل حقوق الأمازيغ من أي مقاربة،بل يرى القضية الأمازيغية قضية وطنية لا بد من إعطائها حقها والعمل على احترام كل الحقوق بكل أبعادها لكل الجزائريين. وهناك مقولة ثمينة للمرحوم حسين أيت احمد، حيث قال: نحن قبلنا بجزائر عربية عوضا من جزائر فرنسية، لكن يوجد بعض المواطنين والسياسيين يفضلون الجزائر فرنسية عوضا من الجزائر أمازيغية". هو ما صرح به السيد فوزي بن عبد الحق في معرض حديثه وفيه نوع من التناقض وترك المجال لاستفهامات كثيرة نذكر منها: لماذا رفض نادى الحزب سنوات التسعينات بلا دينية الدولة الجزائرية من خلال شعاره لا لدولة إسلامية. صحيح أن الحزب نادى حينها بجزائرية الهوية الجزائرية بكل اختلافاتها الهوياتية لكن حاد فيما بعد لأمازيغية الهوية وبعدها حاد إلى نطاق أضيق يتمثل في قبائلية الحزب.

* يرى الاستاذ فوزي بن عبد الحق أن "الأفافاس لم يكن يوما يمثل المدافع عن الحقوق الهوياتية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ... عن الأمازيغ فقط، هذا اعتبار خاطئ.بل كان يدافع عن كل الجزائريين وعن التعددية بكل أنواعها: السياسية، الدينية، الثقافية، اللغوية ...بشكل عام أي بشكل مختصر يدافع عن الهوية الجزائرية الحقيقية لكن توجد جماعة من المناضلين الأمازيغ الذين يرفعون هذا المطلب بشكل واضح، لأنالهوية الأمازيغية تعرضت إلى طمس والعمل على محوها من قبل النظام القائم.إذا، الحزب لا يمثل حقوق الأمازيغ من أي مقاربة،بل يرى القضية الأمازيغية قضية وطنية لا بد من إعطائها حقها والعمل على احترام كل

عنه جذرياً في تعامله مع السلطة وكذا في بعض مُنطلقاته الفكرية، وضمن منطلقاته الحضارية المرجعية العربية الإسلامية لغة ودينا، ولم يقصرها على الأمازيغية فقط.[1] ومن خلال العبارة السابقة يمكن القول بأنه من البديهي أن مشاركة الحزب لجماعة أو فئة ما إنما هو أحد أسباب نجاحه، فعلى طريقة الأحزاب السياسية الوطنية الهندية وأحزاب ضد الهجرة في أوروبا ساند الحزب القضية الأمازيغية ومطالبها في الفترات الأولى لوجوده، فهو يعتبر الحزب الأول* الذي يدافع عن القضية (وهذا بالرجوع إلى ميثاق المناضل لسنة 1979)، لكن بعد الربيع الأمازيغي (أفريل 1980) حيث أخذت القضية الأمازيغية واجهة الأحداث السياسية – خاصة في منطقة القبائل– وانخراط أعظم مناضلي القضية الأمازيغية في صفوف الحزب الذي كان يعمل في سرية، أعطوا للحزب ديناميكية سياسية جديدة وحادة، حيث طبعت القضية الأمازيغية بشكل أكثر الخطاب السياسي للحزب حتى سنة1996،[2] الأمر الذي أدى به إلى تحقيق نتائج معتبرة في الانتخابات التشريعية– بمنطقة القبائل: انظر المطلب الخاص بمدخل التمثيل السياسي والانتخابي.

فجبهة القوى الاشتراكية تطرح مسألة الهوية من زاوية أن هناك إقصاء متعمد وغير مبرر لأحد مقومات الشخصية الوطنية أي الأمازيغية، وهذا ما يقتضي السعي لإعادة الاعتبار لهذا المقوم من خلال الدعوة إلى التعددية الثقافية.[3] فمن خلال هذا المطلب حاول الحزب الدفاع عن الهوية الأمازيغية بالتأكيد على أن الامازيغية:

. جزائرية من خلال التركيز على البعد الحضاري العميق للجزائر.

. ثقافة ولغة مثل العربية.

. تشكل مطلباً وطنياً وديمقراطيا وشعبياً، وتعبير سياسي عن حقائق حية.

الحقوق بكل أبعادها لكل الجزائريين. وهناك مقولة ثمينة للمرحوم حسين أيت احمد، حيث قال: نحن قبلنا بجزائر عربية عوضا من جزائر فرنسية، لكن يوجد بعض المواطنين والسياسيين يفضلون الجزائر فرنسية عوضا من الجزائر أمازيغية". هو ما صرح به السيد فوزي بن عبد الحق في معرض حديثه وفيه نوع من التناقض وترك المجال لاستفهامات كثيرة نذكر منها: لماذا رفض نادى الحزب سنوات التسعينات بلا دينية الدولة الجزائرية من خلال شعاره لا لدولة إسلامية. صحيح أن الحزب نادى حينها بجزائرية الهوية الجزائرية بكل اختلافاتها الهوياتية لكن حاد فيما بعد لأمازيغية الهوية وبعدها حاد إلى نطاق أضيق يتمثل في قبائلية الحزب.

[1] إسماعيل، قيرة، وآخرون، **مرجع سابق الذكر**. ص 157. و ص159.

*يجب التمييز بين الحركة الثقافية البربرية MCBو الحركة من أجل استقلال القبائل MAK، فالأولى تعبير عن التيار المعتدل البربري أما الثانية فهي التيار المتطرف البربري التي تدعو لاستقلال منطقة القبائل ويرأسها فرحات مهني الناشط بالمهجر، وتدعمها مجموعة من الدول والمنظمات والتي من بينها إسرائيل وفرنسا حسب بعض المواقع الالكترونية.

[2] مقابلة مع السيد فوزي بن عبد الحق، يوم 23 أفريل 2016، على الساعة 10:00 صباحا، بجامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

[3] عيسى، جرادي، **مرجع سابق الذكر**. ص117.

.كثقافة ولغة تبقى شاهدة على الكفاح من أجل حرية الشعب الجزائري.

وفي تصور جبهة القوى الاشتراكية أنه لا يمكن لأي مشروع سياسي وطني وديمقراطي أن يتجاهل هذا المطلب الشرعي الذي يستدعي ضرورة الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية، ويُعد الانضمام لهذا المطلب اختباراً لصراحة ومصداقية جميع القوى السياسية والاجتماعية ولا يمكن تحقيق السلم والديمقراطية ضمن نظام سياسي جديد متسم بالتعايش بدون دسترة الأمازيغية أو بمعارضتها.[1] وعليه فقد طالبت الجبهة بالاعتراف بالهوية الأمازيغية بشدة بل وربطت هذا المطلب كمحدد للديموقراطية، واستعملته أداة لقياس مدى مصداقية الأحزاب السياسية الأخرى في نشاطها السياسي، ومن أجل فهم أكثر لآلية دمقرطة الحياة المجتمعية والهوية لابد من تحديد مدى نفوذ الحزب في الساحة المجتمعية وهو ما يمكن التعبير عنه بمدى انتشار الحزب من خلال العملية الانتخابية والمجالس المنتخبة.

المطلب الثالث: درجة التمثيل في المجالس المنتخبة على ضوء الانتخابات التشريعية

لقد تبنت جبهة القوى الاشتراكية المعارضة منذ الاستقلال وحتى بروز التعددية الحزبية والسياسية في السر، ليشارك في الانتخابات التشريعية الأولى لسنة 1991 محققة في الدور الأول 25% من الأصوات، وبعدها انتهج سياسة المقاطعة والاحتجاج والمعارضة الراديكالية أدت إلى أزمة داخلية في الحزب، كما رفضت كل أشكال التحالف ورفعت شعار لا دولة أصولية، لا دولة بوليسية.[2] فالمعارضة التي تبناها الحزب بعد الاستقلال جاءت نتيجة للأحادية الحزبية وعدم الاعتراف بالآخر، وما مشاركته في أول انتخابات تشريعية كانت كمحصلة لإقرار التعددية المتبناة من قبل النظام السياسي الجزائري والتي لطالما دعا لها الحزب، محققا فيها نسبة معتبرة من الأصوات في أول مشاركة له في الانتخابات فهذه النتيجة ترجع بالفعل إلى خطابه الموجه ضد السياسة القائمة في البلاد ورغبة كل الأطراف في تغيير الأوضاع القائمة.

تبقى الأمازيغية أحد الأبعاد الأساسية المكونة للشخصية الجزائرية ببعديها الوطني أو المغاربي، وهو أمر يعيه الشعب الجزائري بإحكام، إلا أن الأمر الذي يعاب على هذه القضية هو استغلال بعض الأطراف لها في إطار مسيّس واستعمالها كورقة ضغط– حسب الحزب–، الأمر الذي جعل من حزب جبهة القوى الاشتراكية وعلى لسان رئيسه حسين آيت أحمد " *يعلن عن تذمره من السلطة وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، لأنه رأى بعد عودته إلى الجزائر قبل أشهر من الانتخابات البلدية بأن السلطة بسماحها بتشكل حزب التجمع*

[1] نفس المرجع. ص118.

[2] عبد النور، ناجي، مرجع سابق الذكر. ص 235.

الثقافي الديمقراطي محاولة لتفتيت الأمازيغ".[1] وانطلاقا من اعتبار حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من التيار السياسي الأمازيغي، حاول حسين آيت أحمد الخروج بقناعة مفادها أن حزبه هو الممثل الوحيد للأمازيغ والقضية الأمازيغية من بين كل الأحزاب السياسية في الجزائر.، وهذا بمعارضته لظهور التنظيمات المجتمعية المتعصبة واعتباره بأن نشأة حزب التجمع الوطني الديمقراطي تم بمساعي المؤسسة العسكرية.[2]

يمكن القول بأن الحزب وإلى غاية إعلان مقاطعته للساحة السياسية الجزائرية، أقدم في الدفاع عن القضية الأمازيغية، فبالإضافة إلى خطابه المستمر من أجل الاعتراف وترسيم اللغة الأمازيغية، استطاع أن يقدم للأمازيغ الحق في التمثيل السياسي والانتخابي، وزيادة الإعلام الناطق والمكتوب بالأمازيغية خاصة بعد 2004.[3] لكن بدأ في التراجع بعدما غير خطابه من الوطني إلى الجهوي بين 2002 و2012 على منطقة القبائل، وهو ما يؤكده نتائج الانتخابات التي شارك فيها الحزب والتي كان في كل مرة يتحصل على المقاعد بصفة خاصة في منطقة القبائل دون مناطق الوطن الأخرى.

يرى رئيس حزب حركة مجتمع السلم السابق عبد الرزاق مقري أنه بالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية فقد أكدت هيمنتها التامة على منطقة القبائل وهزمت جبهة الإنقاذ فيها لاعتبارات عديدة منها رسوخ وقدم وجودها السياسي، تأثير البعد العرقي والثقافي على الشأن السياسي في المنطقة، الشخصية التاريخية لزعيمها آيت أحمد الحزب وكذلك الخطاب المعتمد والأوضاع الاجتماعية والسياسية السيئة مثلما هو الحال في سائر الوطن، يضاف إليه في الجانب السياسي إنكار الهوية الأمازيغية من قبل نظام الحكم منذ الاستقلال.[4] وهي نتيجة حتمية بالنظر إلى حالة عدم الثقة التي كانت سائدة آنذاك بين جبهة التحرير الوطني والمجتمع الجزائري، خاصة الأمازيغ منهم والتي وجدت جبهة القوى الاشتراكية كممثل لمطالبهم، وفي نفس السياق يذهب الأستاذ والي اليكودilikoud Oaul إلى أن الأرقام التي يتحصل عليها الحزب في الانتخابات إنما تعبر عن تعبئة هوياتي مجتمعية، لأن الانتخابات في الواقع تعبر عن إطار تحليلي لقياس التفاعل بين الأحزاب والمواطنين، وبالتالي قد

---

[1] ناظم عبد الواحد، الجاسور، **مرجع سابق الذكر**. ص 28.

زعيم حركة من أجل استقلال القبائل، ناشط بالمهجر يدعو لانفصال منطقة القبائل، مدعم من طرف إسرائيل وبعض الدول الأوروبية، آخر عمل له إعلان وتعيين حكومة القبائل من إسرائيل سنة 2012.

كما قال في التدخل الذي أجراه في اجتماع الجمعية الفرنسية الإسرائيلية بتاريخ 27 ماي 2005 أن:" الجزائر أخضعت منطقة القبائل لنفس السياسة التي تتعامل بها مع إسرائيل. **جريدة الشروق اليومي بتاريخ 05 جوان 2005**.

[2] Houari Addi, Les partis politiques en Algerie. **Op.cit**. p14.

[3] Brian Terranova, **Op.Cit**.P07

[4] عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية، ص 13.

لا يستند اختيار الناخبين إلى البرامج السياسية بقدر ما يستند على أساس الانتماء العرقي في كثير من الأحيان.[1]

في قراءة للأرقام والنسب المتحصل عليها من قبل الحزب في الانتخابات التشريعية التي شارك فيها " 1991 الدور الأول، 1997، 2012"

جدول: 5: درجة التمثيل الانتخابي في المجالس التشريعية حزب جبهة القوى الاشتراكية بين 2012/1991.

السنة	النسبة المئوية	عدد المقاعد المحصل عليها	الولايات التي تحصل فيها على مقاعد
1991	5,81	25	لم يتم ذكرها في الجريدة الرسمية
1997	5	19	تيبازة1، بومرداس1، الجزائر العاصمة2، تيزي وزو7، بجاية7، البويرة1.
2002	/	/	/
2007	/	/	/
2012	4,53	21	بومرداس2،العاصمة4، تيزي وزو7، بجاية7، المهجر1.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجريدة الرسمية، 2017/2012/1997/1991.

والملاحظ على هذه الأرقام أنها تدل على:

_ النسب وعدد المقاعد المحصل عليها من قبل الحزب في الانتخابات التشريعية التي شارك فيها لا تكفي للتعبير عن آمال وتطلعات جمهور الأمازيغ ومطالبهم الهوياتية.

_ الحزب يفوز في كل مرة بمقاعده في منطقة القبائل، وهو ما يعبر صراحة عن قبائلية وليس أمازيغية الحزب.

_ عدم قدرة الحزب على كسب التأييد والحشد الجماهيري إلا في منطقة ضيقة وهذا لرؤيتهم أنه لا يعبر عن مصالحهم.

[1]OauliIlikoud , **Ffs et Rcd** : **partis nationaux ou partis kabyles** ?, la revues des des mondes Musulmans et Méditerranés, tome 2, France : Presses Universitaires de Provance, Mars 2016, p17.

المطلب الرابع: رؤية الافافاس للبعد الأمازيغي: بين الأمازيغية والقبائلية

تمركز الحزب في منطقة القبائل بالحد الذي جعل منه رقم واحد في المناسبات الانتخابية دون المناطق الوطنية الأخرى، لم يأتي من العدم وإنما من الاهتمام الصريح للحزب بالمنطقة وكذا عمله المستمر وفي كل مناسبة الدفاع عن المنطقة وتنميتها وانتمائها وكذا انتماء أغلب الكوادر الحزبية لهذه المنطقة.

بمناسبة الذكرى الـ36 لما يعرف بأحداث الربيع الأمازيغي عرج السيد "تمادارتازة موسى"*أول رئيس لمدرسة التكوين السياسي "علي مسيلي" وبإسهاب على تفاصيل هذه الأحداث مُنبهاً الجميع إلى عدم المزايدة على الأفافاس حول الأمازيغية والأحداث المرتبطة بها، فخلال أحداث 20 أفريل 1980 قدم الأفافاس 11 سجيناً سياسياً من مجموع 24 معتقل، وهو رقم يدل على انخراط الأفافاس ومنذ الوهلة الأولى في النضال من أجل الدفاع عن الحقوق الهوياتية للجزائريين، مشيراً إلى أن حزب الدا الحسين لم يطالب بترسيم الأمازيغية في 2016 بل تشرف بذلك منذ 1963 وقبل ذلك من خلال شخص رئيسه الراحل إبان الثورة وعن طريق نقاش وطني صريح يضع حداً لهذا الجدل ويمنع اجتراره ولا يسمحبالجدل القائم حول كيفية كتابة اللغة الأمازيغية،.[1] فتاريخياً لايمكن إنكار أن حزب جبهة القوى الاشتراكية أحد الفواعل المدافعة سياسيا عن الهوية الأمازيغية من خلال مأسستها وهو ما صرح به السيد "فوزي بن عبد الحق" قائلا: "*أولا لابد من العودة إلى أدبيات السياسية للحزب منذ تأسيسه، حيث نجد أن الحزب لا يرفع (لا يستعمل) القضية الأمازيغية كحصان تروادة، بل يراها كقضية عادلة، ديمقراطية ضمن سيرورة ضمان حقوق المواطن الجزائري*."[2]

ركز المتدخل في ندوة الأفافاس السيد "تمادارتازة موسى" على أن الأمازيغية هي عامل موحد للجزائريين وليس العكس، وهي تدخل في الثلاثية المكونة للشخصية والهوية الجزائرية: الإسلام، العربية والأمازيغية، وبالعودة إلى أحداث الربيع الأمازيغي أكد أن أطرافا لا تزال تسعى لتشويهه وهو الذي أتى لتصحيح ظلم تاريخي عانى منه الجزائريون تحت وطأة نظام أحادي شمولي، وبخصوص إحياء ذكراه كرر المحاضر أننا في الأفافاس مع تحرير الأمازيغية وجعلها مكسباً وطنياً ودعا إلى إحيائها ووضعها في المقام الذي يليق بها كثقافة وحضارة وهوية يعتز بها كل الجزائريين بعيداً عن الفلكلور واستعراض العضلات وخطابات الفرقة والكراهية.[3] وهي المناسبة التي يُعاد فيها الحديث في كل مرة عن القضية الأمازيغية من طرف الأفافاس، وبالرغم من كون

---

*رئيس لجنة الاستراتيجية السياسية بالأمانة الوطنية لحزب جبهة القوى الاشتراكية وسيناتور سابق.

[1] **الأفافاس من بني شبانة بسطيف: الأمازيغية ليست ملك منطقة، و إحياء ربيعها لا يتم بالفلكلور و استعراض العضلات**، http://www.ffs-setif.com/2016/04/blog-post_23.html زيارة الرابط بتاريخ 2016/04/21. على الساعة 22:00

[2] مقابلة مع السيد فوزي بن عبد الحق.

[3] الأفافاس من بني شبانة بسطيف: الأمازيغية ليست ملك منطقة، و إحياء ربيعها لا يتم بالفلكلور و استعراض العضلات، مرجع سابق الذكر.

المحاضرات الحزبية بشأن القضية تبقى ضرورةً حتميةً للتعريف والدفاع عنها، إلا أن الملاحظ على الواقع الحزبي الجزائري يجعل منها مناسباتيةً وليس هناك استمرارية للدفاع عنها على المستوى الواقعي.

إن فشل الحزب في تنمية الهوية الأمازيغية يرجعها حزب جبهة القوى الاشتراكية إلى عدم وصوله إلى السلطة، بحيث قال السيد "فوزي بن عبد الحق" في هذا الصدد: " *لكي نشارك في عملية التنموية لابد أن تكون لنا سلطة صنع السياسات العامة للدولة وهل الخطط التنموية في الجزائر تصنع في البرلمان وهل نحن في ظل نظام ديمقراطي أين السلطة الحاكمة تأخذ برأي المعارضة؟ كما أننا لم نصل إلى السلطة بعد، وحتى في البرلمان شاركنا في مناسبتين فقط*".[1] فالحزب السياسي والعمل السياسي الجاد لا ينتظر من السلطة أن تقدم له الفرص بل هو من يجب عليه أن يخلقها وهو ما عجز عنه حزب جبهة التحرير الوطني في ظل الموقف المعارض الذي يتبناه ودفاعه عن الهوية الأمازيغية التي بقيت رهينة الخطاب السياسي، وأما تقييم الحزب لا ينتظر ضرورة وصول الحزب إلى السلطة بل في كل الأحوال خاصة كحزب معارض أين يظهر دوره الدفاعي عن الهوية الأمازيغية أكثر من دوره كحزب سلطوي، وإلا كيف نفسر فشل جبهة التحرير الوطني في احتواء المسألة باعتباره حزب السلطة؟

وفي سؤال حول تقييم مدى نجاعة حزب جبهة القوى الاشتراكية في تنمية الهوية الأمازيغية وترقيتها وهل حقق آمال الجمهور الأمازيغي، رد السيد "فوزي بن عبد الحق" بالقول أنه: "*قبل الحكم على كل هذه الأشياء، لا بد من انطلاقة من الواقع السياسي للجزائر، أعني الآلة الدعائية السياسية التي يمتلكها النظام الحاكم والثقافة السياسية والتكوين الاجتماعي للمجتمع الجزائري، ونوع آليات العمل والنضال السياسي، سواء داخل الأحزاب السياسية أو منظمات الجماهيرية كل هذه العوامل تلعب دورها وتؤثر كثيراً في رسم الخريطة الحزبية والتوزيع السلطوي داخل المؤسسات السياسية لا تغطي ولو 1% من أمال المناضل، ولا نتكلم على كل المتعاطفين الحزب*"،[2] وبالتالي لا يمكن لحزب أن يعبر عن قضية هوياتية بحجم الهوية الأمازيغية في الجزائر إذا كان يرى في السلطة وثقافة المجتمع نقطتين سلبيتين في طريق الحزب من أجل تحقيق مطالب الأمازيغ، والذي من المفروض هو المؤسسة التي تناضل من أجل لا تسلطية ولا مركزية الهوية المستعملة والموظفة سلطوياً من جهة، ومن جهة أخرى هو من عليه تثقيف وتنشئة المواطن، وإلا سيبقى الاستفهام مطروحا لماذا تبنى الحزب القضية الأمازيغية إذن، إذا لم يكن باستطاعته لعب دور البديل السياسي للنظام الذي لم يستطع احتواء الأزمة الهوياتية في الجزائر؟، وإلا سيكون الإجابة على الاستفهام السابق من زاوية وتفسير واحد هي أن الحزب استخدم الهوية لمصالحه ولتحقيق التأييد ليس إلا، وهذا النوع من التأييد يمكن اعتباره في خانة التأييد قصير المدى، خاصة في ظل إمكانية فهم

[1] مقابلة مع السيد فوزي بن عبد الحق.

[2] مقابلة مع السيد فوزي بن عبد الحق.

المواطن البسيط لقضاياه الهوياتية أو ظهور قوة سياسية أخرى بإمكانها منافسة الحزب حول القضية الأمازيغية، وهو ما حصل مع ظهور حركة العروش التي اعتبرت تنظيماً سياسياً أكثر منه اجتماعي.

يتمركز حزب جبهة القوى الاشتراكية منذ بداياته الأولى وبصفة كبيرة اليوم في منطقة القبائل كمنطلق لعمله، وهو الأمر الذي جعل من تركيبته البشرية تمتاز بكونها تنتمي غالبيتها لمنطقة القبائل، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ "عبد الناصر جابي": "*حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي انطلق كمشروع حزب وطني معارض في سبتمبر 1963، تحول مع الوقت إلى حزب لأبناء منطقة القبائل في المقام الأول، هم الذين يقودونه، يمثلهم ويعبر عن اهتماماتهم التي قد لا تتعارض بالضرورة دائما مع الاهتمامات الوطنية، رغم قدر متفاوت من الخصوصية التي تميز الجهة وأبنائها*" وهذا ما يفسره الأستاذ "هواري عدي" ربما بخطابات الحزب المدافعة عن الأمازيغية من النظرة الأولى، والتي تبقى نظرة ضيقة لتفسير توجه الحزب بالنظر إلى توجهه الوطني الثوري الظاهر على قانونه الأساسي وكذا الظاهر على شخص رئيس الحزب السابق "حسين آيت أحمد: "*نجد أنها من الاحزاب الوطنية الذي ينبذ الحركات الانفصالية والمتعصبة في المنطقة كحركة العروش والماك*."[1]

يظهر التناقض الذي يقع فيه الحزب، فمن جهة يُنادي بالمطالب الأمازيغية في الخطابات، ومن جهة أخرى يتضح من خلال تركيبته البشرية أنه حزب ينطلق من فكرة ضيقة تعتمد على أبناء منطقة القبائل دون المناطق الأخرى، وحتى تركيزه التنموي يشمل منطقة القبائل فقط وهو ما يتضح من ما قاله السيد"فوزي بن عبد الحق"، بأن الحزب ساهم بدور كبير في تنمية الوعي الثقافي والسياسي لأبناء منطقة القبائل دون سواها،[2]ويبرر هذا ما جاء به السيد والي اليكود الذي يقول بأن بدايات الحزب كانت ذات نظرة دفاعية عن الهوية الأمازيغية لكن سرعان ما تحول إلى حزب قبائلي، خاصة ما تجسد حول شخصية الزعيم آيت أحمد ومنطقة القبائل،[3]وهنا يطرح التساؤل: هل الحزب ينادي بالأمازيغية الكلية؟ أم بأمازيغية منطقة القبائل وفقط؟ وإلا كيف نفسر تركز الحزب على منطقة القبائل وانتماء أبنائها له وفقط؟

بعد فترة من الركود في فترة الأحادية الحزبية ظهر الحزب على الساحة في عام 1989 بمنطقة القبائل – إحدى المجالات الجغرافية الأمازيغية الأكثر حيوية– من خلال تحالفه مع الحركة الثقافية البربرية، وقام مناضلوه بتأسيس رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان، ورغم تمركز الحزب في منطقة القبائل من قبل الكثيرين ــ هذا الأمر يمكن نفيه إلى غاية بداية التحول في مسار الحزب خاصة بعد مقاطعته للانتخابات وبداية التوجه القبائلي

[1] Houari Addi, Les partis politiques en Algerie, **op.cit**, p155.

[2] مقابلة مع السيد فوزي بن عبد الحق.

[3] OauliIlikoud ,**Op.cit** , p10.

الجهوي_ ، إلا أن الحزب في الحقيقة كان له بعد وطني لا يرتكز على منطقة دون أخرى بالنظر لاهتمامه بالبعد الأمازيغي الوطني وعدم نفيه للمكون العربي، وبمجرد حصول الحزب على الاعتماد طالب بالاعتراف باللغة الأمازيغية ووجوب إقامة اقتصاد مختلط اجتماعيا تدخل ضمن نطاقه منطقة القبائل والتي تعتبر منطقة ذات طبيعة خاصة،[1] بالنظر إلى الفكرتين التي ركز عليهما الحزب في مطالبه يظهر جلياً مطلبين هامين في سياسات الهوية وهما الاعتراف بالمكون الهوياتي الأمازيغية والجانب الاقتصادي،إلا أن هذا كذلك يوضح الاهتمام البالغ للحزب بمنطقة القبائل دون سواها وهذا ما يعكس ضيق نظرة الحزب للأمازيغية بما أنه يركز على القبائلية أكثر من الأمازيغية التي تعتبر أوسع من اختصارها في الأولى.

ففي الوقت الذي يركز الحزب وجوده على منطقة القبائل يظهر في المقابل الفئة الأمازيغية الأخرى التي لازالت تحافظ على هويتها الأصيلة بالمقارنة مع الفئات الأمازيغية الأخرى، كالشاوية والميزابية و جماعات الطوارق، إذ يتضح ذلك الإهمال الذي يلقاه هؤلاء، فهم يطالبون بتحسين الظروف المعيشية وتنمية المنطقة ورفع حالة الطوارئ عن المناطق الحدودية وتسهيل تنقل السكان وانتخاب ممثليهم في البرلمان بدلاً من تعيينهم، فمنذ إنشاء البرلمان الجزائري والمنطقة محرومة من انتخاب ممثليها عكس بقية المناطق،[2] ففي هذا المقام كان من المفروض على حزب جبهة القوى الاشتراكية أن يتبنى مطالبهم المشروعة والتي لا تمس الوحدة الوطنية كالتنمية والتمثيل في البرلمان، ومحاولة التأثير على مطلبهم المتمثل في رفع حالة الطوارئ عن المناطق الحدودية، بما أن برنامجه وخطاباته تصب في خانة تبني المطالب الأمازيغية.

عرف الحزب نزيفاً حاداً للمناضلين الأمازيغيين (les militants Berbériste) نتيجة معارضتهم للتوجهات السياسية لرئيس الحزب في سانت إيجيديو. بالإضافة إلى توالي الإقصاءات من صفوف الحزب في سنة 2001. وابتداء من هذه السنة عاد الحزب إلى خطابه السياسي الذي يرتكز على:

- بناء دولة ديمقراطية واجتماعية، وبناء مغرب الشعوب.
- تحقيق الديمقراطية التشاركية والنيابية.
- احترام حقوق الإنسان بكل أبعادها، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية ....

[1] J. Kenneth. And Ph. D. Perkins.**Op**.**cit**. p19..

[2] التينبكتي، **الطوارق: عائدون لنثور**، المغرب: منشورات منظمة تامانيوت، 2011، ص11.

وإذا كان هذا التاريخ يعبر عن بداية اللا-تمثيل الحزبي للقضية الأمازيغية عند مناضلي الحزب، إلا أن الواقع يثبت أن الحزب خرج عن دفاعه عن القضية منذ بداية مقاطعته للانتخابات، بما أن التمثيل السياسي والانتخابي ضرورة ومطلب كل جماعة هوياتية، إلا أن هناك من يعتبر مقاطعة الحزب للانتخابات هي إستراتيجية الحزب في توسيع منطق نفوذه ومنهم الأستاذ "والي إليكود" الذي يعتبر أن مقاطعة أحزب للانتخابات هو تبيان للرفض السلطوي للممارسة الحزبية النزيهة ويستدل بذلك على مقاطعة الحزب لرئاسيات 1995، وكذا مشاركته في مؤتمر روما للدلالة على محاولة تقاربه مع الإسلاميين بعد حل حزب جبهة الإنقاذ، وهو ما يعكس أهمية منطق الهوية في إستراتيجية الحزب الانتخابية.[1]

خلاصة واستنتاجات الفصل:

شكلت فترة ظهور التعددية الحزبية مجالا خصبا لظهور الخطاب الهوياتي في الجزائر، واقترن تعدد هذا الخطاب بتعدد التوجهات الحزبية ما بين وطنية عربية ثورية، وطنية أمازيغية ثورية، وطنية إسلامية، وطنية علمانية، وإن كانت الصفة الأولى لا يمكن نفيها ولا إثباتها عن أي توجه (أي الوطنية)، إلا أن الصفات الثانية ثَبُتَت من خلال الخطاب الحزبي والبرامج المتبعة من طرفها وهو ما يجعل من الأحزاب السياسية الجزائرية تغذي أيديولوجيتها من الهوية المجتمعية.

ساعدت الهوية المجتمعية الأحزاب السياسية على تحديد هويتها السياسية والتي تغذت منها بالنسبة لكل توجه، وهو ما يظهر من حالتي الدراسة أي حزب جبهة التحرير الوطني كحزب سلطوي يتبنى الخطاب الوطني العربي، مقابل جبهة القوى الاشتراكية كحزب معارض يتبنى الخطاب الوطني الأمازيغي، فالهوية المجتمعية شكلت نوعاً من العامل الذي يستخدمه كل من الحزبين للاستفادة منه إلى حد ما خاصة في المواعيد الانتخابية.

يمثل خطاب الأحزاب السياسية أداة مهمة للوصول إلى المجالس المنتخبة في ظل انعكاسه على الفئات المجتمعية والجماعات الهوياتية لتستفيد منه الأحزاب للحصول على أصوات الناخبين في ظل استعمال خطاب يتضمن الدفاع عن الهوية وتمثيل مصالح الجماعات مباشرة بعد وصولهم للمجالس المنتخبة، لتصبح الهوية المجتمعية التي هي كعامل لتبيان الهوية السياسية للأحزاب أداة توظيفية لتحقيق مصالح فئوية ضيقة وهو ما سيتم التطرق إليه ومحاولة تفسيره من خلال وثائق الحزبين المتمثلة في المؤتمرات والبرامج الانتخابية.

[1] OauliIlikoud ,op.cit, p17

الفصل الخامس: سياسات الهوية من خلال وثائق حزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية

تم التطرق إلى تحليل بعض الوثائق السياسية الخاصة بحزبي جبهة التحرير الوطن لفهم واستيعاب مدى التزام كلا الحزبين بتمثيل والدفاع عن الهوية التي ينادي بها من خلال الخطابات التي يتبناها، وهي الوثائق المتمثلة في اختيار عينة لوثائق المؤتمرات التي عقدها كلا الحزبين، المتمثلة في 03 ثلاثة مؤتمرات لكل حزب (وهي ما أمكن الحصول عليها والتي بلغت 5 وثائق لكل حزب منذ 1989 إلى غاية 2016)*، وبما أن حزب جبهة القوى الاشتراكية لديه خمسة مؤتمرات، وبالتالي تم التطرق إلى 03 ثلاثة مؤتمرات في التحليل إلا أن الحزب الآخر أي جبهة التحرير الوطني والذي بلغت عدد مؤتمراته 10 منذ الاستقلال، فتم الوقوع في التحليل على المؤتمرات المتحصل عليها المنعقدة بعد إعلان التعدية الحزبية والبالغة هي الأخرى 03 ثلاثة بعد إعلان التعددية الحزبية بما أنها الفترة المحددة للدراسة هي بين 1989 و2016، وكذا تحليل وثائق للبرامج الانتخابية للتشريعيات والتي بلغت ثلاثة لحزب جبهة القوى الاشتراكية " 2012/1997/1991" بينما تم تحليل برنامجين لحزب جبهة التحرير الوطني 1997 و2012 وهي التي تم التمكن من الحصول عليها، ومن أجل محاولة التحكم في تحليل الوثائق يتطلب ذلك تتبع خطوات تقنية تحليل المضمون الرئيسية والمتمثلة في:

1_ **تحديد العينة**: ولقد تم اختيار العينة بناء على ثلاث مستويات هي كالتالي:

أ_ **مستوى المصدر**: وهي تتمثل في تحديد الوثيقة التي يتم دراستها، وجاءت الوثيقة المختارة للتحليل في هذه الدراسة هي وثائق المؤتمرات بما أنها النشاطات الأهم في العمل الحزبي والتي يحدد الحزب من خلالها النقاط الكبرى والمحاور الرئيسية للنشاطات المستقبلية وتجميع وتمثيل المصالح المتماشية مع إيديولوجية بناء على ما تم انجازه في المرحلة السابقة. وقد تم عقد عشرة مؤتمرات حزبية 10 بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني منذ 1962، إلى غاية 2015 وهي سنة عقد آخر مؤتمر، في حين بلغ عددها 5 خمسة منذ إعلان التعددية الحزبية أي منذ 1989، بينما بلغت عدد المؤتمرات الخاصة بحزب جبهة القوى الاشتراكية 5 مؤتمرات حزبية منذ إعلان تأسيسه الرسمي أي بعد 1989 وكان آخرها سنة 2016. وكذا الاعتماد على وثائق البرامج الانتخابية للتشريعيات التي شارك بها الحزبين، لكونها تعتبر أداة مهمة لفهم الأهداف التي يسعى كل حزب الدفاع عنها وتحقيقها على مستوى المجلس المنتخب في حال وصوله إليها.

ب_ **مستوى الأعداد**: بما أن الدراسة محددة بفترة زمنية بين 2016/1989، فقد تم اختيار العينة الممكن الحصول عليها من بين المؤتمرات المنعقدة في هذه الفترة من قبل الحزبين والتي بلغت 04 أربعة لكل

* ما يجدر الإشارة إليه هو صعوبة الحصول على الوثائق الخاصة بكل من الحزبين محل الدراسة سواء ما تعلق بوثائق المؤتمرات ووثائق البرامج الانتخابية، وما تم الحصول عليه منها كان من الأشخاص وبعض الصحف ولم يكن من الحزبين بدعوى أنهما لا يمتلكان الأرشيف الخاص بهما، وهي الصعوبات التي عرقلت البحث والدراسة نوعا ما.

حزب، وتم اختيارها كلها لمعرفة مدى استمرارية كلا الحزبين على نفس النهج المتبع من البداية في نظرة كل منهما لموضوع الهوية، أم أن هناك تغير في النهج، وهو ما سيثبت مدى التزام كل حزب بالدفاع وتمثيل الهوية التي يتبناها من عدمه.

ج_ **مستوى المضمون:** لقد تناولت مادة العينة المدروسة على جل المحاور التي شملت عليها الوثائق دون استثناء، سواء في اللوائح الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، أو اللائحة الخاصة بالسياسة العامة، وحتى لائحة انتشار الحزب، واللائحة المتعلقة بالتربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، وحتى اللائحة الخاصة بالسياسة الخارجية، وهذا بالنظر إلى ارتباط جل المواضيع السياسية بالطابع الهوياتي للمجتمع.

2_ تحديد رموز التحليل: تعتبر آلية تحليل المضمون إحدى المداخل التي من خلالها يمكن للباحث تحديد خصائص المحتوى الكمي والنوعي التي يريد القائل والملقي إرسالها والتأكيد عليها وذلك من خلال مجموعة من الوحدات الدالة، كوحدة الكلمة ووحدة الفكرة، وحدة المضمون، وحدة الشخصية ووحدة المساحة.

أ/ **وحدة التحليل:** قد أخذت هذه الدراسة بوحدة الكلمة مع الإشارة إلى وحدة المساحة ووحدة الفكرة والمضمون في التحليل، لما لهما من دلالة على أهمية الموضوع محل الدراسة من الوثيقة المدروسة من عدمه، أما اختيار وحدة الكلمة جاء بناء على دلالة الكلمة كأصغر وحدة في التحليل ولما لها من قيمة في معرفة اتجاه الوثيقة، وقدرتها على الكشف عن القيم السياسية السائدة في الوثيقة المدروسة، دون نسيان وحدة الجملة أو العبارة.

ب/ **أسلوب القياس:** تم الأخذ بأسلوب التكرارات، لحساب عدد مرات ظهور الفئة أو الوحدة في الوثيقة محل الدراسة، وتم اعتماده من خلال تحويل المتغير المدروس في الإشكالية إلى مجموعة فئات دالة، وبالتالي يسهل حسابها وقياسها من أجل تفسير القيم الواردة في المادة المدروسة ومحاولة الوصول إلى معلومات كمية أكثر دلالة علمية.

ج/ **فئات التحليل:** من أجل محاولة الإحاطة بالمادة محل التحليل لابد من الإشارة إلى فئتي: ماذا قيل؟ وكيف قيل؟ هذا الأخير الذي ينقسم بدوره إلى *فئة شكل الاتصال وفئة القيم*، أي البحث في مضمون المادة محل الدراسة والبحث في نوايا المادة باعتبارها رسالة ترسل من أجل إحداث أثر في نفسية المتلقي، وفيما يخص *فئة شكل الاتصال*، يمكن القول أن الوثيقة محل الدراسة تم إلقاؤها في مؤتمر حضره المكتب السياسي للحزبين، والغرض من هو كيفية كسب المزيد من التأييد الجماهيري، والمؤتمرين يتباحثون في المواضيع التي تتوافق والرغبة المجتمعية بما يتوافق ومصالح الحزب ومن أهم هذه المواضيع هو موضوع الهوية الذي أخذ له مكانا في الساحة المجتمعية والسياسية الجزائرية.

أما *فئة القيم* في موضوع الدراسة، فقد تم التركيز على القيم التي تحمل دلالة على سياسات الهوية والهوية، من خلال البحث في توجه الحزب وكذا ما هي الآليات التي يراها ويضعها من أجل تمثيل الهوية وتفعيل الهوية التي يتبناها والتي تم تحديدها كالتالي:

فئة الهوية:

ـ الإسلام: باعتباره مكونا مهما في زيادة الرابطة بين الأفراد والجماعات في المجتمع الجزائري.

ـ العروبة: باعتبارها اللغة الأكثر استخداما بين الجزائريين والاعتزاز الذي يشعر به الجزائريين بالانتماء إلى المكون العربي.

ـ الأمازيغية: باعتبارها الأصل في تكوين الهوية الجزائرية منذ بداية تشكل الشخصية الأولى للفرد الأول بمنطقة شمال إفريقيا.

ـ الحداثة " الفرانكفونية": باعتبارها هوية وافدة على المجتمع الجزائري خاصة بعد 130 سنة من الاستعمار الفرنسي على الجزائر. وتم ربط هذا المكون بالحداثة بالنظر إلى تخفي اغلب المنادين بالفرانكفونية وراء متغير الحداثة والتطور والعولمة.

فئة سياسات الهوية:

ـ الاعتراف بالهوية: يشكل الاعتراف بمكون ما لأي هوية أولى المداخل التي تساعد على فهم مدى اهتمام أي تنظيم سياسي بها.

ـ مأسسة الهوية: من خلال قولبة الهوية الاجتماعية سواء كانت لغة أو عرق أو دين في قالب مؤسساتي يسمح لها بالتعبير عن ذاتها سياسيا.

ـ تفعيل الهوية: فالهوية لن تنمو وتتطور إلا من خلال العمل الفعلي من قبل التنظيمات السياسية على تفعيل هذه الهوية أو مكون من مكوناتها على أرض الواقع.

المبحث الأول: خطاب الهوية في مؤتمرات حزب جبهة التحرير الوطني

تعد المؤتمرات أحد الأنشطة المهمة والرئيسية في حياة أي حزب من جهة والمعبرة عن فاعلية الحزب وتوجهاته من جهة أخرى، وكذلك يعتمدها حزب جبهة التحرير الوطني كنشاط رئيسي في جدول أعماله وهذا بالنظر لكونها تعد نشاطا تقييميا لفترة سابقة أي منذ المؤتمر السابق، ونشاطا توضع من خلاله الخطوط العريضة وإستراتيجية الحزب لمرحلة لاحقة أي إلى غاية المؤتمر القادم، وكذا لكونها في غالب الأحيان تعد اللحظة التي يتم فيها انتخاب الأمين العام للحزب، وبالتالي يمكن اعتبارها أداة تحليلية مهمة لمعرفة توجهات الحزب في المسائل العامةوالخاصة، ومن بين هذه المسائل موضوع الهوية، والذي مافتئ الحزب يرددها في خطاباتهه، وحزب جبهة التحرير الوطني هو من الأحزاب السياسية التي تتبنى الخطاب الهوياتي وهو ما يظهر في وثائق مؤتمراته محل الدراسة في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحليل وثيقة المؤتمر السابع

انعقد المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ 03/02/01 مارس 1998 بقصر الأمم بالجزائر العاصمة، في ظروف أمنية وسياسية صعبة كانت تعيشها الجزائر مجتمعا ودولة، إذ كانت الأزمة الأمنية قد أرقت الجزائريين، وانتشار موجة العنف الإسلاموي الذي كان أحد أسبابه تشدد الإسلامويين، وفي هذا الوقت بالذات كان لابد من البحث عن آلية لاحتواء الإسلاميين والإسلام بالجزائر، كما شكل مطلب منطقة القبائل تحديا سنوات التسعينات خاصة بعد الإضراب عن الدراسة الذي دخله أبناء المنطقة في الموسم الدراسي 1994/،1995، هذا من جهة ومن جهة أخرى، اتسمت الظاهرة الحزبية وخاصة حزب جبهة التحرير الوطني بخصوصيات كذلك أولها خسارة الحزب وتراجع مكانته لصالح الحزب الموازي أي التجمع الوطني الديمقراطي الذي فاز بالأغلبية البرلمانية.

أولا: الهوية السياسية والهوية المجتمعية* في أعمال المؤتمر السابع

جاءت وثيقة المؤتمر السابع مكتوبة باللغة العربية، وقد جاءت في ثلاث محاور رئيسية هي ما تعلق بالمنطلقات الفكرية والسياسية، السياسة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة الثقافية والتربية والتكوين والبحث العلمي، وأما الهدف من كل محور فقد جاءت على التوالي للتأكيد على تطور الحزب ومساهمته في إرساء الديمقراطية، التأكيد على إنجازات الحزب في فترة حكمه وانحراف السياسات الاقتصادية بعد خروجه منه، وثالثا معتقدات الحزب ومقترحات الخروج من الأزمة، وقد جاءت فئات التحليل الخاصة بالهوية كالتالي، فهوية

* انظر الملحق رقم 01 المتضمن جدول تحليلي لمتغير الهوية السياسية والمجتمعية بحسب وثيقة المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني.

الحزب الأيديولوجية ثورية تاريخية تعود لجبهة التحرير الوطني الثوري في المحور الأول، وتمتزج بين الوطنية والعصري في المحورين الثاني والثالث، وهذا رغبة في استمالة الجيلين المشكلين للمجتمع الجزائري، المعايش لثورة التحرير، وجيل ما بعد الاستقلال وخاصة فئة الشباب منهم خاصة في ظل العولمة والحداثة، في حين جاء تعريف الحزب لهويته المجتمعية على أنها جزائرية وطنية لعلم الحزب أن هناك خصوصيات مجتمعية ومكونات لا تدخل ضمن نطاق ثلاثية الأمازيغية، العروبة والإسلام، وفي هذه الفترة ورغم تراجع مكانة الحزب إلى أنه كان يؤكد على أن ازدهار وتطور المجتمع الجزائري إنما سبيله هو حزب جبهة التحرير الوطني.[1]

هذا الخط التوجهي للحزب مثّل المنطلق الأساسي له منذ وثيقة التأسيس، وهي عدم موازنة اللغة العربية مع أية لغة أخرى ففي القانون الأساسي في الباب المتعلق بمرجعيات الحزب، أسسه ومبادئه، اعتبر في المادة الخامسة اللغة الأمازيغية لغة وطنية، لكنه لم يمنحها الصفة الرسمية، باستثناء اللغة العربية، مؤكدا على الانتماء الحضاري والتاريخي للعالم العربي والإسلامي،[2] وهو ما يعني اعترافه الشكلي بالأمازيغية.

كما أن الوثيقة لم تحدد بدقة شكل وهوية الدولة الجزائرية لتتراوح بحسبها بين الجمهورية، الدولة الوطنية والجزائرية، وقد استخدمت الوثيقة خطابا موجها لجميع فئات المجتمع خاصة بداية من المناضلين والشعب الجزائري وحتى الفئات المحرومة والفقراء التي أكد عليها في هذه الوثيقة بشدة بالنظر إلى الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك من جراء الأزمة الأمنية وظهور الآفات الاجتماعية والحرمان وهذا للتأكيد على سلبيات خروج الحزب من الحكم، ومستخدما كذلك عبارات دالة على الهوية الجزائرية بمنظورها الواسع ومرات بمنظورها الضيق المشتمل على الإسلام، العروبة والأمازيغية، وكذا العالمية وهذا بالنظر إلى الحداثة والفرانكفونية والعلمانية، كما قدم الحزب مجموعة من الحلول الرامية إلى الحفاظ وحماية الهوية الوطنية وحرصه على ربطها بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والابتعاد عن العنف للإشارة إلى العنف الإسلاموي[3]، وشدد على ضرورة الاهتمام واستعمال اللغة العربية في جميع المجالات.

---

[1] Omar Bourouh, Mouhammed Hennad, **Algeria's political and economic reforms** : **An assessment**, The International journal of diversity in organisations, communities and Nations, vol 9, USA : Common Ground Publishing, 2009, Pp 09,10.

[2] زبيحة زيدان، **مرجع سابق الذكر**، ص339.

[3] العنف الإسلاموي جاء نتيجة التعارض بين طبيعة المجتمع الجزائري الإسلامي وحقيقة الدولة الجزائرية وممارساتها الدالة على علمانيتها، والذي ظهر في أول انتخابات ديمقراطية بفوز الإسلاميين في الانتخابات، وهو ما جعل السلطة القائمة آنذاك توقف المسار الانتخابي. للاطلاع أكثر، أنظر، بيكو باريك، **سياسة جديدة للهوية**، ترجمة: حسن محمد فتحي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013، ص122.

ثانيا: الهوية في أعمال المؤتمر السابع

خصص هذا المؤتمر ضمن أشغاله حيزا هاما لموضوع الهوية في الجزائر وهذا بالنظر للوضعية التي كانت تعيشها آنذاك مجتمعا ودولة وظهور ما يعرف بالعنف الإسلامي، فجاء في لائحة المنطلقات الفكرية والسياسية أي المحور الرئيسي للمؤتمر في نقطتين كاملتين خصصتا لهذا الموضوع أي موضع الهوية، وهما النقطتان الأولى والثالثة، ففي النقطة الأولى خصص للحديث عن القيم الوطنية، أما في النقطة الثالثة فخصصت للحديث عن الهوية والانتماء.

جاءت وثيقة المؤتمر السابع لجبهة التحرير الوطني لسنة 1998، مكتوبة باللغة العربية، وقد جاءت في ثلاث محاور رئيسية هي ما تعلق بالمنطلقات الفكرية والسياسية، السياسة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة الثقافية والتربية والتكوين والبحث العلمي، وأما الهدف من كل محور فقد جاءت على التوالي للتأكيد على تطور الحزب ومساهمته في إرساء الديمقراطية، التأكيد على إنجازات الحزب في فترة حكمه وانحراف السياسات الاقتصادية بعد خروجه منه، وثالثا معتقدات الحزب ومقترحات الخروج من الأزمة، وقد جاءت فئات التحليل الخاصة بالهوية كالتالي، فهوية الحزب الأيديولوجية ثورية تاريخية تعود لجبهة التحرير الوطني الثوري في المحور الأول، وتمتزج بين الوطنية والعصري في المحورين الثاني والثالث، وهذا رغبة في استمالة الجيلين المشكلين للمجتمع الجزائري، المعايش لثورة التحرير، وجيل ما بعد الاستقلال وخاصة فئة الشباب منهم خاصة في ظل العولمة والحداثة، خاصة وهو ما ذهب إليه الأستاذين محمد هناد وعمر بوروح للقول بضرورة فهم الحزب أنه أمام حتمية التكيف مع الواقع الجديد للتركيبة المجتمعية الجزائرية وعدم البقاء في خطاب الماضي والتاريخ،[1] في حين جاء تعريف الحزب لهويته المجتمعية على أنها جزائرية وطنية تندرج ضمنها جميع الأبعاد الهوياتية الأصلية والوافدة تماشيا والواقع.

ويبدو جليا من هذه النقطة أن الحزب أراد إيصال رسالة مهمة للشعب الجزائري، تتمثل في كون النضال التاريخي ضد الاستعمار والمصلحة العامة للبلاد تفوق أيّ مقوّم جزئي في الهوية الوطنية، ويقصد بذلك الهوية واللغةالأمازيغية التي يراها مهددا للوحدة الوطنية، لكن موضوع التعدد الذي تهابه النظم العربية والمغاربية خاصة في ظل عدم وجود توافق بين الدولة والهوية اللغوية والانعدام شبه الكامل للمشاركة الشعبية هو ما يوضح معاناة هذه النظم من أزمة الشرعية.[2]وتذهب الأستاذة كنزة مغيش في نفس الاتجاه في مسألة التخوف من التعددية في الجزائر، بالحديث على المقومات التي اعتمدتها السلطة ومنها جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال

[1] Omar Bourouh, Mouhammed Hennad, Op.cit. p11.

[2] Naima Mouhleb, Op.cit. p85.

والمتمركزة حول العروبة والإسلام والاشتراكية، وكل دعوة غلى ما دون ذلك " مطالب الأمازيغية" إنما دعوة للرجوع غلى الاستعمار والانقسام.[1]

جدول: 6 يبين تكرار فئة الهوية حسب وثيقة المؤتمر السابع لجبهة التحرير الوطني عام 1998.

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الإسلام	67	30,45
العروبة	80	36,36
الأمازيغية	29	13,18
الحداثة	44	20,00
الإجمالي	220	99,99

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد بتاريخ 03/02/01 مارس 1998 بقصر الأمم بالجزائر العاصمة.

الملاحظ على أشغال المؤتمر السابع من حيث قيم الهوية وترتيبها في سلم أولويات توجه الحزب العروبي الإسلامي وهذا من خلال عدد تكرارات البعد الأول أي العروبة التي بلغ عددها 80 أي بنسبة تقدر ب 36,36 بالمائة وهذا باستعمال مجموعة من الكلمات على مستوى البعدين الداخلي والخارجي والتأكيد على عروبة الجزائر والتأكيد كذلك على عروبة شمال إفريقيا، في حين جاء في المرتبة الثانية المكون الإسلامي بعدد تكرارات بلغت 67 أي ما يقابله نسبة 30,45 بالمائة من خلال الحديث على البعد الإسلامي للجزائر والعلاقات مع الدول الإسلامية والعالم الإسلامي، في حين جاء مكون الحداثة في المرتبة الثالثة في سلم أولويات المؤتمرين بعدد تكرارات وصلت إلى 44 تكرارا وبنسبة مئوية قدرت ب 20,00 بالمائة وهذا عند الحديث عن التطور العالمي، ومواكبة الغرب، التطور، للتأكيد على انفتاحية الحزب على العالم الخارجي.[2] خاصة والفترة التي تعيشها الجزائر التي جعلتها محل مخاوف من الغرب باعتبارها تعاني من أزمة أمنية آنذاك، وبالتالي وجد الحزب نفسه مجبرا على مخاطبة العالم الغربي.

[1] كنزة مغيش، جدلية التحالف والانقسام في اللعبة السياسية في الجزائر: مقاربةسوسيولوجية سياسية 2017/1997، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر، 2017، ص118.

[2] زبيحة زيدان، **مرجع سابق الذكر**، ص339.

أما المكون الأمازيغية جاء في المرتبة الأخيرة بعدد تكرارات بلغت 29 بنسبة تقدر ب 13,18 من خلال التعبير عن التراث الأمازيغي واللهجات الأمازيغية، وإلغائه في أحيان كثيرة من خلال عبارات المغرب العربي وضرورة كتابة اللهجات الأمازيغية بالحرف العربي. وجاء التركيز في هذا المؤتمر على البعد الهوياتي وخاصة العروبي الإسلامي بالنظر إلى التحديات التي كان يعيشها الحزب وظهور فئات واسعة من المجتمع تطالب بحكم إسلامي استطاعت جبهة الإنقاذ استمالتهم إلى صالحها. فأغلبية الأصوات* التي حصدها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الوطني المحلّ خلال تشريعيات ديسمبر 1991، كان نتيجة التركيز على مكون الإسلام، وهو ما تنبّه له حزب جبهة التحرير الوطني الذي فكّر في الاستثمار في هذا الجانب لضمان نتائج كبيرة في الانتخابات، خاصة أمام الصدمات التي تلقاها الحزب خلال الاستحقاقات السابقة، المتمثلة في انتخابات سنتي 1991، أين فشل حزب جبهة التحرير الوطني على إقناع الناخبين بمرشحيه وبرنامجه، وكذا سنة 1997 بعد إجراء انتخابات برلمانية وفق التعديلات الجديدة بغياب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفاز فيها بالمركز الأول التجمع الوطني الديمقراطي الموالي للرئيس زروال ب156 مقعدا بعد أقل من ثلاثة أشهر على تأسيسه، وتلته حركة مجتمع السلم ب69 مقعدا. كل هذه الصدمات الانتخابية جعلت حزب جبهة التحرير الوطني يبحث عن بدائل في نقاط قوة الأحزاب الأخرى، وهذا ما يفسّر تركيزه تارة على العروبة، وتارة على الإسلام، مواكبة للخطاب الشعبوي، وفي هذا الصدد يرى الأستاذ سعيد بوحجة أن "تاريخ الجزائر المستعمرة أثبت أنه لا بديل عن الإسلام والعروبة، وضرورة السير وفق هذا النهج الذي أقره بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام، وأن الحديث عن الأمازيغية في هذا الوقت ليس مجدي بالنظر إلى التحدي الذي يواجه الجزائر في فترة التسعينات وضرورة احتواء الإسلاميين وليس خلق جبهة أخرى للصراع والمتمثلة في الأمازيغ"،[1] وهي دلالة على النظرة الضيقة للاختلاف الهوياتي واعتباره نقطة ضعف وتهديد لاستقرار الجزائر وليس نقطة قوة.

ثالثا: آليات تفعيل الهوية في أعمال المؤتمر السابع

رغبة في احتواء الوضع الذي تم الحديث عنه سابقا حول الظروف المحيطة بالحزب في فترة التسعينات والتي سبقت انعقاد المؤتمر السابع، سعى الحزب من خلال تأكيده على البعد العربي الإسلامي إلى استمالة الإسلاميين من جهة ومن جهة أخرى حاول العودة إلى المنافسة ومكانته المعهودة كحزب قيادي في ظل ظهور حزب موازي له المتمثل في حزب التجمع الوطني الديمقراطي والذي فاز بالانتخابات التشريعية 1997، وقبلها

*وصلت إلى 82% بـ 188 معقد من أصل 231.

[1] مقابلة مع السيد سعيد بوحجة، بالمقر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني، بتاريخ 2017/01/04.

كان قد خسر الحزب كذلك الانتخابات المحلية لصالح جبهة الإنقاذ، لهذا خصص حيزا كبيرا لموضوع الهوية والانتماء في أشغال المؤتمر.

جدول: 7 يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب وثيقة المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني.

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الاعتراف	55	88,70
المأسسة	4	6,45
التفعيل	3	4,83
الإجمالي	62	99,98

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني.

قدم المؤتمر السابع بعض الآليات العملية (ركز على آلية الاعتراف بدرجة أولى) لتفعيل الهوية في حين ألغى في أحيان أخرى بعض المكونات، والتي نبدأها بحديث الحزب على أن الهوية لا تحتاج إلى إطار قانوني ينظمها في الوقت الذي يتحدث عن رسمية ووطنية اللغة العربية والحديث عن نداء وقيم ومبادئ أول نوفمبر، فهذه الفئة أي فئة الاعتراف جاءت في المرتبة الأولى بعدد تكرارات قدرت ب 55 أي بنسبة 88,70 من خلال جملة من العبارات والكلمات مثل التي تم ذكرها، في حين جاء فئة المأسسة في المرتبة الثانية بعدد تكرارات قدرت ب 4 تكرارات بنسبة 6,45 بالمائة من خلال الحديث مثلا عن المنظومة التربوية ، أما فئة تفعيل الهوية فجاءت في المرتبة الثالثة ب 3 تكرارات وبنسبة مئوية تقدر ب 4,83 بالمائة، بالحديث عن طرق تطوير اللغة العربية والإسلام في التعليم، وجعلها لغة التأليف.

هذا في الوقت الذي يذكر المؤتمر بنقاط تتعارض والمبادئ التي ينادي بها كمشاركته في مؤتمر سانت ايجيديو الذي يقر بأنه منظم من طرف مؤسسة مسيحية، ومشاركته فيه بغية العمل على جعل الجزائر لائكية، ومن جهة أخرى حديثه عن مجموعة لهجات أمازيغية لابد من كتابتها بالحرف العربي، كما ألغى صفة الأمازيغية على شمال إفريقيا وربطه بالعروبة، وألغى فترة ما قبل الدولة النوميدية على تاريخ الجزائر بحديثه عن تشكل الملامح الكبرى للكيان الوطني مع ظهور الدولة النوميدية. وما يمكن قوله أن الحزب في هذا المؤتمر ركز على بعد الاعتراف أكثر من البعدين الآخرين والأكثر أهمية والمتمثلان في آليتي المأسسة والتفعيل، بالنظر إلى أن المشرع الجزائري حينها والسلطة لم تفصل في موضوع الهوية ومكوناتها.

تركيزه على آلية الاعتراف أكثر منه على الآليات الأخرى جاء في إطار تنبيه السلطة إلى خطورة إقحام مقومات جديدة، كان قد جاء بها حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يعتبر رئيس الجمهورية " اليامين

زروال " أحد مؤسسيه، فهو حزب حديث النشأة يميني متوسط، أقرب إلى الفكر الأحزاب اليمينية الوسطى الليبرالية في أوروبا. حمل الكثير من الأفكار الجديدة التي أثارت تخوف جبهة التحرير الوطني على رأسها ما يعرف بترقية الديمقراطية التي كثيرا ما كانت محلّ انتقاد جبهة التحرير الوطني، وكذا " العدالة الاجتماعية " التي أرّقت المجتمع الجزائري لسنوات طويلة، ومثّلت بالنسبة لهذا الحزب الجديد نقطة إغراء مهمة أثارت تخوّف جبهة التحرير الوطني، إضافة إلى " احترام التداول على السلطة باختيار الشعب " كل هذه المبادئ الجديدة في الخطاب السياسي الوطني، حملت معها تهديدا للحزب العتيد الذي تعوّد على الخطابات الروتينية، في ظلّ تطلّع شعبي للتغيير. فكان الموقف المباشر له إعادة تذكير السلطة بالمبادئ الأساسية لجبهة التحرير الوطني والتي تداولها الحزب وعلى رأسها العروبة والإسلام، معتقدا أنه هو الحامي الوحيد لهذه المبادئ الثابتة، وفي هذه النقطة الخاصة بالعروبة يرى السيد سعيد بوحجة أن اعتبار العروبة هي المقوم رقم واحد بالنسبة للهوية الجزائرية إنما مرده إلى مراحل سابقة والتي كانت التزاما من الحزب اتجاه ما يعرف بالقومية العربية[1].

المطلب الثاني: تحليل وثيقة المؤتمر الثامن:

انعقد المؤتمر الثامن الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ 31/30/ جانفي 01 فيفري 2005 بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة، وترأسه آنذاك القيادي عبد الكريم عبادة بالنظر إلى خلو الحزب من منصب الأمين العام بالنظر إلى توقيف علي بن فليس من طرف أعضاء اللجنة المركزية وتجميد نشاطات الحزب ككل من طرف القضاء الجزائري، وهو المؤتمر الذي سمي بالمؤتمر الجامع، بالنظر إلى كونه جاء بعد إلغاء نتائج وقرارات المؤتمر الثامنالمنعقد قبل سنتين وبالضبط بتاريخ 15/14/13 مارس 2003 والذي كان بقيادة الأمين العام الأسبق للحزب علي بن فليس، وكذا لكونه شهدت الفترة بين 2003 و2005 حركة تصحيحية وانشقاقات نتيجة لمحاولة علي بن فليس منافسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية 2004 وهو الأمر الذي رآه البعض في الحزب أمرا مخالفا لتوجهات الحزب، ومن قرارات المؤتمر الثامن الجامع أنه تم تزكية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا شرفيا على الحزب، كما تم انتخاب السيد عبد العزيز بلخادم أمينا عاما جديدا للحزب، وهو المؤتمر الذي جاء عقب أحداث منطقة القبائل من جهة واعتبار اللغة الأمازيغية كلغة وطنية في التعديل الدستوري الجزئي لسنة 2003 وهو ما سيلاحظ تأثيره على خطاب الهوية للحزب.

وقد تم افتتاح المؤتمر بخطاب افتتاحي من طرف عبد الكريم عبادة الذي طالب بضرورة التعقل من جميع الأطراف في الحزب، وضرورة إعطاء الأولوية لمصلحة الحزب كما ندد بأي سلوك مخالف لإيديولوجية ومكانة الحزب. وقد جاءت وثيقة المؤتمر في أربعة 03 محاور رئيسية هي كالتالي:

[1] مقابلة مع السيد سعيد بوحجة، بالمقر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني، بتاريخ 2017/01/04.

_ اللائحة السياسية.

_ اللائحة الاقتصادية.

_ اللائحة الاجتماعية.

أولا: الهوية السياسية والهوية المجتمعية* في أعمال المؤتمر الثامن

جاء المؤتمر الثامن حسب ما تبينه الوثيقة كرد فعل على المشاكل التي كان يعانيها الحزب في تلك الفترة، وإلغاء للمؤتمر الذي كان برئاسة الأمين العام السابق علي بن فليس سنة 2003، وكما تم ذكره سابقا احتوت الوثيقة على ثلاثة 03 محاور رئيسية كانت تهدف على التوالي إلى مكانة الحزب وعرض لسياسة النظام السياسي القائم وإثبات لدعمه له في المحور الأول، والتأكيد على إصلاحات النظام القائم في المحور الثاني، وكذا عرض لتغير الوضع الاجتماعي والأمني نحو الأحسن في المحور الثالث، وأشارت الوثيقة لهوية الحزب الأيديولوجية لكونها سليل جبهة التحرير الوطني من خلال الحديث عن الإطار التاريخي للحزب وكذا إلى كونه حزبا وطنيا عصريا في المحورين الثاني والثالث، بينما أكد على هويته المجتمعية الجزائرية في المحاور الثلاثة للوثيقة.

أكدت وثيقة المؤتمر الثامن على هوية الدولة بأنها دولة جزائرية لها خصائصها وكذا بكونها جمهورية وهذا من خلال المحاور الثلاثة، ولتمرير أفكاره خاطب الشعب الجزائري ولم يخصص كثيرا عدا في المحور الأول والثالث أين خاطب المناضلين وضحايا المأساة الوطنية وهذا للإشارة إلى مشروع المصالحة الوطنية ومحاولة لتثمينه، في إطار الهوية المشار إليها في مكوناتها الأربعة والتأكيد على الهوية الحداثية للمجتمع الجزائري، معتبرا الهوية أساس للتماسك المجتمعي والحزبي، وكذا آلية للوحدة الوطنية والتطور، واعتبارها آلية لحماية الوطن من التهديدات الخارجية. ومن أجل هذا شددت الوثيقة على ضرورة الالتحام حول الوطن باختلاف الانتماءات الاجتماعية والابتعاد عن التعصب والجهوية، وكذا ضرورة الالتفاف حول النظام السياسي القائم وتأييد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، كما أشارت الوثيقة إلى دور الحزب في نشر الأمن وتحقيق العدالة الاجتماعية، والقضاء على الفوارق الاجتماعية، وما يلاحظ على هذه الوثيقة من حيث الهدف الرئيسي أنها جاءت لتأكيد مكانة الحزب في النظام القائم وكذا التذكير بضرورة تأييد رئيس الجمهورية والنظام السياسي.

* انظر الملحق رقم 02 المتضمن جدول تحليلي لمتغير الهوية السياسية والمجتمعية بحسب وثيقة المؤتمر الثامن لحزب جبهة التحرير الوطني.

ثانيا: الهوية في أعمال المؤتمر الثامن

بعد الاطلاع على وثيقة المؤتمر الثامن لحزب جبهة التحرير الوطني والمتكونة من 34 صفحة وقد جاءت الوثيقة مكتوبة باللغة العربية، تمت ملاحظة أنها لم تولي أهمية بالغة بموضوع الهوية، فلم تخصص لها محورا لا رئيسيا ولا ثانويا في جدول أعمال المؤتمر، وجاء موضوع الهوية في الوثيقة عرضيا بين اللوائح السياسية والاجتماعية الثقافية، وربما يعود هذا إلى كون المشرع والسلطة الجزائرية قد أقرت بوطنية اللغة الأمازيغية وهو ما جعل المؤتمرون يتغاضون هذه النقطة، وإذا ما تم احتساب المساحة المخصصة لموضوع الهوية من المساحة الإجمالية للوثيقة يمكن القول أنها لم تتجاوز 5 بالمائة أي في حدود الصفحة والنصف مجتمعة، وتم الحديث عنها في اللائحة الاجتماعية والثقافية بالحديث على المكونات الهوياتية المشكلة للشخصية الجزائرية، وكذا السياسة التعليمية، وعند الحديث عن إنجازات رئيس الجمهورية في ترسيم الأمازيغية، وكذا الحديث عن الأزمة الأمنية والتعصب الإسلامي. ويعود ذلك أساسا إلى الخصوصية التي مرّ بها الحزب في هذه المرحلة، فقد خرج من عنق الزجاجة بعدما أدارت السلطة والقضاء ظهريهما للحزب، نتيجة خروج الأمين العام السابق للحزب علي بن فليس عن الضوابط الأساسية للحزب وهو مرافقة مشاريع الحملة الانتخابية للرئيس بوتفليقة بدل منافسته، كما أنه اتهم من بعض القيادات الحزبية بتقاربه مع التيار التغريبي ومناوءته لقرار المصالحة الوطنية.[1] فضلا عن حالة التصدّع والانشقاق التي عرفها الحزب غداة تنحية الأمين العام السابق " بن فليس " من طرف مؤيديه. كل هذا لم يترك المجال واسعا للحديث عن المسائل المتعلقة بالهوية، بالقدر الذي جاء مركزا على إعادة بناء الضوابط والخطوط العريضة للحزب، فضلا عن تزكية الرئيس بوتفليقة وإعلان الولاء له.

جدول: 8 يبين تكرارات فئة الهوية حسب وثيقة المؤتمر الثامن لجبهة التحرير الوطني، عام 2005.

مكونات الهوية	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الإسلام	12	25,53
العروبة	14	29,78
الأمازيغية	9	19,14
الحداثة	12	25,53
الإجمالي	47	99,98

[1] زبيحة زيدان، **مرجع سابق الذكر**، ص344.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة المؤتمر الثامن لحزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ 31/30/ جانفي 01 فيفري 2005 بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة.

من خلال قراءة للجدول وتحليله يمكن القول أن وثيقة المؤتمر اهتمت بموضوع العروبة والإسلام أكثر من المكون الأمازيغي، بحيث جاءت العروبة في المرتبة الأولى بعدد تكرارات بلغت 14 تكرارا أي بنسبة مئوية مقدرة ب 29,78 بالمائة، عند الحديث عن المكون العروبي، وضرورات الاهتمام بالتدريس باللغة العربية واستكمال إصلاحات التعريب، وكذا الحديث عن المغرب العربي والعلاقات مع العالم العربي، في حين جاء في المرتبة الثانية كل من المكون الإسلامي والحداثي بعدد تكرارات بلغت 12 تكرارا لكل منهما أي بنسبة مئوية تقدر ب 25,53 بالمائة وهذا عند الحديث عن المكون الإسلامي وضرورة العمل بالمبادئ الإسلامية والابتعاد عن التعصب الإسلامي، وضرورة إرجاع الإسلام إلى مكانته الحقيقية الروحية، أما مكون الحداثة فجاءت دلالاته بالحديث عن العالمية والتطور ومواكبة الغرب، في حين جاء المكون الأمازيغي في المرتبة الأخيرة بعدد تكرارات بلغت 9 وبنسبة مئوية مقدرة ب 19,14 بالمائة، وجاء الحديث عن هذا المكون عند ذكره كمكون في الشخصية الجزائرية كما تم التنويه على جهود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ترقية هذا المكون وربطه بإنجازاته، والتي لطالما شكلت واجهة للدفاع عن خيارات السلطة.[1] إلا أن الملاحظ على هذه التكرارات أنها جاءت متقاربة بالرغم من الفوارق الضئيلة، وهذا راجع لمواكبة الحزب لقرارات السلطة خاصة بعد دسترة اللغة الأمازيغية، وهي دلالة على خطاب الحزب المساند لما يعرف ببرنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس الشرفي للحزب.

ثالثا: آليات تفعيل الهوية في أعمال المؤتمر الثامن

بناء على الجدول السابق المبين لقيم الهوية وتكراراتها سيحاول هذا الجدول تبيان الأطر التفعيلية للهوية ومكوناتها بحسب وثيقة المؤتمر الثامن لجبهة التحرير الوطني، وهذا من خلال القيم الثلاثة لسياسات الهوية المتمثلة في الإطار القانوني، المؤسساتي، والعملي الذي من خلاله يمكن الحديث عن حقوق هوياتية واضحة. وتأكيدا من الحزب على توجهاته غير المخالفة للقرارات السلطوية جاءت قيم الهوية المذكورة سابقا متقاربة نوعا ما بالنظر إلى الجديد في موضوع الهوية في هذا المؤتمر وهو الاعتراف السلطوي بالمكون الأمازيغي وباللغة الأمازيغية كلغة وطنية، كما أن الحزب ظل يؤكد من خلال هذا المؤتمر على جهود وإنجازات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فيما يخص التعريب، الدفاع وتحصين الإسلام، وكذا الاعتراف بمكاسب اللغة الأمازيغية. ولا ننسى في

[1] محمد بوضساف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2008، 189.

هذا السياق التوجه الذي كان يتبناه الأمين العام الجديد للحزب " عبد العزيز بلخادم " والذي كان من أكثر المتشددين لمسألة اللغة العربية والإسلام، بالنظر إلى توجهه العربي الإسلامي الإيديولوجي.[1] فمنذ أن كان منسقا للهيئة الانتقالية للتنسيق لحزب جبهة التحرير الوطني قبل أن ينتخب في 2 فيفري 2005 أمينا عاما للهيئة التنفيذية لحزب جبهة التحرير الوطني في أعقاب أشغال المؤتمر الثامن الجامع لذات الحزب، شكّل جبهة قوية للدفاع على المقوّم الإسلامي في الحزب، وكان يختلف بشكل مستمر مع الأمين العام السابق " علي بن فليس " فيما يتعلق بمشاريع التجديد التي حملها هذا الأخير بخصوص المبادئ القيمية التي يرتكز عليها الحزب. فتوليه الرئاسة سهّلت له مهمة تكريس نظرته العروبية الإسلامية.

جدول: 9 يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية لدى حزب جبهة التحرير الوطني حسب وثيقة المؤتمر الثامن.

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
آلية الاعتراف بالهوية	10	29,41
آلية مأسسة الهوية	13	38,23
آلية تفعيل الهوية	11	32,35
الإجمالي	34	99,99

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة المؤتمر الثامن لحزب جبهة التحرير الوطني .

يظهر الجدول السابق عدد تكرارات القيم الخاصة بالخطوات العملية لتفعيل الهوية وتجسيد مكوناتها على أرض الواقع وهذا من خلال الآليات النظرية لسياسات الهوية، والمتمثلة في آلية الاعتراف بالهوية، مأسسة الهوية، وآلية تفعيل الهوية، وهي الآليات التي ظهرت في وثيقة المؤتمر من خلال جملة من المؤشرات التي توحي بكل آلية، جاء في المرتبة الأولى آلية المأسسة وبعدد تكرارات قدرت ب 13 تكرارا من إجمالي عدد التكرارات الكلية التي بلغت 34 تكرار وبنسبة مئوية مقدرة ب 38,23 بالمائة وهذا عند الحديث المغرب العربي وقانون إسلامي ومدرسة عربية إسلامية، وكذا الحديث عن المجلس الأعلى للغة العربية، في حين جاء في المرتبة الثانية آلية تفعيل الهوية بعدد تكرارات تقدر ب 11 تكرارا وبنسبة مئوية تقدر ب 32,35 بالمائة ضرورة تعريب المدرسة الجزائرية والتدريس باللغة العربية بالإضافة إلى اللغة الأمازيغية واللغات العالمية، وكذا جعل الإسلام مصدر لكل نشاط، وتطوير اللغة الأمازيغية بالحرف العربي، في حين جاءت في المرتبة الثالثة آلية الاعتراف بالهوية بعدد تكرارات بلغت 10تكرارات أي بنسبة مئوية قدرت ب 29,41 بالمائة وهذا عند الحديث عن

[1] زبيحة زيدان، **مرجع سابق الذكر**، ص345.

الاعتراف الأمازيغية وتقنين الجرائم الخاصة بالتعدي على المكون الإسلامي، ورسمية ووطنية اللغة العربية، والملاحظ على هذه القيم من حيث الترتيب والأولويات فإذا كانت آلية المأسسة وعدد تكراراتها أكثر من عدد تكرارات التفعيل وهو بالأمر العملي بالنظر إلى التدرج في الآليات إذ لا يمكن الحديث عن تفعيل الهوية دون مأسستها وقولبتها في مؤسسات، فإنه بالمقابل يتم الحديث عن المأسسة والأطر المؤسسية بشكل أكبر من الاعتراف والآليات القانونية فهذا بالأمر اللامعقول إذ لابد من أولوية القانوني على المؤسسي في تأطير الظواهر، وهذا ما يعبر عنه الأستاذ زبيحة زيدان بالقول أن العمل الحزبي لجبهة التحرير الوطني يخلو نهائيا من الأعمال الفكرية كالمحاضرات والندوات السياسية والفكرية.[1] مؤكدا ما جاء في الفصل الأول عند الحديث عن شروط سياسات الهوية، والتي إحداها هي توافق بين الناشطين والمنظرين لسياسات الهوية.

نلاحظ اتجاه الخطاب نحو الآليات المؤسساتية في تفعيل عناصر الهوية والتي تمثّلت في هذا الخطاب في كل من العروبة والإسلام، عكس الخطابات السابقة التي لم تتعدى آليات التفعيل ما يتعلق بالاعتراف فقط. هذا راجع إلى توجه الأمين العام الجديد وتغلغله في مقاليد السلطة، ما جعله قادرا على تطبيق نظرته الاستشرافية حول عناصر الهوية في مشاريع مؤسساتية على أرض الواقع، فقد تقلّد منصب وزير دولة وزير الشؤون الخارجية في جويلية 2000. و بعد أن جددت عهدته لعدة مرات في ذات المنصب (31 ماي 2001 / 17 جوان 2002 9 ماي 2003 و 26 أفريل 2004) عين بلخادم في الفاتح ماي 2005 وزيرا للدولة ممثلا شخصيا لرئيس الجمهورية. كل هذا منحه السلطة للانتقال في تطبيق عناصر الهوية من آليات الاعتراف فقط إلى آلية التأسيس وبناء مؤسسات وهياكل تفعيلية لمسألة اللغة والإسلام. وقد تمكن بالفعل من إيصال مبتغاه من خلال مشاريع القوانين التي عرضت على البرلمان بعد تلك الفترة، خاصة فيما يخص إلزام المؤسسات الرسمية بالتعامل باللغة العربية في كل المعاملات الإدارية، فضلا عن تنامي دور الزوايا التي عرفت في عهدة هذا الأخير سواء على هرم السلطة أو على رأس الحزب انتعاشا غير مسبوق، وهو الشخصية المحسوبة على التيارات التصوفية في الجزائر، لكنه فشل في بعض الأمور الأخرى كالتراجع عن تحرير فاتورة الكهرباء والغاز باللغة العربية للمواطن.[2] خاصة لما نعلم أن هه الفاتورات موجهة نحو المواطن البسيط والفئات الأخرى، وبالتالي سيجد نفسه مجبرا على تعلم اللغة الفرنسية.

فالثوابت التي جاء بها بلخادم على رأس الحزب في فترة حكمه التي قاربت 10 سنوات، كانت متمثلة في الإسلام دين الدولة واللغة العربية اللغة الرسمية والنظام الجمهوري والوحدة الوطنية والترابية والخيار الديمقراطي.

---

[1] زبيحة، زيدان، **مرجع سابق الذكر**، ص350.

[2] المرجع نفسه، ص353.

وقد سعى بشكل مباشر إلى ترسيخ هذه المبادئ في قالب مؤسساتي سواء على شكل قوانين أو هياكل حافظة لهذه المقومات، خاصة وأن الجبهة المحسوبة على سابقه في الحزب بن فليس كانت في أوجّ صراعها مع الأمين العام الجديد، ما جعله يستعجل تطبيق رؤيته على أرض الواقع بدل تضييع الوقت بالآليات المتعلقة بالاعتراف أو الدعوة، وهو ما قد يعطي الفرصة سامحة لمعارضيه للتشويش على مشاريعه الفكرية المتعلقة بالهوية والثوابت القيمية، *ولعل التركيز على متغير الإسلام لا يعود فقط إلى طبيعة جبهة التحرير الوطني ذاتها وإنما أيضا إلى شخصية الأمين العام وتجربة الجزائر مع الإسلام السياسي منذ التخلي عن الأحادية.*

المطلب الثالث: تحليل وثيقة المؤتمر العاشر

جاء المؤتمر العاشر المنعقد بتاريخ 30/29/28 ماي 2015 بالقاعة البيضاوية بالجزائر العاصمة، في ظروف خاصة تعيشها كل من الدولة الجزائرية وحزب جبهة التحرير الوطني على حد سواء، ففيما يخص الظروف التي كانت تعيشها الدولة الجزائرية هو ما تعلق بتهاوي أسعار البترول الذي كان يعتبر أحد الوسائل التي يعتمد عليها النظام السياسي القائم أداة لاحتواء الأوضاع وضمان الاستقرار، كما أن الوضع الآخر هو حالة الفوضى وعدم الاستقرار الذي كانت تعيشه المنطقة العربية والمغاربية، ومطالب إسقاط الأنظمة وسقوط البعض منها في بعض الدول، أما فيما يخص حزب جبهة التحرير الوطني، فقد كان يعيش في جو من الانقسامات والانشقاقات جراء الحركة التصحيحية وإبعاد الأمين العام السابق عبد العزيز بلخادم من منصبه في الحزب، وهناك وضع آخر لابد من الحديث عليه هو أن المؤتمر عقد بعد ظهور وثيقة التعديل الدستوري 2003 والذي جاءت في أحد مواده ترسيم اللغة الأمازيغية.

أولا: الهوية السياسية والهوية المجتمعية* في أعمال المؤتمر العاشر

جاءت الوثيقة مكتوبة باللغة العربية، وجاءت في ثلاثة محاور أساسية وهي ما تمثل في لائحة انتشار الحزب، اللائحة الاقتصادية والاجتماعية، ولائحة السياسة العامة، والمميز لوثيقة المؤتمر أنها لم تتميز بوحدة الهدف وأما المحور الأول فهدفه هو التأكيد وعرض لبرنامج رئيس الجمهورية وهذا من خلال التأكيد على الانجازات حسب تعبير الوثيقة في مختلف المجالات، في حين كان هدف المحور الثاني هو تسطير برنامج اقتصادي، اجتماعي، وثقافي بينما كان هدف المحور الثالث هو عرض للسياسة العامة الحزبية، وفيما يخص متغير الهوية هو الآخر تميز بعدم الثبات في وثيقة المؤتمر وهذا ما يتضح من خلال الفئات محور التحليل، إذ أن هوية الحزب الأيديولوجية

* انظر الملحق رقم 03 المتضمن جدول تحليلي لمتغير الهوية السياسية والمجتمعية بحسب وثيقة المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني.

لم تتميز بالثبات بين محاور الوثيقة من خلال الحديث عن على أن الحزب هو سليل جبهة التحرير الوطني وبالتالي تظهر الصبغة الثورية التاريخية، ثم الحديث عن وطنية الحزب وبعده الحديث على أن الحزب عصري حداثي وهذا ما يظهر من جملة التعابير الدالة على ذلك في الوثيقة. كما أن هوية الحزب المجتمعية غير واضحة وتتراوح بين الجزائرية والوطنية، وكذا الأمر بالنسبة لهوية المجتمع الجزائري بالنسبة لوثيقة المؤتمر العاشر تتميز بعدم الثبات بين هوية جزائرية لها خصوصيات عديدة وغير موضحة في الوثيقة، وهوية إسلامية عربية أمازيغية.

هنا يبدو أثر الصراع[1] الحاصل بين الأمين العام السابق للحزب عمار سعيداني ونظيره في التجمع الوطني الديمقراطي أحمد أويحي واضحا والذي انعكس على أسلوب الخطاب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، أين أصبح يركّز بشكل كبير على الحداثة إلى جانب الوطنية والإسلام والعروبة، نتيجة الاتهامات التي كان يتلقاها من الأحزاب المنافسة وعلى رأسها التجمع الوطني الديمقراطي الذي اعتبر في أكثر من مناسبة وصرّح بشكل مبطّن أن الحزب العتيد لم يعد قادرا على إقناع الشباب نظرا لجمود أفكاره وعدم حمله لمشاريع تجديدية. فقد أدخل الحزب في توجهه الجديد قيمة مستجدّة متمثلة في الحداثة إلى جانب العربية والإسلام اللتين تعتبران من الثوابت الصارمة على طول تاريخ الحزب.

عدم الثبات في وثيقة المؤتمر بين محاورها الثلاث استمرت لتشمل هوية الدولة إذ جاءت تتراوح بين اعتبار الدولة الجزائرية جمهورية وبعده دولة الحق والقانون في إطار الديمقراطية والمبادئ الإسلامية، ثم الحديث عن دولة حداثية عصرية تتواكب والتطور العالمي، وكان المؤتمر يوجه خطابه في كل مرة لفئة مجتمعية ما لمناضلين، المحبين، المواطنين، جيل جديد، منتخبي الحزب، المرأة، الجالية الجزائرية، الشباب، وكذا المجاهدين، والشعب الجزائري عامة، محاولة لاستمالة جميع الأطياف المجتمعية الوطنية، الأمازيغية، العربية والإسلامية، بغرض مصلحة الحزب من جهة ومن جهة أخرى لوحدة المجتمع الجزائري، وكان في كل مرة يذكر بمبادئ أول نوفمبر للدلالة على الهوية التاريخية الثورية وكسب المؤيدين والمتعاطفين، كما قدمت الوثيقة مجموعة من الآليات المتعلقة بحماية الهوية لكن الغالب عليها هو التأكيد على الاهتمام باللغة العربية والتأكيد على عنصر الحداثة وكذا التذكير بإنجازات الحزب الرامية للتأكيد على مكانة الحزب في الساحة السياسية، ولو أن هذه الإنجازات لها شقين أحدهما بنائي والآخر ظرفي، وأما الظرفي هو ما تعلق بالوعي المجتمعي بالمصلحة المشتركة للجماعات المختلفة، وأما البنائي هو ما تعلق إيديولوجيا قومية لإضفاء الشرعية،[2] وهذه الأخيرة هي ما يركز عليها حزب جبهة

[1] أنظر "عمار سعيداني يقصف أحمد أويحي" على الرابط الالكتروني https://www.youtube.com/watch?v=Q9W0R2HVplM، قناة النهار، يوم 07 نفمبر 2015.

[2] بي سي سميث، **مرجع سابق الذكر**، ص397.

التحرير الوطني. وعلى العموم تبقى وثيقة المؤتمر وبالرغم من عدم ثباتها في نظرتها للمتغيرات المتعلقة بالهوية إلا أنه يمكن القول أنها قدمت إطارا عمليا لحماية الهوية والحفاظ عليها.

ثانيا: الهوية في أعمال المؤتمر العاشر

بعد الاطلاع على وثيقة المؤتمر العاشر أول ملاحظة يمكن تقديمها عليها هو أنه لم يخصص للهوية والثوابت الوطنية محورا رئيسيا ولا ثانويا، وإنما جاء الموضوع على شكل متفرقات بين لائحتي السياسة العامة واللائحة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، في شكل جمل وليست فقرات، على عكس المؤتمر السابع مثلا أين تم تخصيص جزء مهم للموضوع، وإذا ما تم احتساب المساحة التي خصصت للموضوع من الحجم الكلي للمؤتمر يمكن القول أنها لا تتجاوز نصف صفحة من أصل 29 صفحة لوثيقة المؤتمر، ونفس الملاحظة يمكن الحديث عنها فيما يخص الفقرات إذ لم يخصص المؤتمر فقرات محدد لموضوع الهوية إلا في مرة واحد عند الحديث على ربط نضال الحزب في ترسيخ أسس الدولة الجزائرية، وسطرين آخرين حول آليات تفعيل اللغة العربية، وترسيم الأمازيغية.

جدول: 10 يبين تكرارات فئة الهوية حسب مضمون المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني.

مكونات الهوية	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الإسلام	7	17,5
العروبة	12	30,00
الأمازيغية	7	17,5
الحداثة	14	35,00
الإجمالي	40	100,00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثيقة المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد بتاريخ 30/29/28 ماي 2015 بالقاعة البيضاوية بالجزائر العاصمة.

من خلال قراءة هذا الجدول يلاحظ أن مكون الحداثة قد حصل على الاهتمام الأكبر في وثيقة المؤتمر العاشر لجبهة التحرير الوطني بعدد تكرارات بلغت 14 تكرارا وبنسبة مئوية مقدرة ب 35,00 بالمائة، وهذا عند الحديث عن التطور العالمي، تطور الغرب، الحداثة والعصرنة، أما مكون العروبة الذي كان في السابق هو الرقم واحد ضمن أولويات الحزب جاء هذه المرة في المرتبة الثاني، حيث ذكر 12 مرة ما يقابل 30,00بالمائة، حيث جاء ذلك من خلال التأكيد على عروبة الجزائر حسب مؤتمر الحزب وهذا من خلال القول بضرورة تطوير اللغة العربية والاهتمام بها، وباعتبارها لغة وطنية ولغة رسمية والحديث عن مغرب عربي، والبحث في

آليات تفعيلها، في حين جاء في المرتبة الثانية وبالتساوي بين المكون الإسلامي والمكون الأمازيغي بتكرار 07 مرات وبنسبة مئوية تقدر ب 17,50 بالمائة لكل منهما، وفيما يخص المكون الإسلامي شهد تراجعا في خطاب الحزب وخاصة في هذا المؤتمر وما جاء ذكره كان على التأكيد على المبادئ الإسلامية ووضع أطر تفعيل هذا المكون من خلال الحديث على التربية الإسلامية والسياحة الدينية، وهذا التراجع إذا ما تم التمعن في الوثيقة يلاحظ أنه معبر عن توجه الحزب الذي تحدث في الوثيقة عن ضرورة تطور الدولة والمجتمع الجزائري في إطار المبادئ الإسلامية شريطة الابتعاد عن الجمود والتحجر الفكري ومواكبة العصر بل وضرورة الانفتاح، وهي المرة الأولى التي تتقارب نسبة الحديث عن الأمازيغية في خطابات الحزب مع المكوّن الإسلامي، حيث عادة ما تأخذ الأمازيغية المرتبة الأخيرة ضمن المقومات التي يتطرق إليها الحزب في خطاباته السياسية. وقد يرجع ذلك إلى محاولة قيادة الحزب الجديدة تخفيف حدّة الخطاب الإسلامي الذي كان مميزا في ظلّ القيادة السابقة برئاسة عبد العزيز بلخادم والعودة مجددا إلى الخطاب المعتدل الذي أضفي عليه كما سبق القول خاصية التحديث واستقطاب الشباب ضمن مشاريع سياسية مستجدّة، وربما هذا راجع إلى إلى مراجعة الحزب لسياسته الإقصائية الملازمة له منذ الاستقلال، أين كان يقر الحزب أنه ليس بحاجة لكل الجزائريين من أجل بناء الدولة.[1]

أما الهوية الأمازيغية وكالعادة لم تأخذ نصيبها من الوثيقة وجاء الحديث عنها بترقيتها لغة ولسانا وتراثا مع كتابتها بالحروف العربية، وفي النقطة الأخيرة هو في حد ذاته فتح لجدال جديد بين اللغة العربية واللغة الأمازيغية وماهو الحرف الذي تكتب بها في الوقت الذي كان من المفروض للحزب أن يعطي اقتراحات وحلول لتفعيل اللغة الأمازيغية والحرف الأمازيغي، وفي هذا الصدد يرى السيد سعيد بوحجة أنه، *"لابد من وضع آليات لتوحيد الحروف لكتابة للغة الأمازيغية، وأن أي تدريس باللهجات واختلاف الحروف إنما سيكون في صالح اللغة الفرنسية وليس في صالح الأمازيغية"*،[2] كما أن الملاحظة الرئيسية هو تغير خطاب الحزب من العروبي إلى الحداثي أكثر من السابق.

ثالثا: آليات تفعيل الهوية من خلال المؤتمر العاشر

الحديث عن التصنيف السابق من خلال التكرارات التي توضح ترتيب مكونات الهوية حسب توجه الحزب لن تكون لها دلالة إلا من خلال البحث في الأطر العملية لتفعيل الهوية بكل مكوناتها وإلا لن يكون أي معنى لهذا التوجه، والمؤتمر العاشر حاول تقديم بعض الآليات العملية والتي يمكن القول بأنها تتماشى والقرارات

[1] كلمة عبد الحميد مهري، آفاق التغيير السياسي في الجزائر، "ندوة مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة"، جنيف: معهد الهقار، نوفمبر 2008، ص6.
[2] مقابلة مع السيد سعيد بوحجة، بالمقر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني، بتاريخ 2017/01/04.

السلطوية والمتماشية مع الدستور الجزائري. وهو ما سيتم توضيحه من خلال فئات وقيم سياسات الهوية المتمثلة في ثلاثية الاعتراف/ المأسسة/ التفعيل.

جدول: 11يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب وثيقة المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني.

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
آلية الاعتراف بالهوية	7	30,43
آلية مأسسة الهوية	9	39,13
آلية تفعيل الهوية	7	30,43
الإجمالي	23	99,99

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثيقة المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني

يلاحظ من خلال قراءة البيانات الموجودة في الجدول، أن المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني قد قدم مجموعة من الآليات التي تعمل على تجسيد الإطار العملي للهوية الوطنية ولو بتغليب هوية على أخرى كما تم إظهاره في الجدول السابق، من خلال ثلاثة آليات تتمثل في (الاعتراف/ المأسسة/ التفعيل)، وقد جاء في المرتبة الأولى آلية المأسسة بنسبة 39,13 بالمائة وبعدد تكرارات قدرت ب تسعة 09 تكرارات، من خلال الحديث عن التعليم باللغة العربية، والمنظومة التربوية، في حين جاء في المرتبة الثانية وبالتساوي بين كل من آلية الاعتراف والتفعيل الهوياتي بعدد تكرارات 07 ونسبة مئوية تقدر ب 30,43 لكل منهما، وأما فيما يخص آلية الاعتراف هو ما جاء بحديث المؤتمر عن ترسيم ووطنية اللغتين العربية والأمازيغية ووضع استراتيجيات وسياسة ثقافية تتوافق والخصوصيات الوطنية، أما الآلية الثالثة أي تفعيل الهوية هو ما جاء عند الحديث عن ضرورة مثلا تزويد عناصر الهوية الوطنية بالإمكانات المادية والمالية الضرورية في المجال الثقافي، والحديث عن تمويل الكفاءات الوطنية في مختلف التخصصات الرامية إلى النهوض بالثقافة الوطنية، وكذا دعم الاقتصاد الوطني وتحصين مقومات المواطن الثقافية واللغوية والحضارية.

الملاحظ على مؤتمرات الحزب من خلال الوثائق التي تم تحليلها والتي بلغت ثلاثة من أصل 5 مؤتمرات في مرحة التعددية الحزبية، أن الحزب حاول تقديم سياسات هوياتية اتسمت بعدم منهجيتها في غالب الأحيان، إذ أنها لم تراعي شرط التسلسل والتراتبية بين الآليات العملية في غالب الأحيان، كما أن الملاحظ هو ذلك التغير الحاصل في خطاب الحزب من كونه حزب عربي حداثي، إلى عربي حداثي إسلامي أمازيغي لكن بدرجة أكبر طغيان مكون العربية عليه، إذ أن اللغة المستعملة في كتبة وثائق هذه المؤتمرات هي اللغة العربية، إلا أن الحديث

عن الحداثة أخذ حيزا أكبر بالمقارنة مع المكونين الرئيسيين الآخرين للهوية الجزائرية والمتمثلين في الإسلام والأمازيغية.

ومن خلال قراءة السياق العام الذي ساد الحزب في هذه الفترة، يتضح بشكل جليّ تأثير الظروف السياسية وحتى الصراعات الشخصية على عناصر الهوية التي تم تناولها في الخطاب السياسي للحزب. فكل زعيم جديد يحاول تطبيق منظوره الشخصي في هذه المقومات، ففي الوقت الذي ركّز بن فليس على مسألة الحداثة السياسية من خلال كسر طابوهات المساندة العمياء لمشاريع القيادات العليا في البلاد، وتجاوز النظرة القاصرة لمكونات الهوية بالدعوة إلى مواكبة التطور الحاصل في الحياة الاجتماعية وتجديد الهوية وفق متطلبات العصر، ذهب بلخادم إلى التركيز على العروبة والإسلام وذلك نابع من تكوينه وانخراطه السياسي والفكري، واستغلّ مكانته السياسية ومناصبه الحكومية في ايجاد أليات تفعيل مطالبه على أرض الميدان عبر المؤسسات والهياكل وحتى الصيغ القانونية التي نجح في تمريرها عبر البرلمان. فيما ذهب عمار سعيداني إلى نبذ توجه سابقه بالتقليل من الكيان الديني واعتباره مرجعية لا مستقبل استشرافي لمشاريعه، كما أقحم مسألة الحداثة التي سبقه فيها الزعيم الأسبق للحزب علي بن فليس ووظفها إلى جانب العروبة والانتماء التاريخي لضرب اتهامات نضيره في حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي كان يصف جبهة التحرير الوطني بالحزب الكلاسيكي الفاشل في استقطاب الشباب والشريحة الأكبر في البلاد.

المبحث الثاني: خطاب الهوية في مؤتمرات حزب جبهة القوى الاشتراكية

تشكل المؤتمرات هي الأخرى في جدول حزب جبهة القوى الاشتراكية نشاطا هاما يحدد من خلاله المؤتمرون تقييمهم للمرحلة السابقة والتي تبدأ من المؤتمر السابق، كما يحددون الخطوط العريضة واستراتيجية حزبهم للمرحلة اللاحقة والتي تستمر إلى غاية انعقاد المؤتمر القادم، والتي من خلالها تقدم أهداف الحزب لهذه المرحلة، كما يتم في غالب الأحيان تعيين الأمين العام للحزب – سكرتيرا أول –، وقد بلغت عدد المؤتمرات التي عقدها الحزب منذ إعلان التعددية 5 خمسة مؤتمرات، وسيتطرق هذا المبحث إلى أربعة مؤتمرات منها التي تم التمكن من الحصول عليها، وهي منذ المؤتمر الثاني المنعقد سنة 1996 غلى غاية المؤتمر الخامس المنعقد سنة 2013.

المطلب الأول: تحليل وثيقة المؤتمر الثاني لجبهة القوى الاشتراكية

انعقد المؤتمر الثاني لجبهة القوى الاشتراكية بتاريخ 15/14/13 مارس 1996، وقد انعقد بعد مشاركة الحزب في مؤتمر سانت ايجيديو الذي انعقد بإيطاليا وبمشاركة مجموعة من الأحزاب السياسية الجزائرية للبحث في حلول للأزمة الأمنية والسياسية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، خاصة توقيف مسألتي المسار الانتخابي

وحل حزب جبهة الإنقاذ، وكذلك حالة الصراعات الداخلية التي كان يعيشها الحزب آنذاك[1] حول المشاركة أو عدم المشاركة في مؤتمر سانت ايجيديو، ومن بين النقاط التي ركز عليها المجتمعون هي ضرورة التأكيد والمطالبة على أن العناصر التكوينية للشخصية الجزائرية هي الإسلام والعروبة والامازيغية. وإن الثقافة واللغتين المساهمة في تنمية هذه الشخصية يجب أن تجد مكانتها وتعزيزها المؤسساتي. كما كان المؤتمر قبل أشهر من الانتخابات التشريعية 1997 أي قبل عودة المسار الانتخابي.

أولا: الهوية السياسية والهوية المجتمعية* في أعمال المؤتمر الثاني

جاءت وثيقة المؤتمر مكتوبة باللغة الفرنسية، وفي حدود 45 صفحة ومقسمة إلى 4 أربعة محاور رئيسية تمثلت في التالي: اللائحة السياسية، القضية الأمنية، اللائحة الاجتماعية والثقافية، اللائحة الاقتصادية، والمميز لوثيقة المؤتمر هو عدم الثبات حول وحدة الهدف بين محاورها الأربعة، وأما المحور الأول فهدفه هو التأكيد على عدم شرعية النظام السياسي القائم، وهذا من خلال التأكيد على خطورة توقيف المسار الانتخابي ووصف النظام بالنظام الدكتاتوري، في حين كان هدف المحور الثاني هو التأكيد على خطورة الوضع القائم أمنيا، بالحديث عن الإرهاب وسلبيات النظام القائم والذي يحمله الحزب مسؤولية ما آلت إليه الدولة الجزائرية، أما المحور الثالث فكان الهدف منه هو التأكيد على ضرورة تلاحم المجتمع الجزائري بمختلف أطيافه وذلك بالحديث عن الإسلام والعلمانية والعروبة والأمازيغية، والتي يراها الحزب عامل مساعد لبناء وحدة وطنية، وجاء المحور الرابع هادفا للبحث في سبل الأزمة الاقتصادية ومحاولة تقديم برنامج اقتصادي بديل.

عدم ثبات الهدف من الوثيقة بين محاور الوثيقة انعكس بدوره على عدم وضوح هوية الحزب الإيديولوجية، إذ تراوحت بين الإيديولوجية التاريخية تارة بالحديث عن سليلية الحزب لثورة التحرير الوطني ومؤتمر الصومام وبيان أول نوفمبر، والوطنية تارة أخرى والتأكيد عليها خاصة في المحورين الثاني والثالث، والاشتراكية تارة ثالثة خاصة في المحور الاقتصادي والذي قدم فيها الحزب نفسه على أنه حزب اشتراكي وذو رؤى اشتراكية، كما أن هوية الحزب المجتمعية تراوحت بين الوطنية والجزائرية والأمازيغية، أي أنها غير ثابتة وغير واضحة، كما أن الهوية المجتمعية بحسب الحزب هي الأخرى جاءت غير ثابتة وتتراوح بين الأمازيغية، الإسلامية، والحداثية بحسب المحاور.

---

[1] انظر Stéphane Arrami, Le FFS d'une crise à l'autre, على الرابط الالكتروني https://www.kabyle.com/articles/ffs-dune-crise-lautre-2440-26052009, .2014 تمت زيارة الرابط يوم 3 جويلية

* انظر الملحق رقم 04 المتضمن جدول تحليلي لمتغير الهوية السياسية والمجتمعية بحسب وثيقة المؤتمر الثاني لحزب جبهة القوى الاشتراكية.

المميزات السابقة الذكر لوثيقة المؤتمر الثاني جعلت من الحزب لا يقدم هوية واضحة لهوية الدولة الجزائرية، إذ تم ذكر كل من الهوية التسلطية، والدولة البوليسية، وفي الأخير الحديث عن اشتراكية الدولة وحداثتها والتي يحبذها الحزب بحسب الوثيقة وينصح بإتباعها، وكانت الوثيقة في كل مرة توجه خطابها لفئة مجتمعية ما، ففي المحور الأول تمت مخاطبة مناضلي الحزب والمجاهدين، وكان الحزب في كل مرة يذكر ببعده الثوري التاريخي، في حين جاء المحورين الثاني والثالث مخاطبا مختلف الأطياف المجتمعية الوطنية والإسلامية، وهذا محاولة للتأثير في نفسية المواطنين خاصة عند الحديث عن الأوضاع الأمنية والاجتماعية، وأما المحور الرابع فجاء مخاطبا المناضلين وكذا الاشتراكيين الوطنيين والعالميين ليقدم الحزب نفسه على أنه حزب وطني وعالمي في إطار الاشتراكية التي ينشدها، وحاولت الوثيقة تقديم مجموعة من المقترحات والآليات المتعلقة بحماية الهوية بحسبهم، الهادفة للتأكيد على الهوية الأمازيغية وضرورة الاعتراف بها، وبضرورة بناء الهوية الجزائرية في بعدها الحداثي، وكذا التأكيد على ضرورة التقيد بالإسلام المعتدل، وفي هذا الصدد كانت هناك *مظاهرات دعا لها الحزب سنة 1992 و ورفع شعارات خلالها تدعو ل "لا دولة بوليسية ولا دولة أصولية"*،[1] وهو ما يعني رفض الحزب للحكم الإسلامي، في حين تم تغييب المكون العربي، وعلى العموم يمكن القول أن وثيقة المؤتمر قدمت آليات عملية لحماية الهوية رغم عدم علميتها وعدم ثباتها.

ثانيا: الهوية في وثيقة المؤتمر الثاني

بعد الاطلاع على وثيقة المؤتمر الثاني يمكن القول أنها جاءت بنوع من الأمور الجديدة في خطاب الحزب من خلال التركيز على البعد الإسلامي والذي كان الحزب إلى وقت قريب يعادي الإسلاميين في نشاطه، وقد أعطى هذا المؤتمر أهمية نوعا لموضوع الهوية، إذ خصص لها جانبا في جدول أعماله بالإضافة إلى ما جاء متفرقا بين صفحاته وخاصة في اللائحة الاجتماعية واللائحة الثقافية، وإذ ما تم احتساب المساحة الإجمالية المخصصة لموضوع الهوية من بين إجمالي الصفحات الكلية للوثيقة فهي تقدر ب 5 صفحات أو ما يعادل تقريبا 10,50 بالمائة وهي نسبة معتبرة، تؤكد اهتمام الحزب بمتغير الهوية في هذه الفترة، والذي يرجعه السيد يوسف أوشيش إلى كون الهوية تحتاج إلى اهتمام من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية الخارجة عن توجه السلطة، بما أن هذه الأخيرة هي من شوهت الهوية الجزائرية، وأن حزب جبهة القوى الاشتراكية أخذ على عاتقه الدفاع عنها – أي المكون الأمازيغي–، وكان سببا في نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية، والتي تعتبر نجاحا للمكون الأمازيغي.[2]

---

[1] Houari Addi, Les partis politiques en Algerie. Op.cit. p13.

[2] مقابلة مع السيد يوسف أوشيش، بالمقر الوطني لحزب جبهة القوى الاشتراكية، يوم 2017/01/05، على الساعة 09:00.

جدول: 12يبين تكرارات فئة الهوية حسب وثيقة المؤتمر الثاني لجبهة القوى الاشتراكية.

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الأمازيغية	30	27,27
الإسلام	25	22,72
العربية	12	10,90
الحداثة	23	20,90
المجموع	110	99,99

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة المؤتمر الثاني لحزب جبهة القوى الاشتراكية بتاريخ 15/14/30 مارس 1996.

يبين الجدول السابق عدد تكرارات قيم الهوية في وثيقة أعمال المؤتمر الثاني لجبهة القوى الاشتراكية، والتي بلغ عددها الإجمالي 110 تكرارا موزعا بين قيم الأمازيغية، الإسلام، العربية، الحداثة، وأما حول ترتيبات هذه القيم في وثيقة المؤتمر فجاءت كالآتي:

احتل المكون الأمازيغي المرتبة الأولى ضمن أولويات المؤتمرين في المؤتمر الثاني للحزب بعدد تكرارات قدرت ب 30 تكرارا من بين إجمالي عدد التكرارات الكلية، وبنسبة مئوية مقدرة ب 27,27 بالمائة، وهذا من خلال جملة التعابير والمصطلحات الدالة على ذلك في شكل المكون الأمازيغي، اللغة الأمازيغية، المجتمع الجزائري الأمازيغي، المغرب الأمازيغي...، وقد جاء في المرتبة الثانية الإسلام و بعدد تكرارات بلغت 25 تكرارا أي بنسبة مئوية مقدرة ب22,72 بالمائة وهو ما جاء في بعض العبارات والمصطلحات كالإسلام، الدين الإسلامي، التربية الإسلامية، التسامح الإسلامي، المعاملة الإسلامية، العالم الإسلامي، الإسلاميين...، وعبارات أخرى تصب في خانة الابتعاد عن التعصب، وقد جاء في المرتبة الثالثة مكون الحداثة بعدد تكرارات قريبة من عدد تكرارات المكون الإسلامي، إذ بلغت 23 تكرارا وبنسبة مئوية مقدرة ب 20,90 بالمائة، في شكل العصرنة، العولمة، التفتح على العالم الخارجي، مواكبة التطور العالمي...، أما في المرتبة الرابعة فقد جاء المكون العربي بعدد تكرارات بلغت 12 تكرارا وبنسبة مئوية مقدرة ب 10,90 بالمائة عند الحديث عن العالم العربي، اللغة العربية، التقاليد العربية، والمكون العربي، وهذا راجع إلى رغبة الحزب في استعادة واستمالة الحركة الثقافية الأمازيغية التي بدأت في الميل أكثر للقطب الثاني في منطقة القبائل والمتمثل في التجمع الوطني من أجل

الثقافة والديمقراطية، ومن بين الأساليب المستعملة في ذلك مشاركة الحزب ودعمه للمسيرة المناهضة لسياسة التعريب يوم 25 جانفي 1990.[1]

ثالثا: آليات تفعيل الهوية في أعمال المؤتمر الثاني

بناء على ما توضيحه سابقا في الجدول المبين للهوية في مؤتمر الثاني والنتائج المتوصل لها فيما يخص الهوية، والتي جاءت مبينة اهتمام المؤتمرين بمكون الإسلام بالإضافة إلى مكوني الأمازيغية بدرجة أولى وبمكون الحداثة بدرجة ثالثة، وكذا العروبة بدرجة أقل، فإن الجدول التالي سيوضح مدى تخصيص المؤتمرين لسياسات لآليات فعلية لتفعيل الهوية، وهو ما سيتم التطرق له فيما يلي.

جدول: 13يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب وثيقة المؤتمر الثاني لجزب جبهة القوى الإشتراكية.

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
آلية الاعتراف بالهوية	16	34,78
آلية مأسسة الهوية	20	43,47
آلية تفعيل الهوية	10	21,73
الإجمالي	46	99.98

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة المؤتمر الثاني لحزب جبهة القوى الاشتراكية بتاريخ 15/14/30 مارس 1996.

يوضح الجدول قيم سياسات الهوية في وثيقة المؤتمر الثاني لحزب جبهة القوى الاشتراكية، بناء على الثلاثية المعتمد عليها في الطروحات النظرية والتطبيقية لسياسات الهوية والمتمثلة في آليات: الاعتراف، المأسسة، التفعيل، والملاحظ على هذه القيم في أعمال المؤتمر الثالث أنها بلغت عدد تكرارات قدرت ب 46 تكرارا من أصل 47 صفحة مخصصة للمؤتمر، وجاءت مرتفعة نوعا ما بالنظر إلى الظرف الذي كانت تعيشه الجزائر آنذاك وهو انعكاس كذلك للعدد المرتفع لعدد تكرارات قيم الهوية ، وفي توزيع هذه التكرارات عي قيم سياسات الهوية فقد جاءت كالتالي:

بلغ عدد تكرارات المعبرة عن آلية مأسسة الهوية بعدد تكرارات بلغت 20 تكرارا وبنسبة مئوية مقدرة ب43,47 بالمائة من خلال التطرق لضرورة الاهتمام بالتراث الجزائري الإسلامي، دور المساجد في التربة

[1] Ouali Illikoud, Op.cit. p07.

الدينية، وكذا تدريس اللغة الأمازيغية واللغتين العربية والغربية في المدارس...، في حين جاءت آلية الاعتراف القانوني 16 تكرارا وبنسبة مئوية مقدرة ب34,78 بالمائة من إجمالي التكرارات الكلية والتي بلغت 46 تكرارا، وقد جاءت في عبارات وألفاظ دالة مثل الاعتراف بالأمازيغية، محاسبة ومحاكمة مشوهي الإسلام، الاعتراف بوطنية ورسمية اللغة الأمازيغية...، في حين جاءت آلية التفعيل بعدد تكرارات مقدرة ب10 تكرارات وبنسبة مئوية بلغت 21,73 بالمائة بالحديث عن تطوير تدريس التربية الإسلامية، تفعيل مناهج تدريس باللغتين العربية والأمازيغية، ضرورة إنشاء مؤسسات للتربية الدينية، والملاحظ على هذه الآليات بحسب المؤتمر لا تستند لإطار علمي إذ لم تحترم التسلسل المنطقي المتعارف في تمثيل الهويات القائم على تراتبية الاعتراف، المأسسة ثم التفعيل، خاصة في ظل الوضع الهوياتي الذي كانت تعيشه الجزائر في تلك الفترة أو ما يعرف بالعنف الإسلاموي والذي كان حينها المكون الإسلامي بحاجة لمن يمثله أكثر بالنظر إلى حملات التشويه التي كان يواجهها.

المطلب الثاني: تحليل وثيقة المؤتمر الثالث لجبهة القوى الاشتراكية

انعقد المؤتمر الثالث بتاريخ 26/25/24 ماي لسنة 2000 بتيبازة، وجاءت وثيقة المؤتمر في حدود 47 صفحة، ومقسمة إلى 3 ثلاثة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

_ الخطاب الافتتاحي لحسين آيت أحمد.

_ اللائحة السياسية.

_ المقترحات.

وقد انعقد هذا المؤتمر بعد مشاركة الرئيس السابق للحزب حسين آيت أحمد في الانتخابات الرئاسية 1999 والذي لم يحقق نتائج كبيرة في هذه الانتخابات، والتي فاز بها المترشح الحر آنذاك عبد العزيز بوتفليقة، وكذلك انعقد هذا المؤتمر قبل أشهر من أحداث منطقة القبائل 2001، وتشريعيات 2002، وقبل هذا كان اعتراف سلطوي بالمكون الأمازيغي في دستور 1996، في ظل الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر فيما يعرف بالعشرية السوداء.

أولا: الهوية السياسية والهوية المجتمعية* في أعمال المؤتمر الثالث

جاءت المحاور الثلاثة السابقة الذكر تهدف على التوالي إلى ضرورات التغيير السلمي للنظام السائد، التأكيد على معارضة الحزب للسلطة، والإشادة بعالمية الاشتراكية التي يتبناها الحزب، تقديم الحلول السياسية، الأمنية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا عرض لأهم مبادئ ومعتقدات الحزب، وبحسب محاور الوثيقة اتسمت الهوية المجتمعية للحزب بالثبات بين محاور الوثيقة كحزب وطني أمازيغي، من خلال التأكيد على انتمائه لمقومات المجتمع الجزائري ودفاعه عن من خلالها هوية وإيديولوجية الحزب إذ جاءت وطنية اشتراكية في المحور الأول، ووطني معارض في القضية الأمازيغية في المحورين الثاني والثالث، والموضح من خلال تأكيد الحزب على جزائرية وأمازيغية المجتمع الجزائري في المحورين الأول والثاني، وتتغير في المحور الثالث لتشمل الشق الحداثي والإسلامي.يقول الأستاذ لهواري عدي أن الحزب له حقيقة نظرة وطنية وعالمية، لكن عدم قدرته على التأثير في المجتمع خارج منطقة القبائل يجعل منه حزبا جهويا قبائليا أكثر منه وطنيا،[1]

وأشارت الوثيقة إلى هوية الدولة الجزائرية التسلطية وضرورة بناء دولة الحق والقانون، وكذا الدولة الاشتراكية الحداثية، والتي تشمل على كل مكونات المجتمع الجزائري من إسلام ، أمازيغية، عروبة وحداثة، من خلال الجمهور المذكور والمستهدف من الوثيقة المتمثل في المجاهدين الجزائريين والجزائريات، الحقوقيين، الاشتراكيين، المرأة ...، كما قدمت الوثيقة جملة من الآليات لحماية والحفاظ على الهوية والتي ارتبطت أغلبها بتحقيق الديمقراطية، العدالة، المساواة، والرامية إلى المطالبة بالاعتراف بالهوية الأمازيغية وترسيم اللغة الأمازيغية واعتبارها لغة وطنية، وضرورات الابتعاد عن توظيف الدين.

ثانيا: الهوية في وثيقة المؤتمر الثالث

جاءت وثيقة المؤتمر الثالث لحزب جبهة القوى الاشتراكية مكتوبة باللغة الفرنسية، والملاحظ على الوثيقة أنها لم تولي أهمية كبيرة لمسألة الهوية ولم تخصص لها محورا ولو فرعيا في جدول الأعمال وكل ماجاء حول الهوية إنما جاء في شكل جمل وكلمات منتشرة بين الصفحات ال 47 للوثيقة، وهو ما يوحي عدم اهتمام الحزب بمسألة الهوية في هذا المؤتمر، وكل ما جاء عن الهوية إذا ما تم احتسابه ومساحته لن تتجاوز الصفحة الواحدة بين العدد الإجمالي لصفحات المؤتمر، ومساحيا تمثل 2 بالمائة هي نسبة المجال المخصص للهوية في أعمال المؤتمر

*انظر الملحق رقم 05 المتضمن جدول تحليلي لمتغير الهوية السياسية والمجتمعية بحسب وثيقة المؤتمر الثالث لحزب جبهة القوى الاشتراكية.

[1] Lhouari Addi, Op.cit, P14.

وهي نسبة ضئيلة جدا، وقد ركز المؤتمر على الممارسات السلبية للنظام والسلطة الحاكمة، أكثر من أي شيء آخر.

جدول: 14يبين تكرارات فئة الهوية حسب وثيقة المؤتمر الثالث لحزب جبهة القوى الإشتراكية.

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الأمازيغية	06	46,15
الإسلام	02	15,38
العربية	01	7,69
الحداثة	4	30,76
المجموع	13	99,98

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة المؤتمر الثالث لحزب جبهة القوى الاشتراكية بتاريخ 26/25/24 ماي لسنة 2000.

يبين الجدول السابق عدد تكرارات قيم الهوية في وثيقة أعمال المؤتمر الثالث لجبهة القوى الاشتراكية، والتي بلغ عددها الإجمالي 13 تكرارا موزعا بين قيم الأمازيغية، الإسلام، العربية، الحداثة، وأما حول ترتيبات هذه القيم في وثيقة المؤتمر فجاءت كالآتي:

احتلت الأمازيغية المرتبة الأولى بعدد تكرارات قدرت ب 6 ستة تكرارات من إجمالي التكرارات وبنسبة مئوية 46,15 بالمائة، من خلال ذكر الأمازيغية كمكون من مكونات الهوية الجزائرية، اللغة الأمازيغية، الدول المغاربية، والتقاليد الأمازيغية، وجاءت في المرتبة الثانية عنصر الحداثة الذي يعتبره الحزب ضرورة في تكوين الشخصية الجزائرية بعدد تكرارات قدرت ب 4 أربعة تكرارات وهي ما يقابلها نسبة 30,76 بالمائة في حديث الحزب عن ضرورة تفاعل المكونات الثلاث للهوية الجزائرية مع عنصر الحداثة الذي يميز العالم، وكذا ضرورة التفتح على القيم العالمية، وجاء مكون الإسلام في المرتبة الثالثة وبعدد تكرارات قدرت ب 2 اثنان تكرار وبنسبة 15,38 بالمائة تحدث عنه الحزب في نقطتين فقط، هما لما تحدث عن الإسلام كمكون للهوية الجزائرية، وكذا عند حديثه عن أن رديكالية الإسلام هو من صنع السلطة، وفي هذا يقول الأستاذ والي إليكود أن الحزب أراد الاستثمار في قضية اغتيال المغني القبائلي معطوب الوناس، والذي لديه شعبية في المنطقة، وهذا من خلال رفضه لفكرة الجماعات الإسلامية الإرهابية والتي روجت لها السلطة ووسائل الإعلام،[1] وهو ما يبرر

[1] Ouali Illikoud, Op.cit. p10.

اهتمام الحزب أيضا بمتغير الإسلام أكثر من أي وقت مضى، لإيجاد وعاء انتخابي وجماهير مؤيدة خارج الطرح السابق القائم على الأمازيغية بدرجة أولى، في حين جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة المكون العربي بذكره لمرة واحدة فقط وبنسبة مئوية قدرت ب 7,69، لما ذكرت المكون العربي كمكون للهوية الجزائرية وفقط.

ثالثا: آليات تفعيل الهوية في أعمال المؤتمر الثالث

بناء على الجدول السابق الموضح لقيم الهوية في وثيقة المؤتمر الثالث للحزب، والتي تبين أن الحزب يهتم بدرجة أولى بالمكون الأمازيغي، وفي مرتبة ثانية بالمكون الحداثي، وبالتالي فقيم سياسات الهوية التي يوضحها المؤتمر نفسه إنما ستكون موجهة إلى المكونين السابقي الذكر أكثر من المكونين الآخرين للهوية الجزائرية والمتمثلين في العروبة والإسلام.

جدول: 15يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب وثيقة المؤتمر الثالث لحزب جبهة القوى الإشتراكية.

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
آلية الاعتراف بالهوية	08	42,10
آلية مأسسة الهوية	05	26,31
آلية تفعيل الهوية	06	31,57
الإجمالي	19	99.98

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة المؤتمر الثالث لحزب جبهة القوى الاشتراكية بتاريخ 26/25/24 ماي لسنة 2000.

يوضح الجدول قيم سياسات الهوية في وثيقة المؤتمر الثالث لحزب جبهة القوى الاشتراكية، بناء على الثلاثية المعتمد عليها في الطروحات النظرية والتطبيقية لسياسات الهوية والمتمثلة في آليات: الاعتراف، المأسسة، التفعيل، والملاحظ على هذه القيم في أعمال المؤتمر الثالث أنها جاءت شحيحة حيث بلغت عدد تكراراتها 19 تكرار من أصل 47 صفحة مخصصة للمؤتمر، وبالتالي انعكس عدم اهتمام المؤتمر بمتغير الهوية على عدد التكرارات المخصصة لسياسات الهوية، وفي توزيع هذه التكرارات عي قيم سياسات الهوية فقد جاءت كالتالي:

جاء في المرتبة الأولى آلية الاعتراف بعدد تكرارات قدرت ب 08 ثمانية تكرارات وبنسبة مئوية مقدرة ب 42,10 بالمائة، من خلال الحديث على ضرورة ترسيم الأمازيغية، ضبط الاستعمال التعسفي للإسلام، الحديث عن تقنين الثقافة الأمازيغية، أما المرتبة الثانية فقد جاءت قيمة التفعيل بعدد تكرارات قدرت ب 06 ستة تكرارات وبنسبة مئوية تقدر ب 31,57 بالمائة عند الحديث احترام حقوق الإنسان وحقوق الجماعات

اللغوية، والتدريس بالأمازيغية وتطوير التعليم، أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت قيمة المأسسة بعدد تكرارات بلغت ال5 خمسة تكرارات وبنسبة مئوية مقدرة ب 26,31 بالمائة عند الحديث عن إدراج اللغة الأمازيغية في المدارس الجزائرية، التعليم باللغات العربية والأمازيغية، واللغات الأجنبية، العدالة الاجتماعية والمساواة... وكملاحظة على ترتيب هذه القيم في أعمال المؤتمر يمكن القول أن انه اهتم بالتفعيل أكثر من المأسسة ولو أن هذه الأخيرة أولى من وسابقة عن التفعيل، في ظل أن الاعتراف بالمكون لايزال في بدايته الأولى، وبالرغم من تحقيق الهوية الأمازيغية لمجموعة من الحقوق كالدسترة واعتبارها لغة وطنية كان لابد على الحزب مواصلة تمثيلها حتى لا تخرج القضية عن أهدافها وتصبح وسيلة وعرضة للعنف في آن واحد، وهو ما حدث سنة 2001، وهو ما يدل على أن أي هوية لا يمكن أن تفقد وظائفها السياسية بسهولة، خاصة غذا لم تحقق أهدافها الكاملة.[1]

المطلب الثالث: تحليل وثيقة المؤتمر الرابع لجبهة القوى الاشتراكية

انعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة القوى الاشتراكية بتاريخ 7/6/5 مارس 2007 بزرالدة والمنعقد تزامنا وانعقاد الانتخابات التشريعية " قبل أشهر" لنفس السنة، والتي أعلن الحزب مقاطعتها وعدم المشاركة فيها، وجاءت الوثيقة باللغتين العربية والفرنسية، في حدود سبعة 7 صفحات لكل لغة، وقد تم تقسيم أعمال المؤتمر إلى 4 أربعة محاور هي كالتالي:

_ المحور الاجتماعي.

_ البرامج الاقتصادية.

_ التربية والتكوين.

والملاحظ على هذه الوثيقة أنها لم تتطرق لموضوع الهوية لا بصفة مباشرة ولا بصفة غير مباشرة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى أحد الاحتمالين التاليين:

_ مقاطعة الحزب للانتخابات التشريعية ربما جعلت منه لا يهتم هذه المرة بقضية الهوية التي طالما استفاد منها خاصة في عدد الأصوات التي يتحصل عليها في منطقة القبائل، وبالتالي عدم مشاركته في الانتخابات تعني له ربما عدم حاجته لهذا المتغير الذي قد يكون متغير مناسباتي خاص بالحملات الانتخابية، وكذا عدم حصوله على نسب كبيرة في الانتخابات التشريعية السابقة " 2002" جعلت منه لا يهتم بالهوية هذه المرة.

[1] Naima Mouhleb, Op.cit. p84.

_ حالة الركود والاستقرار الذي كانت تعيشه منطقة القبائل بعد 2001 وبعد أحداث المنطقة المعروفة لنفس السنة، ربما جعلت من الحزب يبتعد نوعا ما عن الخطاب الهوياتي، ورغبته في عدم الخوض في المسألة وتركها للسلطة لتحسم فيها، خاصة بعد اعتبار اللغة الأمازيغية كلغة وطنية في التعديل الدستوري 2002.

وقد خصص الحزب جل اهتماماته في هذا المؤتمر إلى سلبيات النظام السياسي والسلطة القائمة كالعادة سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا، إلا أن هذه المرة وعلى غير العادة لم يشر ولو بالقليل إلى رأيه في مسألة الهوية. وفي هذا الصدد يرى السيد يوسف أوشيش بأن تخلي الحزب نوعا ما عن خطاب الهوية ليس معناه أن الحزب تخللى عن الفاع عنه، وإنما هو رسالة لعدم قبول الحزب بالاعتراف الدستوري بهذا المكون، وأنه اعتراف ناقص لإسكات الأفواه وفقط.[1] وهو تبرير خاطئ ولا أساس له من الواقعية، فتخلي الحزب عن الخطاب الهوياتي في هذه الفترة بالرغم من رؤيته لقصور الاعتراف الدستوري بالمكون، إنما يعتبر نقطة قوة للأطراف التي تشجع على عدم الاعتراف به.

المطلب الرابع: تحليل وثيقة المؤتمر الخامس لجبهة القوى الاشتراكية

انعقد هذا المؤتمر أيام 23، 24، 25 ماي 2013 بزرالدة الجزائر العاصمة، ، ومجموع المواثيق وسيتم التطرق لتحليل الوثيقة من زاوية القيم المحددة لكل من الهوية وسياسات الهوية لاحقا، وأما الظروف المحيطة والمتزامنة مع انعقاد المؤتمر فهي ما تمثل في أنه كان قبل الانتخابات الرئاسية 2014 وبعد الانتخابات التشريعية 2012، دون أن ننسى الظروف الخاصة التي كانت تعيشها المنطقتين العربية والمغاربية وموجة الاحتجاجات والحراك الشعبي، وكذا حادثة تقنتورين، وتم ذكر هاذين المحطتين لانعكاسهما على خطاب الحزب الظاهر في وثيقة المؤتمر بذكره للحراك والأعمال الإرهابية.

أولا: الهوية السياسية والهوية المجتمعية* في أعمال المؤتمر الخامس

جاءت الوثيقة مكتوبة باللغة العربية في ثلاثة محاور أساسية تتمثل في اللائحة السياسية، اللائحة الاقتصادية والاجتماعية، تهدف على التوالي إلى التأكيد على فساد نظام الحكم القائم، وتناول مفصل للوضع القائم اقتصاديا واجتماعيا وثالثا عرض لأهم المبادئ والمعتقدات الخاصة بالحزب، والمميز للوثيقة بين محاورها أنها لم تلتزم بالثبات فيما يخص الهوية في كل مناحيها سواء المتعلقة بهوية الحزب الإيديولوجية ولا المجتمعية، إذ أن هوية الحزب الإيديولوجية تراوحت بين الثوري النوفمبري، والوطني المعارض وكذا الحداثي العصري، وهذا ما يتضح

[1] مقابلة مع السيد يوسف أوشيش، بالمقر الوطني لحزب جبهة القوى الاشتراكية، يوم 2017/01/05، على الساعة 09:00.

*انظر الملحق رقم 06 المتضمن جدول تحليلي لمتغير الهوية السياسية والمجتمعية بحسب وثيقة المؤتمر الخامس لحزب جبهة القوى الاشتراكية.

من محور إلى آخر، كما أن هوية الحزب المجتمعية هي الأخرى تراوحت بين الجزائري، الوطني، والأمازيغي، من خلال الكلمات الدلالية على ذلك فمثلا في المحور الأول شددت الوثيقة على الرموز الوطنية ووطنية الحزب في حين في المحور الثاني ركزت على أمازيغيته بينما في المحور الثالث ركزت على العصرنة وحداثة الحزب، وهو ما يدل على عدم الثبات، في حين أشارت الوثيقة إلى وحدة الهوية التي يراها الحزب للمجتمع الجزائري بالقول على ثلاثية الإسلام، الأمازيغية، والحداثة ومقصية في الوقت نفسه عنصر العروبة، وهذا من خلال تكرر نفس الهوية من خلال المحاور الثلاث.

كما جاءت هوية الدولة بحسب الوثيقة متغيرة من محور إلى آخر ففي المحور الأول تم التأكيد على ضرورة البناء الثوري التاريخي وضرورة العودة إلى مبادئ أول نوفمبر ومؤتمر الصومام من أجل ذلك، في حين في المحور الثاني تم التأكيد على ضرورة قيام دولة الحق والقانون والدولة التعددية القائمة على المواثيق الدولية، في حين في المحور الثالث تم الحديث عن إشتراكية وحداثة الدولة الجزائرية، وأما الجمهور المخاطب فقد كان يتضمن المناضلين والمجاهدين، الحقوقيين، والشباب والمرأة، وهو ما يدل على محاولة استمالة جميع الأطياف المجتمعية خاصة منهم الوطنيين، الأمازيغ والإسلاميين وحتى الحداثيين خاصة منهم الفرانكفونيين والعلمانيين، ، تماشيا وضرورة فتح باب الحوار أمام كل الأطياف المجتمعية والسياسية للوصول إلى وجهة نظر أعمق لمسألة الهوية وعدم البقاء حبيسي المرجعية التاريخية.[1]

كما قدم الحزب مجموعة من الحلول للحفاظ وحماية الهوية في الجزائر وركز على الأمازيغية من خلال ترسيم ودسترة اللغة الأمازيغية، في إطار المطالبة بدولة الحق والقانون وتطبيق الديمقراطية، كما ركز على أهم انجازاته خاصة مع تعلق بالاستمرار في المعارضة وكذا العضوية في الأممية الاشتراكية.

ثانيا: الهوية في أعمال المؤتمر الخامس

جاءت وثيقة المؤتمر الخامس مكتوبة باللغة العربية في حدود 50 صفحة من الحجم المتوسط، والملاحظة الأولى التي يمكن الحديث عنها فيما يخص مكانة الهوية في الوثيقة من حيث المساحة والأولويات المخصصة لها، يمكن القول أن المؤتمر لم يولي أهمية كبيرة للهوية وهو ما يتضح من خلال عدم تخصيص الوثيقة للهوية نقاطا رئيسية وإنما الحديث عن الهوية جاء بطريقة عرضية ومشتتة في شكل جمل قصيرة بين ومرة جاء الحديث عنها في شكل فقرة لما تطرقت الوثيقة للمجال الثقافي كآخر نقطة في محور اللائحة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى

[1] كنزة، مغيش، **مرجع سابق الذكر**، ص378.

من حيث المساحة ولو تم حساب المساحة المخصصة لها لوجدت أقل من صفحة من أصل 50 صفحة، لأن المؤتمر اهتم وركز على ذكر سلبيات النظام وانحازات الحزب بشدة في كامل أعمال المؤتمر.

جدول: 16يبين تكرارات فئة الهوية حسب وثقة المؤتمر الخامس لجبهة القوى الإشتراكية.

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الأمازيغية	19	48,71
الإسلام	4	10,25
العربية	1	2,56
الحداثة	15	38,46
المجموع	39	99,98

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة المؤتمر الخامس لحزب جبهة القوى الاشتراكية بتاريخ 23، 24، 25 ماي 2013.

في قراءة للجدول السابق المبين لعدد تكرارات قيم الهوية بالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية في مؤتمرها الخامسيلاحظ أن عدد التكرارات الإجمالية تقدر 39 تكرارا مقسمة بالترتيب التصاعدي كالتالي:

الأمازيغية ب19 تكرارا وبنسبة مئوية مقدرة ب 48,71 بالمائة وهو ما يوحي باهتمام الحزب بهذا البعد بدرجة أولى، وهذا من خلال الحديث عن الهوية الأمازيغية، اللغة الأمازيغية، الثقافة الأمازيغية، في حين جاءت في المرتبة الثانية الحداثة بعدد تكرارات بلغت 15 تكرارا وبنسبة تقدر ب38,46 بالمائة عند الحديث عن التطور، ركب الدول المتقدمة، العالمية، الثقافات المتطورة، بالمقابل من ذلك يؤكد الحزب في هذا المؤتمر على إيديولوجيته الاشتراكية وهنا يكمن نوع من التصادم والتناقض (انظر تحليل القانون الأساسي)، وجاءت في المرتبة الثالثة الإسلام بعدد تكرارات شحيحة قدرت ب 4 تكرارات وبنسبة 10,25 بالمائة عند حديثه عن المكون الإسلامي للجزائر وحكم الإسلاميين بعد 2010 في المنطقتين العربية والشمال افريقية، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة والرابعة العربية بعدد تكرارات قدرت ب 1 تكرار وبنسبة 2,56 بالمائة وهي نسبة تعبر صراحة عن توجه الحزب المتعارض مع المكون العروبي وجاء هذا المكون في المؤتمر عند الحديث عن مكونات الهوية التي ينادي بها الحزب.

ثالثا: آليات تفعيل الهوية في أعمال المؤتمر الخامس

اتضح من الجدول السابق المبين لقيم الهوية في وثيقة المؤتمر الخامس لجبهة القوى الاشتراكية تركيزه على البعد الأمازيغي وهو ما سينعكس بالتأكيد على قيم سياسات الهوية، وهي أول ملاحظة، وهذا من أجل الإشارة إلى أن قيم سياسات الهوية التي سيتم التطرق إليها فيما يلي إنما تدل بدرجة أولى على قيمة الأمازيغية أكثر من القيم الأخرى المكونة للهوية الجزائرية كالإسلام والعروبة، لتأتي في المرتبة الثانية الحداثة التي جعل منها الحزب أكثر مكانة بالمقارنة مع المكونين السابقي الذكر.

جدول: 17يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهويةحسب وثيقة المؤتمر المؤتمر الثاني لحزب جبهة القوى الاشتراكية

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
آلية الاعتراف بالهوية	10	21.27
آلية مأسسة الهوية	04	8.51
آلية تفعيل الهوية	33	70.21
الإجمالي	47	99.99

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة المؤتمر المؤتمر الثاني لحزب جبهة القوى الاشتراكية بتاريخ 23، 24، 25 ماي 2013.

الجدول يوضح قيم سياسات الهوية لدى المؤتمر الخامس لحزب جبهة القوى الاشتراكية، بالحديث عن قيم الاعتراف، المأسسة والتفعيل، والملاحظ على هذه القيم التي بلغ عدد 47 تكرارا، أنها تركز بدرجة أولى على آلية التفعيل، حيث بلغ عدد تكراراتها 33 تكرارا أي بنسبة 70.21 بالمائة من مجموع إجمالي التكرارات والتي جاءت في شكل تقديم آليات عملية كالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والالتزام بالمواثيق الدولية وترسيم الأمازيغية والتحديث القيمي، في حين جاء في المرتبة الثانية قيم الاعتراف بعدد تكرارات قدرت ب10 تكرارات أي بنسبة 21.27 بالمائة من إجمالي التكرارات وهذا من خلال الاعتراف باللغة الامازيغية، والتعدد اللغوي، أما القيمة الثالثة المتمثلة في المأسسة فقد جاءت ضئيلة بعدد تكرارات بلغت 04 فقط وبنسبة تقدر ب 08.51 بالمائة، وهو ما تمثل في ترسيم الأمازيغية ودسترتها والحفاظ على الثقافة الأمازيغية في المجتمع والبنى السياسية، لكن ما يلاحظ على هذه القيم في وثيقة المؤتمر أنها جاءت مركزة بدرجة أولى على البعد الأمازيغي أكثر من أي مكون آخر، ويذهب السيد يوسف أوشيش إلى أبعد من ذلك حين يتحدث عن مكون آخر

لابد من الاعتراف به وهو الخصوصية الجزائرية للسان الجزائري، ويقول بأنه يشجع التدريس باللغة العامية الذي جاءت به وزيرة التربية والتعليم[1].

الملاحظ على وثائق المؤتمرات الخاصة بحزب جبهة القوى الاشتراكية أنها بينت بوضوح أمازيغية وحداثية الحزب بالمقارنة مع المكونين الآخرين المتمثلين في العروبة والأمازيغية وهذا في البداية، ليظهر فيما بعد تحولا في الخطاب الهوياتي أين أصبح ممثلا لكل المكونات المجتمعية الثلاثة بالإضافة إلى الحداثة، والتي يقول السيد يوسف أوشيش بشأنها، أنه لابد من التكامل بين مكونات الهوية الجزائرية باختلافاتها.[2] في حين حاول الحزب تقديم مجموعة من الآليات العملية لتمثيل الهوية إلا أن الميز الرئيسية لها أنها آليات اتسمت بعدم وضوح الرؤية وعدم التراتبية فيها وعدم احترام التسلسل الممنهج، إذ في غالب الأحيان ما ركز الحزب على آليات التفعيل مباشرة في الوقت الذي كان لابد من التركيز على آلية الاعتراف ثم المأسسة قبل آلية التفعيل.

المبحث الثالث: الهوية في البرامج الانتخابية للحزبين

لطالما شكلت البرامج الانتخابية أحد المداخل الهامة لتمثيل مصالح الجماعات الخاصة والتي منها الجماعات الهوياتية، وهذا بالنظر، وذلك من خلال وضع مجموعة من المبادئ والأهداف التي يسعى كل حزب أو مرشح تحقيقها في الفترة التي يتولى أو يشارك من خلالها في الحكم، وذلك من خلال رؤى واضحة ووضع خطط عمل ومقترحات قابلة للتطبيق على أرض الواقع داخليا وخارجيا، بما يتماشى والوضع السياسي، الاقتصادي، الثقافي وخاصة الاجتماعي لدولة ما، والرامية في مجملها إلى تحسين الأوضاع المعيشية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وفق مبدأ الديمقراطية.

والأحزاب السياسية كغيرها من الأحزاب في كل دول العالم تضع برامج انتخابية في كل المحطات الانتخابية، وذلك من أجل محاولة إقناع المواطنين بمقترحاتهم والحلول التي يراها كل حزب من موقعه في العملية السياسية، وبالرغم مما يقال عن هذه البرامج ودرجة تشابهها في المحتوى بالجزائر، إلا أنها تبقى وثائق مهمة لمعرفة توجه كل حزب ودرجة اهتمامه بعملية أو متغير ما، وكذا درجة اهتمامه بمصالح المواطنين والقضايا الوطنية، وكذا تمثيله للجماعات الخاصة وتمثيل مصالحهم.

[1] مقابلة مع السيد يوسف أوشيش، بالمقر الوطني لحزب جبهة القوى الاشتراكية، يوم 2017/01/05، على الساعة 09:00.
[2] المرجع نفسه.

المطلب الأول: تحليل البرامج الانتخابية لحزب جبهة التحرير الوطني

الحديث عن الهوية في البرامج الانتخابية لحزب جبهة التحرير الوطني، يقتضي بالضرورة العودة إلى مسار الحزب في المحطات الانتخابية التي شارك فيها والتي غالبا ما حقق فيها نتائج جعلته يتبوأ الريادة فيها خاصة بعد 1999، أين كان الحزب يتحصل على أكبر عدد من المقاعد في المجالس المنتخبة، عكس الانتخابات التشريعية 1991 و1997، وهو ما يؤدي إلى القول أنها وجدت رضا شعبي وأن الحزب يقدم على تمثيلية مصالح الأفراد والجماعات والتي من بينها الجماعات الهوياتية، إلا أن هذا الحكم المسبق لن يتم التحقق منه إلا من خلال القيام بتحليل للبرامج الانتخابية التي ستأخذ بتحليل متغير الهوية في هذه البرامج" برنامجي 1997 وبرنامج 2012، والبحث في التطورات الحاصلة على خطاب الهوية في هاذين البرنامجين.

أولا: تحليل البرنامج الانتخابي لحزب جبهة التحرير الوطني لتشريعيات 1997

جاء هذا البرنامج كطرح للدخول في أول انتخابات تشريعية بعد استئناف المسار الانتخابي الذي كان قد تم إيقافه سنة 1992 بعد فوز جبهة الإنقاذ في الانتخابات المحلية 1991 والانتخابات التشريعية في الدورة الأولى، وهي الانتخابات التي يمكن القول أن حزب جبهة التحرير الوطني قد خسر فيها بالنظر إلى التراكمات التاريخية منذ الاستقلال والتي لم تكن في صالحه، وكذلك جاء هذا البرنامج بعد إعلان دستور 1996 الذي أعلن فيه لأول مرة صراحة عن حق إنشاء أحزاب سياسية وهو ما أدى إلى ظهور حزب وطني موازي لحزب جبهة التحرير الوطني والمتمثل في التجمع الوطني الديمقراطي، وكذا اعتراف نفس الدستور بالمكون الأمازيغي كمكون للهوية والشخصية الجزائرية لأول مرة، وكذا الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك.

جاءت الوثيقة في محورين أساسين يتمثلان في استراتيجيات التنمية الوطنية كمحور أول، أما المحور الثاني جاء كمقترحات لإعادة توجيه الاقتصاد الوطني، وجاءت مكتوبة باللغة الفرنسية في حدود 26 صفحة، وربما هذا يدل على التخوف من كل ما له صلة بالإسلام واللغة العربية في تلك الفترة. وجاء المحور الثاني لسرد تاريخ الحزب النضالي والتاريخي في الحكم والحديث عن نجاحاته في فترة الأحادية الحزبية، وكذا التأكيد على ضرورة التنمية، أما المحور الثاني فجاء للحديث عن تراجع الاقتصاد الوطني بعد خروج الحزب من السلطة وأعطى مقترحات لإعادة التوجيه.

الملاحظ على هذا البرنامج الانتخابي أنه جاء خال من موضوع الهوية ولم يتطرق له بتاتا وهو ما يأخذ أحد الاحتمالات الثلاثة:

1_ عدم رغبة الحزب الخوض في موضوع الهوية بالنظر للوضعية التي تعيشها الجزائر والتي نسبت للإسلام " أحد مكونات الهوية الجزائرية" واندلاع الأزمة الأمنية، واتهام الإسلاميين بأنهم السبب في ذلك، وكذا فصل

السلطة في مسألة الهوية بعد اعترافها بالمكون الأمازيغي، وهو الأمر الذي أدى بالحزب إلى اكتساب الطابع الجهوي وهو ما دلت عليه نتائج الانتخابات التي أظهرت تمركزا للحزب في المناطق الشرقية والجنوبية للبلاد دون المناطق الأخرى.[1]

2_ حقيقة الحزب غير المهتمة بمسألة الهوية والتي يراها عامل سلبي على مستقبل الحزب، خاصة بعد فوز الإسلاميين بأول انتخابات تعددية، والتي أصبح الحزب بعدها يرى نفسه غير ممكن له تمثيل الهوية في الجزائر، خاصة أن انتخابات 1991 أثبتت الاستياء الشعبي على الحزب.[2]

3_ مشاركة الحزب في ميثاق سانت إيجيديو[3] المناوئة للسلطة*، ربما جعل الحزب محل غضب من طرف هذه الأخيرة، ما جعل السلطة تنشئ حزبا لها تمثل في التجمع الوطني الديمقراطي،[4]فحاولت التخلي عن الحزب في هذه الفترة بدعوى أنها فشلت في إدارة مرحلة الأحادية الحزبية، وهو ما جعلها محل غضب من طرف الأطياف المجتمعية،[5] وهذا حسب الأستاذين محمد هناد وعمر بوروح.

ويقول السيد سعيد بوحجة *"أن التخلي عن خطاب الهوية في هذه الفترة بالذات راجع بدرجة أولى إلى خطورة الوضع والخوف من ظهور جبهة ثانية للفوضى بعد تلك التي أقامها الإسلاميين، وبالتالي عدم التطرق لموضوع الهوية له فوائده أكثر من السلبيات"*.[6] إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك بالنظر إلى الأحداث التي تلت هذه الفترة، والتي وصلت إلى حد العنف بمنطقة القبائل سنة 2001.

ثانيا: تحليل وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب جبهة التحرير الوطني لتشريعيات 2012

بعد مشاركة الحزب في مختلف المحطات الانتخابية في الجزائر منذ إعلان التعددية الحزبية والسياسية، شارك كعادته في الانتخابات التشريعية لسنة 2012 ومقدما برنامجا انتخابيا يتزامن والمرحلة الصعبة التي كانت تعيشها المنطقتين العربية والمغاربية من جراء الحراك الشعبي، وهو الظرف الحساس السابق لهذا البرنامج، وكذا

---

[1] محمد بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص140.

[2] J. Kenneth. And Ph. D. Perkins.**Op**.**cit**. **p17**.

*كان السيد عبد الحميد مهري "يريد أن يقنع السلطة أن جبهة التحرير الوطني حزب عادٍ، له قوانينه ونظمه ومناضلوه، وأنه لا يريد أن يتصدق عليه أحد بالحكم والسلطة فهو قانع بدور الحزب المعارض حتى يعطيه الصندوق الحر الديمقراطي النصيب الذي ترشحه له الإرادة الشعبية... وحين كانت البلاد في منعطف حاسم من حياتها، قررت السلطة أن 'تسترجع' الجبهة..." انظر: محمد هناد، مرجع سابق الذكر، ص 121

[4] Mouhammed Hachmaoui. **Op**.**cit**. p35.

[5] Omar Bourouh, Mouhammed Hennad, **Op**.**cit**, P09.

[6] مقابلة مع السيد سعيد بوحجة، بالمقر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني، بتاريخ 2017/01/04.

انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر للعهدة الثالثة على التوالي ولكونه رئيس الحزب الشرفي، وجاء هذا البرنامج مكتوبا باللغة العربية، وفي حدود 13 صفحة تناول ثلاث محاور رئيسية تتمثل في:

- المحور السياسي.
- المحور الاقتصادي.
- المحور الاجتماعي والثقافي.

1/ الهوية السياسية والهوية المجتمعية* في البرنامج الانتخابي 2012

تهدف وثيقة البرنامج من خلال محاورها الثلاث للتركيز على مكانة الحزب السياسية في المحور الأول، ودوره في قيادة الدولة الجزائرية وتنمية اقتصادها في تلك الفترة " زمن البحبوحة المالية " في المحور الثاني، كما يهدف المحور الثالث للحديث عن دور الحزب كحزب جامع لكل الأطياف والفئات المجتمعية وتحقيق الوحدة في الجزائر، هذه الأهداف الثابتة بين محاور الوثيقة لم تنطبق على المتغيرات الدلالية المصوغة للتحليل والتي جاءت كالتالي:

ركزت الوثيقة بشكل كبير على تبيان هوية الحزب الإيديولوجية من خلال المحاور الثلاث على أنها الحزب الحاكم التاريخي، ففي المحور الأول ركز البرنامج على مكانة الحزب في السلطة وتاريخانية وثورية الحزب بالحديث عن ثورة التحرير الوطني وعلى أن الحزب سليل جبهة التحرير الوطني، وفي المحور الثاني ركز البرنامج على وطنية الحزب وعصريته في حين جاء المحور الثالث ليبين الإيديولوجية التاريخية الوطنية بعودته للحديث عن أصوله والانجازات التاريخية، بينما جاءت هوية الحزب المجتمعية ثابتة بين محاور البرنامج على أنه حزب جزائري وطني شعبي بحديثه على أن الحزب حزب كل الجزائريين باختلاف مكاناتهم وانتماءاتهم.

ولأجل تأكيد البرنامج على المتغيرات السابقة الذكر واستمالة جمهور الناخبين خاطب وكالعادة فئة المجاهدين والأسرة الثورية بغض النظر علن المناضلين، إلا أن الجديد في هذه المرة هو مخاطبته لفئة أخرى وهي المتمثلة في أبناء المجاهدين وأبناء الشهداء في المحور الأول، في حين خاطب في المحور الثاني فئة الشباب والمرأة والفلاحين والشعب الجزائري، أما المحور الثالث فقد خاطب الفقراء والمعوزين بالإضافة إلى المواطنين، هذا الخطاب التنويعي إنما الهدف منه كما تم الذكر سابقا هو استمالة أكبر عدد من جمهور الناخبين باختلاف

*انظر الملحق رقم 07 المتضمن جدول تحليلي لمتغير الهوية السياسية والمجتمعية بحسب البرنامج الانتخابي لحزب جبهة التحرير الوطني لتشريعيات 2012.

مستوياتهم ومكانتهم وانتماءاتهم، مؤكدا على هوية المجتمع الجزائري بالرغم من أنه لم يشر إلى مكوناتها في المحور الأول، أما في المحور الثاني فتحدث عن عروبة وإسلامية وأمازيغية الشعب الجزائري، ليضيف المكون الرابع له في المحور الرابع وهو الجانب الحداثي من خلال حديثه عن ضرورات التأكيد على أن الشعب الجزائري شعب معاصر ويواكب التطور والحداثة.

وقدم البرنامج هوية الدولة الجزائرية على أنها دولة المؤسسات ودولة الحق والقانون في المحور الأول، بينما ذكرها على أنها دولة الحق القانون في المحور الثاني ومركزا على شخص رئيس الجمهورية في إنجاز ذلك، أما المحور الثالث فركز على كونها دولة العدالة والمساواة بين فئات المجتمع، ويقول الحزب بأن الهوية في الجزائر مصونة من قبل مؤسسات الدولة وبرنامج رئيس الجمهورية أكبر حامي لها، وأن أكبر مشكل تواجهه في الجزائر هو المحاولات التي يقوم بها بعض الأطراف المحسوبة على الخارج وكذا وجود أطراف في الداخل تتعامل معها في إشارة إلى الحركات الإنفصالية، وكذا الفوضى التي تعيشها دول الجوار، ,ان أكبر مكسب حققه الحزب هو تأييده لرئيس الجمهورية ولبرنامجه، وكحلول للمشاكل التي تواجهها الهوية في الجزائر يرى الحزب بضرورة مواكبة أكثر للعالم والتطور الحاصل فيه، الحفاظ على الموروث الثقافي، الالتزام بمبادئ أول نوفمبر والثورة التحريرية، تدريس اللغة الأمازيغية وحفظ الألسن الناطقة بها، إيجاد حلول علمية لكتابة اللغة الأمازيغية.

وكاقتراح من السيد سعيد بوحجة لهذه النقطة بالذات يرى أنه لابد من توحيد أحرف الكتابة الخاصة باللغة الأمازيغية، وعدم ترك المجال أمام الانتهازيين خاصة من الفرانكفونيين، وأن أي كتابة بالأحرف اللاتينية هو تضيق على العربية وفي صالح اللغة الفرنسية،[1] وهو ما يعني أن الكتابة بالأحرف العربية للغة الأمازيغية يبقى أمرا مرحبا به في نظر حزب جبهة التحرير الوطني، والأصل القول بالالتزام بالحرف الأمازيغي لترقيتها كلغة، وكحل آخر يقول السيد سعيد بوحجة بضرورة إجبار الأولياء لأبنائهم على تعلم اللغة الأمازيغية،[2] وهو ربما حل شكلي وليس في صالح اللغة الأمازيغية، وكان الأولى القول بوضع تشريعات جدية تلزم التدريس باللغة الأمازيغية، كما أن الوثيقة تؤكد على ضرورة الالتزام أكثر باللغة العربية والتدريس بها وتعميم استعمالاتها في مختلف الإدارات والمؤسسات، الالتزام بمبادئ الدين الإسلامي والتدريس باللغات الأجنبية.

[1] مقابلة مع السيد سعيد بوحجة، بالمقر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني، بتاريخ 2017/01/04.
[2] نفس المرجع.

2/ الهوية في البرنامج الانتخابي لتشريعيات 2012

جاء البرنامج الانتخابي لتشريعيات 2012 الخاص بحزب جبهة التحرير الوطني مكتوب باللغة العربية في حدود 13 صفحة ، تناولت مجموعة من القضايا وفي ثلاث محاور كما هو موضح في السابق، والملاحظ على هذا البرنامج أنه لم يخصص جزء كبيرا لمسألة الهوية، إذ جاء متغير الهوية كعنصر فرعي في المحور الاجتماعي والثقافي، وفي حدود صفحة واحدة وفي آخر المحور، مع بعض العبارات والجمل القصيرة المتفرقة بين صفحات البرنامج، وإذا ما تم احتساب المساحة المخصصة للهوية بالمقارنة مع المساحة الإجمالية يمكن إجمالها في صفحة ونصف وبنسبة مئوية تقدر ب 11,53 بالمائة وهي نسبة ضئيلة جدا لمتغير بقيمة الهوية.

جدول: 18 يبين تكرارات فئة الهوية حسب برنامج حزب جبهة التحرير الانتخابي عام 2012.

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الأمازيغية	10	20,00
الإسلام	12	24,00
العربية	14	28,00
الحداثة	14	28,00
المجموع	50	100,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد البرنامج الانتخابي لحزب جبهة التحرير الوطني لتشريعيات 2012.

من خلال الجدول السابق الموضح لعدد تكرارات قيم الهوية في البرنامج الانتخابي لتشريعيات 2012 والخاص بحزب جبهة التحرير الوطني يتضح أن عدد التكرارات الكلية له بلغت 50 تكرارا، وهو ما يعني عدم اهتمامه بمتغير الهوية بشكل كبير، وجاءت هذه التكرارات موزعة بالتقارب بين مكونات الهوية في الجزائر، إذ بلغ عددها بالنسبة لكل من الحداثة والعروبة ب 14 تكرارا وبنسبة مئوية مقدرة ب 28,00بالمائة، من خلال التطرق للغة العربية، المغرب العربي، العالم العربي، الانتماء الحضاري العربي... بالنسبة للمكون العربي، أما مكون الحداثة فجاءت دلالاته عند التطرق للتطور العالمي، مواكبة الغرب، الحداثة، العصرنة...، في حين جاء مكون الإسلام بعدد تكرارات بلغت 12 تكرارا وبنسبة مئوية مقدرة ب 24,00 بالمائة، من خلال استعمال المرادفات الدالة كالدين الإسلامي، التربية الدينية، الالتزام بمبادئ الدين الإسلامي، العالم الإسلامي...، في حين جاء المكون الأمازيغي في المرتبة الأخيرة بعدد تكرارات بلغت 10 وبنسبة مئوية مقدرة ب 20,00 بالمائة، من خلال الاستعمالات الخاصة بها والمعبرة عنها، كالتراث الأمازيغي، الأصل الأمازيغي، اللغة

الأمازيغية، وما يمكن قوله عن هذه التكرارات ودلالاتها أنها تبين بوضوح التغير الحاصل على الخطاب الحزبي لهذه المكونات.

إذ أصبح يقارب بينها بعدما كان في السابق يركز على البعد العربي أكثر من الأبعاد الأخرى، وهذا ربما راجع أيضا إلى كون خطاب الحزب مواكب للخطاب ولقرارات السلطة بما أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هو الرئيس الشرفي للحزب من جهة، ومن جهة أخرى إلى ضرورة انتخابية بحسب السيد سعيد بوحجة الذي قال بأن الحزب أصبح يعطي أهمية لهذا المكون منذ 2002، والذي أعطى نتائجا واقعية بحصول الحزب على عديد من المقاعد الانتخابية منذ هذا التاريخ بمنطقة القبائل[1]، ويرى الأستاذ محمد حشماوي أن كل الأحزاب السياسية بما فيها حزب جبهة التحرير الوطني، وبعد الانتخابات التشريعية لسنة 1997، راهنت على الخطاب الاجتماعي ومنه متغير الهوية لحشد الأصوات دون التمثيل السياسي، في شكل صفقة يستفيد منها السياسيين والأحزاب السياسية في المجلس الشعبي الوطني.[2]وهو ما يعبر بوضوح على تغيراستراتيجيةالحزب وخطابه للحصول على المقاعد الانتخابية خاصة بمنطقة القبائل، بعد أن ترك حزب جبهة القوى الاشتراكية فراغا بالمنطقة بعد مقاطعته للانتخابات في العهدتين التشريعيتين لسنتي 2002 و2007.وفي هذا الصدد يقول السيد سعيد بوحجة: "*أن الجزائر كانت مجبرة على الاعتراف بالمكون الأمازيغي أكثر من أي وقت سابق وهذا من أجل التصدي لمحاولات المستثمرين في قضية الهوية*"،[3] وهو ما يمكن القول بشأنه أنه دلالة على الاعتراف الجبري أي أنه لم يكن قرارا مدروسا ومخطط له بما يتوافق وحماية الهوية الجزائرية بمختلف مكوناتها، لأنه قرار ظرفي، نتيجة الخوف من مطالب شعبية تتزامن وأحداث ما يعرف بالربيع العربي والفوضى التي كانت سائدة آنذاك بدول الجوار والمنطقة العربية.

3/ آليات تفعيل الهوية من خلال برنامج الانتخابات التشريعية 2012

بناء على الجدول السابق والتحليل الخاص به والموضح للتقارب بين مكونات الهوية الجزائرية، يمكن القول أن الآليات التي سيتطرق إليه الجدول التالي إنما تعبر عن سياسات هوية وآليات ممثلة لجميع هذه المكونات وليس حكرا على مكون دون الآخر، بما يتماشى ومطالب والحلول التي يراها الحزب مساعدة على تمثيل والدفاع عن الهوية في هذا البرنامج الانتخابي.

[1] مقابلة مع السيد سعيد بوحجة، بالمقر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني، بتاريخ 2017/01/04.

[2] Mouhammed Hachmaoui, **Op.cit**. p47.

[3] مقابلة مع السيد سعيد بوحجة، بالمقر الوطني لجبهة التحرير الوطني، بتاريخ 2017/01/04.

جدول: 19 يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب برنامج حزب جبهة التحرير عام 2012.

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
آلية الاعتراف بالهوية	06	20.68
آلية مأسسة الهوية	09	31,03
آلية تفعيل الهوية	14	48,27
الإجمالي	29	99.98

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد البرنامج الانتخابي لحزب جبهة التحرير الوطني لتشريعيات 2012.

الجدول يوضح قيم سياسات الهوية في البرنامج الانتخابي لتشريعيات 2012 والخاص بحزب جبهة التحرير الوطني، بالحديث عن قيم الاعتراف، المأسسة والتفعيل، والملاحظ على هذه القيم التي بلغ عددها 29 تكرارا، أنها جاءت قليلة خاصة في ظل الواقع الراهن الذي تعيشه المنطقة ودول الجوار الجزائري، وظهور الخطاب الإسلامي المتشدد من جهة والخطاب العلماني وكذا الحراك الأمازيغي بالمغرب والطوارق في دول الساحل، وهي المناطق الحساسة بالنسبة للأمن القومي الجزائري والتي لها امتدادات بها، معطية الأولوية لآليات التفعيل بعدد تكرارات بلغت 14 تكرارا وبنسبة مئوية مقدرة ب 48,27 بالمائة من إجمالي التكرارات الكلية، بتقديمها مجموعة من الحلول كالتدريس باللغتين الأمازيغية والعربية بالإضافة إلى اللغات الأجنبية، الحث في تطوير الألسن الأمازيغية، تطوير اللغة العربية، مواكبة التطور التكنولوجي والعولمة...، في حين جاءت في المرتب الثانية آلية المأسسة بعدد تكرارات بلغت 09 تكرارات وبنسبة 31,03 بالمائة ممن خلال حديث البرنامج عن خلق مؤسسات وقنوات حفظ التراث الجزائري باختلافاته، بناء وحدة مغاربية...، في حين جاءت آلية الاعتراف في المرتبة الثالثة وبعدد تكرارات بلغت 06 تكرارات وبنسبة مئوية مقدرة ب 20,68 بالمائة من خلال الحديث عن تطوير المنظومة القانونية للحفاظ على القيم والهوية الجزائرية.

المطلب الثاني: البرامج الانتخابية لحزب جبهة القوى الاشتراكية

تشكل الانتخابات بالنسبة لحزب جبهة القوى الاشتراكية كغيرها من الأحزاب السياسية أداة تمثيلية لجمهورها، وهذا على المستوى الافتراضي الذي قام على أساسه الحزب، بالنظر إلى مكانة المجالس المنتخبة في النشاط السياسي لأي دولة، باعتبارها تمنح للمواطن المشاركة في السلطة خاصة إذا كان حزبا معارضا – جبهة القوى الاشتراكية في الجزائر على حسب مناضلي وقياديي الحزب –، ووصول الحزب إلى هذه المقاعد لن يتم إلا بناء على البرنامج الانتخابي الذي يقدمه ومدى قدرته على اقناع الجمهور والمواطنين، بالنظر إلى أهميته والمسائل التي يتناولها،

شارك حزب جبهة القوى الاشتراكية منذ إعلان التعددية الحزبية إلى غاية 2016 في 3 ثلاثة محطات انتخابية تشريعية –بغض النظر عن مشاركتها في المحطات الانتخابية المحلية والرئاسية– التي هي محل التحليل في هذه الدراسة، قدمت من خلاله برنامجا انتخابيا سيتم تناوله في هذا المبحث، والمتمثلة في الانتخابات التشريعية لسنوات 1991، 1997، 2012، وبالتالي مقاطعته لعهدتين تشريعيتين المتمثلين في تشريعيات 2002 و2007، وهو ما يعد أول نقطة يمكن القول فيها بأن الحزب أخل بتمثيليته للهوية التي يتبناها بما أن مؤشرات سياسات الهوية تقتضي التمثيل السياسي والانتخابي في المجالس المنتخبة.

أولا: تحليل البرنامج الانتخابي لحزب جبهة القوى الاشتراكية لتشريعيات 1991

جاء هذا البرنامج الانتخابي ليعبر عن توجه الحزب ونظرته للهوية وتمثيلها لأول انتخابات بعد إعلان التعددية الحزبية والتي مهدت لبداية ظهور الخطاب الهوياتي والثقافي في الجزائر، وهو أول ظرف سابق لإعلان هذا البرنامج الانتخابي، وأما الظرف الثاني هو مشاركة الحزب في الانتخابات المحلية 1990 والتي فاز بها الحزب بعدد من المجالس خاصة في منطقة القبائل. دون نسيان ظروف الخروج من فترة الأحادية الحزبية وكذا الأزمة الاجتماعية والاقتصادية 1988 وإعلان وثيقة دستور 1989، وقد جاء في حدود 10 صفحات مكتوبة باللغة الفرنسية، وفي محورين هما كالتالي:

_ المثل الديمقراطية وقيم الهوية.

_ السياسات الاجتماعية.

1/ الهوية السياسية والهوية المجتمعية* في البرنامج الانتخابي 1991

تهدف وثيقة البرنامج الانتخابي للحديث عن الدور التاريخي لحزب جبهة القوى الاشتراكية في المعارضة السياسية بالجزائر وكذا استمراره وتواجده في الاشتراكية الأممية، وجاء متغير الهوية في الوثيقة بناء على الدلالات التحليلية كالتالي: اعتبرت الوثيقة هوية الحزب الإيديولوجية في المحور الأول كحزب اشتراكي معارض من خلال حديثه عن تاريخ الاشتراكية الحزبية وكذا حديثه عن ضرورات التغيير للنظام القائم وهذا محاولة لاستمالة جمهور الناخبين خاصة بعد فتر الأحادية الحزبية التي طالب المجتمع بضرورة التغيير والخروج منها خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 وكذا دستور 1989، في حين جاءت إيديولوجية الحزب في المحور الثاني كحزب جزائري معارض وهذا من خلال حديثه عن جزائرية الحزب واعتباره البديل الأمثل للحكم، في حين جاءت هوية

* انظر الملحق رقم 08 المتضمن جدول تحليلي لمتغير الهوية السياسية والمجتمعية بحسب البرنامج الانتخابي لحزب جبهة القوى الاشتراكية لتشريعيات 1991.

الحزب المجتمعية في المحورين تواليا على أنه حزب أمازيغي إسلامي حداثي بتطرقه بالتفصيل للحديث عن هذه الثلاثية في المحور الأول، أما هويته المجتمعية في المحور الثاني فجاءت على أنه حزب وطني حداثي بحديثه عن الاهتمام بكل مكونات الهوية في إطار الحداثة والتكنولوجيا.

تطرق الوثيقة للمتغيرات السابقة أظهرت كذلك هوية الدولة الاستبدادية على الدولة القائمة آنذاك وهو المتفق عليها من خلال المحورين، وقد خاطب البرنامج الانتخابي الشعب الجزائري والاشتراكيين لضرورات التغيير نحو دولة الحق والقانون، وتم ذكر الهوية المجتمعية على أساس أنها هوية أمازيغية، إسلامية حداثية في المحور الأول ليضاف إليها المكون الرابع في المحور الثاني والمتمثل في العربية، من خلال الحديث عن الدين الإسلامي، الهوية الأمازيغية، اللغة العربية، وكذا الحداثة وربطها خاصة باللغة الفرنسية، والتي يرى الحزب بضرورة الحفاظ عليها من خلال التدعيم الدستوري للهوية في الجزائر وهنا يقصد بالضبط الاعتراف باللغة الأمازيغية، وكذا الابتعاد عن التوظيف السياسي للإسلام وضرورة احترام جميع المعتقدات الدينية وهنا يقع التناقض في برنامج الحزب الذي يظهر نفسه أحيانا مدافعا على الإسلام وتارة أخرى يتحدث عن احترام المعتقدات الدينية الأخرى" لأن القصد هنا حرية المعتقد وحق ممارسة بعض الأطياف المجتمعية لمعتقداتهم الدينية التي يريدون"، ويرى البرنامج أن هذه الضرورات لن تتحقق إلا في ظل تغيير نظام الحكم والذي يعتبر نفسه هو القادر على تحقيقه، من أجل بناء مجتمع الحرية والعدالة، المساواة، واحترام الحقوق المدنية، والتي طالما استمر الحزب في الدفاع عنها كحزب معارض واشتراكي.

2/ الهوية في البرنامج الانتخابي لتشريعيات 1991

جاء البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية في تشريعيات 1991 ليعبر عن توجه الحزب من خلال مشاركته في أول انتخابات تشريعية تعددية، وقد ركز هذا البرنامج على متغير الهوية بشدة إذ خصص له محورا كاملا وهو الذي جاء مكون من محورين فقط، وهو ما يدل على مكانة هذا المتغير في البرنامج الانتخابي للحزب. إذ خصص له 3 صفحات متتالية في المحور الأول وحوالي صفحتين في المحور الثاني أي بمساحة إجمالية مخصصة للهوية تقارب ال 50 بالمائة من إجمالي المساحة الكلية للوثيقة.

اهتمام هذا البرنامج بمتغير الهوية ربما راجع لمحاولة إصلاح بعض مما أغفلته فترة الأحادية الحزبية والاستفادة من نقائص السلطة الحاكمة طيلة هذه الفترة، لذلك ركز كثيرا على التعددية المجتمعية والتعددية الثقافية، وحرية الممارسة الهوياتية، وكذا الملاحظة الثانية المعبرة عن أهمية الهوية في هذا البرنامج هو أنه استفتح الوثيقة بها وأنهاه بها في حديثه عن السياسات التعليمية وطرق التدريس.

جدول: 20 يبين تكرارات فئة الهوية حسب البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الإشتراكية عام 1991.

	التكرارات	النسبة المئوية
الأمازيغية	34	32,07
الإسلام	30	28,30
الحداثة	30	28,30
العروبة	12	11,32
الإجمالي	106	99,99

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية لتشريعيات 1991.

شكلت مكونات الهوية أحد المحاور الهامة في البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية للانتخابات التشريعية 1991، وهذا بأبعادها الثلاثة المتمثلة في الأمازيغية، الإسلام، العروبة، والبعد الرابع الذي يراه الحزب ضروريا في الشخصية الجزائرية والمتمثل في الحداثة، وقد جاءت عدد التكرارات الكلية لقيم الهوية ب 106 تكرارا، مرتبة بالشكل التالي: المرتبة الأولى جاءت لصالح الأمازيغية بعدد تكرارات مقدرة ب 34 تكرارا وبنسبة مئوية بلغت 32,07 بالمائة حيث تم ذكرها في شكل عبارات وكلمات دالة مثل اللغة الأمازيغية، الأمزغة، الثقافة الأمازيغية، الربيع الأمازيغي،... وجاء في المرتبة الثانية مناصفة بين الإسلام والحداثة، بعدد تكرارات 30 تكرارا وما يقدر ب 28,30 بالمائة لكل منهما، وأما الإسلام فتم ذكره كمكون روحي وتفكير، كأساس ورابط للدولة الجزائرية، وكذا تم الحديث عن ضرورة التسامح مع الجماعات الدينية الأخرى وضرورة التفتح على العالم الخارجي، والذي تم ربطه بالحداثة في كثير من الأحيان، هذه الأخيرة جاءت في العبارات والمفردات دالة مثل العصرنة، التفتح، عصرنة اللغات، التدريس باللغات العالمية، أما المرتبة الرابعة فجاءت العروبة بعدد تكرارات بلغت 12 تكرارا أي بنسبة مئوية بلغت 11,32 بالمائة، في الحديث عن العروبة كمكون للشخصية الجزائرية، التدريس باللغة العربية، العالم العربي،... والملاحظ على هذا البرنامج أنه جاء ت مكونات الهوية متقاربة بين الأمازيغية، الإسلام والحداثة، ولو أن المكون الرابع جاء بعدد أقل من التكرارات، وهو ما يتنافى مع مبدأ سياسات الهوية، الذي يراه جيمس تللي على أنه وسيلة للتعاون بين الهويات المختلفة في ظل علاقة من الاعتراف المتبادل.[1] وهو نفس الامر بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني الذي يقصي نوعا ما البعد الأمازيغي.

[1] جيمس تللي، مرجع سابق الذكر، ص269.

3/ آليات الدفاع عن الهوية في البرنامج الانتخابي 1991

شكل التقارب بين مكونات الهوية في الجزائر السمة الرئيسية في وثيقة البرنامج الانتخابي، وهو ما سيدل على أن الآليات المقترحة من قبل البرنامج مخصصة للهوية الجزائرية ككل وليس لمكون دون الآخر وهذا ما سيتناوله الجدول التالي الموضح لهذه الآليات.

جدول: 21يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية عام 1991.

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الاعتراف	14	14,58
المأسسة	35	36,45
آليات عملية	47	48,95
المجموع	96	99,98

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثيقة البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية تشريعيات 1991.

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن آليات تفعيل الهوية في البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية 1991 جاءت كالتالي:

جاءت في المرتبة الأولى الآليات العملية بعدد تكرارات مقدرة ب 47 تكرارا وبنسبة مئوية بلغت 48,95 بالمائة من خلال حديثه عن إعادة الاعتبار للإسلام، التدريس باللغة العربية والأمازيغية، التفتح على العالم الخارجي، العدالة والمساواة، والابتعاد عن التوظيف السياسي للإسلام، وكذا تطوير اللغات، في حين جاءت في المرتبة الثانية آلية المأسسة بعدد تكرارات قدرت ب 35 تكرارا وبنسبة مئوية بلغت 36,45 بالمائة من خلال التطرق إلى التدريس باللغات العربية، الأمازيغية والأجنبية، إيجاد مؤسسات تدافع عن الهوية وتنميها، بناء مجتمع موحد يسوده التضامن، في حين جاءت في المرتبة الثالثة آلية الاعتراف بعدد تكرارات قدرت ب 14 تكرارا وبنسبة مئوية تقدر ب 14,58 بالمائة في تطرق البرنامج الانتخابي للاعتراف باللغة الأمازيغية، إعادة تنظيم مفهوم ومكونات الهوية، الاعتراف بالحقوق الخاصة، والملاحظ على هذه التكرارات المعبرة عن الآليات أنها جاءت معكوسة، إذ اهتمت بشكل أكبر على الآليات العملية والمؤسسية في الوقت الذي كانت فيه الهوية الجزائرية غير مكتملة الاعتراف قانونيا، وبالتالي كان الأولى الاهتمام بآلية الاعتراف أكثر من الآليات الأخرى.

ثانيا: خطاب الهوية في البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية لتشريعيات 1997

شارك حزب جبهة القوى الاشتراكية في ثاني انتخابات تشريعية سنة 1997، وقد تزامنت هذه الانتخابات مع الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، وبالموازاة مع مشاركة الحزب لما يعرف بمؤتمر سانت إيجيديو، وكذا الصراع الهوياتي القائم آنذاك بين الإسلاميين والعلمانيين، فدخل الحزب الانتخابات التشريعية ببرنامج شعاره فرصة السلام، وهو ما سينعكس على برنامجه الانتخابي لهذه الانتخابات، حيث تم التركيز على الجوانب الأمنية أكثر من أي شيء آخر. وجاء البرنامج الانتخابي للحزب باللغة الفرنسية في 08 صفحات، في محورين رئيسيين يتمثلان في: المحور الخاص بتطور الأزمة، ومحور ثاني الخاص بمقترحات الحزب، فأما المحور الأول جاء للحديث عن سرد لنشأة الأزمة وتطورها، أما المحور الثاني فجاء بمقترحات في ثلاثة اتجاهات هي: توافق وطني من أجل السلم والديمقراطية، إجماع وطني دستوري، السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

1/ الهوية السياسية والهوية المجتمعية* في البرنامج الانتخابي 1997

جاء متغير الهوية في الوثيقة بحسب المؤشرات الموضوعة في الدراسة الهادفة إلى تبيان الحزب على أنه حزب معارض ديمقراطي، اتضح أن هوية الحزب الأيديولوجية غير ثابتة، ففي المحور الأول كحزب ثوري تاريخي بحديثه عن مؤتمر الصومام وبكونه سليل ثورة التحرير الوطني، أما في المحور الثاني أشارت الوثيقة على أن الحزب وطني، معارض واشتراكي، خاصة في هذا الوضع أين يعلم الحزب أن المجتمع يريد التغيير، لهذا اظهر الحزب نفسه معارضا لكل ما يحدث في الجزائر وأنه الحزب البديل، ، في حين جاءت هوية الحزب المجتمعية ثابتة بين الأمازيغي الإسلامي الحداثي في كامل أجزاء البرنامج، بحديثه عن الأصل الأمازيغي وضرورات العودة للإسلام المعتدل والابتعاد عن التطرف بما يتوافق مع التطور التكنولوجي والحداثة والتطور.

عدم ثبات المؤشرات السابقة بين محاور الوثيقة كما هو موضح في السابق، تغير مع مؤشر هوية الدولة، إذ أكد محوري البرنامج على استبدادية الدولة القائمة، وضرورة الانتقال إلى دولة المؤسسات، وتوجه البرنامج الانتخابي نحو جمهور الناخبين باختلاف هوياتهم وانتماءاتهم المجتمعية مستعملا عبارات الوطنيين، الاشتراكيين، الشعب الجزائري، وهذا محاولة لكسب المزيد من التأييد في الانتخابات، ولأجل هذا حاول البرنامج استخدام جل الهويات المجتمعية المشكلة للمجتمع الجزائري، الإسلام، الأمازيغية، العروبة، الحداثيين ولو بنسب متفاوتة بين محاور البرنامج، ففي المحور الأول ركز الحزب على الهوية الأمازيغية الحداثية، في حين ركز في المحور الثاني على الكل التكوينات الهوياتية المجتمعية، والتي يرى الحزب بضرورة تدعيمها بما يتوافق والحداثة والتطور العالمي

* انظر الملحق رقم 09 المتضمن جدول تحليلي لمتغير الهوية السياسية والمجتمعية بحسب البرنامج الانتخابي لحزب جبهة القوى الاشتراكية لتشريعيات 1997.

وكذا ضرورات التفتح على العالم الخارجي والغرب خاصة، وضرورة الاعتراف الفعلي وترسيم اللغة الأمازيغية، والعمل بمبادئ الإسلام المعتدل والابتعاد عن التعصب، وكذا تطوير اللغة العربية، ويرى الحزب أن هذا لن يتحقق إلا في ظل نظام حكم ديمقراطي قائم على احترام التعددية والتنوع واحترام حقوق الإنسان، وكذا تغيير النظام والتوجه نحو دولة المؤسسات والاشتراكية، وضرورة التقيد بالمواثيق الدولية وإتباع الاشتراكية.

2/ الهوية في البرنامج الانتخابي لحزب جبهة القوى الاشتراكية لتشريعيات 1997

بعد الانتخابات التشريعية الأولى لسنة 1991 التي دخلها الحزب بخطاب هوياتي طغى على برنامجه الانتخابي، شارك الحزب في ثاني انتخابات تشريعية لسنة 1997 ببرنامج انتخابي أقل اهتماما بمتغير الهوية، إذ شكل هذا المتغير نسبة ضئيلة في وثيقة البرنامج، ب صفحتين في المحور الثاني وبعض العبارات والفقرات في المحور الأول مشكلا ما نسبته 20 بالمائة من النسبة الإجمالية لوثيقة البرنامج، وقد كتب باللغة الفرنسية وهو ما يعبر عن توجه الحزب الحداثي " بمفهومه الفرانكفوني".

تطرق البرنامج الحزبي لمتغير الهوية في هذه الانتخابات جاء كنتيجة حتمية للأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، خاصة الصراع بين الإسلاميين – في هذه الفترة تم ربط كل ما هو عروبي بما هو إسلامي- والعلمانيين – تم ربط كل ما هو فرانكفوني بما هو علماني حداثي- ، لذا حاول هذا البرنامج أن يكون ملما بمختلف الهويات الفرعية وكان خطابه وطنيا أكثر، ومحاولا التطرق للأزمة الأمنية والعنف الإسلاموي خاصة أنه في كل مرة كان ينادي بضرورة العودة إلى الإسلام المعتدل وضرورة احترام التنوع والتعدد واحترام حقوق الإنسان، ورغم الرغبة الملاحظة على الحزب في الخروج من تقوقعه في منطقة القبائل بمحاولة استمالته للإسلاميين، ومشاركته في عقد روما، ورفضه المشاركة في الانتخابات الرئاسية لسنة 1995، إلا أن الحزب ومن خلال النتائج لمتحصل عليها في انتخابات 1997 التشريعية،[1] يؤكد مرة أخرى توجه الحزب الهوياتي الجهوي، والمتمثل في منطقة القبائل.

جدول: 22يبين تكرارات فئة الهوية حسب البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية 1997.

	التكرارات	النسبة المئوية
الأمازيغية	14	35
الإسلام	13	32,5
الحداثة	10	25
العروبة	3	7,5
المجموع	40	100

[1] Ouali Illikoud, Op.cit. p11.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية لتشريعيات 1997.

بناء على الأرقام المبينة في الجدول أعلاه يتضح من البداية ضآلة الاهتمام الحزبي بمتغير الهوية في هذا البرنامج الانتخابي، إذ قدرت عدد التكرارات الكلية المخصصة للهوية ب 40 تكرارا موزعة بالتفاوت بين مكونات الهوية الجزائرية حسب الحزب، إذ جاء في المرتبة الأولى كالعادة مكون الأمازيغية بعدد تكرارات بلغت 14 تكرارا وبنسبة مئوية مقدرة ب 35 بالمائة من إجمالي التكرارات الكلية، وهذا من خلال الحديث عن التراث الامازيغي، الربيع الأمازيغي، اللغة الأمازيغية، في حين جاء في المرتبة الثانية متغير الإسلام بعدد تكرارات بلغت 13 تكرارا وبنسبة مئوية بلغت 32,5 بالمائة، بعد التطرق للإسلام، الدين الإسلامي، الإسلام المعتدل، التربية الدينية...، وجاء في المرتبة الثالثة مكون الحداثة بعدد تكرارات بلغت 10 تكرارات وبنسبة مئوية قدرت ب 25 بالمائة، وهذا من خلال الحدث عن التطور، اللغات العالمية، الاشتراكية العالمية، ركب الدول الغربية...، في حين جاء مكون العروبة بعدد ضئيل من التكرارات مقارنة بالمكونات السابقة الذكر وبعدد تكرارات بلغت 3 تكرارات وبنسبة مئوية قدرة ب 7,5 بالمائة من خلال الحديث عن اللغة العربية، العالم العربي، التراث العربي، وكالعادة يأتي هذا المتغير بعيدا من حيث عدد التكرارات ليبين مرة أخرى أنه وإلى غاية هذا البرنامج الانتخابي أن مفهوم الهوية الوطنية في برنامج الحزب قائم بدرجة أكبر على ثلاثية المكونات، الأمازيغية، الإسلام والحداثة بالمقارنة مع العروبة.

3/ آليات الدفاع عن الهوية في البرنامج الانتخابي 1997.

على عكس البرنامج الانتخابي لتشريعيات 1991 الذي شكل التقارب بين مكونات الهوية في الجزائر السمة الرئيسية له، جاء البرنامج الانتخابي لتشريعيات 1997 مركزا أكثر على ثلاثية المكونات المتمثلة في الأمازيغية، الإسلام والحداثة مقارنة بالعروبة وهذا ما بينته عدد التكرارات المخصصة له في الوثيقة كما هو مبين أعلاه، لذلك ستكون الآليات المستخلصة للثلاثية السابقة الذكر أكثر منها للعروبة.

جدول: 23يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الإشتراكية عام 1997.

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الاعتراف	09	29,03
المأسسة	12	38,70
آليات عملية	10	32,25
المجموع	31	99,98

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب جبهة القوى الاشتراكية تشريعيات 1997.

بناء على المعطيات الموضحة في الجدول السابق يمكن القول أن آليات تفعيل الهوية في البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية 1997 جاءت كالتالي:

جاءت في المرتبة الأولى آليات المأسسة بعدد تكرارات مقدرة ب 12 تكرارا وبنسبة مئوية بلغت 38,70 بالمائة من خلال حديثه عن بناء الوحدة المغاربية، التدريس باللغات العربية، الأمازيغية والأجنبية، إيجاد مؤسسات تطوير اللغة الأمازيغية، في حين جاءت في المرتبة الثانية الآليات العملية بعدد تكرارات قدرت ب 10 تكرارات وبنسبة مئوية بلغت 32,25 بالمائة من خلال التطرق إلى تكريس مبدأ حقوق الإنسان، تطوير اللغة العربية، وكذا الابتعاد عن التوظيف السياسي للإسلام، في حين جاءت في المرتبة الثالثة آلية الاعتراف بعدد تكرارات قدرت ب 09 تكرارا وبنسبة مئوية تقدر ب 29,03 بالمائة من خلال التطرق للاعتراف باللغة الأمازيغية، الاعتراف بالتعددية اللغوية والثقافية، والملاحظ على هذه الآليات جاءت ضئيلة وهو ما يدل عليه عدد التكرارات الكلية الموضحة في الجدول السابق، كما أنها لا تأخذ طابعا علميا بالنظر إلى عشوائيتها، لأنه سبقت بآليات المأسسة في الوقت الذي كانت الهوية بحاجة إلى الاعتراف أولا وبالتالي لا يمكن الحديث عن المأسسة قبل الحديث عن الاعتراف، وفي هذا الصدد يمكن التبرير بما جاء به السيد والي اليكود الذي يرى أنه حقيقة توجد أحزاب قائمة على الهوية المجتمعية البربرية ومنها حزب جبهة القوى الاشتراكية، لكنه بالمقابل من هذا لم تطور هذه الأحزاب ولم تفد الهوية الأمازيغية في شيء[1]، وحتى الاعتراف بها ودسترتها سنة 1996 لم يكن بضغط أو اقتراح حزبي وإنما جاء بضغط فوقي سلطوي على أعضاء المجلس الشعبي الوطني للمصادقة عليها.[2] وهو ما يؤكد على نقطتين رئيسيتينحول الاعتراف باللغة الأمازيغية:

8. لم يكن نتيجة لعمل حزبي وإنما قرار سلطوي.
9. التأكيد على أن الخطاب السياسي يعتمد على العشائرية والقبلية بحثا عن وعاء انتخابي ولكسب شرعية جديدة.

ثالثا/ خطاب الهوية في البرنامج الانتخابي لحزب جبهة القوى الاشتراكية لتشريعيات 2012

شارك حزب جبهة القوى الاشتراكية في الانتخابات التشريعية لسنة 2012 بعد غياب عن عهدتين انتخابيتين سابقتين 2002 و2007 التي قرر مقاطعتها، وجاءت هذه المشاركة في ظروف استثنائية كانت تعيشها المنطقتين المغاربية والعربية فيما يعرف بالربيع العربي على إثر موجة الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت

[1]OauliIlikoud ,Op.cit, p14.

[2]Mouhammed Hachmaoui,**La representation politique en Algerie entre mediation clientelaireet predation (1997-2002)**,Revue française de science politique, vol. 53, n° 1, février 2003, p 40.

عدد من الدول في المنطقتين السابقتي الذكر، وكذا موجة الإضرابات والمظاهرات التي كانت تعرفها الجزائر في تلك الفترة فيما يعرف بمظاهرات الزيت والسكر والتي كان يدعو إليها سعيد سعدي الرئيس السابق لحزب التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية منافس حزب جبهة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل.

1/ الهوية السياسية والهوية المجتمعية* في البرنامج الانتخابي 2012

جاءت وثيقة البرنامج الانتخابي تحت شعار الديمقراطية أولا، في ثلاث محاور رئيسية تتمثل في: محور الديمقراطية والسياسة، محور السياسة الاجتماعية والثقافية، والمحور الاقتصادي، وقد جاء في 16 صفحة، مكتوب باللغتين العربية والفرنسية، اختلفت أهداف الوثيقة من محور إلى آخر، فالمحور الأول يهدف إلى الحديث عن فساد النظام السياسي القائم والتشكيلات السياسية القائمة آنذاك، أما المحور الثاني فكان هدفه كسب التأييد من التشكيلات المجتمعية بحديثه عن طغيان النظام القائم وعلى أنه البديل السياسي، وفي المحور الثالث يهدف إلى تقديم سياسات اقتصادية بديلة قائمة على الاشتراكية، هذه الأهداف وعدم ثباتها انعكس بدوره على عدم ثبات متغيرات الهوية في البرنامج بين محاوره، فهوية الحزب الإيديولوجية في المحور الأول ظهرت على أنه حزب معارض تاريخي، في حين في المحور الثاني جاء ليعبر عن التوجه الوطني الديمقراطي، أما المحور الثالث فأظهر توجها إيديولوجيا اشتراكيا عالميا.

تظهر الوثيقة هوية الحزب المجتمعية في المحور الأول على أنه حزب حداثي عالمي أمازيغي، أما المحور الثاني فأظهر نفسه أنه حزب وطني من خلال تطرقه لجميع المكونات المجتمعية الجزائرية، في حين جاءت هوية الحزب المجتمعية في المحور الثالث على أنه حزب وطني حداثي من خلال تطرقه لضرورات التفاعل بين المكونات الهوياتية الجزائرية والعالم الغربي والانفتاح داخل الحزب، بينما أشارت الوثيقة إلى الهوية المجتمعية بحسب المحاور إلى اختلاف الهوية من محور إلى آخر، ففي المحور الأول أكدت الوثيقة على الهوية الأمازيغية للمجتمع الجزائري من خلال التطرق إلى الأصل الأمازيغي، بينما جاء المحور الثاني ليشير إلى الهوية الوطنية حسب الوثيقة بالحديث عن مكونات الهوية في الجزائر وضرورات التفاعل فيما بينها، أما المحور الثالث فتحدث عن الهوية الجزائرية الخاصة، من خلال الحديث عن تمازج بين الهويات الفرعية المنتجة للهوية الجزائرية والقول بأنها تركيبة خاصة تختلف عما هو متواجد في الدول الأخرى.

تم التطرق في وثيقة البرنامج إلى هوية الدولة وأيديولوجيتها وجاءت بحسب المحاور مختلفة، ففي المحور الأول تم الحديث عن الدولة التسلطية وهذا من خلال الحديث عن غياب الديمقراطية، والاستبداد وغياب القانون

*الملحق رقم 10 المتضمن جدول تحليلي لمتغير الهوية السياسية والمجتمعية بحسب البرنامج الانتخابي لحزب جبهة القوى الاشتراكية لتشريعيات 2012.

وغياب العدل والمساواة، أما في المحورين الثاني والثالث فتم الحديث عن ضرورة الانتقال إلى دولة الحق والقانون والتي ينشدها الحزب حسب الوثيقة، ودولة العدل والقانون ضمن النطاق الاشتراكي ودولة المؤسسات، وأما الجمهور المخاطب فكان مختلفا هو الآخر من محور إلى آخر بحسب هدف كل محور، ففي المحور الأول جاء الحزب ليخاطب الاشتراكيين والمجاهدين، رغبة منه لاستمالة جمهور ثورة التحرير الوطني لما لهم من دور في توجيه الرأي العام.فمن ناحية الخطاب المعلن يقدم حزب جبهة القوى الاشتراكية نفسه على أنه حزب وطني وليس قبائلي وهذا ما يتضح من خلال تأكيد انتمائه للمثل العليا لثورة التحرير الوطني، وكذا مبادئها القائمة على الحرية والعدالة والتضامن،[1] أما المحور الثاني فجاء مخاطبا أغلب فئات المجتمع بحسب النوع والجنس والطبقة، وهذا من أجل كسب التأييد أكثر خاصة أنها تزامنت مع الحراك العربي والحراك في دول الجوار، أما المحور الثالث فخاطب الاشتراكيين الوطنيين والعالميين خاصة أن المحور يتعلق بالجانب الاقتصادي.

تطرق الوثيقة للمتغيرات السابقة الذكر تم تخلله مجموعة من الآليات القانونية والمؤسساتية والعملية لحماية والحفاظ على الهوية، وأما هذه الآليات فتتمثل في ضرورة قيام دولة المؤسسات ودولة الحق والقانون، وتحقيق العدالة والمساواة بين أطياف المجتمع بعيدا عن التمايزات الطبقية والجنسية والهوياتية، احترام التعددية والتنوع، ترسيم اللغة الأمازيغية، تعميمها على المدارس والمؤسسات التربوية الوطنية، وكذا تحقيق الديمقراطية، وأما الملاحظ على هذه الآليات فأغلبها مألوف في خطابات ووثائق الحزب والتي يتطرق إليها في كل مرة، إلا أن الحزب كعادته ورغم أنه يعطي أولوية للأمازيغية إلا أنه كتب الوثيقة باللغتين العربية والفرنسية ولم يضف إليها الأمازيغية.

2/ الهوية في البرنامج الانتخابي لتشريعيات 2012

كما تم التطرق إليه فيما سبق جاءت وثيقة البرنامج الانتخابي مكتوب باللغة الفرنسية والعربية، والملاحظ على هذا البرنامج أنه لم يولي اهتماما كبيرا بمتغير الهوية، إذ لم يخصص محورا مستقلا بل خصص لها محورا ثانويا ضمن المحور الرئيسي الثاني الخاص بمحور السياسة الاجتماعية والثقافية في حدود صفحتين متتاليتين، وكذا بعض الجمل والفقرات المتفرقة بين المحورين الآخرين، وإذا ما تم احتساب المساحة الإجمالية المخصصة للهوية يمكن القول أنها تقارب الثلاث صفحات، أي بنسبة 18,75 بالمائة وهي نسبة ضئيلة جدا بالنظر إلى التحديات التي كانت تواجهها الجزائر آنذاك، وتعالي الخطاب الهوياتي من جديد على الساحة العربية والمغاربية.

[1] OauliIlikoud ,Op.cit, p.15

جدول: 24 يبين تركرارات فئة الهوية حسب البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية عام 2012.

	التكرارات	النسبة المئوية
الأمازيغية	13	30,95
الإسلام	10	23,80
الحداثة	10	23,80
العروبة	9	21,42
المجموع	42	99,97

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية لتشريعيات 2012.

شكلت الهوية في هذا البرنامج الانتخابي نسبة ضئيلة من حيث المساحة المخصصة لها، ما انعكس على العدد الإجمالي لتكرارات قيم الهوية، إذ بلغ عددها الإجمالي 42 تكرارا وهو رقم ضئيل جد لموضوع وظاهرة ضلت تؤرق الجزائر مجتمعا ودولة، مبينا عدم اهتمام الحزب بها والتي لطالما شكلت عصب الخطاب الحزبي، وجاء هذا الرقم موزعا بين مكونات الهوية الجزائرية بالتقارب بين كل من الأمازيغية، الحداثة، الإسلام والعروبة، وكالعادة جاءت الأمازيغية في المرتبة الأولى من أولويات الحزب في هذا البرنامج بعدد تكرارات بلغت 13 تكرارا وبنسبة بلغت 30,95 بالمائة من إجمالي التكرارات، وهذا بحديث الحزب عن اللغة الأمازيغية والثقافة الأمازيغية، الأصل الأمازيغي، الربيع الأمازيغي....

في حين جاء في المرتبة الثانية المكون الإسلامي والحداثي بالتساوي بينهما بعدد تكرارات بلغت 10 تكرارات وبنسبة مئوية مقدرة ب 23,80 بالمائة، وهذا في جملة الدلالات اللفظية الخاصة بهما، فالإسلام جاء في عبارات الديانة الإسلامية، التربية الإسلامية، العالم الإسلامي...، أما مكون الحداثة فجاء في العبارات والمصطلحات الدالة كالتطور، ركب العالم المتقدم، اللغات العالمية، الحداثة، العولمة...، وكالعادة جاء المكون العروبي في المرتبة الأخيرة ضمن ترتيب أولويات الحزب في هذا البرنامج الانتخابي، ولو أنه على غير العادة جاء متقاربا مع المكونات الأخرى بعدد تكرارات قدرت ب 09 تكرارات وبنسبة مئوية بلغت 21,42 بالمائة، وهذا عند الحديث عن الوطن العربي، اللغة العربية، العالم العربي...

3/ آليات الدفاع عن الهوية في البرنامج الانتخابي 2012

وكملاحظة على هذا البرنامج الانتخابي يمكن القول أنه قارب بين مكونات الهوية الأربع للهوية الجزائرية بحسب وثيقة البرنامج الانتخابي لتشريعيات 2012، إذ أعطى أهمية للمكون الأمازيغي لكن بدرجة متقاربة

مع المكونات الاخرى، وربما هذا راجع للوضع الذي كانت تعيشه دول الجوار في تلك الفترة وضرورات احتواء جميع الأطياف المجتمعية.

جدول: 25يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية عام 2012.

	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الاعتراف	07	21,21
المأسسة	12	36,36
آليات عملية	14	42,42
المجموع	33	99,98

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثيقة البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية تشريعيات 2012.

بعد غياب حزب جبهة القوى الاشتراكية لمدة 10 سنوات عن الانتخابات التشريعية لعهدتي 2002 و2007، وهو ما يعني غيابه عن تمثيله للهوية التي يتبناها، تاركا المجال للأحزاب السياسية الأخرى لملء الفراغ، وكذا السلطة التي احتوت الصراعات والأزمات الهوياتية في هذه الفترة وفق المقاربة التي تريدها، عاد في تشريعيات 2012 للمشاركة في الانتخابات التشريعية ببرنامج يوضح مجموعة من التغيرات على خطابه أهمها هو موازنته بين مكونات الهوية الأربعة على عكس السابق أين كان خطابه أمازيغي حداثي إسلامي أكثر منه عروبي، وواضعا مجموعة من الآليات لتفعيل الهوية.

جاءت آليات الحزب بحسب البرنامج الانتخابي لتشريعيات 2012 كالتالي: ت آلية الاعتراف بعدد تكرارت بلغت 7 تكرارات أي بنسبة 21,21 وهذا عند الحديث عن ترسيم اللغة الأمازيغية، تقنين الاعتراف بالاختلاف وكذا الالتزام الدستوري بالمواثيق العالمية لحقوق الإنسان وحقوق الجماعات...، في حين جاءت آلية المأسسة بعدد تكرارات بلغت 12 تكرارا وبنسبة مئوية بلغت 36,36 بالمائة وهذا بالتطرق لخلق مؤسسات تعنى بالمكاسب الثقافية للمجتمع الجزائري، خلق قنوات لتدريس اللغة الأمازيغية، التعاون بين مؤسسات الدولة لتمثيل الهوية...، بينما جاءت الآليات العملية بعدد تكرارات مقدرة ب14 تكرارا وبنسبة مئوية بلغت 42,42 بالمائة وهذا عند التطرق لضرورات التدريس باللغات العربية والأمازيغية واللغات العالمية، تطوير المنظومة التربوية، المحافظة على التراث. والملاحظ على هذه الآليات أنها كالعادة آليات لا تخضع لترتيب ممنهج، إذ لا يعقل الحديث عن الآليات العملية في ظل عدم اكتمال المنظومة القانونية الخاصة بالهوية وكذا الجوانب المؤسساتية، وما استعمال الهوية الأمازيغية بمنطقة القبائل من طرف القطبين المتمركزين بها والمتمثلين في جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، إلا استغلال لها لكسب وعاء انتخابي لهما،

وهو ما سيؤدي إلى التقوقع الجهوي.[1] وهو أمر واقعي ومثبت بالنظر إلى تمركز حزب جبهة القوى الاشتراكية بمنطقة القبائل منذ إعلان التعددية الحزبية، وهو ما يظهر من خلال النتائج التي يتحصل عليها في الانتخابات التي شارك بها في كل مرة.

خلاصة واستنتاجات الفصل:

ما يمكن قوله كخلاصة للفصل من خلال تحليل للوثائق الخاصة بالمؤتمرات والبرامج الانتخابية للحزبين، أن كلا منهما يعتمد في خطابه على المكونات الأربع للهوية الجزائرية بدرجات متفاوتة، وإذا ما تم توزيعها بحسب القيم الموضحة لها يتضح أن كلا منهما يضع تفضيلات بينها، إذ أن حزب جبهة التحرير الوطني يرتبها بحسب أولوياته ويركز على المكون العروبي، وبعده المكون الإسلامي والحداثة بدرجات متقاربة، لتأتي في المرتبة الثالثة الأمازيغية، بينما يركز حزب جبهة القوى الاشتراكية على المكون الأمازيغي بدرجة أولى وفي مرتبة ثانية يقارب بين المكونين الحداثي والإسلامي ليحل في المرتبة الأخيرة المكون العروبي، أي أن الحزبين في ترتيبهما يعتمدان على ترتيب مناقض تماما للحزب الآخر.

وصول الحزبين إلى مرحلة الخطاب المتضمن للمكونات الأربعة في كل من الحزبين في الفترة الأخيرة خاصة بعد 2003 جاء بعد مراحل، إذ مر بمجموعة من المراحل فكان خطابا إقصائيا في بداياته، ففي مرحلة 1991/ 1997 كان حزب جبهة التحرير الوطني يقصي المكون الأمازيغي بينما كان حزب جبهة القوى الاشتراكية يقصي المكون العربي، ليتغير في مرحلة 2003/1997 أين اعتمد الحزبين خطابا مغايرا للمرحلة الأولى، فحزب جبهة التحرير الوطني تجنب في خطابه المكون الإسلامي تماما بينما أظهر توجهه الحداثي بينما ركز حزب جبهة القوى الاشتراكية على المكون الإسلامي بالمقارنة مع المرحلة الأولى، لتأتي المرحلة الثالثة بعد 2003 أين تضمن خطاب الحزبين كل المكونات الأربعة للهوية الجزائرية.

كلا الحزبين يهتمان بمتغير الهوية في فترة ما دون أخرى، فإذا كان حزب جبهة القوى الاشتراكية بمقاطعته للانتخابات التسريعية لسنتي 2002 و2007 قد أخل بأحد مؤشرات التمثيل الهوياتي والمتعلق بتمثيلها على مستوى المجالس المنتخبة، فإن حزب جبهة التحرير الوطني قد أهمل هذا التمثيل في مؤتمر 1997، وهذا ما يدل على أن الحزبين يستعملان الهوية من منطلق المصلحة الحزبية وليس الاجتماعية بداعي أن في فترتي مثلا 1997 و2002 كانت الهوية تحتاج لتمثيل سياسي بالنظر إلى الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك " العشرية السوداء وأحداث منطقة القبائل 2001".

[1] Ouali Illikoud, Op.cit. p13.

هذا التغير في خطاب الهوية لدى الحزبين انعكس هو الآخر على آليات التمثيل الذي وان احتوى في منظوره على جميع آليات التمثيل والدفاع عن الهوية، إلا أنه تميز بالعشوائية ولم يستند إلى مقاربات علمية قائمة على المنظرين كما تقتضيه سياسات الهوية الحقيقية، ففي الوقت مثلا الذي كانت فيه الهوية في الجزائر بحاجة إلى تأطير قانوني راح الحزبين يتحدثان عن آلية المأسسة والآليات العملية بدرجة أكبر من آلية الاعتراف.

وفي الوقت الذي كان لابد للأحزاب السياسية العمل على مأسسة الهوية في الجزائر وفتح المجال لها، لتأخذ مكانا يمكنها من النشاط والاستمرار ولتكون عملية أكثر في الساحة اللغوية والثقافية، إلا أنه لا جبهة التحرير الوطني ولا جبهة القوى الاشتراكية فتحت المجال للهويتين بدرجة أكبر للغتين، إذ أن اللغة الأكثر استعمالا من قبل الأحزاب الجزائرية والحزبين السابقي الذكر هي على الأرجح اللغة الفرنسية، أو الدارجة الجزائرية، وهو ما سيؤدي إلى تضاؤل دور كل من اللغتين العربية والأمازيغية على وتفعيلهما على الساحة الوطنية.

الخاتمة:

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة الموسومة ب "سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر بين 2016/1998: دراسة مقارنة بين حزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية"، البحث في إشكالية تتمحور حولحقيقة اهتمام الأحزاب السياسية بمتغير الهوية في الجزائر من خلال المقارنة بين حزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية، باعتبارهما أقدم حزبين في الجزائر ولكونهما يحتلان مكانة في العملية السياسية والحزبية الجزائرية، فالأول يعتبر حزبا حاكما بينما الثاني يعتبر قطب الأحزاب المعارضة، ولكونهما كذلك يحملان خطابا هوياتيا في ظاهره مختلفا تماما عن الآخر، منذ 1989 إلى غاية 2016، وهي الفترة المختارة للدراسة وهذا بالنظر إلى التطورات الحاصلة في خطاب كل منهما في موضوع الهوية.

وللإجابة على الإشكالية التي تبحث في مدى اهتمام الأحزاب السياسية بمطالب الجماعات الهوياتية في الجزائر، فإنه تم الاستناد إلى البناء الفكري ببعديه النظري والتطبيقي الذي يُؤسس لهذه الدراسة من خلال خمسة فصول رئيسية:

فالفصل الأول الذي يمثل المرجعية النظرية للدراسة والذي انطلق من فرضية مفادها: "*تشكل الأحزاب السياسية قناة مهمة لسياسات الهوية، ويتوقف هذا على قدرتها في تمثيل حقوق الجماعات الهوياتية*"، ومن خلال العرض الذي عالج مجموعة من المفاهيم المتعلقة بسياسات الهوية الحزبية، من حيث تحديد ماهية الهوية أولا وسياسات الهوية مفهوما ونشأة وكذا شروطها، والمداخل النظرية لها وكذا انعكاسات سياسات الهوية الحزبية على الهوية الاجتماعية، تبين ما يلي:

_ تشير الهوية في وقت واحد إلى متناقضين، ففي الوقت الذي يتحدث عن السمات والميزات المشتركة بين أفراد الجماعة الواحدة نجده يتحدث عن الاختلافات بين الجماعات محدثا ثلاثية ال"أنا"، ال"نحن" و ال "الهم"، أي وجود خصائص متعلقة بالفرد في حد ذاته وتميزه عن أي فرد آخر وهو ما يعرف بال "أنا" وفي نفس الوقت هذا الفرد المختلف عن الآخر يحمل بعض الصفات التي تجعله عضوا في جماعة يحمل معهم بعض الصفات والميزات المشتركة مما يولد ال " نحن"، ومن جهة ثالثة هذه الجماعة لها مجموعة من الخصوصيات تميزها عن جماعة أخرى وهو ما يعرف بال " هم".

_ تحدد الثلاثية السابقة الذكر مجموعة من الخصائص التي تحدد أدوار الأفراد داخل الجماعة الواحدة، فتحاول كل جماعة أو فرد فرض نفسه والميزات التي يحملها والمشكلة لهويته وهو ما قد يحدث نوعا من التعارض مع الآخر مما يستوجب اعترافه وقبوله منه منشئين حركات اجتماعية تطالب بحقوقهم الهوياتية داخل الدولة، وقد يأخذ في أحيان كثيرة طابعا عنفيا، وهذا الاعتراف بخاصية الآخر لن تتم إلا في ظل وجود فواعل سياسية سواء رسمية أو غير رسمية تتبنى هذه المطالب الهوياتية الرامية لتحقيق ذات الأفراد والجماعة، مما قد يقضي/ يخفف من حدة استعمال العنف في هذا المجال.

ـ تبني السياسي أو التنظيمات أو المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية للمطالب الهوياتية أو ما يعرف بسياسات الهوية، والمتمثلة في مجمل الأنشطة السياسية والاستراتيجيات المستخدمة من قبل الفاعل السياسي الهادفة إلى تحقيق الذات الفردية والجماعية والمعبرة عن مطالبهم، والتي تأخذ في غالبها ثلاثة أوجه تتمثل في: الاعتراف القانوني والمجتمعي، المأسسة بشقيها المتمثلين في التمثيل السياسي والانتخابي، وكذا الرشادة في اتخاذ وتفعيل القرارات الخاصة بالهوية بما يشعر الجماعات والأفراد أن هويتهم غير مهمشة ومصالحهم وحقوقهم مصونة، وبالتالي سيزداد ولاءهم للهوية الجامعة أي الهوية الوطنية، ومن بين هذه الفواعل توجد الأحزاب السياسية بالنظر لأهميتها وفاعليتها على مستوى الساحة السياسية في أي دولة.

ـ اهتمام الأحزاب السياسية بالهوية وتبنيها للخطاب الهوياتي الممثل لجماعة ما، لن يتأتى إلا من خلال بناء هوية سياسية معبرة عنها وتنطلق من الهوية الاجتماعية، وهو ما يتواجد في الديمقراطيات الراسخة خاصة أو ما يعرف بأحزاب الهوية، أو في الهند كذلك، إذ تأخذ على عاتقها هذه الأحزاب مطالب الجماعات والحركات الاجتماعية ذات المطالب الهوياتية وتمثلها على مستوى المؤسسات الرسمية للنظام السياسي في شكل مطالب والتعبير عن مصالحها، أو على مستوى الفعل السياسي داخل الحزب نفسه " مثلا استعمال لغة الجماعة الهوياتية في نشاطات الحزب، أو ترشيح أشخاص من الجماعة في المحطات الانتخابية للمجالس المنتخبة..."، أو المطالبة بالاعتراف القانوني والدستوري بهوية ما، وهي كلها أمور تعبر عن مطالب هذه الجماعات في فقالب سياسي ومنظم.

وبعد الدراسة والتحليل تبين صدق الفرضية وهذا ما تبين من خلال من خلال الآليات المتخذة من قبل الأحزاب السياسية للدفاع وتمثيل الحقوق الهوياتية للجماعات الخاصة، خاصة في الدول الديمقراطية ذات الأحزاب السياسية الفاعلة في العملية السياسية، ب وكمثال على ذلك الأحزاب السياسية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أين تتبنى الأحزاب السياسية خطابا هوياتيا تجسده على أرض الواقع من خلال البحث في الاعتراف القانوني والمجتمعي، وكذا مأسسة الحقوق والمطالب الهوياتية وتفعيلها من جهة ثالثة، وهو ما يزيد من تحصين الهوية الجامعة لكل الجماعات الخاصة وبالتالي ارتباط هذه الجماعات بالدولة.

أما بالنسبة للفصل الثاني الذي تناول فرضية مفادها: *" كلما زاد اهتمام النظام السياسي بالهوية المجتمعية كلما أدى ذلك إلى احتواء الحركات الاجتماعية الهوياتية"*. وبعد عرض وتحليل للفصل تبين مايلي:

ـ تشكلت الهوية الجزائرية المتميزة بالتعدد من جراء المراحل والتراكمات التاريخية التي مرت بها الجزائر، وذلك منذ التواجد الأول للإنسان في منطقة شمال إفريقيا ويرجع إلى عصور ما قبل التاريخ، أين قطن المنطقة الإنسان ذو الأصل الأمازيغي، وهي أول هوية مشكلة للمجتمع الجزائري.

الخاتمة

ـ ولكون المنطقة ثرية بالثروات الطبيعية وذات موقع استراتيجي استقطبت العديد من الدول الاستعمارية والتي نذكر منها الرومان، الوندال والبزنطيين والعديد من الدول الأخرى آنذاك إلى أن جاء الفتح الإسلامي حاملا معه هويتين أخرتين تضاف إلى الأصل الأمازيغي وهما العروبة والإسلام، بالإضافة إلى الهوية الحداثية والتي بدأت في التشكل منذ الاستعمار الفرنسي وتبعاته وصولا إلى العولمة.

ـ التكوينات الأربعة الرئيسية للهوية الجزائرية لا تنفي وجود هويات وتكوينات أخرى يمكن اعتبارها مجهرية بالنظر إلى قلة أعداد أفراد جماعاتها والتي يمكن الذكر منها، المسيحية، اليهود، الكراغلة، الأندلسيين.

ـ أخذ موضوع الهوية في الظهور مباشرة بعد الاستقلال إذ كرس أول دستور جزائري لما يعرف بتركيز الهوية والذي رسم حدود الهوية الجزائرية التي تراها السلطة القائمة آنذاك، في العروبة والإسلام والحداثة " بمفهومها الاشتراكي آنذاك"، في حين تم إقصاء المكون الأصلي والمتمثل في الأمازيغية، وهو نفس الأمر لثاني دستور في تاريخ الجزائر أي دستور 1976، وهو ما عجل بظهور الحركات الاجتماعية المطالبة بالاعتراف بهذا المكون " الربيع الأمازيغي 1980 "، والتي أخذت طابعا عنفيا استمر مباشرة بعد أول دستور تعددي للجزائر، أين ظهرت حركات اجتماعية ذات طابع إسلامي تطالب بدولة إسلامية وهذا بالنظر إلى الطابع العلماني الذي عملت به السلطة والنظام السياسي طيلة فترة الأحادية الحزبية، وهي الحركة التي أخذت هي الأخرى طابعا عنفيا والتي أدت إلى ظهور ما يعرف بالإرهاب بالجزائر.

وبعد الدراسة والتحليل تبين نفي الفرضية، إذ أن عنف الحركات الاجتماعية جاء من جراء محاولات النظام السياسي في فترة الأحادية بتكريس مبدأ تركيز الهوية وإقصائه لمكون دون آخر، وعلى الرغم من اعترافه بالإسلام من أول دستور إلا أن فترة التسعينات أظهرت علمانيته، وهو ما أدى بظهور حركات اجتماعية تطالب بالاعتراف وعدم تركيز الهوية والعمل بمكونات الهوية الجزائرية الرئيسية والمتمثلة في العروبة، الإسلام، والأمازيغية، وأن المكون الرابع والمتمثل في الحداثة هو الصفة اللازمة التي يريدها النظام السياسي من خلال اللغة الفرنسية والعلمانية القائمة آنذاك " بالنظر لمطالب المجتمع بدولة إسلامية"، بالإضافة إلى الحالات الكثيرة الرامية إلى تشويه مكون من مكونات الهوية في كل مرة من قبل المسؤولين الحكوميين والوزراء قولا وفعلا.

وبالنسبة للفصل الثالث الذي انطلق من الفرضية التالية: "*كلما لاقت الهوية الاستبداد وعدم الاعتراف بها كلما أدى ذلك إلى ظهور أحزاب سياسية تدافع عنها*" ، وبعد عرض الفصل تبين مايلي:

ـ لطالما شكلت التركيبات الأربعة الرئيسية للهوية الجزائرية محورا لتجاذبات سياسية واجتماعية، وذلك منذ التواجد الاستعماري الفرنسي في الجزائري، والذي راح يكرس سياسات واستراتيجيات للقضاء على الهوية الجزائرية.

الخاتمة

ـ لاقت محاولات المستعمر الفرنسي الرامية إلى طمس الهوية الجزائرية نضالا مجتمعيا وسياسيا خاصة من طرف تنظيمات الحركة الوطنية بجميع اتجاهاتها، والتي جعلت من الهوية مصدرا لنشاطها السياسي بداية من نجم شمال إفريقيا، جمعية العلماء المسلمين، حزب الشعب، وجبهة التحرير الوطني، متراوحة مطالبهم بالاستقلال، الاندماج، الإصلاح.

ـ جاءت وحدة الجزائريين في الدفاع عن هويتهم على الرغم من وجود بعض الأحداث التي حاولت تأكيد هويتها الخاصة إبان هذه الفترة والمتمثلة في مطالبة الأمازيغيين بالاعتراف بهويتهم، إلا أنهم سرعان ما اندمجوا تحت الهوية الوطنية لمحاربة المستعمر الفرنسي.

وبعد الدراسة والتحليل تبين صدق الفرضية، إذ تبين أن أحزاب الحركة الوطنية راحت تدافع بكل الطرق عن الهوية الجزائرية وخصوصياتها، وهذا بعدما لاقت هذه الأخيرة محاولات طمس وتشويه من قبل المستعمر الفرنسي، وعليه طلبت أحزاب الحركة الوطنية الاعتراف بخصوصيات الشخصية الجزائرية سواء من قبل الادماجيين، أو الإصلاحيين أو الاستقلاليين، وكذا أنشأت مؤسسات لتعليم الدين الإسلامي واللغة العربية، وهو ما أشعر الجزائري باختلافه مع الآخر الفرنسي.

أما الفصل الرابع فانطلق من الفرضية القائلة ب" *سياسات الهوية الحزبية تتطلب ببناء هوية سياسية واضحة قائمة على تحديد الخطاب الخاص بالحزب تحديدا دقيقا*"، وبعد دراسة الفصل تبين مايلي:

ـ ساعد ظهور أول دستور تعددي بالجزائر سنة 1989 إلى ظهور الخطاب الهوياتي بشدة وهذا بالنظر إلى ظهور أحزاب سياسية تبنت هذا النوع من الخطاب، منشئة اتجاهات وتيارات حزبية تتماشى والمكونات الأربعة للهوية الجزائرية.

إعلان التعددية الحزبية أدى إلى ظهور أحزاب يطغى عليها الخطاب الإسلامي، وأخرى يطغى عليها الخطاب العروبي، وأخرى يطغى عليها الخطاب العلماني، ورابعة يطغى عليها الخطاب الأمازيغي، وتعطي كلها لنفسها صفة الوطنية.

ـ شكل حزبي جبهة التحرير الوطني وحزب جبهة القوى الاشتراكية مركزي ثقل في المنظومة الحزبية الجزائرية، إذ يعتبر الأول أقدم حزب ذو هوية سياسية يمينية وحزب السلطة والإدارة منذ الاستقلال، في حين يعتبر الثاني ثاني أقدم حزب ذو توجه اشتراكي يساري معارض، وكل منهما يتبنى خطابا هوياتيا.

ـ يشكل الخطاب الهوياتي مكانة أساسية وخاصة في تحديد الهوية السياسية للحزبين السابقي الذكر، فكل منهما يقدم خطابا هوياتيا جامعا للمكونات المشكلة للهوية الجزائرية، لكن كل من منظوره الخاص.

الخاتمة

وبعد الدراسة والتحليل تبين نفي الفرضية، إذ أن الأحزاب السياسية الجزائرية ممثلة في حزبي الدراسة " جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية"، لم تكن هوياتهما السياسية واضحة، بالرغم مما يقال عن كونهما حزبي السلطة والمعارضة على التوالي، إلا أن الباحث بتركيبتهما يلاحظ ذلك التنوع الأيديولوجي الخاص بحزب جبهة التحرير الوطني، إذ يجمع الكثير من الأيديولوجيات المختلفة، أو ضيق الهوية السياسية المكونة لحزب جبهة القوى الاشتراكية إذ يركز نشاطه على منطقة الكثافة القبائلية، وهو ما يؤدي بالقول إلى أن الهوية السياسية للحزبين تتغذى من الهوية المجتمعية.

بينما تناول الفصل الخامس الفرضية التالية: *"كلما زاد التوافق بين الخطاب الهوياتي والواقع العمليالحزبي كلما أدى ذلك تمثيل المطالب الهوياتية."* وبعد الدراسة والتحليل تبين ما يلي:

ـ تشكل المؤتمرات والبرامج الانتخابية أداة هامة لفهم واستيعاب درجة تمثيل الأحزاب السياسية الجزائرية لمتغير الهوية، إذ تعمل على توظيفها في فترات دون أخرى وبدرجات متفاوتة وهو ما يوحي بأنها لا تعبر صراحة عن اهتمام الأحزاب السياسية بها بالقدر الذي تعبر عن توظيفها لمصالح خاصة.

ـ تطور الخطاب الهوياتي الحزبي لكل من جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية، راجع بالدرجة الأولى لمواكبة قرارات السلطة القائمة في كل فترة وليس لتمثيل الهوية والدفاع عنها.

ـ عدم ثبات متغير الهوية في كل وثيقة يوحي بعدم علمية السياسات الموجهة لها من قبل الحزبين، ويظهر شعبوية الخطاب الخاص بها.

ـ يعزى الخطاب الهوياتي لدى الأحزاب السياسية إلى الأزمات البنيوية في الجزائر، فتوظيف البعد الهوياتي يهدف للحصول على أكبر قدر من أصوات الناخبين ليس إلا، وهو ما يظهر من خلال رفع شعارات مطالب الجماعات الهوياتية لاستقطاب فئات مجتمعية خاصة بالمتغير السابق.

ـ يعتبر خطاب الأحزاب السياسية في الجزائر الخاص بالهوية مناسباتيا ولا يتميز بالاستمرارية لأنها تختفي مع نهاية المواسم الانتخابية.

ـ ويمكن أن يدرج اهتمام الأحزاب المناسباتي بمسألة الهوية كمجرد رد فعل على سياسات السلطة أكثر منه سياسات هوياتية تنبع عن قناعات مبدئية للدفاع وتثبيت القيم الهوياتية، وبالتالي المشهد الهوياتي الحزبي في الجزائر أمام توظيف وتوظيف مضاد، وهو ما يظهر من خلال المناسبات الانتخابية، والتي تعبر صراحة عن الخطاب الهوياتي المناسباتي والذي يتزامن مع الاستحقاقات الانتخابية وبمجرد انتهاء الانتخابات إلا ويشهد هذا الخطاب ركودا حتى ولو كانت الهوية تعاني وتعيش أزمات وصراع.

وبعد الدراسة والتحليل تبين نفي الفرضية، إذ الهوية المجتمعية التي تنطلق منها الأحزاب السياسية للتوغل في المجتمع ما هي إلا واجهة وأداة توظف في مناسبات، أين تصبح هذه الأحزاب بحاجة إلى أصوات هؤلاء الناخبين فتعلو خطابات الهوية وتستعطفهم لكسب الرهان الانتخابي، وليس كمدخل يوضح تعدد الانتماءات الثقافية التي من المفروض أنها تستغل لتحقيق التنمية في إطار من التعددية من جهة والتناغم والانسجام من جهة في إطار أن التعدد لا يلغي الخصوصية وان الخصوصية لا تتعدى المصالح العليا للدولة.

في الوقت الذي كان لابد للأحزاب السياسية في الجزائر أن تكون حامية للهوية، والمعبرة عن مطالب الجماعات الهوياتية في الجزائر، خاصة وأن الحديث والبحث كان حول أكبر حزبين في الجزائر من حيث الشعبية، التاريخ، والمكانة التي تشغلها في الساحة السياسية بالجزائر، والأمر يتعلق هنا بحزبي جبهة التحرير الوطني كحزب للسلطة وحزب حاكم، آخذ لنفسه تصنيفا وطنيا من خلال الخطاب الذي يستعمله، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، حزب جبهة القوى الاشتراكية كحزب معارض يتبنى الخطاب الأمازيغي.

بالنظر للمؤشرات السابقة الذكر والتطورات التاريخية، وحالة التوظيف السياسي الذي تشهده الهوية في الجزائر، يتوجب البحث عن السبل والآليات التي يمكن من خلالها البحث عن أمن هوياتي يؤدي إلى تجاوز الصراع الحاصل حاليا والذي وإن كان في أغلبه صراع لغوي، وأما هذه الآليات فهي تتعدد بين العملية والتشريعية والسياسية، والهادفة في مجملها إلى إقامة التوازن بين التكوينات الهوياتية في الجزائر وإعطاء كل مكون حقوقه بما يكفل ضمان التعددية المجتمعية تحت غطاء وتحقيق لهوية الوطنية والمواطنة.

وفي الأخير يمكن القول إنهفي الوقت الذي كان لابد للأحزاب السياسية في الجزائر أن تكون حامية للهوية، والمعبرة عن مطالب الجماعات الهوياتية في الجزائر، راحت هذه الأحزاب تعمل على خلق خطابات تتنافى والواقع العملي لها، خاصة وأن الحديث والبحث كان حول أكبر حزبين في الجزائر من حيث الشعبية، التاريخ، والمكانة التي تشغلها في الساحة السياسية بالجزائر، والأمر يتعلق هنا بحزبي جبهة التحرير الوطني وطني يميني يعطي أولوية للمكون العربي، وحزب جبهة القوى الاشتراكية كحزب وطني معارض يعطي أولوية للمكون الأمازيغي.

بالنظر للمؤشرات السابقة الذكر والتطورات التاريخية، وحالة التوظيف السياسي الذي تشهده الهوية في الجزائر، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والآليات التي يمكن من خلالها البحث عن أمن هوياتي يؤدي إلى تجاوز الصراع الحاصل حاليا والذي وإن كان في أغلبه صراع لغوي، وأما هذه الآليات فهي تتعدد بين العملية والتشريعية والسياسية، والهادفة في مجملها إلى إقامة التوازن بين التكوينات الهوياتية في الجزائر وإعطاء كل مكون حقوقه بما يكفل ضمان التعددية المجتمعية تحت غطاء وتحقيق لهوية الوطنية والمواطنة.

الخاتمة

ـ الحزب أداة للتمثيل السياسي فهو يتضمّن تحرّكا جماعيا لإملاء المطالب، سواء كان هذا الإملاء مباشرا عن طريق الخطابات والبرامج، أو غير مباشر وذلك عن طريق الأشخاص بصفتهم ممثّلين للجماعات. فالولاء للحزب السياسي من طرف الأفراد والجماعات يأخذ طابعا مصلحيا، أي أن الجماعات تقدم تأييدها وانتماءها للحزب الذي يعبر عن مصالحها الخاصة.

ـ ضرورة انتقال الخطاب السياسي عامة والحزبي خاصة من مجرد اعتبار الهوية لغة وفقط إلى الحديث عنها في أبعادها الواسعة المتمثلة في الجوانب القيمية، الثقافية، المجتمعية والاقتصادية.

ـ لا يمكن المساواة في مطالب تدعو للعنصرية بإلغاء العربي أو الامازيغي من المدارس الجزائرية وفي أي منطقة أو ولاية مثلا لأنه مطلب عنصري وضد البديهية.

ـ مستقبل الهوية في الجزائر مرهون ويتعلق بضرورة الاعتراف بجميع اللغات المعبرة عن هويات ثقافية واجتماعية وعرقية.

ـ يبقى تحدي استعمال اللغتين العربية والأمازيغية في التعليم أكبر عامل سيعطي دفعة لتقوية الهويتين العربية والأمازيغية على المستويين الدولي والوطني.

ـ يلعب الإعلام دورا هاما في رسم مستقبل الهوية في الجزائر، وبالتالي من الضروري توجيه هذا الإعلام بما يخدم الهوية الوطنية.

ـالعمل على تعزيز الرابطة الدينية والتاريخية بين الجزائريين، والذي سيسمح بالتوحد مستقبلا أكثر من أي وقت مضى خاصة مع زيادة التحديات الأمنية والعالمية للجزائر.

ـ لابد من إيجاد إطار أنسب لتنافس اللغات الثلاث دون إقصاء أي منها بما يحقق التطور والرقي للدولة والمجتمع الجزائري.

ـ تلازم الديمقراطية والتطور الاجتماعي والاقتصادي وعدم الإقصاء الهوياتي لأي كان من الجماعات الخاصة، فإشراك كل الفروقات والاختلافات المجتمعية الهوياتية أمر لابد منه من أجل البناء الديمقراطي.

ـ تعزيز الحقوق السياسية المبنية على أساس هوياتي وضرورة القضاء على الاغتراب السياسي والعمل على إزالة الفروق الاجتماعية والسياسية بين المواطنين خاصة تلك القائمة على أساس هوياتي.

الملاحق:

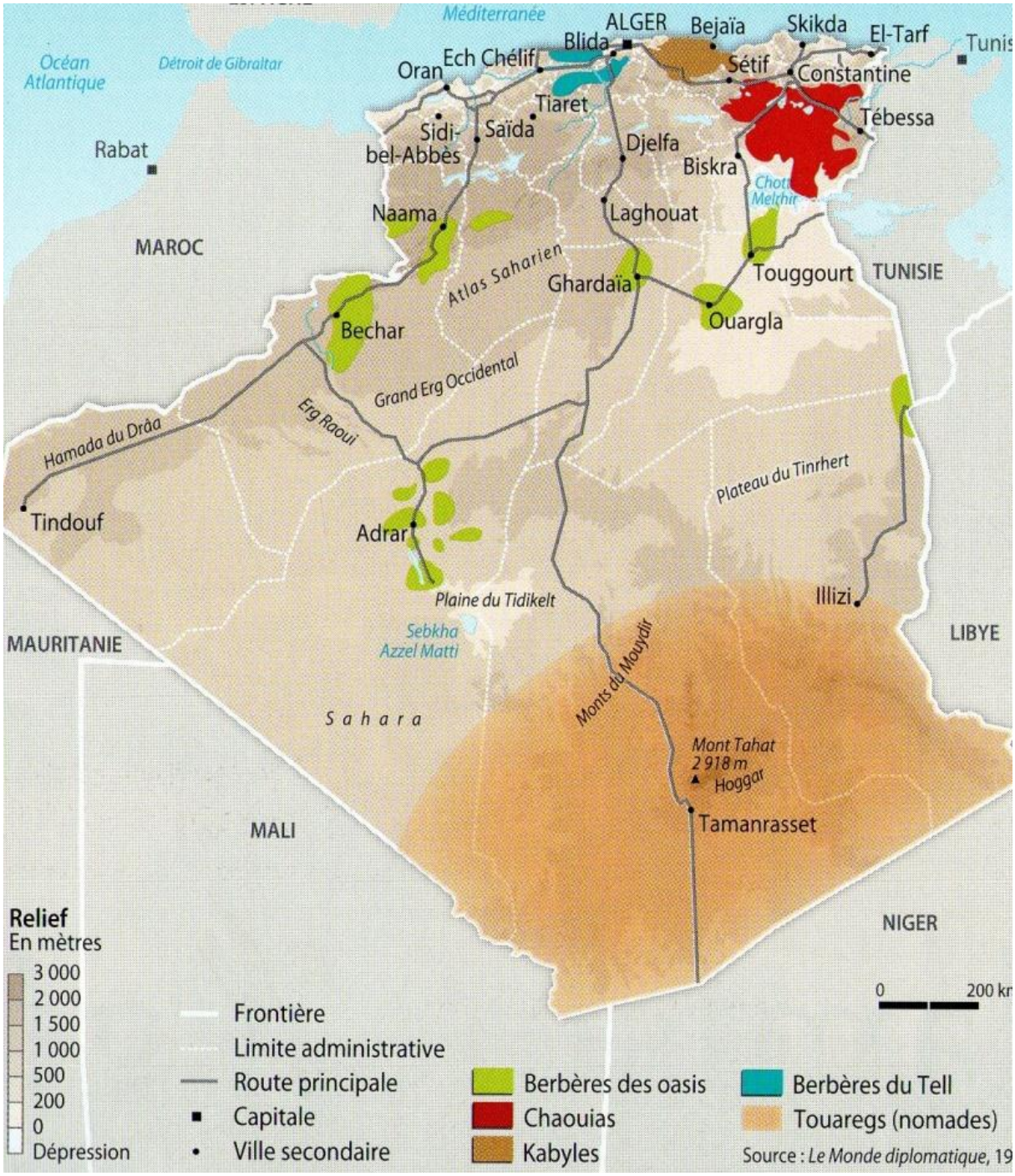

خريطة 1 توضح مناطق تمركز الناطقين بلسان أمازيغي

المصدر: منصور لخضاري، "**الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر**"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 143، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية: خريف2012. ص10.

الملحق رقم 1: جدول يوضح العلاقة بين الهوية السياسية والهوية المجتمعية في وثيقة المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني

مواقف الحزب	المواصلة في استمرار	لم تذكر	ضرورة تحقيق منظومة
حققها الحزب	الديمقراطية، تكريس	إصلاحات	العمل على تحقيق مصالح
وموقف من الهوية	الالتزام بمبادئ أول	محاربة الفقر، العدالة	إصلاح المنظومة التربوية،
الهوية المطروح	العنف، التكتلات	الإرهاب، الآفات	غير مشار اليها
على الهوية	الديمقراطية، حقوق	التنمية، حقوق	تطوير اللهجات
بالهوية	الامتداد العربي، الطرح	لم تذكر	التراث الأمازيغي، الذاكرة
أهمية الهوية	مقوم للتماسك المجتمعي	لم تذكر	التماسك المجتمعي،
الهوية المذكورة	الإسلام والعروبة،	جزائرية,	العالمية، الإسلامية،
المذكورة	المناضلين، الشعب	الفئات المعوزة	الشعب الجزائري،
بحسب الوثيقة	جزائرية، جمهورية	الدولة الوطنية,	جزائرية.
بحسب الوثيقة	جزائري، عربي إسلامي	لم تذكر	عربي اسلامي
المجتمعية	جزائرية	وطني	جزائرية
التاريخية	سليل جبهة التحرير	وطني	وطني، عصري
الهدف، البرنامج	تطور الحزب والتأكيد	التأكيد على	معتقدات الحزب
اللغة المكتوبة	العربية	العربية	العربية
اسم الحزب	حزب حبهة التحرير	حزب حبهة التحرير	حزب حبهة التحرير
عنوانها	لائحة المنطلقات	السياسة الاقتصادية	السياسة الثقافية، والتربية
السنة	1998	1998	1998
نوع الوثيقة	أساسية	أساسية	أساسية
رقم الوثيقة	1	2	3

الملحق رقم 2: جدول يوضح العلاقة بين الهوية السياسية والهوية المجتمعية في وثيقة المؤتمر الثامن لحزب جبهة التحرير الوطني

مطالب، مواقف الحزب	الالتفاف حول رئيس الجمهورية والابتعاد عن	لم تذكر	الاهتمام بالمنظومة التربوية وتطوير اللغات
منجزات حققها الحزب	الديمقراطية، حقوق الإنسان، الأمن, وصول رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة	إصلاحات اقتصادية، تطوير الاقتصاد الوطني	الأمن، العدالة الاجتماعية، القضاء على الفوارق الاجتماعية
حلول، رنامج وموقف من الهوية	الالتزام بمبادئ أول نوفمبر، العقيدة الاسلامية، الابتعاد عن العنف,	الالتفاف حول الوطن، بناء اقتصادي وطني، العدالة	الابتعاد عن التعصب، الالتفاف حول النظام السياسي القائم
مشكلات الهوية المطروح	التعصب، الأجندات الأجنبية، المصالح الخاصة	عدم تحقيق التنمية، التخلف، الجهوية,	التوظيف السياسي للإسلام، التعصب، الجهوية،
وسائل الحفاظ على الهوية	الاتفاف حول الوطن، الابتعاد عن التعصب، الأمن	التنمية، البناء المغاربي، حماية الوطن	الاهتمام باللهجات واللغات، حماية الدين
القيم المرتبطة بالهوية	العالم العربي، الأمة الجزائرية، المغرب العربي، الوطنية	الثراء الثقافي، التعددية	اللغة الأمازيغية، العصرنة، الأمة الجزائرية
أهمية الهوية	هامة للتماسك الحزبي والمجتمعي	آلية للتطور والوحدة الوطنية	التماسك المجتمعي، الوحدة الوطنية، عدم ترك المجال أمام المحاولات الخارجية
الهوية المذكورة	الإسلام والعروبة، الوطنية, الأمازيغية, الحداثة	الحداثة،	الحداثة، الإسلامية، العربية، الأمازيغية
فئات المجتمع المذكورة	المناضلين، الشعب الجزائري، ضحايا المأساة الوطنية	الشعب الجزائري،	الشعب الجزائري،ضحايا المأساة الوطنية، أبناء الجزائر
هوية الدولة بحسب الوثيقة	جزائرية، جمهورية	جزائرية جمهورية	جزائرية، جمهورية
هوية المجتمع بحسب الوثيقة	جزائري،	جزائري،	جزائري،
هوية الحزب المجتمعية	جزائرية	جزائرية	جزائرية
التاريخية	سليل جبهة التحرير الوطنية	وطني عصري	وطني، عصري
موضوع، الهدف، البرنامج	مكانة الحزب وعرض لسياسة النظام القائم، إثبات	التأكيد على انجازات وإصلاحات	عرض لتغير الوضع الاجتماعي والأمني
اللغة المكتوبة	العربية	العربية	العربية
اسم الحزب	حزب حبهة التحرير الوطني	حزب حبهة التحرير	حزب حبهة التحرير
عنوانها	اللائحة السياسية	اللائحة الاقتصادية	اللائحة الاجتماعية
السنة	2005	2005	2005
نوع الوثيقة	أساسية	أساسية	أساسية
رقم الوثيقة	1	2	3

الملحق رقم 3: جدول يوضح العلاقة بين الهوية السياسية والهوية المجتمعية في وثيقة المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني

مطالب، مواقف الحزب	موجهة للمناضلين	إبقاء سيادة الدولة على القطاعات الاستراتيجية، التمسك بواحدية المذهب (يقصد هنا المذهب المالكي في الإسلام)، توسيع استعمال اللغة العربية، ترسيم اللغة الامازيغية كتابتها	المحافظة على الانتماء العربي والإسلامي عقيدة وثقافة ولغة، ترقية الموروث الثقافي الامازيغي العريق، دسترة اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية، العناية بالثقافة الوطنية، تقوية الجبهة الوطنية الداخلية. بناء المغرب العربي الكبير
منجزات حققها الحزب	لم تذكر	إصلاحات، الطريق السيار، شبكة سكك الحديد	المكانة الريادية للحزب
حلول، رنامج وموقف من الهوية	عملية الانتشار، تكييف الخطاب، تجنيد المناضلين، التجديد، التشبيب	محاربة الفقر، ترقية الفرد، تشجيع الاستثمار، التحكم في تقنيات التسيير، محاربة الرشوة،	إصلاح المنظومة التربوية
المطروح	إقصاء المناضلين،	ثقافة الدوغمائية	غير مشار اليها
على الهوية	غير مذكور	المدرسة خط أساسي لحماية	نظام تعليمي عصري تعتمد في اللغة
القيم المرتبطة بالهوية	حب الوطن، ثوابت الأمة،	منطلق ووسيلة للتقييم،	قيم ثورة التحرير، القيم الديمقراطية والاجتماعية
أهمية الهوية	أساسية لمصير الحزب	مقومات الهوية الوطنية	حضارية، المحافظة على انتماء
الهوية المذكورة	الوطنية	عناصر الهوية الوطنية، تعزيز	الهوية الحضارية: المتمثلة في الإسلام
فئات المجتمع المذكورة	المناضلين، المحبين، المواطنين، جيل جديد، منتخبي	أجيال الاستقلال، المجاهدون، الشباب، العمال والفلاحون، المرأة،	المناضلين والمناضلات، الجالية الوطنية، القوى السياسية، الجيش الوطني
الوثيقة	جمهورية	دولة الحق والقانون،	الدولة الوطنية الحديثة، دولة الحق والقانون، الدولة المدنية
الوثيقة	جزائري	إسلامية، عربية، أمازيغية	جزائرية، الشعب الجزائري
المجتمعية	جزائرية	وطني	جزائرية
الأيديولوجية التاريخية	سليل جبهة التحرير الوطنية	وطني	وطنية، تنظيم وطني عصري،
الهدف، البرنامج	برنامج فخامة الرئيس	برنامج مسطر يتناول المحاور	عرض للسياسة العامة للحزب
اللغة المكتوبة	العربية	العربية	العربية
اسم الحزب	حزب حبهة التحرير الوطني	حزب حبهة التحرير الوطني	حزب حبهة التحرير الوطني
عنوانها	المؤتمر العاشر لائحة انتشار	المؤتمر العاشر اللائحة	المؤتمر العاشر لائحة السياسة العامة
السنة	2015	2015	2015
نوع الوثيقة	أساسية	أساسية	أساسية
رقم الوثيقة	1	2	3

الملحق رقم 4: جدول يوضح العلاقة بين الهوية السياسية والهوية المجتمعية في وثيقة المؤتمر الثاني لحزب جبهة القوى الاشتراكية

مطالب، مواقف الحزب	الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية	احترام التعددية، احترام حقوق	ضرورة الاعتراف بكل مكونات الهوية الوطنية، واحترام	العمل بالاشتراكية
منجزات حققها الحزب	المعارضة، النضال من أجل الحقوق	المشاركة في مؤتمر سانت الجديد	التواجد في الأممية الاشتراكية	التواجد في الأممية
برنامج وموقف من الهوية	ضرورات التغيير، الديمقراطية، احترام	ترسيم الأمازيغية، الاعتدال	الديمقراطية، العدالة،	العمل بمبادئ الأممية
مشكلات الهوية المطروح	عدم شرعية النظام السياسي، العنف،	عدم الاعتراف، التهميش، تكين	التسلطية، العنف، الارهاب، التشدد	الليبرالية، التسلطية
الحفاظ على الهوية	شرعية النظام السياسي، الحقوق،	مواصلة الكفاح من أجل دستة	الحرية، المساواة، العدالة، التضامن، المغاربي الوحدة	القانون، العدالة
القيم المرتبطة بالهوية	اللغة الأمازيغية، الوطنية، الدين،	ترسيم الأمازيغية، تطوير	الوطنية، الوطن الجزائري، الشخصية الجزائرية، الهوية	الأمازيغية، الاسلام،
أهمية الهوية	البناء المغاربي، ومهمة من أجل التغيير، الوحدة	الوحدة الوطنية,	الوحدة الوطنية، مقوم للوطن الجزائري	
الهوية المذكورة	أمازيغية، وطنية، حداثية.	وطنية، أمازيغية، عربية، حداثية.	وطنية، أمازيغية، عربية، حداثية، اسلام	اشتراكية، حداثية، وطنية
فئات المجتمع المذكورة	المناضلين، الحقوقيين، الاشتراكيين العالمين.	الحقوقيين، الشعب الجزائري،	المناضلين والمناضلات، الوطنيين، المجاهدين، الحقوقيين.	الاشتراكيين الوطنيين
هوية الدولة بحسب الوثيقة	الدولة التسلطية، ضرورة اقامة دولة القانون	تسلطية	الدولة الجزائرية الاشتراكية، الحداثية	اشتراكية
هوية المجتمع بحسب الوثيقة	أمازيغي، وطني	وطني أمازيغي، اسلامي	جزائرية، أمازيغي إسلامي، حداثي	حداثية اشتراكية
هوية الحزب المجتمعية	وطني أمازيغي	أمازيغية	وطنية حداثي	جزائري
الايديولوجية التاريخية	وطني ثوري	وطني معارض	وطني معارض	اشتراكي، حداثي
موضوع، الهدف، البرنامج	ضرورات التغيير السلمي للنظام السائد،	تقديم الحلول الأمنية، والتأكيد	التأكيد على ضرورة التلاحم المجتمع	برنامج اقتصادي بديل
اللغة المكتوبة	الفرنسية	الفرنسية	الفرنسية	الفرنسية
اسم الحزب	حزب جبهة القوى الاشتراكية	حزب جبهة القوى الاشتراكية	حزب جبهة القوى الاشتراكية	حزب جبهة القوى
عنوانها	اللائحة السياسية	القضية الأمنية	اللائحة الاجتماعية والثقافية	اللائحة الاقتصادية
السنة	1996	1996	1996	1996
نوع الوثيقة	أساسية	أساسية	أساسية	أساسية
رقم الوثيقة	1	2	3	4

الملحق رقم 5: جدول يوضح العلاقة بين الهوية السياسية والهوية المجتمعية في وثيقة المؤتمر الثالث لحزب جبهة القوى الاشتراكية

مطالب، مواقف الحزب	الديمقراطية، العدالة والمساواةالاعتراف باللغة	دسترة وترسيم اللغة الأمازيغية، الاعتراف	ضرورة الاعتراف بكل مكونات الهوية الوطنية،
منجزات حققها الحزب	التواجد في الاشتراكية الأم	مواصلة المعارضة، النضال ال	التواجد في الأممية الاشتراكية
برنامج ومواقف من الهوية	ضرورات التغيير، الديمقراطية، احتلال القرن	الاعتراف بالآخر، ترسيم الأمازيغية، الاعتراف	دولة الحق والقانون، الشرعية، دمقرطة النظام
مستجدات الهوية المطروح	تسلطية النظام القائم، اللاديمقراطية	عدم الاعتراف، التهميش، تكريس الهوية	التسلطية، العنف، الإقصاء، التشديد
الحفاظ على الهوية	الديمقراطية، بناء دولة الأمازيغية	ماصلة الكفاح من أجل حرية الأمازيغية	العدالة، الحرية والمساواة
القيم المرتبطة بالهوية	اللغة الأمازيغية، الوطنية، الدين,	ترسيم الأمازيغية، تطوير الثقافة الأمازيغية، الاعتراف	الوطنية، الوطن الجزائري، الشخصية
أهمية الهوية	الوحدة الوطنية، مقوم	الوحدة الوطنية,	الوحدة الوطنية،
المذكورة	وطنية، أمازيغية، عربية،	وطنية، أمازيغية، عربية،	وطنية، أمازيغية، عربية،
فئات المجتمع المذكورة	المجاهدين،الجزائريين	المجاهدين،الجزائريين	المجاهدين،الجزائريين
هوية الدولة بحسب الوثيقة	الدولة التسلطية، ضرورة إقامة دولة القانون	تسلطية، وضرورة بناء دولة الحق والقانون	الدولة الجزائرية الاشتراكية والديمقراطية
هوية المجتمع بحسب الوثيقة	أمازيغي، وطني	أمازيغي، وطني	جزائري، أمازيغي
المجتمعية	وطني أمازيغي	وطني أمازيغي	وطني أمازيغي
الأيديولوجية التاريخية	اشتراكي، وطني	وطني، معارض	وطني، معارض
الهدف، البرنامج	ضرورات التغيير السلمي للنظام السائد	بعالمية الاشتراكية التي يتبناها الحزب	تقديم الحلول السياسية، الأمنية، والاقتصادية
المكتوبة	الفرنسية	الفرنسية	الفرنسية
اسم الحزب	حزب جبهة القوى	حزب جبهة القوى	حزب جبهة القوى
عنوانها	الخطاب الافتتاحي	اللائحة السياسية	المقترحات
السنة	2000	2000	2000
نوع الوثيقة	أساسية	أساسية	أساسية
رقم الوثيقة	1	2	3

الملحق رقم 6: جدول يوضح العلاقة بين الهوية السياسية والهوية المجتمعية في وثيقة المؤتمر الخامس لحزب جبهة القوى الاشتراكية

مواقف الحزب	ترسيم ودسترة اللغة	احترام التعددية،	ترسيم ودسترة اللغة الأمازيغية
حققها الحزب	الأممية الاشتراكية	الاستمرارية في	التواجد في الأممية الاشتراكية
حلول، رنامج وموقف من الهوية	ضرورة التغيير، بناء اتحاد مغاربي، ترسيم	النضال من أجل الديمقراطية بترسيم	الكفاح، النضال السياسي والمجتمعي، إلتزام المناضل بمبادئ
مشكلات الهوية المطروح	عدم احترام حقوق الانسان، التطرف،	عدم الاعتراف، التهميش، حصر	التفاوت الاجتماعي، عدم وجود حريات,
وسائل الحفاظ على الهوية	استقلال وطني، دول ديمقراطية، اجماع	ماصلة الكفاح من أجل دسترة وترسيم	لم تذكر
بالهوية	مبادئ الثورة، مؤتمر	ترسيم الأمازيغية،	حقوق الإنسان، العدالةن
أهمية الهوية	البناء المغاربي،	مقومات أداة	أداة لتحقيق العدالة، الديمقراطية
الهوية المذكورة	الوطنية، إسلامي،	وطنية، أمازيغية،	الهوية الوطنية، العالمية
فئات المجتمع المذكورة	الجزائريين، الجزائريات، المرأة	المواطنون، الحقوقيون، النشطاء	المناضلين والمناضلات، الوطنيين، المجاهدين، الحقوقيين
بحسب الوثيقة	المطالبة بالعودة إلى	دولة الحق والقانون،	الدولة الجزائرية الاشتراكية،
هوية المجتمع بحسب الوثيقة	جزائري إسلامي، أمازيغي	إسلامي، جزائري، أمازيغي	جزائرية، أمازيغي إسلامي
المجتمعية	جزائرية	وطني أمازيغي	أمازيغية
الأيديولوجية التاريخية	ثوري، نوفمبري مستمدة من مؤتمر	وطني معارض	تنظيم وطني حداثي
الهدف، البرنامج	التأكيد على فساد	برنامج يتناول	عرض لأهم المبادئ ومعتقدات
اللغة المكتوبة	العربية	العربية	العربية
اسم الحزب	حزب حبهة القوى	حزب جبهة القوى	حزب جبهة القوى الاشتراكية
عنوانها	اللائحة السياسية	اللائحة	مواثيق الحزب
السنة	2013	2013	2013
نوع الوثيقة	أساسية	أساسية	أساسية
رقم الوثيقة	1	2	3

الملحق رقم 7: جدول يوضح العلاقة بين الهوية السياسية والهوية المجتمعية في البرنامج الانتخابي لتشريعيات 2012 لحزب جبهة التحرير الوطني

مطالب، مواقف الحزب	المحافظة على الموروث الثقافي، مواكبة التطور العالمي، الالتحام والالتزام	مواكبة التطور العالمي	تدريس الأمازيغية وحفظ الألسن، إيجاد حلول علمية لكتابة اللغة الأمازيغية,
حققها الحزب	تأييد رئيس الجمهورية	تأييد رئيس الجمهورية	تأييد رئيس الجمهورية وبرنامجه
حلول، رنامج وموقف من الهوية	الوحدة، الالتزام ببرنامج رئيس الجمهورية,	تطوير اللغة الأمازيغية، الاحتفاظ	التعايش بين أطياف المجتمع الجزائري,
مشكلات الهوية المطروح	الحركات الإنفصالية، الأعداء الداخليين	الفوضى التي تعيشها دول الجوار	الحركات الإنفصالية، الأعداء الداخليين والخارجيين
وسائل الحفاظ على الهوية	مؤسسات الدولة، برنامج رئيس الجمهورية	مؤسسات الدولة، برنامج رئيس الجمهورية	مؤسسات الدولة، برنامج رئيس الجمهورية
القيم المرتبطة بالهوية	الشخصية الجزائرية، الخصوصيات الجزائرية,	العربية، شمال افريقيا، المغرب العربي، الاسلام	التطور الغربي، الإنسانية، التعايش، الحداثة، الشخصية الوطنية، الأمازيغية
أهمية الهوية	ضرورية للوحدة	ضرورية للوحدة	ضرورية للبناء والتطور,
الهوية المذكورة	جزائرية	جزائرية	جزائرية
فئات المجتمع المذكورة	المناضلين، الأسرة الثورية، المجاهدين,	المرأة، الفلاحين، الشعب الجزائري,	المواطنين، الفقراء، الشعب الجزائري
هوية الدوله بحسب الوثيقة	دولة المؤسسات، والحق والقانون,	دولة الحق والقانون,	دولة العدالة والمساواة
هوية المجتمع بحسب الوثيقة	جزائرية	عربي، إسلامي، أمازيغ	عربي، أمازيغي، إسلامي، حداثي,
المجتمعية	حزب وطني جزائري	وطني جزائري	وطني جزائري
الأيديولوجية التاريخية	الحزب الحاكم التاريخي	الحزب الحاكم التاريخي	الحزب الحاكم التاريخي
موضوع، الهدف، البرنامج	مكانة الحزب السياسية	الدولة الجزائرية وتنمية اقتصادها	حزب جامع لكل الأطياف والفئات المجتمعية وتحقيق الوحدة في الجزائر
اللغة المكتوبة	العربية	العربية	العربية
اسم الحزب	حزب جبهة التحرير	حزب جبهة التحرير	حزب جبهة التحرير الوطني
عنوانها	المحور السياسي	المحور الاقتصادي	المحور الاجتماعي والثقافي
السنة	2012	2012	2012
نوع الوثيقة	أساسية	أساسية	
رقم الوثيقة	1	2	

الملحق رقم 8: جدول يوضح العلاقة بين الهوية السياسية والهوية المجتمعية في البرنامج الانتخابي لتشريعيات 1991 لحزب جبهة القوى الاشتراكية

مطالب، مواقف الحزب	تدعيم دستوري للهوية، الاعتراف بالامازيغية، عدم توظيف الاسلام	احترام المعتقدات الدينية، تطوير اللغة العربية علميا ومنهجيا، التدريس باللغة الامازيغية، ترسيم اللغة الامازيغي والاعتراف بها كلغة وطنية ورسمية، ضرورة اعطاء اللغة الفرنسية مكانتها كلغة علم
منجزات حققها الحزب	المعارضة، النضال من أجل الحقوق	الدفاع عن الحقوق، الاستمرار في الساحة السياسية رغم الأحادية المفروضة ديلة 30 سنة
حلول، رنامج وموقف من الهوية	بناء مجتمع الحرية والعدالة والمساواة، الحقوق المدنية،	تطوير التلعيم العربي منهجيا وعلميا، ترسيم اللغة الامازيغية، التدريس باللغة الفرنسية
مشكلات الهوية المطروح	التوظيف السياسي للاسلام، طبيعة نظام الحكم التسلطية، عدم احترام الحر,	التوظيف السياسي للهوية، الاستبداد باللغة الأمازيغي
وسائل الحفاظ على الهوية	تدعيم دستوري، الابتعاد عن التوظيف السياسي ، دمقرطة المعلومات،	احترام المعتقدات السياسية والدينية، التعليم باللغات الثلاثة
بالهوية	الإسلام، العصرنة، اللغة، تضامن وطني،	الأمة الجزائرية، اللغة العربية، اللغة الأمازيغية،
أهمية الهوية	ضرورية للوحدة الوطنية.	ضرورية للشخصية والأمة الجزائرية
الهوية المذكورة	أمازيغية، إسلامية، حداثية.	أمازيغية، حداثية، إسلامية، عربية
المذكورة	الشعب الجزائري، الاشتراكيين	الشعب الجزائري، ا
هوية الدولة بحسب الوثيقة	الاستبدادية	دولة استبدادية
هوية المجتمع بحسب الوثيقة	جزائرية	جزائرية
المجتمعية	أمازيغي حداثي	وطني حداثي
الأيديولوجية التاريخية	وطني، اشتراكي	جزائري معارض
موضوع، الهدف، البرنامج	محاولة استمالة جمهور الناخبين وشرح لمشروع الحزب	تبيان سلبيات النظام القائم، واعتبار الحزب كبديل,
اللغة المكتوبة	الفرنسية	فرنسية
اسم الحزب	حزب جبهة القوى الاشتراكية	حزب جبهة القوى الاشتراكية
عنوانها	المثل الديمقراطية وقيم الهوية	السياسات الاجتماعية
السنة	1991	1991
نوع الوثيقة	أساسية	أساسية
رقم الوثيقة	1	2

الملحق رقم 9: جدول يوضح العلاقة بين الهوية السياسية والهوية المجتمعية في البرنامج الانتخابي لتشريعيات 1997 لحزب جبهة القوى الاشتراكية

مطالب، مواقف الحزب	الاعتراف باللغة الأمازيغية، تطوير منظومة التليم، مواكبة الغرب	تطوير اللغة العربية، اتباع الإسلام المعتدل، دولة الحق والقانون، العمل بمبادئ
منجزات حققها الحزب	المعارضة، النضال من أجل الحقوق، حزب حداثي	الدفاع عن حقوق الجماعات والأفراد، حزب ديمقراطي، النضال من أجل الحقوق
حلول، رنامج وموقف من الهوية	بناء دولة المؤسسات، خلق ثقافة الاعتراف بالآخر واحترامه، مواكبة التطور	تطوير منظومة التعليم، احترام التعددية المجتمعية، الانتقال لدولة الحقوالقانون
مشكلات الهوية المطروح	الاستبداد، عدم الاعتراف بالآخر، التخلف	عدم احترام حقوق الإنسان، غياب دولة المؤسسات، غياب العدالة والمساواة
وسائل الحفاظ على الهوية	التفتح على العالم الخارجي، ترسيم اللغة الأمازيغية، الاعتراف باللغة الأمازيغية،	تطوير اللغة العربية، الاعتراف الفعلي بالقيم واللغة الأمازيغية، العمل بالإسلام
القيم المرتبطة بالهوية	الأمازيغية، شمال إفريقيا، الحداثة، التطور، التاريخ الجزائري	التعدد اللغوي، التنوع، الأمة الجزائرية، الشعب الجزائري، الخصوصية الحضارية،
أهمية الهوية	ضرورية للتطور ومواكبة الحداثة	ضرورية للوحدة الوطنية.
الهوية المذكورة	أمازيغية، حداثية.	أمازيغية، حداثية، إسلامية، عربية
المذكورة	الوطنيين، الاشتراكيينالشعب الجزائري،	الوطنيين، الاشتراكيينالشعب الجزائري،
هوية الدولة بحسب الوثيقة	الاستبدادية	دولة استبدادية
هوية المجتمع بحسب الوثيقة	جزائرية	جزائرية
المجتمعية	أمازيغي إسلامي، حداثي	أمازيغي إسلامي، حداثي،
الأيديولوجية التاريخية	ثوري تاريخي	اشتراكي معارض
موضوع، الهدف، البرنامج	سرد لتاريخ الحزب النضالي	المطالبة بتوافق وطني، بناء دستوري جامع، السياسة الاقتصادية والاجتماعية
اللغة المكتوبة	الفرنسية	الفرنسية
اسم الحزب	حزب حبهة القوى الاشتراكية	حزب جبهة القوى الاشتراكية
عنوانها	في تطور الأزمة	مقترحات الحزب
السنة	1997	1997

الملحق رقم 10: جدول يوضح العلاقة بين الهوية السياسية والهوية المجتمعية في البرنامج الانتخابي لتشريعيات 2012 لحزب جبهة القوى الاشتراكية

مواقف الحزب، مطالب،	ضرورة قيام دولة المؤسسات ودولة الحق والقانون،	احترام التعددية والتنوع، ترسيم اللغة الأمازيغية، تعميمها على	وتحقيق العدالة والمساواة بين أطياف المجتمع بعيدا عن التمايزات الطبقية والجنسية والهوياتية
منجزات حققها الحزب	،ةالمعارض عدم المشاركة في الانتخابات	الدفاع عن حقوق الجماعات والأفراد،	عدم المشاركة في الفساد، العضوية في الاشتراكية العالمية
حلول، رنامج وموقف من الهوية	بناء دولة المؤسسات، خلق ثقافة الاعتراف	تطوير منظومة التعليم، احترام التعددية	الاشتراكية العالمية، احترام حقوق الإنسان، العدالة والمساواة
مشكلات الهوية المطروح	غياب العدالة والمساواة، الاستبداد	عدم احترام حقوق الإنسان، غياب دولة	المركزية في صنع القرارات، الاستبداد، الحرمان,
وسائل الحفاظ على الهوية	التفتح على العالم الخارجي، ترسيم اللغة	تطوير اللغة العربية، الاعتراف الفعلي بالقيم	
القيم المرتبطة بالهوية	الأمازيغية، شمال إفريقيا، الحداثة، التطور،	التعددية اللغوية، التاريخ الجزائري،	الأمة الجزائرية، الثراء اللغوي، الإسلام، التراث الأمازيغي
أهمية الهوية	ضرورية لبناء دولة الحق	ضرورية للوحدة	ضرورية للتطور ومواكبة الحداثة
الهوية المذكورة	أمازيغية، حداثية.	أمازيغية، حداثية،	جزائرية
المذكورة	المجاهدين والاشتراكيين	أغلب فئات المجتمع	الاشتراكيين العالميين، الوطنيين,
هوية الدولة بحسب الوثيقة	الدولة التسلطية	ضرورة الانتقال لدولة الحق والقانون	ضرورة الانتقال لدولة الحق والقانون ودولة المؤسسات كبديل
بحسب الوثيقة	أمازيغية	هوية وطنية	جزائرية
المجتمعية	حداثي أمازيغي	وطني	وطني حداثي
التاريخية	معارض، تاريخي	وطني ديمقراطي	اشتراكي عالمي
موضوع، الهدف، البرنامج	التأكيد على فساد النظام السياسي	محاولة كسب التأييد الشعبي/التأكيد على	تقديم نظام اقتصادي بديل قائم على الاشتراكية
اللغة المكتوبة	الفرنسية/ العربية	الفرنسية/ العربية	الفرنسية/ العربية
اسم الحزب	حزب جبهة القوى	حزب جبهة القوى	حزب جبهة القوى الاشتراكية
عنوانها	الديمقراطية والسياسة	السياسة الاجتماعية	الاقتصاد
السنة	2012	2012	2012
نوع الوثيقة	أساسية	أساسية	
رقم الوثيقة	1	2	

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

1. القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 103.
2. الموسوعات والقواميس:
3. باللغة العربية:
4. ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد السادس، القاهرة: دار المعارف.
5. جيمس تللي، "سياسات الهوية"، في **موسوعة كامبردج للتاريخ، الفكر السياسي في القرن العشرين**، المجلد الثاني، تيرنس بول، ريتشارد بيللامي، ترجمة: مي مقلد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

الدساتير والمواثيق:

6. رئاسة الجمهورية، تاريخ الجزائر: محطات تاريخية، على الرابط الاكتروني **http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/Histoire/algeriear.htm**
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، الجزائر: المطبعة الرسمية، 06 مارس 1997.رقم 97-09، المؤرخ 27 شوال 1417، الموافق ل06 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، الجزائر: المطبعة الرسمية، 15 يناير 2012.رقم01 / ر . م . د / 12مؤرخ في 14صفر عام1433 الموافق 8 يناير سنة 2012، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 03، قانون رقم 91-05 المؤرخ في 16 يناير 1991 الموافق ل30 جمادي الثانية 1411 المتضمن استعمال اللغة العربية.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 04، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04/08، المؤرخ في 27 يناير 2008 الموافق 19 محرم 1429.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري 2016، المادة 04، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخ في 27 جمادى الأول عام 1937 الموافق ل 7 مارس2016.

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 7، المؤرخ في 27 يناير 1996 الموافق ل 7 رمضان 1416، يتضمن التنظيم الداخلي للمحافظة السامية المكلفة برد الاعتبار للغة الأمازيغية ترقيتها.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 25، المؤرخ في 14 أفريل 2002 الموافق ل 1 صفر 1423، المتضمن تعديل الدستور.
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 29، مرسوم رئاسي رقم95-147، المؤرخ في 27 ماي 1995 الموافق ل 27 ذي الحجة 1415، يتضمن إنشاء محافظة عليا مكلفة برد الاعتبار للأمازيغية وبترقية الأمازيغية.
15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 76، المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 الموافق 27 رجب 1417، يتعلق بإصدار نص الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996.
16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 81، أمر رقم 96-30 المؤرخ في 21 ديسمبر سنة 1991 الموافق ل 10 شعبان 1417 يعدل ويتمم القانون 91-05 المؤرخ في 16 يناير 1991، المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية.
17. دستور 1976، موقع رئاسة الجمهورية، http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm.
18. مرسوم رئاسي رقم 98-226، مؤرخ في 11 يوليو 1998 الموافق 17 ربيع الأول يتضمن صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية وتنظيمه وعمله،
19. ميثاق طرابلس، موقع رئاسة الجمهورية، على الرابط الالكتروني http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm
20. جبهة التحرير الوطني، **ميثاق الجزائر**، 16 إلى 21 أفريل 1964.
21. ميثاق الجزائر، موقع رئاسة الجمهورية، على الرابط الالكتروني: http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm.

باللغات الأجنبية:

22. Davids James.B. and Others. **From** « **Identity** ». In International Encyclopedia Of the Social Sciences.

23. Darity William A.**the International Encyclopedia of the Social Sciences**. 2nd Edition. New York : Macmillan.2008.
24. CressidaHeyes, **Identity Politics** , Standford Encyclopedia of philosophy, July 2002.
25. Kenneth J. And Ph. D. Perkins **Democratic and popular republic of Algeria**. Neil. Schlager. And Others. **World encyclopedia of political systems and parties**. 4th edition. New york : Facts on file. 2006.
26. Vincent N; Parrillo. **Encyclopedia of social problems**. USA: Williams Paterson University. 2008.

الكتب:

27. أبو شنب جمال محمد، **السياسات الاجتماعية المقارنة . العالم الثالث في مفترق الطرق**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006.
28. الأشرف مصطفى، **الجزائر المجتمع والأمة**، ترجمة: حنفي بن عيسى، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007.
29. التينبكتي، **الطوارق: عائدون لنثور**، المغرب: منشورات منظمة تامانيوت، 2011.
30. الجزائري عبد الحميد مسعود، **حقيقة الجزائر**، القاهرة: مكتب الجزائر للدعاية والنشر. (ب ت ن).
31. أوليفييه روا، **الجهل المقدس: زمن دين بلا ثقافة**، ترجمة: صالح الأشمر، بيروت: دار الساقي، 2012.
32. أ.أوغوث، **تاريخ افريقيا العام: افريقيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر**، المجلد الخامس، باريس:منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ،1997.
33. إل ساندي مايسل، **الانتخابات والأحزاب الأمريكية: مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: خالد غريب، علي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.
34. العربي، عقون، **الأمازيغ عبر التاريخ: نظرة موجزة في الأصول والهوية**، ط1، الرباط: Rabat Net Maroc، 2010.
35. العزي سويم، **السلوك السياسي في المجتمع العربي**، الطبعة1، (ب ب ن): دار الألفة، 1992.

36. القصبي عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي** . الكتاب الأول .، الطبعة 2، القاهرة: جامعة القاهرة، 2006.

37. المديني توفيق، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، (ب، ط)، دمشق: مطبعة اتحاد الكتاب العرب، (ب، س، ن).

38. . أليكس ميكشيللي، **الهوية**، ترجمة: علي وطفة، دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1993.

39. أحمد ناشف، تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الأيديولوجي، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة، 2001.

40. أحمد، مريوش، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج1، الجزائر: كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013.

41. المغبشي عبد الحكيم عبد الجليل ، **أزمة المعارضة في النظم السياسية المعاصرة**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013.

42. الموند غابريال وآخرون، **السياسة المقارنة . إطار نظري** . ، ترجمة: محمد بشير زاهي، المغيربي، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996.

43. الميلي مبارك بن محمد، **تاريخ الجزائر في الحديث والقديم**، الجزء1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

44. بن تمسك مصطفى، **أصول الهوية الحديثة وعللها: مقاربة شارلز تايلور نموذجا**، بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2014.

45. بعلبكي أحمد، وآخرون، **الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

46. بلقزيز عبد الإله وآخرون، **الفرنكفونية: أيديولوجيا، سياسات، تحد ثقافي**، لغوي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

47. بن قينة عمر، **المشكلة الثقافية في الجزائر: التفاعلات والنتائج**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2000.

48. بن نعمان أحمد، الردود العلمية على الأطروحات العرقية وتعدد الهوية في الجزائر، الجزائر: شركة دار الأمة، 2005.

49. بن جامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962/1988**، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية، وزارة الثقافة للكتاب، 2012.

50. برو فيليب، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب، صاصيلا، الطبعة 2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 2006.

51. بورديو بيير، **الرمز والسلطة**، ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي، المغرب: دار توبقال للنشر، 2007.

52. بوعزيز،يحي، **تاريخ الجزائر القديمة والوسيطة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (ب ت ن).

53. بولعوالي التجاني، الإسلام والأمازيغية: نحو فهم وسطي للقضية الأمازيغية، المغرب: إفريقيا الشرق، 2008.

54. بيار مونيي جان.، بيار كون جان، **من اجل علم اجتماع سياسي**. ترجمة: محمد هناد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. (ب س ن).

55. بيكو باريك، **سياسة جديدة للهوية**، ترجمة: حسن محمد فتحي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.

56. بي سي سميث، **كيف نفهم سياسات العالم الثالث: نظريات التغيير السياسي والتنمية**، ترجمة خليل كلفت، القهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.

57. بسام العسلي، **جبهة التحرير الوطني**، ط 3، بيروت: دار النفائس، 1990.

58. تلي تشارلز، **الحركات الاجتماعية 1768 . 2004**، ترجمة: ربيع وهبة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005

59. ثنيو نور الدين، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية**، بيروت:المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، 2015

60. جابي ناصر، الجزائر: **سنوات بوتفليقة: مقالات في السياسة والاجتماع**، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

61. جاندا كينيث، **الأحزاب السياسية والديموقراطية من الناحيتين النظرية والعملية**، ترجمة: ناتالي سليمان، بيروت: المعد الديموقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2005.

62. جرادي عيسى، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.

63. جورج بالا نديه، الانثربولوجية السياسية، ترجمة: علي المصري، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2007.

64. حزام والي خميس، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر، الطبعة1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

65. حميد إبراهيم سعد، الأحزاب الدينية في إسرائيل، المجلة السياسية والدولية، العراق: الجامعة المستنصرية، 2009.

66. حيدر ابراهيم، علي، التيارات الإسلامية وقضية الديموقراطية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

67. دبلة عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

68. رزاقي عبد العالي، **الأحزاب السياسية في الجزائر: خلفيات وحقائق**، الجزء1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990.

69. روبير شارل ، جيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة: عيسى عصفور، بيروت: منشورات عويدات، 1982.

70. ريسلر كميل.**السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر: أهدافها وحدودها 1830/1962**، ترجمة: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر الالكتروني، 2016.

71. زبيحة زيدان، **جبهة التحرير الوطني: جذور الأزمة**، الجزائر: دار الهدى، 2009.

72. زوزو عبد الحميد.الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا: 1914. 1939. نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

73. زوزو عبد الحميد، ، **المرجعيات التاريخية**، ط1، الجزائر: دار هومة، 2005.

74. ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: وهبة ربيع،القاهرة،2000.

75. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900**، الجزء 1، بيروت: دار المغرب الاسلامي، ط1، 1992.

76. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية1900–1930**، جزء2، بيروت، دار المغرب الإسلامي، طبعة 4، 1992.

77. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930–1945**، الجزء3، بيروت، دار المغرب الإسلامي، طبعة 4، 1992.

78. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء10، 1962/1954، الجزائر: دار البصائر، 2007.

79. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء 4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996.

80. سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، الجزء الأول، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998.

81. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء6، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998.

82. طالب محمد سعيد، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**،الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999.

83. عبد النور، ناجي، *النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلي التعددية السياسية، الجزائر:*منشورات جامعة قالمة-2006.

84. عبد اللاوي الناصر، **الهوية والتواصلية في تفكير هابرماس**، الطبعة 1 ،بيروت: دار الفارابي، 2012.

85. عبد اللاوي الناصر، التواصل والحوار: أخلاقيات النقاش في الفكر الفلسفي المعاصر، بيروت: دار الفارابي،2013.

86. عبد الواحد ناظم، **الجاسور، الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.

87. عبد العلي، الودغيري، لغة الأمة ولغة الأم –عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية-، بيروت، دار الكتب العلمية، 2013.

88. عبد الحميد الإبراهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية 1999/1958**، الطبعة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

89. عمار بلحسن، "المشروعية والتوترات الثقافية: الدولة، المجتمع، الثقافة في الجزائر"، في **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، القاهرة: مركز البحوث العربية، 1991.

90. علي، محافظة، **العرب والعالم المعاصر**، عمان: دار الشروق، 2008.

91. علي محمد، الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي: سيرة عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والاصلاحية، بيروت: دار المعرفة، 2017.

92. عتباني هويدا صلاح الدين، **الهوية والتعدد الإثني**: دراسة مفاهيمية مع الإشارة إلى النموذج السوداني، سلسلة ندوات التنوير، السودان: مركز التنوير المعرفي، جويلية 2010.

93. عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، الجزائر: دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2002.

94. قداش محفوظ، قنانش محمد، **حزب الشعب الجزائري1937-1939**، ترجمة أوذاينية خليل، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

95. قنانش محمد، حزب الشعب الجزائري 1937- 1939: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

96. كوتش دنيس، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: منير السعيداني، الطبعة1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

97. كيميلكا ويل، **أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**، الجزء2، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 2011.

98. كنزة مغيش، جدلية التحالف والانقسام في اللعبة السياسية في الجزائر: مقاربةسوسيولوجية سياسية 2017/1997، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر، 2017.

99. لارين جورج، **الايديولوجيا والهوية الثقافية: الحداثة وحضور العالم الثالث**، ترجمة: فريال حسن خليفة، الطبعة1، القاهرة: مكتبة مدبولي 2002.

100. لبيض، سالم، **الهوية: الإسلام، العروبة، التونسية**، الطبعة 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

101. لعروسي رابح، **المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر**، الطبعة1، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع. 2007.

102. لونيسي رابح، **دعاة البربرية في مواجهة السلطة**، الجزائر: دار المعرفة، 2002.

103. مالك بن نبي، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**، ترجمة: بسام بركة، أحمد شعبو، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1988.

104. محمد ناصر عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي . النظرية . المنهج**، الطبعة1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002.

105. محمد الصغير، غانم، **التوسع الفينيقي في غربي البحر المتوسط**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1982.

106. معزوز أحمد، خاين محمد، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي: بين شرعية المطلب: ومخاوف التوظيف السياسي)

107. مرموقة منصور، **القبيلة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي**: مقاربة انثروبولوجية، لبنان: دار الروافد الثقافية، 2015.

108. مقري عبد الرزاق، **التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية**.قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.

109. نورم كيلي، سيفاكور آشياغبور، **الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية**، واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني، 2010.

110. هاليبر رون، **العقل الإسلامي أمام تراث عصر الأنوار في الغرب: الجهود الفلسفية عند محمد أركون**، ترجمة: جمال حشيد، ط1، سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

111. هنتنغتون صمويل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993.

112. هناد, محمد. "حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري". في **العودة إلى الأحزاب: المنطق الحزبي والتحولات السياسية في البلدان العربية** ,ميريام كاتوسوكرم كرم. بيروت: المركز اللبناني للدراسات, 2010.

الكتب باللغات الأجنبية:

113. Addi Lahouari, L'Algerie et la democratie : pouvoir et crise du politique dans l'Algerie contemporaine. Paris : la decouverte . 1994.

114. Helen Chapin Metz. **Algeria**: **a country study**. Washington : Federal Research Division, Library of Congress; 1994.

115. ferhat, mehenni, **Algerie ; La question kabyle**, Paris ; Edition Michalon , 2004.

116. Alcoff Linda Martin And others. **Identity politics** : **reconsidered**. 1edition. United States of America :palgravemacmillan. 2006.

117. Anneka Joanna. Rummens,Ph.D. Canadian **identities** : **An interdisciplinary**, overview of Canadian research of identity. Canada: departement Canadian heritage.

118. Buckingham David,**Introducing Identity**, MacArthur Foundation Series on Digital Media and Learning, Cambridge, MA: The MIT Press, 2008.

119. Coté. James A, Levine And G. Charles ,**Identityformation** ,**agency**, **and culture**, **a social psychologicalsynthesis**. United States of America : Laurence Erlbaumassociates. 2002.

120. D'Cruz Carolyn ,**Identity politics in deconstruction** :**Calulating incalculable**. England :Ashgate publishing company.2008.

121. Dourari Abd Arrazak .. Les malaises la societe Algerienne: crise de langues et crise d'identité. Alge : Casbah editions . 2004.

122. Duverger Maurice **Les partis politiques et classes sociales en France**. Paris : librerie Armand Colin. 1955.

123. Erikson Erik H.. **Authobiographic notes of identity crisis**. Vol 99.no 4.United States of America : the MITT press.1970.

124. Internationalfoundation for electoral systems. **Elections rules and identity politics** : **Understanding the success of multi ethnic parties in Indonesia**. Washington : IFES Hybldemocracystudiesfellowshippaper. 2013.

125. Kopstein Jeffry and Lichbach Mark,**Comparative politics** : **interests**, **identities**, **and insttutions in a change global order**. 2edition. United State of America :Cambredge university press. 2005.

126. Kurian George Thomas And others,**The ensyclopedia of political science**. United States of America: Cq press. 2011.

127. Lagrow Jaque. **Sociologie politique**. Paris : presses de la FNSP. 1991.

128. Leary Mark R., Tangney June Price,**Handbook of self and identity**, 2nd ed, United Stares of America : The Guilford Press,2012.

129. Lentz Jean Marie. **Comprendre l'Algérie de Massinissa à nos jour**. Paris : les èditions de l'officine. 2009.

130. Lewson Kay and Paguntka Thomas, How political parties Respond : Interest aggregationrevisited. London : Routledge. 2004.

131. Ouardane Amar. La question Berbère : dans le mouvement national Algerien 1926- 1980. Edition epigraphe.

المجلات والمقالات باللغة العربية:

132. إدريس أحمد، الفرانكفونية والهوية في المغرب العربي، "مجموعة الخبراء المغاربيين"، المغرب العربي وقضايا الهوية، عدد 07، مركز الدراسات الموتوسطية والدولية، جانفي 2012.

133. الكوخي محمد، "الأمازيغية المعيارية بين اختلاف لغة جديدة وصناعة الوهم الايديولوجي"، ***تبين للدراسات الفكرية والثقافية*** العدد 7، المجلد2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شتاء 2014.

134. الميلي محمد، **الجزائر والمسألة الثقافية: مدخل تاريخي**، المستقبل العربي، العدد41، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.

135. الميلي محمد، **الجزائر والمسألة الثقافية: قدر الموقع ومتاعبه**، المستقبل العربي، العدد 42، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.

136. أحمد، صغيري، **السياسة التعليمية في الجزائر (1923–1972)**، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة، العدد17، جانفي 2016.

137. بن باديس الصنهاجي عبد الحميد، **ما جمعته يد الله لا تفرقه يد الشيطان**، جريدة البصائر، العدد3، الجزائر: جمعية العلماء المسلمين، 17 جانفي 1936.

138. بلعور مصطفى، حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد4، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة–، 2006. العربية، 2006.

139. بن عنتر عبد النور، الهويةالأمازيغيةالمغاربية، "مجموعة الخبراء المغاربيين"، المغرب العربي وقضايا الهوية، عدد 07، مركز الدراسات الموتوسطية والدولية، جانفي 2012.

140. بن عيسى المهدي، بوسحابة إيناس، **تجاوز الإعاقة بين آلية الدمج وتشكيل الهوية . مقاربة سوسيولوجية** ، الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد8، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2012.

141. بن يوسف شتيح، **ثلاثية الدين واللغة والثقافة ودورها في إرساء الهوية الوطنية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد8، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2012.

142. بومدين عربي، **"الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق"**، "مجلة القانون، المجتمع والسلطة"، العدد 5، وهران: جامعة وهران 2، مخبر القانون، المجتمع والسلطة، 2016.

143. هشام، بوبكر وعياشي، بلقاسم، **جوانب من الحياة الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري أواخر الفترة العثمانية**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد السابع، مارس 2017.

144. جابي عبد الناصر، **الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، بيروت: مركز دراسات الوحدة 2011.

145. حشماوي محمد ، أوراق المتابعة السياسية، **"الانتخابات التشريعية الأخيرة و أزمة التمثيل السياسي"**، مؤسسة مبادرة الإصلاح العربي، جوان 2007.

146. حفصة جرادي، رؤية لسياسة التعريب في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 28، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مارس 2017.

147. خداوي محمد، "الانتخابات في الوطن العربي: بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي"، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012،

148. رشيد زبير، **موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية**، "مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية"، العدد09، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013.

149. عبد العالي عبد القادر، **الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012.

150. عبد الحميد مهري، آفاق التغيير السياسي في الجزائر، **"أوراق ندوة مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة"**، جنيف: معهد الهقار، نوفمبر 2008.

151. عمر، عسوس، **أزمة الهوية لدى البربر في الجزائر**، مجلة البحوث واالدراسات في العلوم الانسانية، جامعة سكيكدة، العدد6، 2010.

152. لخضاري منصور، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر"، ***مجلة شؤون الأوسط***، العدد 143، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية: خريف2012.

153. ناصر، بودبزة وشوقي، الشاذلي، م**قومات الشخصية وتشكل الهوية الوطنية الجزاءرية من خلال مكتسبات التلاميذ**، جامعة ورقلة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثالث، الرقم 5.

المقالات باللغات الأجنبية:

154. Addi Houari, **Les partis politiques en Algerie**, la revues des des mondes Musulmans et Méditerranés, tome 2, France : Presses Universitaires de Provance, Mars 2006.

155. Ashmore Richard D.. And others. **Social Identity**, **Intergroup Conflict**, **and Conflict Reduction**, Rutger series on self and social identity, vol,3, United State of America : Oxford university press. 2001

156. Fearon James D., **What Is Identity (As We Now Use The Word)?**,Draft – Comments appreciated, California : Stanford University, November 3, 1999.

157. Ilikoud Oauli, **Ffs et Rcd : partis nationaux ou partis kabyles ?**, la revues des des mondes Musulmans et Méditerranés, tome 2, France : Presses Universitaires de Provance, Mars 2016.

158. Gilbert Grandguillaume, **La francophonie en Algerie**, **Paris : Hermes**, 2004. P76. على الرابط الالكتروني http://documents.irevues.inist.fr/bitstream/handle/2042/9504/HERM?sequence=1

159. Mouhammed Hachmaoui, La representation politique en Algerie entre mediation clientelaireet predation (1997-2002), Revue française de science politique, vol. 53, n° 1, février 2003

160. Omar Bourouh, Mouhammed Hennad, **Algeria's political and economic reforms : An assessment**, The International journal of diversity in organisations, communities and Nations, vol 9, USA : Common Ground Publishing, 2009.

161. Seleon Richard E.. And Katherine C. **Identity politics and local political cultur**. Urban Affairs Review. Vol 39 , no 06. Sanfrancisco.2004.

أطروحات ومذكرات تخرج:

162. بوضياف محمد ، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2008.

163. جبار عبد الجبار،"**التداول على السلطة في الدول العربية دراسة تحليلة مقارنة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص رسم السياسيات العامة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر3، ماي 2016.

164. عبد الله مبارك أحمد،" **تأثير انتقال السلطة على السياسات الخارجية للدول العربية**"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، بن ققة، سعاد، **المشاركة السياسية في الجزائر: 1962، 2005**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، بسكرة: جامعة محمد خيضر، قسم علم الاجتماع، 2012، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011.

165. أوشن سمية، **دور المجتمع الجزائري في بناء الأمن الهوياتي: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2009. 2010.

166. خياري لطفي، **الأقليات في النزاعات الإقليمية والدولية . حالة الأقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقا.** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2004.

الأطروحات والمذكرات باللغات الأجنبية

167. Ahmed Djabiri, **Language in Algeria : the continuing problem**, « This Dissertation is submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of M.Ed ». UK : the University of Wales. 1981.

168. Naima Mouhab, **Language and Conflict Kabylia and the Algerian State**, MA Thesis in Arabic Program for African & Asian Studies, Oslo : Institute for Culture Studies and Oriental Languages University of Oslo, 2005,

الوثائق

169. البرنامج الانتخابي لتشريعيات 1991 لجبهة القوى الاشتراكية.

170. البرنامج الانتخابي لتشريعيات 1997 لجبهة القوى الاشتراكية.
171. البرنامج الانتخابي لتشريعيات 2012 لجبهة القوى الاشتراكية.
172. البرنامج الانتخابي للحزب لتشريعيات 2012 لحزب جبهة التحرير الوطني.
173. اللجنة المكلفة بمراقبة تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ، **الجزائر : "سوء المعيشة": تقرير عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، باريس: الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، فيفري 2010،
174. حزب جبهة التحرير الوطني، **القانون الأساسي للحزب**، 21/20/19/ مارس 2010.
175. حزب جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي للحزب، 2013.
176. وثيقة المؤتمر الثاني لحزب جبهة القوى الاشتراكية بتاريخ 15/14/30 مارس 1996.
177. وثيقة المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد بتاريخ 03/02/01 مارس 1998 بقصر الأمم بالجزائر العاصمة
178. وثيقة المؤتمر الثاني لحزب جبهة القوى الاشتراكية بتاريخ 26/25/24 ماي لسنة 2000.
179. وثيقة المؤتمر المؤتمر الثامن لحزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ 31/30/ جانفي 01 فيفري 2005 بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة.
180. وثيقة المؤتمر الثاني لحزب جبهة القوى الاشتراكية بتاريخ 23، 24، 25 ماي 2013.
181. وثيقة المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد بتاريخ 30/29/28 ماي 2015 بالقاعة البيضاوية بالجزائر العاصمة.
182. المقابلات:
183. مقابلة مع السيد سعيد بوحجة، يوم 04جانفي 2017، على الساعة 10:00 صباحا، بالمقر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني، حيدرة.
184. مقابلة مع السيد فوزي بن عبد الحق، يوم 23 أفريل 2016، على الساعة 10:00 صباحا، بجامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
185. مقابلة مع السيد يوسف أوشيش، يوم 05 جانفي 2017، على الساعة 14:00 ، بالمقر الوطني لحزب جبهة القوى الاشتراكية.
186. مقالات الكترونية:
187. باللغة العربية:
188. الجزائريون حرروا قضايا الدين والهوية واللغة من المزايدات السياسية، على الرابط الالكتروني : https://goo.gl/vpU3Kw

189. بودهان ياسين، **كيف ينظر الجزائريون لمواقف جبهة القوى الاشتراكية؟** ، على الرابط الالكتروني https://goo.gl/fs3GVj

190. عمار، عباس، **الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات،** على الرابط الالكتروني http://ammarabbes.blogspot.com/2017/01/blog-post.html،

191. ثنيو نور الدين، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجرب الديمقراطية، على الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1

192. شاكر سالم، **إيمازيغن أسا " الأمازيغيون اليوم،** ترجمة: عبد الله زارو، على الرابط الالكتروني https://goo.gl/a6VMfR

193. مرقومة منصور، **القبيلة في الجزائر: بين جدلية الفكر التقليدي وتحديات العصرنة،** على الرابط الالكتروني: https://goo.gl/Hb7A28

باللغات الأجنبية:

194. Arrami Stéphane, **Le FFS d'une crise à l'autre**, على الرابط الالكترونيhttps://www.kabyle.com/articles/ffs-dune-crise-lautre-2440-26052009

195. 2/Bekkai Kheireddine, "**The Hijacking of Algerian identity**", Journal of Middle Eastern politics and policy, Harvard Kennedy school, .October 25,2015 ، على الرابط الالكترونيhttp://hksjmepp.com/hijacking-algerian-identity/

196. 3/Boudhane Yacine , **Arabic in Algeria**: **Identity Tainted by Politics**,*Fikra Forum,* policy analysis, The Washington Institute, http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/arabic-in-algeria-identity-tainted-by-politics,

197. 4/Chaker Salem. **Le defi berbere en Algerie** : **Etat de la question(1998)**,http://www.centrederechercheberbere.fr/tl_files/doc-pdf/question-1998.pdf . على الرابط الالكتروني

198. 5/leete Art, **introduction : dynamic perspectives of identity politics**,https://www.folklore.ee/folklore/vol51/introduction.pdf.6/Tabrat, Des alliances politiques contre-nature. Le cas de figure des AMAZIGHS et leurs dominateurs, sur le site :http://www.tabrat.info/?p=2610

199. 7/Terranova Brian , **Algeria: The Obstacles to Democracy**, The New School University, August 13 2011, P05. على الرابط http://www.e-ir.info/2011/08/13/algeria-the-obstacles-to-democracy/

مواقع إلكترونية وصحافة:

200. البصائر، السنة الأولى، جانفي 1936.

201. جريدة الشهاب، المجلد 13، الجزء 12، قسنطينة، فيفري 1937.

202. محمد الشريف، خروبي، على الرابط الالكتروني https://www.youtube.com/watch?v=q-DSqSyOrE8.

203. عنصر، العياشي، الحرجات الاحتجاجية في الجزائر، على الموقع الالكتروني: https://goo.gl/1SMmUt،

204. "عمار سعيداني يقصف أحمد أويحي" على الرابط الالكتروني https://www.youtube.com/watch?v=Q9W0R2HVplM، قناة النهار.

205. أكثر أنظر فيديو الجلسة على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=3tU0ztQl2E4

206. عبد المالك سلال، الدستور الجزائري الجديد طفرة في مجال الحقوق والحريات، لمجلة الأهرام، العدد 989، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 19مارس 2016.

207. الأفافاس من بني شبانة بسطيف: الأمازيغية ليست ملك منطقة، و إحياء ربيعها لا يتم بالفلكلور و استعراض العضلات، http://www.ffs-setif.com/2016/04/blog-post_23.html.

208. الأفالان يتهم بن غبريت بـ"الدوس على جهود الأسرة التربوية« ، جريدة الخبر اليومية، 11 أوت 2015.

209. الموقع الالكتروني لحزب جبهة التحرير الوطني: http://www.pfln.org.dz/?p=8210
،

210. بوعيش شافع: السفير الفرنسي يحاول التنصّل من تصريحاته، على الرابط الالكتروني، http://elhiwardz.com/?p=49777.

211. تصريح وزيرة التربية لقناة البلاد، تدريس الأمازيغية عبر 34 ولاية مع الدخول المدرسي 2016، على الرابط الالكتروني: https://www.facebook.com/elbilad/?hc_ref=NEWSFEED&fref=nf

212. عبادة عبد الكريم: " سننقذ الأفلان« على الموقع الالكتروني لجريدة الحياة، http://www.elhayatonline.net/article62211.html .

213. 7/لقاء خاص مع الطاهر خاوة، قناة نسمة على الموقع الالكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=-ImWoXk-66o،

214. 8/مغاربة يطالبون منظمة الأمم المتحدة بالتدخل لإنصاف أمازيغ الجزائر، على الرابط الالكتروني: http://www.hespress.com/tamazight/331784.html.

215. المدرسة الجزائرية إلى أين: بن غبريط والتدريس بالدارجة أو العامية، على الرابط الالكتروني، https://www.youtube.com/watch?v=fsO71IyA6w4 ، تمت زيارة الرابط بتاريخ 2017/10/07، على الساعة 13:00.

216. الرابط الالكتروني، https://www.youtube.com/watch?v=gFy1UPTUsuI، تمت زيارة الرابط الالكتروني بتاريخ: 2017/10/07، على الساعة 13:15.

217. جريدة الشروق اليومي بتاريخ 05 جوان 2005.

218. عمر أزراج، حزب القوى الاشتراكية والمتاجرة بالأمازيغية، مجلة العربي، العدد 10704، لندن، يوليو 2017.

فهرس الأشكال والخرائط:

الرسم البياني 1 نموذج المستويات الثلاث لتحليل تشكل السلوك الاجتماعي 13
الشكل **1** بنية نسبية وبنية إقليمية وبنية سياسية عند التيق Tigue 17

خريطة 1 خريطة توضح مناطق تمركز الناطقين بلسان أمازيغ 232

فهرس الجداول:

جدول: 1 تشكل العلاقات في الحياة السياسية على مستوى الفرد والجماعة 20
جدول2 :: المراحل التاريخية للدويلات والفتوحات التي مرت على الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي. 53
جدول3 : السيطرة العثمانية. 53
جدول: 4: درجة التمثيل الانتخابي في المجالس التشريعية لحزب جبهة التحرير الوطني بين 2012/1991. 148
جدول: 5: درجة التمثيل الانتخابي في المجالس التشريعية حزب جبهة القوى الاشتراكية بين 2012/1991.....159
جدول: 6 يبين تكرار فئة الهوية حسب وثيقة المؤتمر السابع لجبهة التحرير الوطني عام 1998. 172
جدول: 7 يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب وثيقة المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني. 174
جدول: 8 يبين تكرارات فئة الهوية حسب وثيقة المؤتمر الثامن لجبهة التحرير الوطني، عام 2005.....177
جدول: 9 يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية لدى حزب جبهة التحرير الوطني حسب وثيقة المؤتمر الثامن. 179
جدول: 10 يبين تكرارات فئة الهوية حسب مضمون المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني.....183
جدول: 11 يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب وثيقة المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني. 185
جدول: 12 يبين تكرارات فئة الهوية حسب وثيقة المؤتمر الثاني لجبهة القوى الاشتراكية. 189
جدول: 13 يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب وثيقة المؤتمر الثاني لجزب جبهة القوى الإشتراكية. 190
جدول: 14 يبين تكرارات فئة الهوية حسب وثيقة المؤتمر الثالث لحزب جبهة القوى الإشتراكية. 193
جدول: 15 يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب وثيقة المؤتمر الثالث لحزب جبهة القوى الإشتراكية. 194
جدول: 16 يبين تكرارات فئة الهوية حسب وثقفة المؤتمر الخامس لجبهة القوى الإشتراكية.....198
جدول: 17 يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب وثيقة المؤتمر المؤتمر الثاني لحزب جبهة القوى الاشتراكية 199
جدول: 18 يبين تكرارات فئة الهوية حسب برنامج حزب جبهة التحرير الانتخابي عام 2012.....205

جدول: 19 يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب برنامج حزب جبهة التحرير عام 2012. 207
جدول: 20 يبين تكرارات فئة الهوية حسب البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الإشتراكية عام 1991. 210
جدول: 21 يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية عام 1991. 211
جدول: 22 يبين تكرارات فئة الهوية حسب البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية 1997. 213
جدول: 23 يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الإشتراكية عام 1997. 214
جدول: 24 يبين تركرارات فئة الهوية حسب البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية عام 2012. 218
جدول: 25 يبين تكرارات فئة آليات تمثيل الهوية حسب البرنامج الانتخابي لجبهة القوى الاشتراكية عام 2012. 219

الفهرس:

مقدمة أ
سبب اختيار الموضوع: ت
تتمثل المبررات الدافعة للبحث في هذا الموضوع إلى: ت
المبررات الذاتية: ث
الأهمية العلمية ث
الهدف من الدراسة: ج
أدبيات الدراسة: ج
المشكلة البحثية د
الفرضيات: ر
الفرضية المركزية: ر
صعوبات الدراسة: ص
تقسيم الدراسة: ض
الفصل الأول: نظريات الهوية سياسات الهوية الحزبية: **1**
المبحث الأول: مفهوم الهوية **3**
المطلب الأول: تعريف الهوية 3
المطلب الثاني: الهوية الشخصية والهوية الاجتماعية 9
المبحث الثاني: الهوية السياسية **14**
المطلب الأول: مفهوم وتشكل الهوية السياسية 14
المبحث الثالث: ماهية سياسات الهوية الحزبية: **21**
المطلب الأول: مفهوم سياسات الهوية: 21
المطلب الثاني: شروط سياسات الهوية 24
المطلب الثالث: أهمية سياسات الهوية الحزبية 26
المبحث الرابع: المداخل النظرية المفسرة لسياسات الهوية الحزبية **31**
المطلب الأول: المدخل السوسيو قانوني والجماعات المرجعية للحزب السياسي 31
المطلب الثاني: المدخل المؤسسي: مأسسة الهوية 34
المطلب الثالث: المدخل الاقتصادي أو الخيار العقلاني 39
خلاصة واستنتاجات الفصل: **42**
النظام السياسي وسياسات الهوية في الجزائر ***44***
المبحث الأول: ميكانيزمات تشكل الهوية الاجتماعية في الجزائر **46**
المطلب الأول: الهوية في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي 46
دخول الجزائر تحت حماية السلطان العثماني لمقاومة تهديدات الغزو الإسبانية 53
المطلب الثاني: الهوية الجزائرية أثناء الاستعمار الفرنسي 54
المبحث الثاني: واقع سياسات الهوية السلطوية **60**
المطلب الأول: سياسات التعريب والإسلام في الجزائر بعد الاستقلال 61
المطلب الثاني: سياسات ترسيم الأمازيغية ومكانة الفرانكفونية 69
المبحث الثالث: إعادة البناء بين مركزية الهوية وضرورات الإصلاح **77**
المطلب الأول: الهوية في الدساتير الجزائرية 79
خلاصة واستنتاجات الفصل **86**
الفصل الثالث: الحركة الوطنية وقضايا الهوية. ***87***
المبحث الأول: الكفاح السياسي وبين التيارين الثوري والإصلاحي **89**
المطلب الأول: نجم شمال إفريقيا: التيار الثوري 90
المطلب الثاني: جمعية العلماء المسلمين _التيار الديني الإصلاحي _ 98

الفهرس:

المبحث الثاني: الهوية الجزائرية بين الاندماجيين والاستقلاليين 105
المطلب الأول: الحزب الشيوعي: التيار الإدماجي 105
المطلب الثاني:حزب الشعب الجزائري-التيار الاستقلالي- 109
المبحث الثالث: جبهة التحرير الوطني بين مواصلة الكفاح وإدارة مرحلة الاستقلال 112
المطلب الأول: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 113
المطلب الثاني: مرحلة الأحادية الحزبية في الجزائر وهيمنة جبهة التحرير الوطني 88
خلاصه واستنتاجات الفصل 121
الفصل الرابع: الهوية السياسية لحزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية وعلاقتها بالهوية الاجتماعية في الجزائر بعد1989 122
المبحث الأول: الهوية في خطاب الأحزاب السياسية الجزائرية (1989-2016): 124
المطلب الأول: دوافع ظهور التعددية الحزبية في الجزائر 124
المطلب الثاني: التعددية الحزبية وظهور الخطاب الهوياتي الحزبي: 127
المطلب الثالث: علاقة التأثر المتبادل بين الهوية والأحزاب السياسية وانعكاسها على كل منهما في الجزائر.
132
المبحث الثاني: الهوية السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني وعلاقتها بالهوية الاجتماعية 139
المطلب الأول: مرجعية الهوية السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني: 139
المطلب الثاني: المعطى الهوياتي لجبهة التحرير الوطني بين الثبات والمتغير 144
المطلب الثالث: درجة التمثيل في المجالس المنتخبة على ضوء الانتخابات التشريعية 147
المبحث الثالث: الهوية السياسية لجبهة القوى الاشتراكيةوعلاقتها بالهوية الاجتماعية: 151
المطلب الأول: المرجعية الحزبية وهوية الحزب 151
المطلب الثاني: شكل التوجه الأمازيغي في نشاط الحزب. 154
المطلب الثالث: درجة التمثيل في المجالس المنتخبة على ضوء الانتخابات التشريعية 157
المطلب الرابع: رؤية الافافاس للبعد الأمازيغي: بين الأمازيغية والقبائلية 160
خلاصة واستنتاجات الفصل: 164
الفصل الخامس: سياسات الهوية من خلال وثائق حزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية 165
المبحث الأول: خطاب الهوية في مؤتمرات حزب جبهة التحرير الوطني 169
المطلب الأول: تحليل وثيقة المؤتمر السابع 169
المطلب الثالث: تحليل وثيقة المؤتمر العاشر 181
المبحث الثاني: خطاب الهوية في مؤتمرات حزب جبهة القوى الاشتراكية 186
المطلب الأول: تحليل وثيقة المؤتمر الثاني لجبهة القوى الاشتراكية 186
المطلب الثاني: تحليل وثيقة المؤتمر الثالث لجبهة القوى الاشتراكية 191
المطلب الرابع: تحليل وثيقة المؤتمر الخامس لجبهة القوى الاشتراكية 196
المبحث الثالث: الهوية في البرامج الانتخابية للحزبين 200
المطلب الأول: تحليل البرامج الانتخابية لحزب جبهة التحرير الوطني 201
المطلب الثاني: البرامج الانتخابية لحزب جبهة القوى الاشتراكية 207
الخاتمة: 223
الملاحق: 231
قائمة المصادر والمراجع 243
فهرس الأشكال والخرائط: 262
فهرس الجداول: 262
الفهرس: 264
ملخص الدراسة: 266

الملخص

سياسات الهوية لدى الاحزاب السياسية في الجزائر. ما بين 1989/ 2013. دراسة مقارنة بين حزبي جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية

ملخص الدراسة:

تشكل الهوية المجتمعية أحد أهم الظواهر المؤثرة على العملية السياسية للدول والأنظمة السياسية، ويأخذ هذا التأثير وجهين، قد يكون سلبيا وقد يكون إيجابيا، لارتباطه بدرجة كبيرة بطبيعة تعامل الفواعل الرسمية والغير رسمية للعملية السياسية معها، فتعامل النظم الغربية الديمقراطية مع متغير الهوية بطابع احتوائي سهل لها من مهمة بناء الهوية لوطنية وهذا عن طريق صياغة سياسات هوياتية واضحة المعالم رسمية وغير رسمية، تعبر عن مدى اعترافها بالهويات الفرعية تشريعا وممارسة، بالقدر الذي سيزيد من الشعور بالولاء والانتماء للهوية الوطنية، في حين يتميز التعامل العالم ثالثي والعربي والمغاربي تعاملا إقصائي مع التنوع والاختلاف الهوياتي، وهو ما أدى بالجماعات الهوياتية إلى الشعور بالظلم والاستبعاد، مما ولد لديهم حراكا ومطالبا تأخذ طابعا عنفيا في كل مرة، ومن بين هذه الفواعل المؤثرة في الدفاع / توظيف الهوية توجد الأحزاب السياسية.

تنطلق هذه الدراسة الموسومة ب " سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر بين 2016/1989: دراسة مقارنة بين حزبي جبهة الحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية" من إشكالية مفادها **مدى تعبير الأحزاب السياسية عن مطالب الجماعات الهوياتية في الجزائر**، وهو الاشكال الذي نتج عن استمرار المطالب الهوياتية بالرغم من استعمال الأحزاب السياسية لخطاب هوياتي، وبالتالي يعبر عن وجود خلل في حقيقة دفاع وتمثيل هذه الأحزاب عن المطالب الهوياتية، وهو ما حاولت هذه الدراسة تبيانه من خلال محاولة تحليل مجموعة من الوثائق الحزبية كالمؤتمرات والبرامج الانتخابية التشريعية لحزبي محل الدراسة والمتمثلين في حزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية.

توصلت الدراسة بعد التحليل والتفسير للواقع الهوياتي والتعامل الحزبي معه في الجزائر، أن الحزبين بالرغم من استعمالهما لخطاب هوياتي إلا أنه ومن خلال الوثائق التي تم تحليلها يوظفان الهوية لأغراض مصلحية خاصة ما تعلق بزيادة التأييد وكسب وعاء انتخابي كلما تعلق الأمر بالانتخابات، كما أن كلا الحزبين يؤديان إلى زيادة الشروخات المجتمعية وذلك من خلال التعامل الإقصائي لكل منهما لمكون من مكونات الهوية الجزائرية، وهو الأمر الذي يحتم إعادة النظر في هذا التعامل ومحاولة إعطائه بعدا إيجابيا يعم على الاعتراف والتمثيل الحزبي الفعلي للهوية في الجزائر بالشكل الذي يولد لدى الجماعات الهوياتية شعورا بالانتماء والولاء للهوية الوطنية الجزائرية بكل مكوناتها والخروج من النطاق الضيق للهوية الفرعية.

الكلمات المفتاحية:

الهوية، سياسات الهوية، الأحزاب السياسية،جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الأشتراكية، الجزائر.

Identity politics among the political parties in Algeria between 1989/2016: a comparative study between the National Liberation Front party and the Socialist Forces Front

Abstract :

Community identity constitutes one of the most important phenomena affecting the political process of political systems. This influence has two faces: negative and positive as it is tied to a large extent with the nature of the treated and unofficial actors of the political process. Treating the Western systems of democracy with the variable nature of the identity of an inclusive disjunction has made the task of building the national patriotic identity easy through the formulation of clear identity policies official and non-official which reflect the extent of its recognition of the subsidiary identities in terms of legislation and practice, to the point that would increase the sense of loyalty and belonging to the national identity. On the other hand, dealing with the Third World, Arab and Maghreb is distinguished of being exclusive with diversity and identity difference which made identity groups feel injustice and exclusion. As a result, this lead to violent demanding movements each time and among these influential actors in the defense / identity recruitment, we have the political parties.

This study under the title of: "identity politics among the political parties in Algeria between 1989/2016: a comparative study between the National Liberation Front party and the Socialist Forces Front" starts from the problematic: "**To which extent do the political parties express the demands of the identity groups in Algeria?** This issue resulted from the continuing identity demands despite the use of identity speech. Thus, it reflects the fact that there is a fault in the defense and the representation of these parties and this is what has the study tried to show, through an analysis of a series of party documents such as conferences, programs and legislative elections of the two parties: the National Liberation Front Party and the Socialist Forces Front (FFS).

الملخص

After the analysis and interpretation of identity reality and its relation with the political parties in Algeria, this study showed that despite the usage of an identity speech, the two parties are using it for private benefits such as increasing support and win election voices. In addition, both parties are leading to an increase in the community divisions, excluding each of the components of Algerian identity. Consequently, it is obligatory to reconsider this deal and try to give a positive dimension based on the recognition and the actual party representation of identity in Algeria so as to generate a sense of belonging and loyalty from the groups to the Algerian national identity with all its components and to get out of the narrow scope of secondary identity.

Keywords: identity, identity politics, political parties, the National Liberation Front, the Front of Socialist Forces, Algeria